نهر النيل

وتأثيره على الأمن القومي العربي

بقلم الدكتور
وعدالله حسين ياسين الحمداني



نهـــر النيــــل

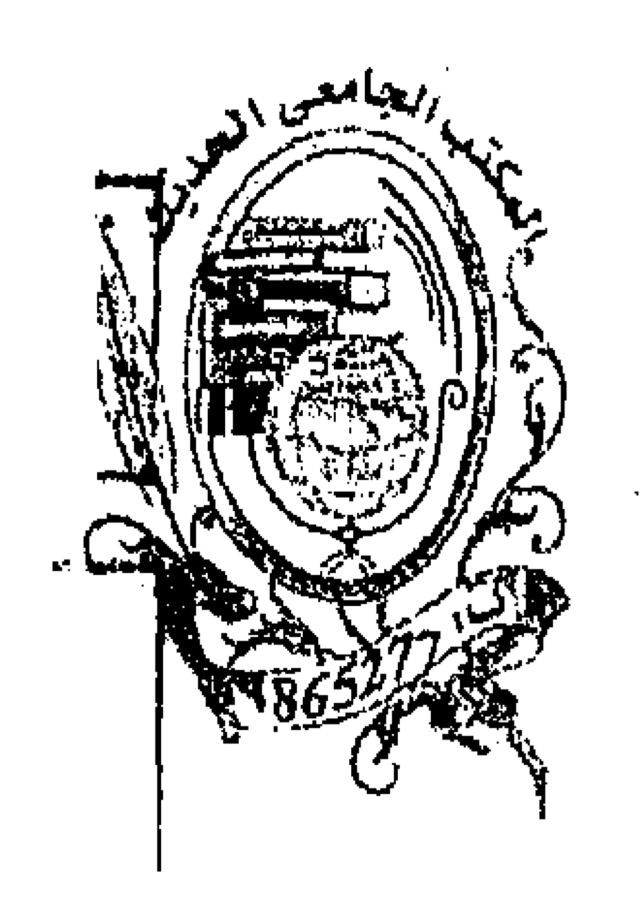
وتأثيره على الامن القومي العربي

نهر النيل
وتأثيره على الأمن القومي العربي

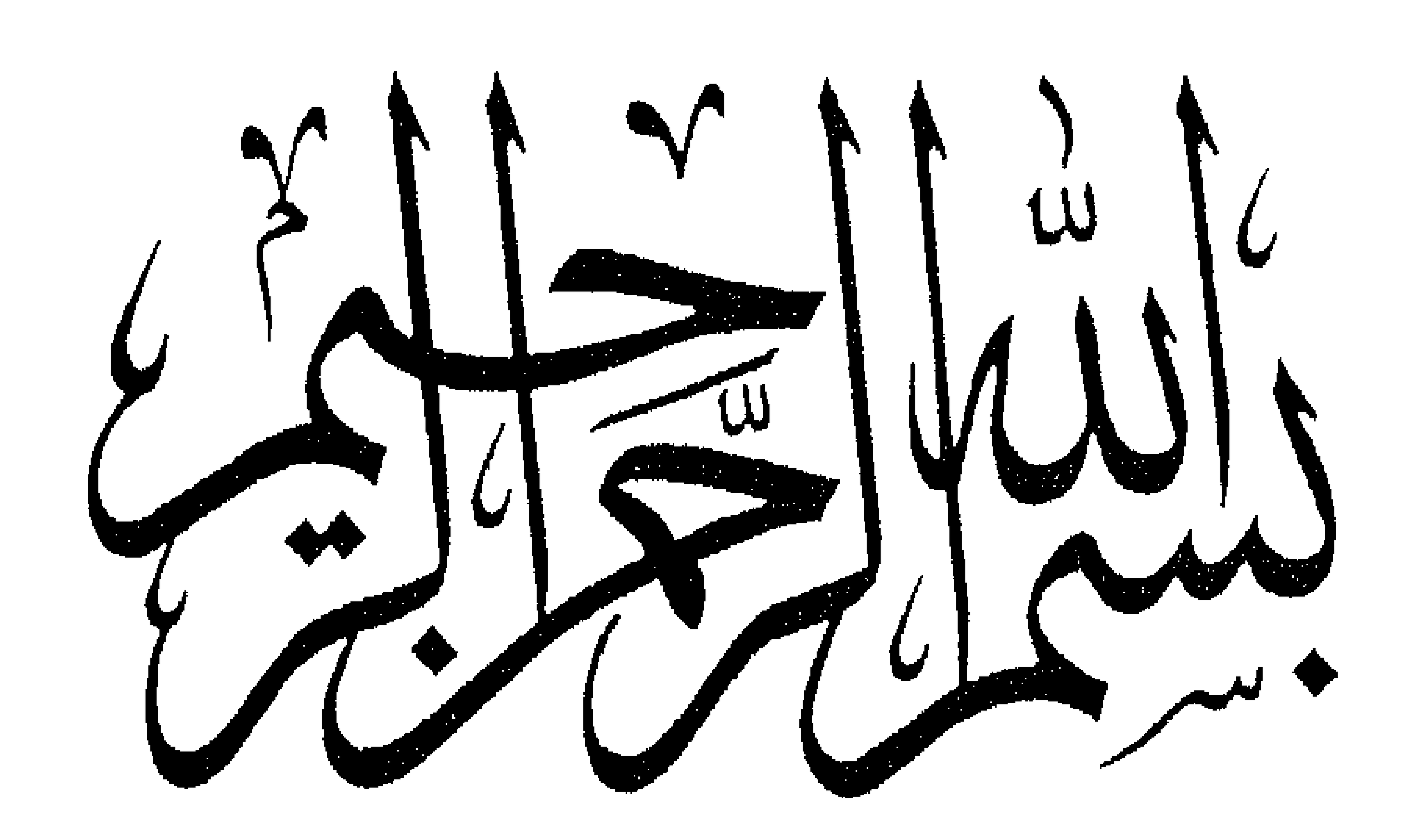
بقلم الدكتور

وعدالله حسين ياسين الحمداني

2014



دار الكتب والوثائق القومية	
عنوان المصنف	**نهر النيل وتأثيره على الامن القومي العربي**
اسم المؤلف	**وعدالله حسين ياسين الحمدان**
اسم الناشر	المكتب الجامعي الحديث.
رقم الايداع	2014/10362
الترقيم الدولي	978-977-438-455-9
تاريخ الطبعة	الأولى أغسطس 2014.


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله

فقد تحول موضوع المياه إلى. قضية ساخنة ومركزية في التنمية والسياسة،وهو موضع إهتمام عالمي ونقاش جماهيري واسع حيث يشكل الماء محور الجغرافية السياسية في كل مرحلة من مراحل التاريخ في المنطقة،وأساس التفاعلات الحضارية والصراعات والتداخلات الخارجية .

لقد أصبح موضوع المياه مرشحا لإشعال الحروب في منطقة الشرق الأوسط وفقا لتحليل دوائرالسياسة العالمية،خاصة أن أغلب الاقطارالعربية لاتملك السيطرة الكاملة على منابع مياهها.

إن الوطن العربي يقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة،وتخترقه من الغرب إلى الشرق صحاري واسعة جدا يكاد ينعدم المطر فيها،أما المناطق الساحلية والجبلية القريبة منها فأنها تتعرض لتيارات هوائية بحرية ومنخفضات جوية تسبب هطول الأمطار في فصول ومواسم محددة.

إن الأطماع الصهيونية في الأراضي والمياه العربية وما تقوم به من دور إقليمي على صعيد الشرق الأوسط بما فيه ايران وتركيا للضغط على الدول العربية وحرمانها من حقوقها الطبيعية في مياهها وتطلعها نحو التنمية والبناء يحتم علينا العمل ضمن رؤية واقعية لمعالجة المشاريع الصهيونية وحلفائها من دول الجوار للوطن العربي لضمان الحقوق المائية للدول العربية لتحقيق الأمن المائي العربي .

يعد نهر النيل أحد أهم المصادر المائية السطحية في الوطن العربي وتواجه تحديات كبيرة تهدد الأمن المائي العربي وبالتالي الأمن القومي العربي من خلال الأطماع الصهيونية والتآمر والتنسيق مع دول الجوار.

نهرالنيل،هذا النهرالعظيم الذي يمتد داخل قارة إفريقيا لمسافة يبلغ طوله حوالي (6695) كم ويضم على إمتداده عشرة دول إفريقية،وهي كامتداد الشريان في الجسد تقدم لهم كل أسباب الحياة والنمو والتقدم.

اهمية البحث :

يأتي إختيارالباحث لموضوع نهرالنيل وتأثيرها على الأمن القومي العربي،على الرغم من وجود دراسات سابقة كثيرة،إلا أن التطورات الأخيرة على الساحة السياسية والتدخلات الدولية للتأثيرعلى حصة كل من مصر والسودان في مياه نهرالنيل وإنعكاساتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والأمن للبلدين وتداعياتها على الأمن القومي العربي،دفع الباحث إلى إختيار موضوع البحث .

منهجية البحث :

إن الدراسة لحوض نهرالنيل جاءت في إطار العلوم السياسية وسيكون بالإعتماد على منهج تحليل السلوك السياسي ومن خلال المعطيات والحقائق والنظريات المتعلقة بمشكلة المياه بين الدول المتشاطئة والمشتركة في حوض نهرالنيل

اهداف البحث :

يهدف هذا البحث لتحقيق الاعتبارات التالية:

1- التعرف على الخصائص الجغرافية لحوض نهرالنيل،وأهميتها الستراتيجية لمصر والسودان وتأثيرها على الأمن القومي العربي.

2- دراسة السياسات المائية لدول حوض نهرالنيل وإنعكاساتها على الأمن القومي العربي من خلال التأثيرعلى الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمصر والسودان.

3- دراسة الوضع القانوني للأنهار الدولية وكيفية تقاسم مياه الأنهار المشتركة في ظل قواعد القانون الدولي والأعراف الدولية والمعاهدات والبروتوكولات الخاصة بمسألة المياه،بما يضمن الحقوق المائية للدول المتشاطئة على الأنهار الدولية.

4- تسليط الضوء على الجيوبوليتكية الصهيونية في المياه العربية وإنعكاساتها على الاستقرار السياسي والأمن القومي العربي

5- بيان الدور والتنسيق الأثيوبي – الصهيوني في السياسة المائية وتأثيرها على الموارد المائية لمصر والسودان.

6- فهم دور المياه في حياة الانسان من خلال الفكر الإسلامي سلوكا و إستحقاقا.

7- توضيح طرق وأساليب حماية الموارد المائية من الهدر والتبذير والتلوث البيئي .

8- بيان أساليب إدارة الموارد المائية في مصر والسودان .

إشكالية البحث :

تنبثق إشكالية البحث من كون حوض نهرالنيل يمتد على طول عشرة دول إفريقية من المنبع وسط إفريقيا إلى المصب في البحر المتوسط، وتنظم العلاقة بين دول الحوض مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات ترجع أغلبها إلى وقت سيطرة بريطانيا على مصر وسائر دول حوض النيل.وما زاد المشكلة تعقيدا زيادة سكان هذه الدول والخطط التنموية للتطوير في مجالات الزراعة والطاقة،والسياسات المائية الجديدة والتدخلات الخارجية لتحريض دول المنبع في التأثيرعلى حصص مصر والسودان من مياه النيل .

فرضية البحث :

لتحقيق أهداف الدراسة ومن خلال معطيات مشكلة البحث سترتكز الدراسة على عدة فرضيات وكما يلي :

1- ما هو تأثير المياه وفق المنظور السياسي لحوض نهر النيل على مصر والسودان

2- بيان أحكام القانون الدولي والمعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بالمياه والتي تحدد دولية نهرالنيل والقسمة العادلة للحصص المائية؟

3- ما هي الأطماع الصهيونية في المياه العربية،وأهدافها الجيوبوليتكية لزعزعة الاستقرار السياسي والأمن القومي العربي؟

4- ما هي أساليب التوعية المائية وفق المنظورالاسلامي وواقع إدارة الموارد المائية الحالي والمستقبلي في مصر والسودان،وطرق حمايتها من الهدر والتلوث؟

هيكلية البحث :

على ضوء ما جاء في إشكالية البحث والفرضيات المطروحة والتساؤلات المنبثقة عنها ولمقتضيات الدراسة،فقد جاءت هيكلية البحث والموسوم بـــ (نهر النيل وتأثيرها على الأمن القومي العربي) في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

أما الفصل الأول، فقد تطرق إلى (الخصائص الموقعية لحوض نهرالنيل) من خلال ثلاث مباحث تناول المبحث الأول (خصائص حوض نهر النيل) من الناحية الجغرافية والطبيعية والتاريخية، وعالج المبحثين الثاني والثالث الأهمية الإستراتيجية لنهر النيل بالنسبة للسودان ومصر في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية والطاقة الكهرومائية.

أما الفصل الثاني الموسوم بـ(الأنهار المشتركة والقانون الدولي)فقد تناول المبحث الأول أحكام القانون الدولي وكيفية إستثمار وتقاسم مياه الأنهار المشتركة، وفي المبحث الثاني إستعرض الباحث الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الدول المتشاطئة لحوض نهر النيل،وفي المبحث الثالث ناقش السياسات المائية لدول حوض نهر النيل وتأثيرها على الأمن القومي العربي.

وفي الفصل الثالث الموسوم بـ (الأطماع الصهيونية في المياه العربية) فقد تناول من خلال ثلاث مباحث، الأول المياه في الفكر الجيوبوليتكي الصهيوني ، وتناول المبحث الثاني التعاون والتنسيق الصهيوني – الأثيوبي في السياسة المائية وتداعياتها على الواقع الاقتصادي لمصر والسودان، وتناول المبحث الثالث (الأهداف الجيوبوليتكية الصهيونية في المياه العربية وانعكاساتها على الاستقرار السياسي والأمن القومي العربي) وبيان أهمية المياه بالفكر الصهيوني ومدى الأطماع الصهيونية في مياه نهرالنيل .

أما الفصل الرابع والموسوم بـ (الجذور الفكرية للتوعية والتربية المائية) فقد تضمن ثلاث مباحث،ناقش الباحث في المبحث الأول(المياه في الفكر الإسلامي)مبينا التقسيم الفقهي لأنواع الأنهار وأسلوب توزيع وتقاسم المياه،وفي المبحث الثاني(واقع أدارة الموارد المائية في مصر والسودان)وكيفية تطوير المؤسسات المائية.

وتم في المبحث الثالث مناقشة(طرق حماية الموارد المائية من الهدر والتلوث البيئي) من خلال إتباع السياقات والأساليب العلمية الناجعة للتقليل من الهدر والإسراف ووقايتها من التلوث الطبيعي والاصطناعي.

وأخيرا اختتم البحث بخلاصة ومقترحات أوضح فيها الباحث أهم النتائج التي توصل إليها مع الإشارة إلى العديد من التوصيات لصيانة الموارد المائية في حوض نهرالنيل

والوصول إلى إستغلال أمثل لها بما يخدم ويعزز التعاون العربي لتحجيم طموحات الكيان الصهيوني وغيره من الطامعين في المياه العربية وصولا لتحقيق الأمن المائي العربي الذي هو جزء مهم وحيوي من الأمن القومي العربي

مصادر البحث :

اعتمد الباحث على مجموعة من المصادر المختلفة تأتي في مقدمتها بعض الكتب العربية منها كتاب الدكتور علي إبراهيم عبده (النهر الخالد) وفيه سلط المؤلف الضوء على نهرالنيل من النواحي التاريخية والجغرافية والاقتصادية والقانونية وتأثيرها على السودان ومصر بالدرجة الأولى. وكتاب عايدة علي سري الدين والموسوم بـــ (السودان والنيل)بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي،تناولت فيه ما يجري في بلد يمثل العمق العربي في القارة الإفريقية،السودان،كما اعتمد الباحث على تقارير ودراسات بعض الوزارات والهيئات الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية كوثائق لمعرفة الحقائق.كما استفاد من مجموعة الرسائل والاطاريح الجامعية مثل رسالة الماجستير للباحث عمر كامل حسن والموسومة (النظام الشرق أوسطي وتأثيرها على الأمن المائي العربي) والتي تحتوي على معلومات دقيقة وقيمة استطاعت أن تغني بدورها موضوع هذا البحث.

وأطروحة الدكتوراه للباحث محمد احمد عقلة ألمؤمني والموسومة (نهر اليرموك والأمن المائي العربي)وهي قريبة الصلة من موضوع بحثنا مع بعض الخصوصيات في الخصائص الموقعية والجوانب القانونية التي تحكم كل حوض بالاتفاقيات الخاصة بالدول المشتركة فيها.

ولأجل مواكبة كل ماهو جديد وحديث في مجال البحث العلمي،اعتمد الباحث شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) للحصول على ما يحتاجه من مصادر ضرورية وإضافية تفيد بحثه.

ورغم ذلك واجه الباحث بعض المشكلات التي اعترضت عمله خاصة وانه يبحث في موضوع يقع خارج حدود العراق ويتوغل في دول افريقية غير عربية،ليس من السهل الوصول إليها أو الحصول على معلومات دقيقة عن سياستها المائية أو خططها الإستراتيجية التي تتعلق بالمشاريع المائية .

الفصل الأول

الخصائص الموقعية

لحوض نهر النيل

المبحث الاول

خصائص حوض نهر النيل الجغرافية

نهر النيل يقع في الشمال الشرقي من قارة أفريقيا،ينبع من بحيرة فكتوريا وسط القارة ويصب في البحر المتوسط ، وينحدر من الجنوب إلى الشمال يبلغ طول النهر 6695كم وبذلك يعد من أطول انهار العالم ، ويتجاوز(35) درجة من دوائر العرض[1]. يغطي حوض النيل مساحة3/400/000 كم2، ويمر بعشر دول افريقية يطلق عليها دول حوض النيل[*].

لمحات عامة حول النهر :

ظل نهر النيل يمثل لغزا غامضا للكثيرين حتى منتصف القرن التاسع عشر، ففي عام 1858م استطاع المستكشف الانكليزي جون هانج سبيك الوصول إلى بحيرة فكتوريا، أما نظيره صاموئيل وايت بيكر استطاع الوصول إلى بحيرة ألبرت في عام 1864م.

بعده أقام المستكشف الألماني جورج اوغست باستكشاف بحر الغزال في الفترة بين عامي 1868م و1871م، بينما قام نظيرة الانكلوامريكي هنري مورتون ستانلي باستكشاف بحيرة فكتوريا في عام1875م وتبعها بالوصول إلى بحيرة ادوارد عام 1889م[2].

وفي عام 1904 قام هندري كوتزي من جنوب أفريقيا برحلة للإبحار في النيل الأبيض،وتعتبر أول رحلة للإبحار في هذا النهر بطول مساره وقد استغرقت هذه الرحلة أربعة أشهر وأسبوعين ، حتى وصل إلى مدينة رشيد المصرية على البحر المتوسط .

وفي عام 1905 قام الجيولوجي باسكال سكاتورو وشريكه كيا كار ومخرج الأفلام الوثائقية جوردون براون برحلة لاستكشاف النيل الأزرق ، وتعتبر هذه أول رحلة للإبحار

---

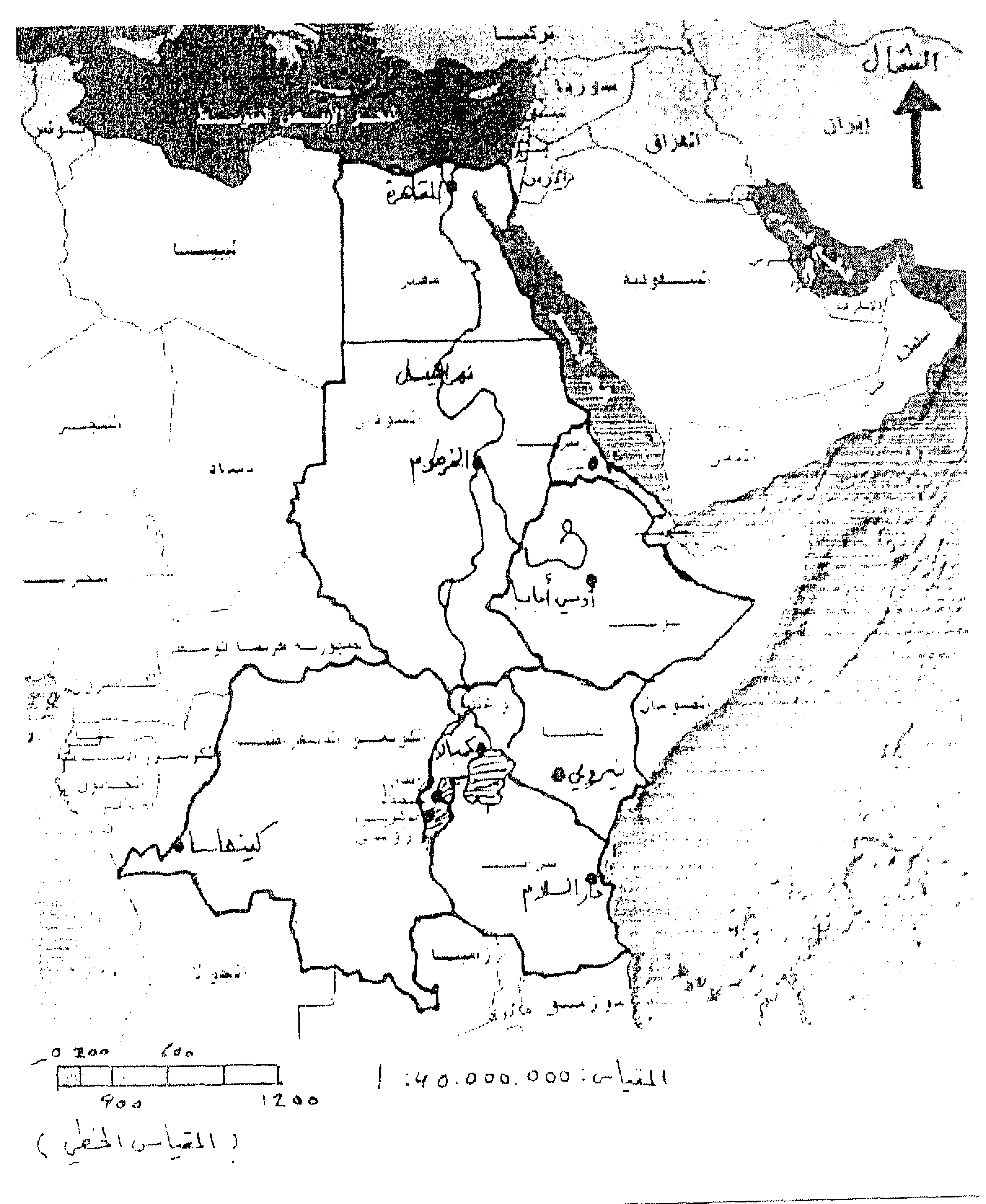
(1) إبراهيم حلمي الغوري ، أطلس العالم ، المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية ، سوريا ، 2003.

(*)دول حوض النيل.هو مسمى يطلق على عشر دول افريقية يمر فيها نهر النيل ،سواء تلك التي يجري مساره مخترقا أراضيها أو تلك التي يوجد على أراضيها منابع نهر النيل أو تلك التي يجري عبر أراضيها الانهارالمغذية لنهر النيل وهذه الدول هي: تنزانيا ،بوروندي، رواندا، أوغندا، كينيا ،الكونغو الديمقراطية ، أثيوبيا ، اريتريا ، السودان، مصر . علما إن اريتريا تشارك بصفة مراقب ودورها ثانوي .ينظر الخارطة رقم (1). شبكة المعلومات الدولية :
http://www.wikipedia.org/w/index.php

(2) صباح موسى ، نهر النيل : تاريخ وحقائق شبكة المعلومات الدولية :
http://www.egyptsons.com/misr/thread79626html.

في هذا النهر بطول مساره بدءا من بحيرة تانا في أثيوبيا ،وقد وصلوا مدينة الإسكندرية المصرية على البحر المتوسط .وقد وثقت هذه الرحلة في فيلم عنوانه (لغز نهر النيل)[1].

خارطة (1) دول حوض النيل



---

(1) المصدر السابق.

لقد شغلت عملية استكشاف منابع نهر النيل الكثير من العلماء والمؤرخين منذ القدم فقد حاول ذلك (هيرودوت) المؤرخ الإغريقي قبل الميلاد بخمسة قرون ،واستمرت تلك المحاولات حتى عصرنا الحالي .فقد توصلوا إلى البحيرات الأفريقية العظمى وبذلك أصبحت منابع نهر النيل واضحة ومعروفة ،محصورة في أربع بحيرات هي: بحيرة فكتوريا،بحيرة ألبرت، بحيرة ادوارد، وبحيرة كيوجا،وتكون هذه البحيرات الخزانات الطبيعية الهائلة والمستديمة لتغذية النيل بالمياه من أواسط أفريقيا [1].

ترجع تسمية "النيل" بهذا الاسم إلى المصطلح اليوناني (Neilos)،كما يطلق عليه في اليونانية أيضا (Aigyptos) وهي احد أصول المصطلح الانكليزي لاسم مصر Egypt[2].

يشكل حوض النيل تنوعا جغرافيا فريدا ،بدءا من المرتفعات في الجنوب ويقل الارتفاع حتى يصل إلى سهول فسيحة في أقصى الشمال ، ولذلك فإن نهر النيل يجري من الجنوب إلى الشمال تبعا لميل الأرض . ويشكل النيل أهمية كبرى في اقتصاديات دول حوض النيل، ففي مجال الزراعة يعتمد المزارعون في كل دول حوض النيل على مياهه من اجل ري محاصيلهم ، ومن أشهر هذه المحاصيل:القطن، القمح ، قصب السكر، التمر، البقوليات ، والفواكه الحمضية. وفي مجال الصيد يعتمد الصيادون على الأسماك النيلية المتوفرة فيه، ويعتبر السمك من الأكلات المفضلة للكثير من شعوب هذه الدول ،كما يشتهر نهر النيل بوجود العديد من الأحياء المائية أهمها التمساح النيلي والذي يتواجد في اغلب مسار النيل[3].

أولا : منابع نهر النيل :

1-النيل الابيض :

تعتبر بحيرة فكتوريا (Lake victoria) هي المصدر الأساسي لمياه نهر النيل.

تقع هذه البحيرة على حدود كل من أوغندا ، تنزانيا ، كينيا ، وهذه البحيرة بدورها تعتبر ثالث البحيرات العظمى بالتوازي حيث تبلغ مساحتها 70 ألف كم2 ، إذ يبلغ طول

---

(1) مجذاب بدر العناد ،مشكلات مياه نهر النيل وضرورات التعاون الاقتصادي العربي الإفريقي ، مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد، العدد العاشر،ك1 2000،ص2.

(2) علي إبراهيم عبده ،النهر الخالد، الدار القومية للطباعة والنشر،(القاهرة /1964)،ص13.

(3) المصدر نفسه ، ص18.

البحيرة 400كم وعرضها 240كم ، يعتبر نهر روفبرونزا في بوروندي هو الحد الأقصى لنهر النيل ،وهو يشكل الفرع العلوي لنهر كاجيرا، يقطع نهر كاجيرا مسارا طوله 690كم قبل دخوله إلى بحيرة فكتوريا. تشكل بحيرة فكتوريا التي تقع في هضبة البحيرات الاستوائية الخزان الطبيعي الذي ينبع منه نهر النيل ، وهي تقع على ارتفاع (1139)متر فوق مستوى سطح البحر[1].

حيث يصل المتوسط السنوي للأمطار فيها (1150) مليمتر، ثم تهبط الوهاد الاستوائية به سريعا إلى حوض السودان الجنوبي عبر عدد كبير من المساقط العالية، ويفقد نهر النيل انحداره شمال مدينة جوبا ، ويتعرج في مجراه ،لذا يطلق عليه بحر الجبل ، ويلتقي مع رافديه بحر الغزال وبحر العرب في منطقة مقرن البحور في جنوب السودان ليشكل نهر النيل الأبيض .

بعد مغادرة بحيرة فكتوريا ، يعرف النيل في هذا الجزء باسم نيل فكتوريا ،ويستمر في مساره لمسافة (500) كم مرورا ببحيرة كيبوجا حتى يصل إلى بحيرة ألبرت ،حيث تبلغ مساحة بحيرة ألبرت (5366)كم2[2].

ويبلغ ارتفاع أعلى نقطة يمر بها النيل الأبيض (270) متر فوق مستوى سطح البحر[3]. والموقع الفلكي للنيل الأبيض هو29،19،52 خط طول شرقا – 2،16،55 دائرة عرض جنوبا[4].

معدل التصريف السنوي :

يصل التصريف السنوي لنهر النيل الأبيض عند الحدود السودانية نحو (32) مليار متر مكعب أي ما يساوي (1000) م3/ثا، إلا انه يفقد نصف تصريفه السنوي عند دخوله مستنقعات بحر الجبل ، ويصل التصريف السنوي لبحر الغزال (6) مليار متر مكعب أي 200م3/ثا، ونهر السوباط (14) مليار متر مكعب في السنة أي 450م3/ثا،ويصل التصريف

---

(1) المصدر السابق، ص19.

(2) عدنان هزاع البياتي ،المياه صراع الوجود في الوطن العربي،مركز زايد للتنسيق والمتابعة،(دولة الإمارات العربية المتحدة ،ايار2002) ، ص73. وينظر الخارطة رقم 2.

(3) علي إبراهيم عبده، مصدر سابق ، ص19.

(4) المصدر نفسه ، ص20.

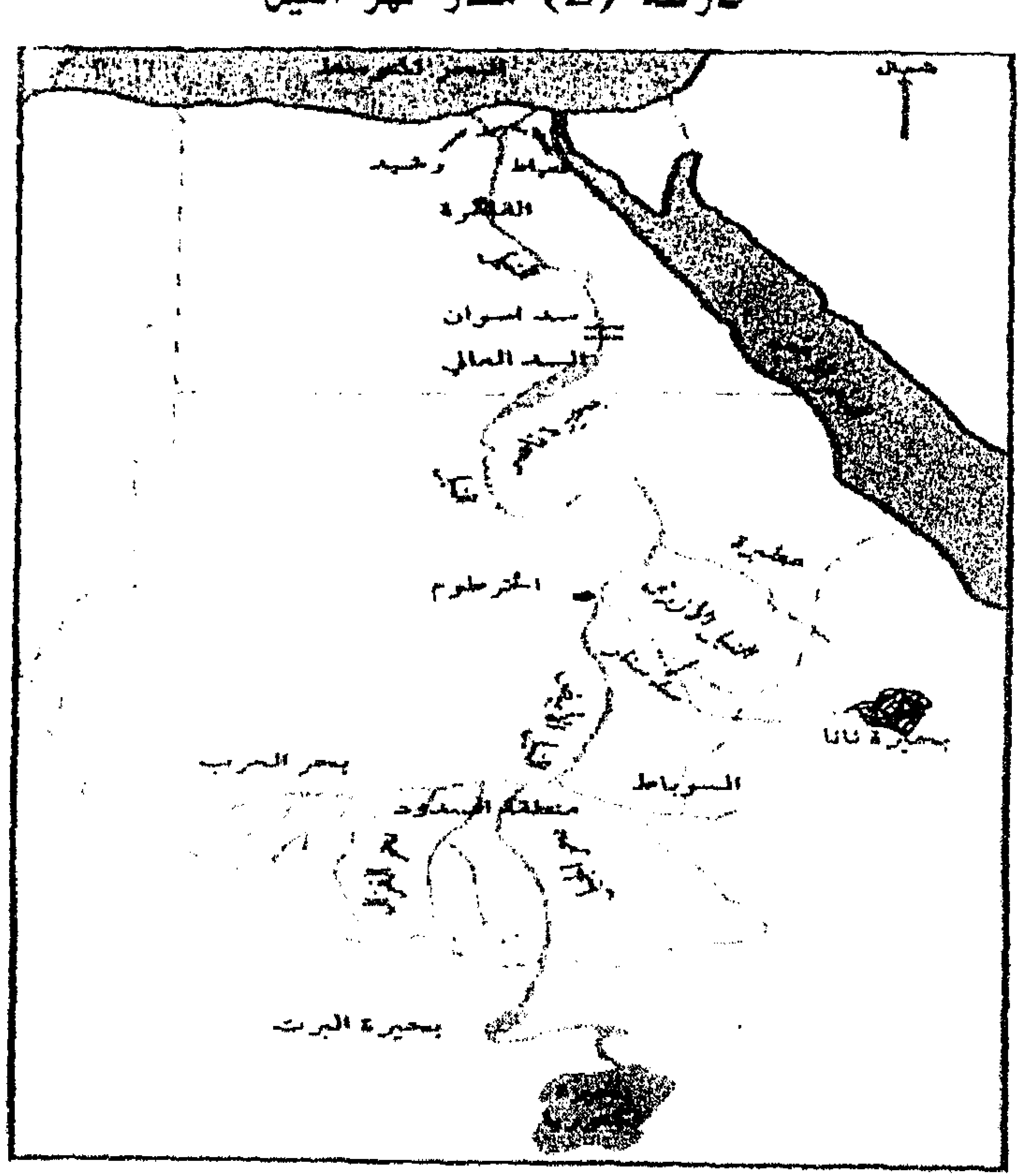
السنوي لنهر النيل الأبيض قبيل التقائه بالنيل الأزرق عند مدينة الخرطوم نحو(26/5) مليار متر مكعباي 850م3/ثا بعد طرح الضائعات المائية بسبب التبخر[1].

2- النيل الأزرق :

يشكل النيل الأزرق نسبة(80- 85%)من المياه العذبة لنهر النيل، ولكن هذه الميـــاه تصـل إليه في الصيف فقط بعد الأمطار الموسمية على هضبة أثيوبيا.بينما لا يشكل في بـــاقي أيام السنة نسبة كبيرة حيث تكون المياه فيه ضعيفة أو جافة تقريبا .

ينبع هذا الرافد المهم من الهضبة الأثيوبية ،ويجري بطول (1520)كم ليلتقي في الخرطوم مع النيل الأبيض مكونا معه نهر النيل الخالد[2].

خارطة (2) مسار نهر النيل



(1) المصدر نفسه ، ص21. ينظر الجدول رقم 1.

(2) المصدر نفسه ، ص22.

جدول رقم (١)

معدل التصريف السنوي لروافد نهر النيل

الروافد	الكمية/سنويا (مليارم٣)	التصريف م/ثا	الملاحظات
نيل فكتوريا	١٩/٥ مليارم٣	٦٢٠ م/ثا	عند مصبه في بحيرة ألبرت
بحيرة أدوارد	٢/٣ مليارم٣	٧٥ م/ثا	
نهر سمليكي	٣/٨ مليارم٣	١٢٠ م/ثا	عند مصبه في بحيرة البرت
بحر الجبل	١٥/٩ مليارم٣	٥٠٠ م/ثا	يصبح (١٤)مليارم٣ عندمصبه بالنيل
بحر الغزال	٦ مليارم٣	١٩٠ م/ثا	الأبيض بعدطرح الضائعاتعند الحدود
النيل الأبيض	٣٢ مليارم٣	١٠١٥م/ثا	السودانية ويصبح التصريف السنوي ٥ مليارم٣ قبيل التقاءه بالنيل الازرق بعدطرح الضائعةالمائية بسبب التبخر.
نهر السوباط	١٤ مليارم٣	٤٤٥ م/ثا	
نهر عطبرة	١٢ مليارم٣	٣٨٠ م/ثا	
النيل الازرق	٥٣/٨مليارم٣	١٧٠٠ م/ثا	
المجموع	٢٣١/٣مليارم٣	٥٠٤٥ م/ثا	

يتكون نهر النيل الأزرق من عدة روافد تنبع من الهضبة الإثيوبية مثل نهر الدندر ونهر الزهر، أما المنبع الرئيسي للنيل الأزرق فهو بحيرة تانا التي تعد من اكبر البحيرات في الهضبة الأثيوبية ،ترتفع عن مستوى سطح البحر بمقدار يزيد عن ألفي متر محاطة بسلسلة جبلية ترتفع لأكثر من أربعة ألاف متر فوق سطح البحر، تستمد بحيرة تانا مياهها من عدد كبير من الأنهار والنهيرات القصيرة التي يجري فيها المياه بغزارة ومنها:نهر(جومارا)، ونهر (داميرا)، ونهر(رب)، مكونة بحيرة مساحتها 3640كم، ويخرج النيل الأزرق من بحيرة تانا باسم نهر (اباي) الذي يمد نهر النيل بمياه مقدارها(5/51)مليار متر مربع وإضافة إلى ذلك تمد الهضبة نهر النيل ب(14) مليار متر مربع من المياه التي تجري في نهر السوباط ليصب في النيل الأبيض، كما تمد المياه في نهر عطبرة وبمقدار(14) مليار متر مكعب أيضا. من ذلك

نجدان الهضبة الأثيوبية تمد النيل بمياه تبلغ نسبتها 85%من مجموع المياه الجارية في نهر النيل أو ما يزيد عن 70 مليار مترمربع من المياه سنويا[1].

أما ارتفاع النيل الأزرق يبلغ في أعلى نقطة (1845) م فوق مستوى سطح البحر والموقع الفلكي للنيل الأزرق هو 53،15،37 خط طول شرقا - 8،2،12 دائرة عرض شمالا [2].

معدل التصريف السنوي :

يصل المعدل السنوي للمطر في النيل الأزرق نحو(1400) مليمتر، ويصل التصريف السنوي للنيل الأزرق نحو(53/8) مليار متر مكعب ،يجري معظمها في فترة الفيضان الذي تمتد من منتصف تموز حتى تشرين الأول من كل سنة[3].

مسار النهر:

يستمر النيل الأزرق حاملا اسمه السوداني في مسار طوله (1400) كم حتى يلتقي بالفرع الأخر(النيل الأبيض) قرب مدينة الخرطوم ليشكلا معا ما يعرف باسم (النيل) منذ هذه النقطة وحتى المصب في البحر المتوسط. يقوم نهر النيل بتغير مساره حيث ينحني في اتجاه جنوبي غربي قبل أن يرجع لمساره الأصلي ويطلق على هذا الجزء اسم (الانحناء العظيم للنيل).

بعد اتحاد النيلين الأبيض والأزرق ،لا يتبقى للنيل سوى رافدا واحدا لتغذيته بالمياه قبل دخوله مصر ألا وهو نهر عطبرة،والذي يبلغ طول مساره (800) كم ومن روافده نهر الغزال والسوباط والسمليكي. ينبع هذا النهر من المرتفعات الأثيوبية أيضا،شمالي بحيرة تانا، ويتصل بنهر النيل على مسافة (300) كم بعد مدينة الخرطوم [4].

---

(1) محمد احمد حسن السامرائي ، نهر النيل والأمن المائي العربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،الجامعة المستنصرية ،1997،ص84.

(2) المصدر نفسه، ص86.

(3) المصدر نفسه ، ص87.

(4) المصدر نفسه ، ص87 . ينظر الخارطة رقم 3

خارطة (3) الإنحناء العظيم لنهر النيل

● القاهرة



مصر

الانحناء العظيم

السودان

نهر النيل

المفتاح

الرمز	المعنى
●	مدن النهر
----	الحدود الدولية
	دول المصب
	مسار نهر النيل

● الخرطوم

النيل الأزرق

النيل الأبيض

0 75 150 300 450 600

مقياس الرسم

المصدر: شبكة المعلومات الدولية: http://www.egyptsons.com

وهو نهر موسمي تجري المياه فيه خلال موسم الفيضان ، يعبر النيل الحدود المصرية السودانية ، ويستمر في مساره داخل مصر بطول(270) كم حتى يصل إلى بحيرة ناصر وهي بحيرة اصطناعية تقع خلف السد العالي ،ثم يغادر البحيرة ويتجه شمالا حتى يصل إلى البحر المتوسط ، وينفصل جزء من النهر عند أسيوط مكونا فرع جديد يسمى"بحر يوسف" ويستمر حتى يصل إلى الفيوم وفي النهاية يتفرع نهر النيل مكونا فرعي ((دمياط شرقا رشيد غربا)) مكونا ما يسمى بدلتا النيل وهي تعتبر على قمة قائمة الدلتاوات في العالم ، ويصب النيل في النهاية عبر فرعي دمياط ورشيد منهيا مساره في البحر المتوسط ، ليصب بسرعة تدفق 2800م/ثا مشكلا مساحة للمسطح المائي يقدر ب(3/400/000) كم2 [1].

ثانيا : دول الحوض في سطور :

1- أوغندا :

يقع الجزء الأكبر من بحيرة فكتوريا داخل الحدود الأوغندية وعلى هذا الأساس فانه من الممكن القول بان منابع النيل الاستوائية تبدأ من أوغندا(بحيرة فكتوريا)بالإضافة إلى العديد من البحيرات الأخرى ،لذلك فان حوالي 13% من إيراد النيل السنوي يأتي من تلك المنطقة .

وتقول بعض التقديرات إن كمية المياه التي تخرج من بحيرة فكتوريا تقدر بحوالي 36 مليار م3 سنويا، لا يصل منها إلى مصر سوى 36% فقط وهو ما يدعو مصر إلى الاهتمام الشديد بأوغندا كإحدى المصادر الهامة لمياه النيل . ويعتبر خزان "أوين"أهم مشروعات أوغندا على النيل فقد بني على بحيرة فكتوريا على بعد ميلين، وأنشئ عام 1954 [2].

وقد اشتركت مصر في بنائه بدفع مبلغ (4.5) مليون جنيه لأوغندا تمثل نصيبها من تكاليف إنشاء الخزان ، وهو الجزء الوحيد الذي تم بناؤه من خطة التخزين المستمر التي تبنتها مصر[3].

---

(1) محمد السامرائي ،مصدر سابق ،ص 86ــ 87 . ينظر الخارطة رقم (2).

(2) عايدة العلي سري الدين ،السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، دار الآفاق الجديد، ط1،بيروت، ، 1998،ص16.

(3) المصدر نفسه ، ص 17.

ويمثل المسلمون في أوغندا (50%) والنصارى(14%)والوثنيون(35%).ويبلغ عدد سكان أوغندا(32/711/073) مليون نسمة تقريبا ، أراضيها أو مرورها من خلالها وتشارك اريتريا في دول الحوض بصفة مراقب[1].

2- اريتريا :

تعتبر اريتريا من الدول الثانوية في حوض النيل لعدم وجود منابع للنيل داخل أوغندا ، يحدها السودان شمالا وكينيا شرقا ورواندا وتنزانيا من الجنوب والجنوب الغربي، وتبلغ مساحتها 241/038 الف كم،وعاصمتها "كمبالا"واهم مدنها(عنتبي ــ جنجا ــ مبال ــ جلو)، تاريخ استقلالها عام1962، وعملتها الشلن الأوغندي ولغتها الانكليزية إلى جانب اللغات المحلية وأبرزها (السواحلية ، لوجاندا، لونيورو).

ارتريا ، يحدها جنوبا أثيوبيا ومن الشمال والغرب السودان والجنوب الشرقي جيبوتي وتمتد الساحل الاريتري على البحر الأحمر لمسافة (1080)كم وتمتلك أكثر من(100) جزيرة أبرزها جزيرة دهلك واصل كلمة اريتريا يونانيه وتعني البحر الأحمر، عاصمتها أسمرة ،واهم مدنها عصب، مصوع، عدى، ومساحتها حوالي (118) ألف كم ،يرجع تاريخ استقلالها إلى عام 1993، يتحدث أهلها ثمان لهجات محلية إضافة إلى اللغة العربية ،تتمتع باكتفاء ذاتي من المواد الغذائية وتملك حوالي(10) مليون رأس غنم، ومن المعادن الحديد والذهب والنحاس والمنغنيز واليورانيوم، نسبة المسلمين 55% من السكان وعددهم(5/5) مليون نسمة تقريبا. يعمل بالزراعة 83% من السكان ويمثل البن الصدارة في اقتصادياتها إضافة إلى القطن والشاي والتبغ وقصب السكر والفول السوداني وتتوافر الماشية والأغنام والماعز والإبل والأسماك ،ويعتبر النحاس والقصدير والفوسفات من أهم المعادن .

3 أثيوبيا :

تشكل المياه الواردة من أثيوبيا وحدها (85%) من إجمالي المياه الواردة من دول حوض النيل جميعا مما يضع أثيوبيا على رأس قائمة أولوية الاهتمام في السياسة الخارجية المصرية ، وحقيقة أن أثيوبيا تمد مصر بـ 85%من مياهها[2].

---

(1) شبكة المعلومات الدولية: http://www.epyptsons.com

(2) عايدة العلي سري الدين ، مصدر سابق ، ص13.

أثيوبيا يحدها من الشرق جيبوتي والصومال ومن الشمال الغربي السودان ومن الجنوب كينيا .وتبلغ مساحتها حوالي (1/104/300) كم2 قبل استقلال اريتريا ،عاصمتها أديس أبابا واهم مدلها (هرر- دمبا - جوندر- عصب)،يتحدث الأثيوبيون اللغة الامهرية إلى جانب الانكليزية عملتها (البر) الأثيوبي والدولار الأمريكي يعادل (2.05) بر أثيوبي .يعمل حوالي (85%) من مجموع سكانها بالزراعة حيث تمثل 43% من الدخل القومي، ويعتبر البن - القمح -الذرة - الشعير- البنجر والحبوب الزيتية من أهم المحاصيل وتوجد ملايين من الماشية والأغنام تستغل في صناعة الجلود ويعتبر الملح والبلاتينيوم والحديد والبوتاس واستخراج الذهب أهم الثروات المعدنية في أثيوبيا .

4 بوروندي :

على الرغم من المساحة الصغيرة نسبيا لبوروندي بالمقارنة بمثيلاتها من دول حوض نهر النيل الأخرى ، إلا أن الجزء الخاص بحوض نهر النيل يمثل حوال49.6 .%من مجموعة مساحة بوروندي ، ويشكل نهر كاجيرا الرافد الوحيد المباشر للنيل من تلك الدولة [1].

نسبة المسلمين (65%) من عدد السكان والذين يبلغون (ـــ/79/221) مليون نسمة بوروندي يحدها من الشمال رواندا و تنزانيا من الشرق وزامبيا من الجنوب والكونغو الديمقراطية من الغرب ، وتبلغ مساحتها (27/834) ألف كم ، وعاصمتها (بوجمبورا) ، واهم مدنها (كاتيجا- "العاصمة القديمة "- بوسمبورا- نجوزى- موارو)، ويرجع استقلالها إلى عام 1962 ، وعملتها الفرنك البوروندي ، واهم محاصيلها الأرز الذرة - القطن - الموز - البن - الشاي - القمح - وتمثل الثروة الحيوانية والسمكية مركزا هاما في التجارة، واهم المعادن لديها الماس والفراميت ، ويبلغ عدد سكانها (8/303/000) مليون نسمة.

5 رواندا :

إن لدى رواندا أعلى كثافة سكانية وأعلى معدل للنمو السكاني بين دول حوض النيل، ولذلك فان على رواندا أن تجد حلا لمعضلة التوفيق بين هذا الكم الهائل من السكان وضعف الموارد المتاحة وضئالتها ويبلغ تعدادها (ـــ/9/998)مليون نسمة[2].

---

(1) المصدر نفسه اص17، ينظر الجدول رقم 2.

(2) عايدة العلي سري الدين ، مصدر سابق ، ص18.

جدول رقم (٢)

دول حوض النيل

ت	الدولة	العاصمة	المساحة (كم٢)	عددالسكان (مليون)	العملة	اللغة الرسمية
١	أوغندا	كمبالا	٢٤١٠٣٨	٣٢/٧١١/٠٧٣	شلن أوغندي	الأنكليزية
٢	إريتريا	أسمرة	١١٧٦٠٠	٥/٤٧٣/٦٥٠	نقفه	العربية والأنكليزية
٣	أثيوبيا	أديس أبابا	١١٠٤٣٠٠	٧٩/٢٢١/٠٠٠	البر الأثيوبي	الأمهرية والانكليزية
٤	بوروندي	بوجومبورا	٢٧٨٣٤	٨/٣٠٣/٠٠٠	الفرنك البوروندي	الفرنسية
٥	تنزانيا	دار السلام	٩٤٥١٠٠	٤٣/٧٣٩/٠٠٠	الشلن	السواحلية
٦	رواند	كيغالي	٢٦٣٣٨	٩/٩٩٨/٠٠٠	الفرنك الرواندي	الفرنسية ـ الكيرواندا
٧	كينيا	نيروبي	٥٨٢٣٧٠	٣٩/٨٠٢/٠٠٠	الشلن الكيني	الانكليزية والسواحلية
٨	الكونغوالديمقراطية	كنشاسا	٢٣٤٤٨٨٥	٦٦٠٢٠٠٠٠	فرنك كونغولي	الفرنسية والسواحلية
٩	السودان	الخرطوم	٢٥٠٥٨٠٠	٤٢٢٧٢٠٠٠	الدينار السوداني	العربية
١٠	مصر	القاهرة	١١٠١٤٤٩	٧٧١٧٨٠٦٢	الجنية المصري	العربية

المصدر:شبكة المعلومات الدولية : http://www.wikipedia.ory/wiki

رواندا تقع في وسط القارة الإفريقية وهي دولة حبيسة يحدها من الشمال أوغندا ومن الجنوب بوروندي ومن الشرق تنزانيا ومن الغرب الكونغو، وسميت بلاد العشـــرة آلاف هضبة نظرا لطبيعتها الجبلية. وتبلغ مساحتها (26/338)كم2 وعاصمتها (كيجالي)واهـــم مدنها (موتاري – غبا – جابيرو) ويرجع تـــاريخ اســـتقلالها إلى عـــام1962، ويتحـــدث الرو انديون الفرنسية إلى جانب اللغة الوطنية (الكيرواندا)وعملتها الفرنـــك الروانـــدي . يعمل بالزراعة نحو (90%) من السكان واهم المحاصيل البن – القطن – التبغ –الشاي – الفول السوداني – ويعتبر القصدير وغاز الميثان أهم الثروات المعدنية لديها .

6- تنزانيا :

تشترك تنزانيا مع كل من كينيا وأوغندا في الأطلال على بحيرة فكتوريا . وبجانب ذلك فهي عضو عامل في ((منظمة تنمية حوض نهر كاجيرا))الذي يشكل احد روافد نهر النيـــل من الهضبة الاستوائية .وتنزانيا مثلها مثل بقية دول حوض نهر النيل تسعى إلى الاســـتغلال الأمثل لجميع مواردها الاقتصادية والمائية .

وقد قام((برنامج الأمم المتحدة للتنمية))بعمل بعض الدراسات الخاصة في هذا الصدد مثل(إقامة مشروعات وسدود لتوفير نظام ري دائم مما قد يؤدي إلى التأثير على كميـــات المياه التي تصل إلى مصر من نسبه ال (15%) التي تصل من المنابع الاستوائية ، إلا أن عدم توفر التحويل اللازم يحول دون تنفيذ العديد من تلك المشروعات [1].

تنزانيا يحدها من الشمال أوغندا وكينيا،ومن الجنوب الغربي زامبيـــا ،ومـــن الجنـــوب مالاوي وموزمبيق،ومن الغرب رواندا وبوروندي،ومن الشـــرق المحـــيط الهنـــدي،وتبلغ مساحتها (945/100) ألف كم وعاصمتها دار السلام واهم مدنها (اروشـــا – مـــوانزا – تنجا) ويرجع تاريخ استقلالها إلى عام 1963، وعملتها الشلن ولغتها السواحلية إلى جانب اللغة الانكليزية . يعمل بالزراعة (90%) من السكان وتسهم الزراعة والثروة السمكية في (40%) من الدخل القومي . وتنزانيا غنية بالأخشاب حيث تحتل الغابـــات (48%) مـــن المساحة الكلية ، ويعتبر الماس – الذهب – النحاس – القصدير– النيكل – الحديد – من

(1) المصدر نفسه ، ص15.

أهم المعادن ولديها(3) سدود لتوليد الكهرباء . ويبلغ عـــدد الســـكان (43/739/000) مليون نسمة تقريبا.

7- كينيا :

يحدها من الشمال أثيوبيا ومن الجنوب تنزانيا ومن الشرق الصومال والمحيط الهنـــدي ومن الغرب أوغندا، وتبلغ مساحتها حوالي (582/647) ألف كم، وعاصـــمتها نـــيروبي، واهم مدنها (الرويت – كاليا– ممبسا– كنتالي)، يتحدث الكينيون الانكليزية والسواحلية.

ويرجع تاريخ استقلالها إلى عام 1963، وعملتها الشلن الكيني، الـــدولار الامريكيـــي يعادل 26 شلن، وتحتل الزراعة النصيب الأكبر حيث يعمل بها(80%) من السكان ويمثـــل البن أهم المحاصيل والشاي ، جوز الهند، القطن، قصب السكر، القمح، الذرة، الشـــعير، الأرز، وهناك ملايين من الماشية والخراف والماعز،ويعتبر الجبس والملح والصودا والـــذهب أهم ثرواتها المعدنية ، واهم صناعات المنسوجات والكيمياويات ومعدات النقل والـــدخان والبترول ، ويبلغ عدد سكان كينيا(ـــ/39/802)مليون نسمة.

تشترك كينيا مع أوغندا وتنزانيا في بحيرة فكتوريا والتي تشكل جزاء من نسبة(15%) من مصادر مياه النيل حيث تطل وتشرف على منطقة خليج كيســـومو عنـــد المشـــارف الشرقية لبحيرة فكتوريا[1].

8- الكونغو الديمقراطية :

تشترك مع دول حوض الهضبة الاستوائية الستة باغناء النيل بالمياه ويصل نســـبتها إلى 15% ، وهي من الدول التي تعهدت بعدم إقامة أية مشروعات مائية تقلل من جريان المياه باتجاه بحيرة ألبرت[2]. يحدها من الغرب الكونغو وانغولا، ومن الجنـــوب زامبيـــا ومـــن الشمال جمهورية إفريقيا الوسطى ومن الشرق أوغندا .وتبلغ مساحتها (2/344/885)كم، عاصمتها "كنشاسا"واهم مدنها (بونتسوار، ميوغي ماي،كيكويت)، يرجع تاريخ استقلالها إلى عام 1960، وعملتها الفرنك الكونغولي.

---

(1) عايدة العلي سري الدين ، مصدر سابق ، ص15

(2) شبكة المعلومات الدولية : http://www.epyptsons.com

يتحدث السكان الفرنسية مع اللغات الوطنية (اللينجالا- الكيكونجو)، يعتمد الدخل القومي على النفط والذي يمثل عائده (70%) من الدخل إلى جانب الثروة المعدنية كالزنك والذهب والنحاس والحديد والبوتاس ، والمحاصيل الزراعية (البن -الكاكاو- قصب السكر- نخيل الزيت)، وتغطي الغابات 62% من المساحة مما ساعد على صناعة الأخشاب وتصديرها ، وتصنع الكونغو الاسمنت والصناعات الكيمياوية والملابس وصناعة الصلب ، ويبلغ عدد السكان (ـــــــــ/66/020) مليون نسمة تقريبا.

9-السودان :

تأتي السودان بعد مصر مباشرة في مصب النيل، حيث تشكل أول دولة يأتي منها نهر النيل إلى مصر، و يلتقي النيل الأزرق مع الأبيض في الخرطوم ويشكلان معا ذلك النهر الذي يأتي إلى مصر كل عام في موسم الفيضان حاملا معه الحياة وعمادها المياه ويتميز السودان بأنه دون بقية دول حوض النيل الأخرى من حيث إمكانية عقد اتفاقية ثنائية معه دون الإخلال بحقوق الدول الأخرى على أساس أن ما يتم الاتفاق علية يكون قد عبر بالفعل الدول الأخرى مثل أثيوبيا أو أوغندا وهو ما دفع الحكومة المصرية إلى توقيع اتفاق عام 1959 حول تقسيم مياه نهر النيل بسبب بناء مشروع سد خزان أسوان المعروف باسم "السد العالي"[1].

حيث يحدها من الشمال مصر ومن الشرق أثيوبيا ومن الغرب تشاد ومن الجنوب أوغندا، وتبلغ مساحة السودان (2/5) مليون كم حيث تشكل حوالي (8.3%) من المساحة الإجمالية للقارة الإفريقية، عاصمتها الخرطوم، واهم مدنها (بورسودان- أم درمان -كسلا- سنار-الابيض)، ويرجع تاريخ استقلالها إلى عام 1956، لغتها الرسمية هي العربية وتتنوع اللغات في جنوب السودان تبعا لتنوع القبائل ،عدد السكان (ـــــــ/42/272) مليون نسمة. أما العملة السودانية فهي الجنية السوداني والذي تحول لاحقا إلى الدينار السوداني الذي يساوي (10) جنيهات ، والدولار الأمريكي يعادل (2/6) دينار سوداني تقريبا.

10- مصر :

تقع مصر في شمال أفريقيا وتعتبر دولة المصب وتحدها من الجنوب السودان ومن الشرق البحر الأحمر وخليج السويس ومن الغرب ليبيا ومن الشمال البحر المتوسط .تبلغ

(1) عايدة العلي سري الدين ، مصدر سابق ،ص12.

مساحة مصر حوالي (1/101/449)كم وعاصمتها القاهرة واهم مدنها (الإسكندرية – الاسماعلية – المنصورة – بورسعيد– أسوان) وتنقسم إلى (26) . محافظة (14) في الوجه البحري،(7)في الوجه القبلي ،(5) للحدود وعدد سكانها (77/178/062) مليون نسمة . وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الأساسية للشعب المصري إلى جانب الانكليزية والفرنسية ، ويرجع تاريخ استقلال مصر إلى عام 1922 وتأكد بموجب معاهدة (1936) وتم الجلاء الانكليزي نهائيا في (1956). أما العملة المصرية فهي الجنيه المصري والذي يعادل حاليا (6/1) دولار أمريكي . وتأتي الزراعة في المرتبة الأولى من النشاط الاقتصادي بنحو (21%) من الدخل مثل (القطن – الأرز القمح – السمسم)، واهم الصناعات الغزل والنسيج والملابس والاسمنت ، واهم المعادن النفط والمنغنيز والفوسفات والحديد.

إن أهم المشروعات المصرية المقامة على النيل هي:القناطر الخيرية والتي تم بناؤها في نهاية الأربعينات من القرن الماضي على بعد(30)كم جنوب القاهرة العاصمة للتحكم في مياه النهر. وهناك أيضا خزان أسوان ويعدمن أعظم التوسعات في عمليات الري المستديم وتم بناؤه في عام(1902) بسعة قدرها مليار متر مكعب وتقرر تعليته مرتين في (1912) و(1933) لتصبح سعته (5.2.مليارم3) ليواكب التقدم العلمي والتوسع في زيادة المحاصيل الزراعية[1].

والمشروع الثالث هو"قناطر زفتي واسنا ونجع حمادي" والتي بنيست في (1903)، (1909)، (1930) وذلك للاستفادة من مياه خزان أسوان .ويأتي "السد العالي" أهم المشاريع المصرية على النيل فقد بدا في بنائه في (1960) وانتهى العمل به عام (1970) ويبلغ ارتفاع السد (196) متر منها (111) متر من منسوب القاع و(85) متر فوق سطح البحر، وأعلى منسوب لحجز المياه أمامه (182) متر حيث تكون هذه المياه المحجوزة بحيرة (ناصر) التي يبلغ طولها (500) كم ومتوسط عرضها (12) كم ويبلغ سطحها نحو(6500) كم وتبلغ سعة حوض التخزين (162) مليارم3 كما تبلغ الطاقة الكهربائية المولدة من السد حوالي (10) مليارات كيلووات / ساعة[2].

---

(1) المصدر نفسه، ص22.

(2) محمد مرعي ، نمر النيل والمشاريع المائية .

المبحث الثاني

أهمية نهر النيل الإستراتيجية بالنسبة للسودان

تمهيد:

يمثل النيل أهمية كبرى في حياة السودان حيث يشكل الاعتماد الرئيسي في مجال الزراعة والتنمية واستئصال الفقر.

يتميز نهر النيل وروافده بموارد مائية هائلة تغطي مساحات كبيرة من ارض السودان، ويلعب دورا كبيرا في حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وفي علاقات السودان الخارجية خاصة مع دول حوض النيل.تستغل مياه النيل وروافده في الري وتوليد الكهرباء من خزانات الرصيرص ومروي وسنار وخشم القربة وفي الملاحة وصيد الأسماك .

السودان هي العمق الإفريقي للوطن العربي واكبر الدول العربية مساحة، ويقطع فيها نهر النيل أطول مسافة في مجراه ، حيث يعتبر السودان سلة غذاء الوطن العربي، وفيها تنوع حضاري ثري يختصر لقاء الغابة والصحراء والبحر في منظومة سكانية وطبوغرافية جعلت للمكان سحره وللتاريخ عبقه الخاص. والسودان يحتل موقعا جيوسياسيا استراتيجيا فهو أولا يمثل حلقة الوصل الكبرى بين أقطار العالم العربي وبين دول القارة السمراء ، وله حدود مشتركة مع تسع دول هي مصر وليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى ، والكونغو وأوغندا وكينيا ، وإثيوبيا واريتريا ،ويتواصل مع المملكة العربية السعودية عبر طريق البحر الأحمر. ويعتبر السودان عاشر دولة في العالم من حيث المساحة[1] .

والسودان بمساحته الشاسعة وموارده الطبيعية الغنية يعد مقصدا هاما للاستثمارات في شتى ميادينها وعلى رأسها الاستثمار في القطاع السياحي نظرا لتوافر بيئات طبيعية تتنوع بين الغابات والأدغال والأنهار والشواطئ والصحراء مما يتيح وجود مقاصد سياحية عدة كالاستجمام ورحلات السفاري والاستشفاء والرياضة البحرية والنهرية والصحراوية . أما ابرز مقاصد السياحة السودانية فهو الإنسان السوداني الذي يعرف بأصالته وكرمه وحسن معشره وإكرامه للضيف.

---

(1) إبراهيم حلمي الغوري،أطلس العالم، المؤسسة العلمية للوسا ئل التعليمية،(سوريا، 2003)،ص18-ص19.

اولا : روافد نهر النيل في السودان :

1. النيل الابيض :

يمكن أن يقسم النيل الأبيض إلى أربع أحواض،تختلف بعضها عن بعض، هي :

أ – من بحيرة نو حتى ملتقى النيل الأبيض بالسوباط، وتبلغ هذه المسافة نحو120 كم .

ب– من التقاء السوباط بالنيل الأبيض حتى جبل احمد أغا، وهـذه المسافة تبلغ نحو270 كم.

ج– من جبل احمد أغا حتى الدويم .وتمثل هذه المنطقة الجزء الأكبر من النيل الأبيض .

د– من الدويم حتى الخرطوم ، وفي هذه المنطقة نجد النهر يأخذ مظهرا آخـر ، فيتسع تدريجيا حتى يصبح عرضه نحو كيلومترين ، ويقل عمقه، ولا تكاد توجد في مجراه جزيـرة واحدة . وعلى بعد نحو خمسين كيلومترا من الخرطوم يجري النهر بين جبلين ، همـا جبـل مندرة غربا وجبل الأولياء شرقا.

أهم مدن النهر هي ،جنجا – جوبا – الخرطوم . وطوله بمسمى النيل الأبـيض (720) كم – يلتقي مع النيل الأزرق عند الخرطوم ويصب في البحر المتوسط[1].

وللنيل الأبيض روافد عديدة منها :

أ - نهر سوباط :

نهر سوداني وهو احد روافد نهر النيل الأبيض وينبع من جبال أثيوبيا .

يبلغ طوله حوالي (750) كم. يلتقي بنهر النيل جنوبي ملكال، وله عدة روافد[2].

تقدر مساحة حوض نهر السوباط بحوالي (287.200) كم2، ويشمل معظم السـهول التي تقع إلى الشرق من بحر الجبل وبحر الغزال ، والأجزاء الجنوبية الغربيـة مـن هضـبة الحبشة، وبعض أجزاء من الحافة الشمالية لهضبة البحيرات. ويمد نهر السوباط النيل بنحـو (14.5%) من مجموع المياه المنصرفة عند الخرطوم ، ويتألف من فرعين رئيسـيين ، همـا

---

(1) علي إبراهيم عبده ، المصدر السابق ،ص121ـــ ص122

(2) رشدي سعيد ، نهر النيل ،دار الهلال ،(القاهرة ، 2001)، ص81.ينظر الخارطة رقم(4) نهر النيل في السودان.

نهر"البارو"ونهر البيبور"وبعد التقائهما يكونان مجرى نهر السوباط ، الذي يلتقي بالنيل الأبيض بعد مسيرة (350) كم من التقاء الفرعين. ونهر السوباط لا يحمل الماء وحده إلى النيل ، بل يحمل إليه الرواسب أيضا، ولولا السوباط ما تسنى للنهر أن يحفر هذا المجرى

خارطة (4) النيل في السودان

(المقياس الخطي)

الممتد إلى الخرطوم ،(لان مياه بحر الجبل القليلة الانحدار،الخالية من الرواسب ،عاجزة تماما عن حفر ذلك الوادي ، وعن بناء الشواطئ التي تحفظ النهر من التسرب إلى الأقطار المجاورة[1].

ب - بحر الغزال :

ويسمى نهر الغزال أيضا، يقع جنوب السودان . والمنطقة المسماة ببحر الغزال إنما سميت تبعا لاسم النهر، وهو الرافد الرئيسي للنيل من الجهة الغربية بطول (716) كم ، يجري عبر مستنقعات سود إلى بحيرة نو في المكان الذي يلتقي فيه بالنيل الأبيض، ويبلغ ارتفاع الماء فيه (428) متر فوق سطح البحر ومستوى التدفق(580) م3/ثا، ومساحة المسطح المائي (320) كم2[2].

ج - بحر العرب :

ويعرف أيضا باسم نهر كير، وهو نهر يجري على مسافة (800) كم عبر جنوب غرب السودان. وهو جزء من نهر النيل ، ويعتبر رافد بحر الغزال، احد روافد النيل الأبيض[3].

د- بحر الزراف :

هو احد اذرع النيل الأبيض في منطقة بحر الجبل، السودان ، ويوجد بالكامل في ولاية جونقلي[4].

2. النيل الازرق :

يسيطر النيل الأزرق على (80– 85%) من المياه المغذية لنهر النيل ، ولكن هذه المياه تصل إليه في الصيف فقط بعد الأمطار الموسمية على هضبة أثيوبيا ،بينما لا يشكل في باقي أيام العام نسبة كبيرة حيث تكون المياه فيه قليلة أو جافة تقريبا.

ينبع هذا النهر من بحيرة تانا الواقعة في مرتفعات أثيوبيا بشرق القارة ،بينما يطلق عليه اسم النيل الأزرق في السودان ، ففي أثيوبيا يطلق عليه اسم "ابباي"ويستمر هذا النهر

---

(1) علي إبراهيم عبده ، المصدر السابق ، ص117.

(2) رشدي سعيد ، المصدر السابق ، ص83.

(3) المصدر نفسه ، ص 84.

(4) المصدر نفسه ، ص 86.

حاملا اسمه السوداني في مسار طوله 1400كم حتى يلتقي بالفرع الآخر(النيل الأبيض) ليشكلا معا ما يعرف باسم النيل منذ هذه النقطة وحتى المصب في البحر المتوسط[1].

3. النيل النوبي :

هو جزء من النيل بعد التقاء النيل الأبيض والنيل الأزرق عند الخرطوم وحتى أسوان. يشمل هذا القطاع من مجرة النهر مساحات كبيرة بين دائرتي عرض 15و31 شمالا . ولعل أهم ما يميز هذه المساحات هي أنها تقع في قلب الصحراء الأفريقية الحارة باستثناء الأطراف والهوامش ، التي تنتشر على أطراف مناطق المطر الصيفي من ناحية الجنوب . ومناطق المطر الشتوي الهزيل من ناحية الشمال. ويعني ذلك أن صورة الجريان النيلي تكون على جانب كبير من الأهمية، لأنه هو وحده الذي يعول الحياة ويحفظ استمرارها على جوانب النهر وفي سهوله الفيضية . إن قوة الدفع يمكن ملاحظتها بالجريان النيلي الهائل عند موقع الاقتران بين كل من النيل الأزرق والنيل الأبيض ، كما يلاحظ مرة أخرى عندما يقترن نهر عطبرة بالجريان النيلي الرئيسي ،في موسم الفيضان من كل عام. وهكذا يستعيد النيل شبابه شمال دائرة عرض الخرطوم مباشرة، بعدان تحققت فيه كل مظاهر الهرم والشيخوخة قبيل دائرة عرض الخرطوم جنوبا. وعودة الشباب إلى نهر النيل بعد أن استغرق جريانه أكثر من (3485) كم من منابعه الاستوائية ، تعني أن مياه الهضبة الحبشية ، وهي التي تكسبه القدرة على مواصلة الرحلة الطويلة التي يبلغ طولها (3082) كم إلى المصب في البحر المتوسط[2].

4. نهر عطبرة :

هو آخر روافد النيل.يقع شمال شرق السودان يبلغ طوله حوالي 800كم ،من منابعه في الهضبة الحبشية حتى يصب في النيل جنوب مدينة عطبرة مباشرة . فهو أكثر الأنهار الحبشية طميا بالنسبة لطوله وكمية مياهه .

يعتبر نهر عطبرة من الروافد الرئيسية لنهر النيل والذي يشبه إلى حد كبير النيل الأزرق من حيث نظام التصريف النهري ويساهم عطبرة في مياه نهر النيل بمقدار ثمن كمية المياه

---

(1) المصدر نفسه ، ص 76.

(2) رشدي سعيد ، مصدر سابق ، ص78.

الموجودة عند نقطة الالتقاء. ونهر العطبرة عموما نهر جبلي ، يحاكي نظامه جريان السيل الجارف. لا مسيل الأنهار الدائمة ، فهو يجف في (وقت التحاريق)(*) حتى لا يبقى في أكثر مجراه ماء مطلقا ، وعندما تهطل الأمطار في الحبشة في أواخر مايس وحزيران يزداد مستوى النهر ويأتي الفيضان فجأة . ومساحة حوض عطبرة وروافده (42.600) كم2 . ويقدر التصريف المتوسط لنهر عطبرة عند مصبه بنحو(12) مليارم3سنويا أي بتصريف قدره (3800م3/ثا)(1).

ثانيا : جغرافية السودان :

يحتل السودان الجزء الشمال الشرقي من قارة أفريقيا ، بين دائرتي عرض 4و22 شمال الاستواء وخطي طول22و38 ويمتد طول الحدود البحرية على ساحل البحر الأحمر حوالي (670) كم، وتحده دولتان عربيتان هما(مصر وليبيا) وسبعة دول افريقية. هذا الموقع جعل من السودان المعبر الرئيسي بين شمال أفريقيا العربية وجنوبها غير العربي(2).

تبلغ مساحة السودان حوالي (2/5) مليون كم، ونتيجة هذه المساحة الشاسعة تباينت بيئات السودان المناخية ،وموارده وثرواته الطبيعية كما تعددت أجناس سكانه وأعراقهم وثقافاتهم .

تعتبر أراضي السودان عبارة عن سهل رسوبي منبسط قليل الانحدار تتخلله مرتفعات تغطي اقل من(5%) من مساحته الكلية ، وأهمها جبال الاماتونج في الجنوب، تلال البحر الأحمر في الشرق ،جبال النوبة في جنوب كردفان، وجبل الميدوب وجبل مرة في دارفور.

يمثل نهر النيل أهم ظاهرة (جيمور فولوجية) (**) في السودان، ويمتد حوالي (1700) كم من الجنوب إلى الشمال كما يغطي حوض النيل وروافده حوالي (2/5) مليون هكتار أي ما يعادل (25000) كم2 .

(*) وقت التحاريق هو الوقت الذي ينخفض فيه منسوب النيل بشدة في الشتاء.

(1) علي إبراهيم عبده ، مصدر سابق ، ص120- ص121.

(2) عايدة العلي سري الدين ، مصدر سابق ، ص 71.

(**) الجيمورفولوجيا: هو العلم الذي يقوم بدراسة إشكال سطح الأرض ،ومن فروعه الفرع النهري الذي يقوم بدراسة كل ما يتعلق بالأنهار.المصدر: شبكة المعلومات الدولية :

Similar._____ www.esudany.com/hogo.html.cached

إن امتداد السودان عبر(18) دائرة عرض (حوالي 2000كم)، وتباين أحوال المناخ والتربة والطبوغرافيا قد أدت جميعها إلى تباين النباتات الطبيعية وتنوعها .لذا يمكن تمييز سبعة أقاليم نباتية ، تتدرج من الصحراء في الشمال إلى إقليم الغابات المطيرة في أقصى جنوب غرب البلاد . وتغطي الغابات حوالي (2/4%) من المساحة السودان ، ويقدر الإنتاج السنوي حوالي(45000) طن تساهم بحوالي(20%)من قيمة الصادرات في البلاد[1].

ثالثا : مناخ الوطن العربي :

يسود المناخ الصحراوي معظم أجزاء الوطن العربي مما أدى إلى التطرف في درجة الحرارة سواء في ارتفاعها أو انخفاضها أي قارية المناخ ، وأجزاء محدودة منه هي التي تتمتع بوفرة المياه واعتدال درجة الحرارة صيفا وشتاءا[2].

جدول رقم (٣)
أقاليم السودان النباتية

ت	الأقليم	المساحة (ألف كم)	معدل المطر السنوي(ملم)	الخصائص والمميزات
١	الصحراء	٢٨/٩٤	اكثرمن ٥٠	تربة رملية ينخصرنموالنبات الطبيعي في الخبران الموسمية وضفاف النيل.
٢	شبه الصحراء	١٩/٦٤	من٧٥ الى ٣٠٠	أشجارشوكية ونباتات حولية ومعمرات مقاومة للجفاف ـ مراعي موسمية في الخريف ـ زراعة مطرية عرضة لأخطارالجفاف .
٣	سافنا فقيرة	٦٥	من ٢٥٠ الى ٦٥٠	تسودها أشجارالأكاسيا الشوكية ـ أشجارالهشاب فوق الرمال ـ تتركزفيها المشاريع الزراعية والمروية .
٤	سافنا غنية	٢٥	من ٤٥٠ الى ١٢٠٠	أشجارعريضة الأوراق غيرشوكية،مراعي غنية وبيئة غنية بالحيوان البري .
٥	إقليم السدود	٩/٨	من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠	أكبرإقليم مستنقعات في العالم وتسودها أعشاب النيل والبردي .
٦	الغابات المطيرة	٣/٥	أكثرمن ١٣٠٠	غابات إستوائية غنية ذات قيمة إقتصادية عالية مثل نخيل الزيت .
٧	نباتات المرتفعات	٠,٢٤	في جيوب متفرقة	في تلال البحرالأحمر.جبال النوبة والأماتونج وجبل مرة .تتميز بعينات نادرة من النباتات .

(1) المصدر نفسه ، ص73. (ينظر الجدول رقم 3)

(2) محمد أزهر سعيد السماك ،جغرافية الوطن العربي ، موسوعة السماك العلمية ، جامعة الموصل ، 2008، ط1 ، ص37 – ص38.

(1) العوامل التي تؤثر في مناخ الوطن العربي[1]:

1- موقع الوطن العربي . 2- توزيع الماء واليابسة .

3- التضاريس .

(2) الاقاليم المناخية في الوطن العربي[2] :

1-الإقليم الصحراوي . 2- إقليم البحر المتوسط .

3- إقليم الاستبس . 4- الإقليم السوداني .

5- الإقليم المداري . 6- الإقليم شبه الموسمي .

(3) الإقليم السوداني :

ينتشر في وسط السودان وجنوبه عدا الأطراف الجنوبية والجنوبية الغربية ، أي مـابين دائرتي العرض (5 – 18) شمالا ويتركز الفصل الممطر في أشهر الصيف من تموز إلى تشرين الأول ، ويتركز فصل الجفاف من تشرين الثاني إلى آذار، وتزداد كمية الأمطار كلما اتجهنا جنوبا بصفة عامة وتطول فترة التساقط ، وترتفع درجة الحرارة في فصل الجفاف وتسجل المناطق الجنوبية (1000) ملم بينما تقل أمطار الجهات الشمالية مسجلة 360 ملم[3].

رابعا :الزراعة في الوطن العربي :

تشغل المساحات الزراعية في الوطن العربي نسبة محدودة من مساحته العامة لاتتجـاوز (14%)، تبدو ضالة هذه النسبة إذا علمنا إن مايزيد على نصف سكان الوطن العربي هـم سكان زراعيون . وبالفعل فان هذه الكثافة تفوق في الوطن العربي مثيلتها في العالم . إلا أنها ليست واحدة في أرجاء الوطن العربي كافة فهي تقل في بعض البلدان العربية مثـل ليبيـا والجزائر والأردن وسوريا وتونس والعراق ، وترتفع في البعض الآخـر منـها كمصـر والصومال والسودان واليمن ، وتصل في مصر إلى خمسة أمثال ما هي عليـه بقيـة دول الوطن العربي[4].

---

(1) محمد أزهر سعيد السماك ،مصدر سابق ، ص38 – ص43.

(2) المصدر نفسه ، ص44 – ص46.

(3) المصدر نفسه ، ص45.

(4) احمد سعيد حديد وآخرون ،جغرافية الاقتصادية ،وزارة التربية ،بغداد ، 2007، ط26 ، ص96.

والجدول رقم (4) يبين الاختلاف في صور النشاط الزراعي . وترتبط هذه الكثافة العالية نسبيا بندرة الأراضي الزراعية التي يلعب ما يتوفر من مياه ، سواء عن طريق الأمطار أو عن الأنهار أو المياه الجوفية ،دورا في بروزها . وتختلف أهمية هذه المصادر فيما توفره من مياه للمساحات الزراعية فأوسع المساحات الزراعية تعتمد على مياه الأمطار، تليها في ذلك مياه الري تروي (26) مليون هكتار تمثل 37% من مجموع المساحات المزروعة في الوطن العربي البالغة (67) مليون هكتار، وتقع معظم المساحات التي تعتمد على مياه الري في وادي النيل ووادي الرافدين ففيهما يقع ثلث المساحات المروية في الوطن العربي [1].

جدول الرقم (٤)
كثافة السكان الزراعيين في الوطن العربي

الدولة	المساحة المزروعة كم٢	عددالسكان الزراعيين بالآلاف	الكثافة الزراعية نسمة /كم
السودان	١٢٩ ٧٥٠	١٩ ١٤٣	١٤٧
المغرب	٩٢ ٩١٠	١٠ ٩٣٧	١١٨
الجزائر	٨٠ ٤٣٠	٦ ٥٦٧	٨٢
العراق	٥٧ ٥٠٠	٢٣ ٤٣	٤١
سوريا	٥٥ ٢٧٠	٤٧ ٤٧	٨٦
تونس	٤٩ ٥٢٠	٢٠٩٠	٤٢
السعودية	٣٨ ٠٠٠	٢٤٩٢	٦٥
مصر	٣٥ ٠٠٠	٢٠ ٨٣٩	٥٩٥
ليبيا	٢١ ٧٠٠	٣٣٢	١٥
اليمن	١٥ ٤٥٠	٨٢٤٠	٥٣٣
الصومال	١٠ ٢٠٠	٦٨ ٥٤	٦٧٢
الأردن	٤٠٥٠	٦١٤	١٥٢
لبنان	٣٠٦٠	١٢٦	٤١
موريتانيا	٢٠٨٠	١١٠٧	٥٣٢
الأمارات	٣٩٠	١٧٤	٤٤٦
عمان	٦٣٠	٩١٠	١٤٤٤
قطر	٨٠	١٤	١٧٥
الكويت	٥٠	٢١	٤٢٠
البحرين	٢٠	١٠	٥٠٠
جيبوتي	—	—	—

(1) احمد سعيد حديد وآخرون ،مصدر سابق ،ص97.

خامسا : اهمية الزراعة في السودان :

السودان قطر مترامي الأطراف يمتد بين(18) دائرة عرض و(16) خط طول، فيها مساحات كبيرة صالحة للزراعة ومراعي طبيعية وغابات إضافة للمستنقعات والمياه السطحية وأراضي صحراوية . يكتسب السودان مناخات متباينة تبعا لتباين كميات الأمطار وتوزيعها وتفاوت الغطاء النباتي وتنوع التربة ، مما يؤهلها لتكون سلة للغذاء العربي تسد الفجوة الغذائية التي يعاني منها الوطن العربي ويحقق بذلك الأمن الغذائي العربي الذي هو جزء مهم من الأمن القومي العربي[1].

(1) تحويل السودان إلى سلة غذاء تسد الفجوة الغذائية بين العرب والعالم :

يعاني الوطن العربي من (فجوة غذائية[*]) تتراوح مابين (11) و(13) مليار دولار بما يعنيه ذلك من تبعية سياسية لموردي الغذاء ، وارتهان إرادة الدول العربية لقوى خارجية تمتص دم الشعوب العربية ، وتستنزف أموالهم في استيراد الغذاء والسلاح .

إذ يستورد العرب 45% من احتياجاتهم من الحبوب ، و67% من حجم استهلاك السكر، بالإضافة إلى 51% من الزيوت ، و30% من الألبان ،كما تشير إحصاءات عام 2000. لكن تبقى السودان بما تملكه من موارد هائلة وثروات غير مستغلة كنز العرب المفقود مع توفر مقومات تنمية القطاع الزراعي من أراضي شاسعة غير مستغلة وموارد مائية وثروة سمكية وغابات ومراعي وقوة عاملة كبيرة [2].

فالسودان يمتلك موارد أرضية هائلة ، حيث إن مساحته الكلية حوالي (250) مليون هكتار، وتبلغ المساحة القابلة للزراعة فيه (84) مليون هكتار، وتقدر المساحة الفعلية المستغلة في الزراعة (19/3) مليون هكتار لعام (2000/ 2001) أي ثلث مساحة الوطن العربي المزروعة حاليا (65) مليون هكتار.

---

(1) المصدر نفسه،ص36.

(*) تعريف الفجوة الغذائية بأنها صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية ، وبعبارة أخرى فان الفجوة تمثل الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي . التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009،جامعة الدول العربية ، ص35.

(2) المصدر نفسه،ص37.

هذا فضلا عن امتلاك السودان لنحو(24) مليون هكتار مراعي ، و(64)مليون هكتار غابات يمكن أن تستغل في تجارة الأخشاب وصناعة الورق، وموارد صناعية أخرى عديدة، ويزيد من أهمية ارض السودان توافر المياه اللازمة للزراعة من مصادر متعددة، وأهمها نهر النيل وروافده النيل الأبيض والنيل الأزرق وعطبرة .

وتوجد أيضا مصادر للمياه الجوفية توفر مخزونا يقدر بنحو(40) مليارم3بتغذية سنوية حوالي (4) مليارات متر مكعب .إضافة لذلك غزارة الأمطار خاصة في جنوب البلاد التي يصل كميتها لنحو(7000 إلى 15000) ملم في السنة وامتداد موسم المطر من شهر نيسان حتى تشرين الأول يبين مدى ما يمتلكه السودان من موارد مائية ضخمة[1].

(2) المشاريع الزراعية في السودان :

1- مشروع الجزيرة :

اكبر مشروع في أفريقيا ويعتبر اكبر مشروع ري تحت إدارة واحدة في العالم .مساحته (924/000) ألف هكتار،ويروى من خزان سنار. ينتج محاصيل القطن والذرة والفول السوداني والقمح كما توجد ثروة حيوانية كبيرة.

أنشى المشروع في عام 1925، وهو اعرق مشروع في السودان واكبر مزرعة مروية في العالم يمتد عبر محافظات الجزيرة والنيل الأبيض وسنار بطول(300) كم، ويروى ريا انسيابيا من خزان سنار[2].

أما أهداف المشروع فيتلخص بما يلي :

أ- استغلال حصة السودان من مياه النيل .

ب- تحويل المنطقة من الزراعة التقليدية إلى الحديثة .

ج- رفع مستوى المعيشي والخدمي باستيعاب (510) ألف مزارع ، وتوفير السكن والخدمات الصحية والتعليمية لهم.

---

(1) علاء أبو العينين واحمد عبد السلام ،الزراعة في السودان، شبكة المعلومات الدولية http://www.Islamonline.net . ينظر الجدول رقم (5)

(2) شبكة المعلومات الدولية : منتدى الحديقة ، ص 1.

http://www.alhadeqa.com\vb\show thread.pbp.

د – التوسع في الزراعة الخضر والفاكهة للاستهلاك المحلي و التصدير.

هـ– تحقيق التكامل الزراعي بإدخال الحيوان في الدورة الزراعية وزراعة المحاصيل النقدية كالقطن وزهرة الشمس.

و– يساهم المشروع بنحو65% من إنتاج البلاد من القطن ونسبة كبيرة من إنتاج القمح والذرة والمحاصيل البستانية[1].

جدول رقم (5)

مساحة المراعي الدائمة في الدول العربية ونسبتها إلى المساحة الكلية لكل منها[*]

الدولة	المساحة (ألف هكتار)	النسبة المئوية	الدولة	المساحة (ألف هكتار)	النسبة المئوية
الجزائر	31597	3.3	الأردن	791	8.8
جيبوتي	1300	56	الكويت	137	7.6
مصر	390	0.3	لبنان	10	0.9
ليبيا	13300	7.5	عمان	47	2
موريتانيا	39920	38	قطر	8	7
المغرب	21000	47	السعودية	120000	3.6
السودان	110000	43.8	سوريا	8299	2.3
تونس	3103	18.9	الإمارات	200	30.4
البحرين	1	1.4	اليمن	16065	67
العراق	4000	1.9	الصومال	43000	8.8

2- مشروع حلفا الجديدة :

تأسس عام 1964م ويهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة والاكتفاء الذاتي للمزارعين في السوق المحلي لمحاصيل الذرة والقمح ، وإنتاج القطن والفول

(1) المصدر السابق، ص 2.

(*) المصدر:جامعة الدول العربية،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص141.

السوداني كصادرات .ارتبط مشروع حلفا الجديدة باتفاق مياه النيل مع مصر لعام 1959، وقد أذن ذلك بإنشاء السد العالي في مصر لتخزين حصتها وترتب على ذلك تكوين بحيرة النوبة التي امتدت داخل الحدود السودانية وغمر منطقة حلفا وتهجير السكان في هجرة جماعية إلى منطقة البطانة بولاية كسلا. وفي سبيل توطين السكان وربطهم بالزراعة ، قامت الحكومة بتشييد خزان خشم القربة على نهر عطبرة لري نحو(8370) هكتار لتعويض السكان عن الأراضي التي غمرها النيل ونحو(25.000) هكتار لقيام مجمع لإنتاج السكر، ثم أقيم مشروع زراعي على نفس النهج الذي قام عليه مشروع الجزيرة لإنتاج القطن والفول السوداني والذرة الرفيعة والقمح في مساحة تبلغ (168.000) هكتار[1].

3- مشروع الرهد الزراعي :

تأسس المشروع عام 1975م ويقع على ضفة نهر الرهد الشرقية وهو نهر موسمي ينبع من جبال الحبشة على بعد حوالي (20) كم شمال غرب بحيرة تانا .يبلغ حجم الفيضان حوالي (1100) مليون م3، يتم الاستفادة من فيضان النهر الموسمي بتحويل المياه إلى ترعة مشروع الرهد الزراعية بعد تجميعها في خزان أبو رخم.

بعد نهاية الفيضان تتم مواصلة الري عن طريق المضخات من النيل الأزرق .تتقاسم ولايتا القضارف والجزيرة مشروع الرهد والذي تمتد مساحته لنحو(125.500) هكتار مرحلة أولى ،ويجري الإعداد لتنفيذ المرحلة الثانية في نحو(210.000) هكتار[2].

يتميز المشروع بوجود شبكة طرق معبدة تتخلل كل مناطقه وترتبط بالطريق المعبد الذي يصل العاصمة بالميناء الرئيسي على البحر الأحمر . المشروع مهيأ للتخصص في المحاصيل النقدية خاصة المحاصيل البستانية والمنتجات الحيوانية .

يهدف المشروع إلى استغلال حصة السودان من مياه النيل ،تحويل المنطقة من الزراعة التقليدية إلى الحديثة ،رفع المستوى المعيشي والخدمي باستيعاب اكثر من نصف مليون مزارع وتوفير السكن والخدمات الصحية والتعليمية لهم ، التوسع في زراعة الخضر والفاكهة للاستهلاك المحلي والتصدير، كذلك يهدف مشروع الرهد إلى تحقيق التكامل

---

(1) منتدى الحديقة ، مصدر سابق ، ص 3.

(2) المصدر نفسه

الزراعي بإدخال الحيوان في الدورة الزراعية ، زراعة محاصيل الصادر،كالقطن وزهرة الشمس والفول السوداني والذرة[1].

4 - مشروع السوكي الزراعي :

تأسس عام 1970م، يقع في ولاية سنار.يعتبر اصغر المشاريع الاتحادية بمساحة (38.000) هكتار موزعة على حيازات مساحة كل منها حوالي (6) هكتارات .

يهدف المشروع إلى استقرار العرب الرحل الذين يسكنون المنطقة بين النيل الأزرق ونهر الدندر، وينتج محاصيل ذات عائد يسهم في دعم الدخل القومي من العملات الصعبة كمحاصيل القطن،والفول السوداني ، الذرة، زهرة الشمس. يروى المشروع عن طريق المضخات من نهر النيل الأزرق . تعتبر منطقة المشروع المرعى الطبيعي للأبقار المتميزة بالإدرار العالي للحليب. وهذا يرشح المشروع لقيام العديد من مشاريع الألبان والمشاريع الأخرى المتعلقة بالإنتاج الحيواني [2].

سادسا : الاهمية الاقتصادية لنهر النيل في السودان :

يوجد أكثر من 60% من حوض النيل داخل الأراضي السودانية مما أعطى للنشاطات الاقتصادية المختلفة المرتبطة به أهمية كبرى لاسيما الزراعة التي تمثل النشاط الرئيسي ل 80%من سكان السودان وتسهم بنحو 39% من الدخل القومي .

يؤكد الخبراء أن النيل يفقد الكثيرمن مياهه في السودان بسبب التبخر، كما أن الإمكانات الهائلة التي يوفرها غير مستغلة بشكل كامل [3].

1-الثروة الحيوانية في السودان :

يمتلك السودان ثروة حيوانية ضخمة جعلته يحتل المركز السادس عالميا والأول عربيا من حيث العددية التي تصل لنحو(128) مليون رأس موزعة وفق الإحصائيات عام 2000م إلى (37) مليون رأس من الأبقار و(38) مليون رأس من الماعز و(46) مليون رأس من الأغنام و(3) ملايين رأس من الإبل و(4) ملايين رأس من الفصيلة الخيلية .

---

(1) منتدى الحديقة ، مصدر سابق ، ص 3.

(2) منتدى الحديقة ، مصدر سابق.

(3) قناة الجزيرة الفضائية ، تقارير اقتصادية ،2008/6/15.

ولان الثروتين الزراعية والحيوانية تكملان بعضهما البعض،فان هذه الموارد الضخمة التي يتمتع بها السودان ترجح أن يجعلها سلة للغذاء العربي ،بل يحقق فائضا من اللحوم والمواد الغذائية الزراعية للدول الأخرى غير العربية إذا استغلت موارده استغلالا جيدا، كما يقول وزير الزراعة السوداني مجذوب الخليفة (لا يستغل السودان سوى 15% فقط من أرضه الصالحة للزراعة ويحقق منها الاكتفاء الذاتي من الحبوب، وبه فائض للتصدير)[1].

2- استثمار الثروة الحيوانية في الوطن العربي :

لرعي الحيوانات في الوطن العربي أهمية فائقة، تظهر في سعة مساحات المراعي من جهة وتنوع مصادر ثروته الحيوانية من جهة أخرى. فالمراعي الدائمة تمتد على مساحة تزيد على خمس مساحة الوطن العربي إلا أن توزيعها غير متماثل في دول الوطن العربي المختلفة.

وتختلف هذه المرعي من حيث غناها بالحشائش ،تبعا لما يتمتع به من مياه الأمطار ولهذا أثره في نوعية الحيوانات التي تربى فيها .

وعلى الرغم من فقر المراعي الطبيعية في الوطن العربي فإنها تصلح في كثير من المناطق التربية الأغنام يساعدها في ذلك قدرة الأغنام على الرعي في مناطق أكثر كفافا، وقلة متطلباتها من الحشائش مقارنة بالأبقار، ويتضح من الجدول رقم (6) أن السودان يأتي في طليعة الدول العربية من حيث عدد الأغنام .

جدول رقم (٦)
أعداد الأغنام في الوطن العربي

الدولة	أعداد الاغنام بالآلاف	الدولة	أعداد الاغنام بالآلاف	الدولة	أعداد الاغنام بالآلاف
السودان	٢٣ ٤٠٠	موريتانيا	٦١٩٩	الإمارات	٣٦٠
الجزائر	١٧ ٥٦٥	العراق	٥٠٠٠	الكويت	٣٥٠
المغرب	١٦ ٢٦٧	ليبيا	٤٤٠٠	لبنان	٤٤١
الصومال	١٣ ٥٠٠	اليمن	٣٩٢٢	قطر	١٨٧
سوريا	١٢ ٠٠٠	مصر	٣٤٩١	عمان	١٤٨
السعودية	٧٨٠٠	الأردن	٢١٠٠	البحرين	٢٩
تونس	٦٤٠٠	جيبوتي	٤٧٠		

(1) احمد سعيد حديد ، مصدر سابق، ص132.

أما الأبقار فتاتي بعد الأغنام من حيث تعدادها البالغ (41) مليون رأس ، وتشيع تربية الأبقار في نمط الرعي البدائي ونمط الزراعة الكثيفة كما تظهر في نمط إنتاج الألبان الحديث الظهور[1].

3- مشاريع الري في السودان :

أ - سد مروي :

ويعرف أيضا باسم مشروع مروي المائي المتعدد الأغراض أو سد حمداب ، هو مشروع إنشائي كبير في بلدة مروي،في شمال السودان،على بعد350كم شمال الخرطوم، ويقع السد على نهر النيل ،بالقرب من الشلال الرابع حيث ينقسم النيل هناك إلى فروع صغيرة ويوجد جزيرة كبيرة في المنتصف .

مدينة مروي تبعد 40كم عن موقع إنشاء المشروع ، الغرض الأساسي من إنشاءه هو توليد الطاقة الكهرومائية[2].

ويهدف المشروع لتحقيق ما يلي [3]:

أ – إنتاج الطاقة الكهربائية لمقابلة الطلب المتزايد عليها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ب – إنشاء مشاريع صناعية وصناعات غذائية ومشاريع تعدين تعتمد على الكهرباء كمصدر أساسي للطاقة .

ج – إدخال صناعات الأسماك في بحيرة المشروع .

د – حماية مناطق المجاري الدنيا من الفيضانات المدمرة .

هـ – تحسين الملاحة النهرية .

و – تحسين مستوى المعيشة بالنسبة للسكان في منطقة المشروع بخلق استثمارات وفرص عمل جديدة.

---

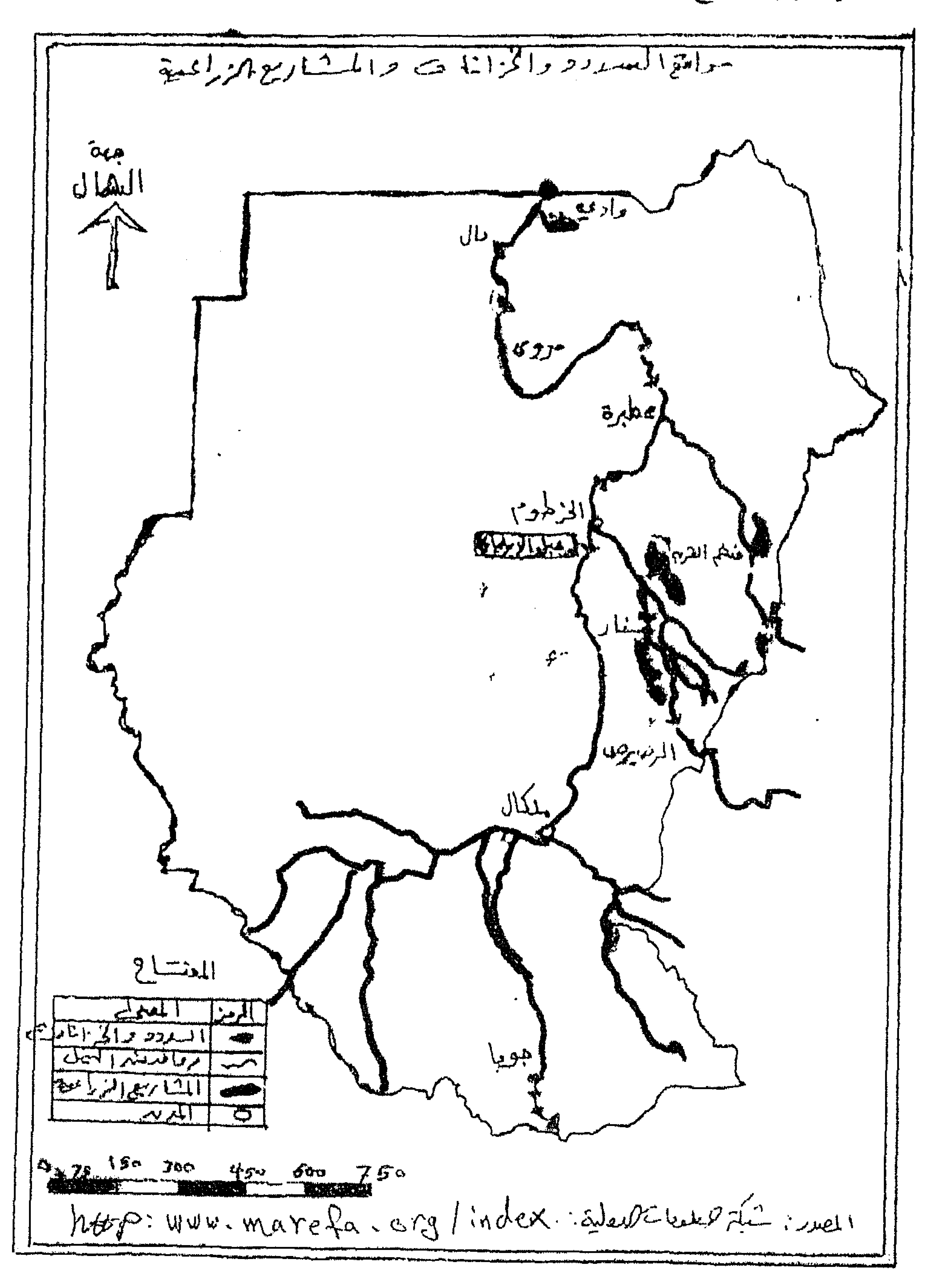
(1) المصدر نفسه، ص133 . (ينظر الجدول رقم6).

(2) رشدي سعيد ، نهر النيل ، ص4، شبكة المعلومات الدولية:

http://www.marefa.org/index.php/ ينظر الخارطة رقم(5) مواقع السدود والخزانات المائية.

(3) المصدر نفسه، ص6

ز ــ تخفيف العبء على الخزانات القائمة خاصة فيما يتعلق بالتضارب بين استخدام المياه في الري وإنتاج الطاقة.



ومن الجدير بالذكر أن سد مروي يوفر أراضي صالحة للزراعة لكل المنتجات الزراعية تقدر بنحو 8400 كم2 ، ويوفر 1250ميغا واط من الكهرباء رخيصة التكلفة، ويتوقع أن يساعد السد في عملية الري الانسيابي ويحسن خطوط الملاحة النهرية،كما يوفر بحيرة تخزين للمياه بطول 176كم، ويبلغ طول السد(9/2) كم وأقصى ارتفاع له (67) متر[1].

ب- سد الرصيرص :

خزان الرصيرص هو سد خرساني يقع على بعد550كم من الخرطوم ، بني في سنة 1952م لتخزين المياه الفائضة من النيل الأزرق لاستخدامها في الري ، كمرحلة أولى بسعة 3مليارم3 ومرحلة ثانية بسعة 7.4 مليارم3.

يوفر الخزان مياه الري لكل المشروعات المروية بالنيل الأزرق بمساعدة خزان سنار، ويولد حوالي نصف الطاقة الكهربائية المولدة في الشبكة القومية.

في نيسان 2008تم تعلية السد لتوفير مخزون إضافي من المياه يبلغ زهاء(4)مليارم3 لإحداث المزيد من التوسع الأفقي والراسي في التنمية الزراعية لفصلي الصيف والشتاء على ضفتي النيل الأزرق والنيل الرئيسي والتوسع الاستراتيجي في زراعة القمح [2].

جـ خزان جبل الأولياء :

تم إنشاء هذا الخزان في العام 1937م ليسد حاجة مصر حينها من المياه في فترة الجفاف من كل عام، يستفاد منه الآن في رفع مناسيب المياه خلف وأمام الخزان لري مشاريع النيل الأبيض الزراعية ومشاريع الطلمبات (المضخات)شمال الخزان،هذا بالإضافة إلى تنظيمه لفيضان النيل. يسع لتخزين (3/5)مليارم3من المياه، وظل يتبع فنيا وإداريا لمصر حتى تم تسليمه للسودان عام 1977م.

واستطاع الخزان أن يساهم في مد سد مروي بتدفقات معتبرة ساعدت في دعم بحيرة السد والتي ساهمت بدورها في دعم الكهرباء[3].

---

(1) شبكة المعلومات الدولية:.http://www.aliazeera.net.

(2) الإدارة العامة للخزانات وضبط النيل في السودان .شبكة المعلومات الدولية :

http://www.aljazeera.net/

(3) المصدر نفسه.

د - خزان خشم القربه :

هو سد خرساني يقع في السودان، على بعد438كم من عطبرة المقرن.

أنشئ بناء على اتفاقية مياه النيل الموقعة بين مصر والسودان عام 1959واكتمل عام 1964، يستفاد منه لري مشروع حلفا الزراعي والذي تبلغ مساحته (250) ألف هكتار لتوطين المهجرين من وادي حلفا إلى هذه المنطقة[1].

هـ - خزان سنار :

هو سد حجري يبعد300كم من الخرطوم أنشئ لتوفير المياه ويقع في ولاية سنار، تبلغ سعة بحيرته حوالي 390مليون م3 من المياه تستغل في ري المشروعات الزراعية المتمثلة في شركات النيل الأزرق الزراعية ومشروع السوكي ومشروع الجزيرة والمناقل وسكر غرب سنار ومشروع الرهد إضافة إلى الاستفادة من التخزين في توليد الطاقة الكهربائية الهيدروليكية والتي تقدر إنتاجيتها بحوالي (14) ميغاواط تغطي أكثر من80 % من استهلاك الولاية ويغطي العجز الطفيف من الشبكة القومية. انتهى تشييد الخزان في العام 1925م[2].

و- قناة جونقلي :

اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان عام 1959م تنص بنودها على أن تكون إيرادات مياه النيل مناصفة بين البلدين.

لكن مع استمرارية الحياة وتزايد أعداد السكان بصورة مضطردة أصبحت المياه المخصصة لكلا البلدين لاتفي باحتياجات السكان ونشاطاتهم الزراعية والتنموية،لذا جاء التفكير للاستفادة من المياه الضائعة والمتبخرة بمنطقة مستنقعات بحر الجبل.

وبعد دراسات وبحوث مكثفة بدأت في عام1947 وانتهت عام1977 توصل البلدان إلى خطة عمل للاستفادة من المياه الضائعة بمنطقة السدود ومستنقعات بحر الجبل وتمخضت الدراسات والبحوث الاستشارية إلى حفر قناة تستوعب المياه الزائدة من المستنقعات وكميات المياه التي كانت تتبخر سنويا دون الاستفادة منها، وبعد عدة محاولات جاءت

---

(1) الادارة العامة للخزانات وضبط النيل في السودان . شبكة المعلومات الدولية :
http://www.aljazeera.net/

(2) المصدر نفسه.

التوصيات إلى حفر خط مائي يربط بين منبع القناة ببلدة جونقلي وحتى المصب لتصب عند فم السوباط بالقرب من ملكال[1] .

وكانت هناك عدة خيارات وخطوط مقترحة لشق قناة وأخيرا توصل المخططون وصناع القرارالى التركيز على خط يربط بين فم السوباط قرب ملكال وقرية جونقلي عند نهر أتيم بمنطقة الدينكا بالقرب من بور حاضرة ولاية جونقلي ،لكنه ثبت من الدراسات الهيدرولوجية أن هناك عوائق ربما تعوق خط الملاحة ،فكان هناك خط بديل لمقترح أخر يمتد خط القناة إلى بور ويأخذ انحرافا إلى الشرق ليستوعب منطقة الدينكا عموما ، وهو الخط الذي وافقت علية كل الأطراف بتوصية من الخبراء والفنيين، والخط الجديد لقناه جونقلي بور- ملكال يبلغ طوله 360كم بينما الخط القديم الذي يبدأ من قرية جونقلي وحتى ملكال يبلغ طوله 280كم،وكان تكلفه تنفيذه عالية جدا بالمقارنة بالخط الجديد بسبب تكلفة أعمال السدود والجسور التي سوف تقام على جانبي نهر أتيم. ويمتاز الخط الجديد انه يمر عبر القرى المركزية التي تأخذ موقعها على طول خط القناة وتستفيد منه القبائل النيلية الثلاث الشلك شمالا والنوير الذي يحتل أراضي الوسط،ثم قبيلة الدينكا الممتدة من حدودها مع النوير وحتى بور منبع القناة .

ومن أهم الميزات والفوائد الموجودة في مشروع قناة جونقلي هي زيادة إيرادات النيل بحوالي (55) مليون م3 من المياه يستفيد منها البلدان في فتح مشروعات زراعية بمساحات كبيرة لمقابلة احتياجات أعداد السكان المتزايدة سنويا[2].

4- جنوب السودان :

هي منطقة حكم ذاتي في جنوب السودان يتكون من عشرة ولايات موزعة في ثلاثة أقاليم كبرى لديها حكومتها المحلية وقواتها العسكرية وتعتبر مدينة جوبا عاصمتها واكبر مدنها ويبلغ مساحتها640ألف كم2 وتعدادها يقارب ــــــ /10ملايين نسمة.

---

(1) محمد الحسن درار ، مشروع قناة جونقلي ، شبكة المعرفة الدولية نت:
http://www.marefa.org/index.php/

(2) روبرت كوليتز، السياسات المائية وقناة جونقلي ، شبكة المعلومات الدولية :
http://www.marefa.org /mdex.php

ينظر الخارطة رقم (6) موقع قناة جونقلي

وقعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا بتاريخ 9ك2 2005 والتي نصت بنوده على أمور منها [1].

1- حق تقرير المصير للجنوب عام2011.

2-تقاسم السلطة بين الشمال والجنوب.

3- تقاسم الثروات.

تم التصويت على استفتاء جنوب السودان يوم 2011/1/9 ولمدة سبعة أيام وبإشراف ومراقبة الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي والاتحاد الأفريقي وكانت النتائج مؤيدة للانفصال بنسبة 99% [2].

يؤكد خبراء في الشؤون الأفريقية أن انفصال جنوب السودان سيكون له تأثير سلبي على حصة مصر من مياه النيل على المستوى البعيد، في ظل مساندة الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" للجنوب،محذرين في الوقت نفسه من انضمام دولة الجنوب إلى جهة دول المنبع في مواجهة الموقف المصري والسوداني الشمالي[3].

أن الموارد المائية في السودان تتكون من مياه الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية، وتقدر كمية المياه العذبة المتجددة السطحية بمقدار149مليارم3 سنويا، منها 80% عبر الحدود من دول المنبع،و20% من الأمطار ويتركز معظمها في جنوب السودان.وتقدر المياه الجوفية بحوالي 6 مليارات م3 سنويا من خلال خزان الحجر الرملي النوبي في شمال السودان الذي يغطي 28%من مساحة البلاد، وأم روابا وسط جنوب السودان[4].

---

(1) أحمد سبيع ،جنوب السودان ،شبكة المعلومات الدولية:
http://www.Islamstory.com.

(2) منصور الحجري ،شركة دار الوسط للنشر والتوزيع ،2011/1/9
Http://www.alwasat news.com.

(3) محمد كامل ، انفصال جنوب السودان ،2010/12/16
http://www.almasry alyoum. Com.

(4) محمد كامل ، انفصال جنوب السودان ،2010/12/16.
http://www.almasry alyoum. Com.

خارطة (5) موقع قناة جونقلي



المبحث الثالث

أهمية نهر النيل الإستراتيجية بالنسبة لمصر

تمهيد:

النيل هو واهب الحياة لمصر. وهو رسول الحضارة الرفيعة إليها والى غيرها من الأمم. وهكذا عرفه المصريون القدماء ،فقدروه وقدسوه، وعبدوا فيه ذلك المظهر الرائع من مظاهر النعم الإلهية .

وحقا لولا النيل لما قدر لمصر هذا الحظ من الحياة ،ولما قامت فيها تلك الحضارة الرفيعة، ولضاع وادي النيل الجميل في جوف الصحراء العريض.

كان لنهر النيل تأثير عظيم على الحياة في مصر،منذ عهد القدماء المصريين وحتى يومنا هذا وخاصة فيما يتعلق بالزراعة والمعتقدات الدينية ،وفي الحياة الاقتصادية بكل مفاصلها ، حيث قامت أولى الحضارات البشرية العملاقة في هذا الوادي من ارض مصر والتي لازالت آثارها شاخصة بقوة لحد الآن مما أعطى مصر حقا مكتسبا لاغبارعليه في مياه النيل، علما إن موارد مصر المائية لا تتعدى نهر النيل إلا بكميات ضئيلة جدا تكاد لا تذكر مثل مياه الأمطار والمياه الجوفية .

أولا : تحديد موقع مصر بالنسبة للنيل :

تقع مصر،تلك البقعة التي عاش عليها وعمرها المصريون منذ فجر التاريخ ،في موقع القلب من العالم .كما ظلت نقطة تلاق جغرافية وثقافية وحضارية على مر العصور.

فمن الناحية الجغرافية ،تقع مصر عند ملتقى قارات العالم القديم (آسيا – أفريقيا – أوربا)،تطل على بحرين هما :البحرالاحمروالبحرالمتوسط ،وتشرف على خليجين هما خليج السويس وخليج العقبة، وعلى أرضها تجري قناة السويس إحدى الممرات المائية الدولية المهمة .وتضع مصراحدى قدميها في القارة الأسيوية ،رغم انتمائها لقارة أفريقيا التي يتدفق منها نهر النيل ،شريان الحياة لشعب مصر[1] .

(1) إبراهيم حلمي الغوري ، مصدر سابق ، ص 50.

1- تحديد وضع النهر من الناحية الطبيعية :

يشق نهر النيل ارض مصر من الجنوب إلى الشمال ليتفرع إلى فرعين يصبان في البحر المتوسط هما فرع رشيد وفرع دمياط ويبلغ طوله من منابعه في بحيرة تنجانيقا حتى مصبه في البحر المتوسط (6695)كم[1].

ينبع نهر النيل من بحيرة فكتوريا وتعترضه مساقط ومنحدرات يتخطاها ليندفع بقوة جريانا أو انحدارا حتى يصل إلى مجراه الطبيعي .

من أهم مشاريع تنظيم مياه النيل على الإطلاق هو مشروع السد العالي فقد حمى مصر من الفيضانات المدمرة ومن الجفاف حيث يتم أمامه تخزين المياه في سنوات الفيضانات العالية وكذلك له اثارواسعة على مجالات الري والزراعة وتوليد الطاقة الكهرومائية حقا إن نهر النيل يحمل الحياة والخصب والنماء لأرض مصروكما كتب المؤرخ اليوناني"هيرودوت" (مصر هبة النيل) وذلك من منطلق ما لمسه من أهمية نهر النيل في حياة المصريين[2].

2- الاهمية الاقتصادية للنيل :

يشكل حوض النيل أهمية قصوى لاقتصاديات دول الحوض بشكل عام ولمصر بشكل خاص ،لما تتميز به من تنوع جغرافي فريد،ولأنه النهر الوحيد الذي يجري من جنوب البلاد إلى شماله تبعا لميل الأرض فتفيض خيرا وعطاء في مجال الزراعة وتنتج الأرض المحاصيل الإستراتيجية التي تؤمن الغذاء الرئيسي ،وفي مجال الصيد والسياحة والكهرباء والصناعات بكافة أنواعها لاتستغنى عن الماء ،ولا بديل عن النيل التي تؤمن المتطلبات الأساسية للحياة العصرية لشعب مصر[3].

ثانيا : الزراعة في مصر :

ارتبط المصريون بنهر النيل منذ أقدم العصور،وارتبطت مصر وحضارتها بالزراعة ، وابتكر المصري القديم الآلات الزراعية وآلات الري ،واهتم المصريون بتصوير العمليات

---

(1) المصدر نفسه ، ينظر الخارطة رقم 7.

(2) محمد نصر الدين علام،مصرفي أمان مائي ،جريد ة الأهرام القاهرية ،العدد، 44807، 2009/8/7،السنة 133،ص6.

(3) علي إبراهيم عبده،المصدر السابق،ص15.

الزراعية من حرث وري وحصاد وتخزين على جدران معابدهم ،ووضعوا أساس التقويم الزراعي ،فكانت مصراول دولة نظمت فيها الزراعة بمواعيد.

ويعمل بالقطاع الزراعي نحو(30%) من إجمالي قوة العمل ،كما يسهم بنحو(20%) من إجمالي الصادرات السلعية ،وهو ما يجعل القطاع الزراعي احد موارد الدخل القومي الهامة[1]. اعتمدت الزراعة في مصر، منذ عصورماقبل التاريخ،على مياه النيل وغمرها السنوي المستمرللاراضي المصرية بالفيضان الذي أمدها بالمياه والغرين (الطمي) . وهكذا كانت الأراضي تروى سنويا بانتظام عن طريق مايعرف بنظام "ري الحياض"(*).

وبهذه الطريقة ،يزيد نصاب الأراضي الأقرب إلى شاطئ النهر على تلك الأراضي التي هي ابعد.ومع الزمن /وتطورت طرق الري في مصر القديمة ،نحو الري الصناعي بهدف الحفاظ على المياه الفائضة عن الحاجة ،بعد الفيضان ، في أحواض قريبة من شاطئ النهر من اجل الاستخدام في ري مزيد من الأحواض التي لم تصلها مياه الفيضان .وقد تحقق ذلك من خلال حفر مزيد من القنوات والجسور [2].

1- تقدم الزراعة في مصر :

حققت مصرفي العصرالاسلامي تقدما متواصلا في مجال الزراعة ،فتم استصلاح الأراضي ،واستمرا لاهتمام بزراعة الحبوب وأدخلت زراعة الأرز والذرة الشامية وانتشرت زراعة البقول وزراعة القطن التي ازدهرت في مصر.

وفي العصر العثماني (خلال القرن التاسع عشر)شهدت مصر ثورة في مجال الزراعة والري ،فقد تم إقامة العديد من مشروعات الري الكبرى الرياحات (**) والترع والقناطر

---

(1) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المصرية لعام 2009/2008.

(*) ري الحياض . هو نظام ينطوي على تقسيم الأراضي إلى حياض الذي هوعبارة عن إقامة حواجز طينية،وتنساب المياه من القنوات إلى الأحواض،وتحمل كل قناة الماء إلى نحو ثمانية من الحياض ، الواحد تلو الآخر.
محمد جمال ، الزراعة في مصر ، شبكة المعلومات الدولية:http:www.wikipedia.org/wiki

(2) على إبراهيم عبده ، المصدر السابق ،ص17.

(**) الرياحات .جمع رياح وتعد بمثابة العامل الهام في الأقاليم الجافة ،وتعمل في إنشاء المنخفضات ا لصحراوية داخل الصخور الهشة ولها القدرة على حفرها حتى مستوى المياه الجوفية، وظهور الواحات الصحراوية .
محمد جمال،الزراعة في مصر،شبكة المعلومات الدولية :http:www.wikipedia.org/wiki.

والخزانات ،مما أدى إلى توفير المياه اللازمة لتحويل جزء كبير من الأراضي الزراعية إلى نظام الري الدائم مما ساهم في زيادة الرقعة الزراعية ، ومن أهم المشاريع في هذه الفترة إنشاء القناطر الخيرية عام (1861)، وحفر الرياح البحيري والتوفيقي والمنوفي ومئات الترع ، وإنشاء خزان أسوان عام (1902)، وإنشاء قناطر أسنا عام (1908) وقناطر نجع حمادي عام (1930)[1].

وترتب على تنفيذ هذه المشروعات زيادة مساحة الأراضي الزراعية من (2) مليون فدان عام (1813) إلى نحو (5) ملايين فدان في بداية الخمسينات من القرن العشرين .

ومنذ قيام ثورة تموز 1952 في مصر وحتى الآن تواصل الاهتمام بقطاع الزراعة والعمل على تطوير وتنمية هذا القطاع الهام ،وعرفت مصر بتنفيذ مشروعات الري العملاقة فتم البدء في إنشاء السد العالي عام (1960).وقدساهم هذا المشروع في تحقيق الأمن المائي لمصر مما سمح بتنفيذ مشروعات التنمية الأ فقيه وزيادة الرقعة الزراعية بصورة متواصلة . وقد تبنت الدولة سياسات داعمة لتهيئة مناخ جاذب ومشجع للاستثمار الزراعي ،ومن أهمها التيسير على المستثمرين في الأراضي المستصلحة الجديدة بتوفير البنية الأساسية للمساحات المخصصة لهم من مياه للري وطرق وخدمات ومرافق ،بالإضافة إلى توفير خطوط ائتمان بتكلفة مناسبة،مع الإعفاء من الضرائب لعدة سنوات حتى تصل هذه المساحات للحدية الإنتاجية حسب طبيعة كل منطقة[2].

شهد عام (2007) تطبيق أولى خطوات تحديث الزراعة بتحويلها إلى قطاع خاص يدار وفقا لآليات السوق الحرفي إطار برنامج التحرر الاقتصادي الذي تنفذه مصر حاليا .

حيث بدأت وزارة الزراعة في تنفيذ العديد من الإجراءات من بينها التوسع في استخدام التكنولوجيا الزراعية بتنفيذ برنامج التسوية بالليزر للأراضي الزراعية لتعظي القيمة المضافة والتي تقدر بحوالي (315) مليون جنية ،الأمر الذي أدى إلى نجاحها في الوصول بمعدل النمو الزراعي إلى (4.1%) سنويا .كما تزايدت مساحة الأراضي الزراعية بنحو (2.3) مليون فدان خلال هذه الفترة،وانطلقت مصر نحو مشروعات التوسع الزراعي

---

(1) المصدر نفسه،ص151.

(2) المصدر نفسه ،ص152

العملاقة التي تساهم في إضافة (1.3) مليون فدان وفي زيادة المساحة المأهولة بالسكان من (5/5%) من مساحة مصر إلى (25%)، وفي إعادة رسم الخريطة السكانية بعد خلق مجتمعات عمرانية جديدة في أعماق الصحراء المصرية تشكل مناطق جذب سكاني لما توفره من فرص عمل جديدة[1].

2- مواسم الزراعة في مصر :

تنقسم الزراعة في مصر إلى ثلاثة مواسم زراعية هي الموسم الشتوي والموسم الصيفي والموسم النيلي ،بالإضافة إلى الزراعات المستديمة أو السنوي التي يمتد موسم إنتاجها إلى سنة زراعية كاملة أو عدة سنوات مثل محصول قصب السكر ومحاصيل الفاكهة والأشجار الخشبية. وإذا كانت مساحة الرقعة الزراعية في مصر تبلغ (8.5) مليون فدان أي حوالي (3.5)% من إجمالي مساحة مصر،فان مشروعات التنمية الزراعية الراسية ساهمت في أن تصل المساحة المحصولية إلى (15.2) مليون فدان عام 2007. وقد بدأت مصرفي تنفيذ خطة طويلة المدى لإضافة حوالي (3.4) ملايين فدان من الأراضي الجديدة المستصلحة حتى عام 2017، وفي إطار هذه الخطة يتم إضافة (150) ألف فدان جديدة كل عام للرقعة الزراعية[2].

ثالثا : الري :

يمثل نهر النيل شريان الحياة للمصريين ،حيث يكون النيل نحو (95%) من إجمالي الموارد المائية ، وقد بلغت مجموع الموارد المائية عام 2007 نحو (70) مليار م3 تقريبا، منها نحو (55.5) مليار م3 هي حصة مصر الثابتة من مياه النيل ،وتمثل مياه الامطاروالسيول سوى نسبة ضئيلة تقدر بنحو (1.3) مليار م3 من إجمالي الموارد المائية ، وتشكل المياه الجوفية نحو (6.1) مليار م3 من إجمالي الموارد. وتستهلك الزراعة نحو (85.6%) من إجمالي هذه الموارد حيث يتم استخدام كمية قدرها (59.3) مليار م 3في الزراعة[3].

---

(1) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية – التنمية الزراعية لعام 2008–2009 :
http://www.marefa.org/index.php

(2) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية – التنمية الزراعية ، المصدر نفسه.

(3) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر عام 2009/2008.
شبكة المعلومات الدولية : . http://www.marefa.com

1- شبكة الري :

تكون شبكة الري بمصرما يشبه الشجرة ،ويمثل نهر النيل الذي تتفرع منه الترع الرئيسية والفرعية ،وتشكل هذه الشجرة مايقرب من (13%) من مساحة الأراضي الزراعية ،ويبلغ إجمالي أطوال الترع حوالي (33.2) ألف كم، وأطوال المصارف المكشوفة تبلغ نحو (22.7) ألف كم، وأطوال المصارف المغطاة نحو (561) ألف كم .

وتبلغ مساحة الأراضي المستفيدة من نظام الصرف المغطى نحو (5613) ألف فدان ويعتمد إنتاج المحاصيل في مصر على الزراعة المروية التي تكون نحو (84.5%) من جملة الأراضي الزراعية ،والزراعة المستديمة تكون نحو (12.9%).ويعتبر أسلوب الري السطحي هو الأكثر شيوعا في مصر ويستخدم في نحو(82%)من جملة الأراضي الزراعية ويستخدم الري بالتنقيط في نحو (10%) والري بالرش في نحو (8%) من الأراضي الزراعية[1].

2- الاهمية الاقتصادية لقطاع الزراعة :

الزراعة هي احد الأنشطة في الاقتصاد القومي المصري حيث يعمل بها نحو(30%) إجمالي قوة العمل وهم مسؤولون عن إعالة نحو (55%) من إجمالي السكان ، ويساهم قطاع الزراعة بنحو(16.7%)في هيكل الإنتاج المحلي الإجمالي ،وقد بلغت مساهمة الصادرات الزراعية نحو(8.9) مليارات جنيه مصري من إجمالي الصادرات السلعية عام 2007/2006 وقطاع الزراعة هو المسؤول الأول عن تحقيق الأمن الغذائي القومي ،وتوفير العديد من المواد الأولية الرئيسية اللازمة لعدد من الصناعات الهامة[2].

3- فيضانات النيل :

منذ فجر التاريخ ،اعتمدت الحضارات التي قامت على ضفتي النيل على الزراعة ، كنشاط رئيسي مميز لها،خصوصا في مصر نظرا لكونها من أوائل الدول التي قامت على أرضها حضارات ،لهذا فقد شكل فيضان النيل أهمية كبرى في الحياة المصرية القديمة .كان هذا الفيضان يحدث بصورة دورية في فصل الصيف من كل سنة[3] .

---

(1) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر لعام 2009/2008،المصدر السابق.

(2) المصدرنفسه.

(3) علي ابراهيم عبدة،مصدر سابق،ص 134.

ويقوم بتخصيب الأرض بالمياه اللازمة لما قام الفلاحون بزراعته طوال العام في انتظار هذه المياه .ففي مصر الفرعونية، ارتبط هذا الفيضان بطقوس شبه مقدسة حيث كانوا يقيمون احتفالات وفاء النيل ابتهاجا بالفيضان .كما قاموا بتسجيل هذه الاحتفالات في صورة نحت على جدران معابدهم ومقابرهم والأهرامات لبيان مدى تقديسهم لهذا الفيضان .

وقد ذكرت الكتب السماوية المقدسة ((القرآن والإنجيل))قصة نبي الله يوسف عليه السلام مع احد فراعنة مصر(العزيز)حينما قام بتأويل حلمه حول السنبلات السبع والبقرات السبع[1]،مما ساهم في حماية مصرمن مخاطر الفيضان تلك الفترة لمدة سبع سنوات رخاء وسبع سنوات عجاف .وفي مصر الإسلامية ،فقد اهتم ولاتها بالفيضان أيضا ،وقاموا بتصميم (مقياس النيل) في العاصمة القاهرة للقيام بقياس دقيق للفيضان . ومازال هذا المقياس قائما لليوم في "جزيرة الروضة "بالقاهرة[2].

ومقياس الروضة هو أقدم مقاييس نهر النيل فيما يلي مدينة أسوان ،فيرجع تاريخه إلى اكثرمن ألف عام ،إذ أنشاه حوالي سنة (97هجري /711م)أسامة بن يزيد التنوخي العامل على خراج مصر بامرالخليفة سليمان بن عبد الملك الأموي .وظل هو المقياس الوحيد، الذي كان مستخدما في بضعة القرون الأخيرة[3].

وهو عبارة عن قطع المرمر،ذات أبعاد متساوية ،مثبتة في جدار متين ،بحيث تكون هي والجدار كتلة واحدة .ويرتفع المقياس وسط بئر مربعة كبيرة ،نقش على جدرانها آيات قرآنية .وللبئر ممرات تصلها بالنهر،وسلم يترل الراصد على درجاته لقراءة منسوب المياه . ويلاحظ التقسيم محفورا في العمود المتوسط. والقياس بالذراع والقيراط .ويبلغ طول الذراع (54) سم والقيراط جزء من(24) من الذراع أي (2:25) سم. وثمة تقسيم بالامتارعلى حائط النهر بالقرب من القياس الأصلي ،حل محل الاخيرفي عهدنا الحاضر. وأصبحت هذه المقاييس مزارا سياحيا.

(1) سورة يوسف / الآية 43.

(2) علي إبراهيم عبده ، المصدر السابق ،ص135.

(3) كمال الدين سامح ، العمارة الإسلامية في مصر، ينظر الأشكال رقم 1 ، 2 ، 3.

ويعتبر مقياس الروصيرص من أهم المقاييس المنتشرة في حوض النيل ،لأنه يعطي أول انذار بإرتفاع مناسيبه ، وترسل قراءاته يوميا في شهري حزيران وتموز، بطريق البرق، إلى كل من القاهرة والخرطوم. ويوليها المسؤولون اشد عناية ، لما يقترب بتلك الفترة من موازنات دقيقة على خزان سنار، يراعى فيها الاحتفاظ برصيد في الخزان إلى أن ترد مياه النيل الأزرق بالقدر الكافي ، الذي يفوق حاجة الزراعة في مصر والسودان .ومنسوب الصفر لمقياس الروصيرص هو (426) سم،وتاريخ بدء الأرصاد به هو مايس من عام 1905[1]. يتم حساب كميات الامطارالساقطة فوق منطقة نهر النيل عن الطريق معالجة الصور التي تلتقطها الاقمارالصناعية لمنطقتي حوض النيل الأزرق والأبيض وضبط جودتها ، ثم تنقل تلقائيا إلى وحدة التنبؤ بهدف تحليل الأنماط المناخية للتغيرات الموسمية للأمطار فوق حوض نهر النيل حتى يتسنى التنبؤ الموسمي طويل المدى لتصرفات نهر النيل[2].

رابعا : مشروعات الري الكبرى :

ليس في العالم كله بلاد تدين بكيانها ووجودها، ويتوقف مستقبلها، بل حياتها على ماء نهر، كما تتوقف حياة مصر على نهر النيل الذي يشبهه "جون جنتر"في كتابه (داخل أفريقيا) بالقصبة البلعومية ،أو القناة الهضمية،التي تخترقها مادة الحياة والبقاء لمصر.

ولغرض إرساء نظام الري على أسس سليمة للاستفادة القصوى من مياه النهر من ناحية،ولحماية البلاد من اخطارالفيضانات العالية من ناحية أخرى ،كان لابد من التحكم في مياه النيل بعمل مشروعات الري الكبرى. ومشروعات الري على النيل كثيرة،منها الترع،والقنوات،والمصارف،والقناطر والسدود،وسأكتفي بالحديث عن المشروعات البارزة التي لها اثر ملحوظ في تنظيم جريان النيل[3].

أ - قناطر الدلتا :

وفي عام 1843 بدء في بناء قناطر الدلتا شمال نقطة تفرع فرعي دمياط ورشيد مباشرة، (وتعرف بقناطر محمد علي) ، وتم إكمال بناؤها في عام 1861، وأطلق عليها في

---

(1) علي إبراهيم عبده ، مصدر سابق ، ص140.

(2) محمد نصر الدين ،المصدر السابق ،ص6.

(3) جون جنتر،داخل أفريقيا ،مترجم إلى العربية بإشراف ومراجعة حسن جلال العروسي، القاهرة ،1957، ص85

بادئ الأمر اسم قناطر فم البحر، ثم سميت بقناطر الدلتا ،ثم بالقناطر الخيرية . والبناء عبارة عن قنطرة على كل من الفرعين ،ذات فتحات (71فتحة لفرع دمياط و61فتحة لفرع رشيد) اتساع كل منها نحو خمسة أمتار،وجميع هذه الفتحات تغلق عادة في أثناء شهراذار لكي تحفظ مستوى النهر عاليا في نيسان ومايس وحزيران .وعند بدء الفيضان تفتح جميع الأبواب ، فتمر مياه الفيضان دون أن يعوقها عائق[1].

ب - قناطر أسيوط :

تم بناؤها عام 1902 وذلك للارتفاع بمخزونه من المياه للتوسع في الري المستديم بمصر الوسطى وضمان الري الحياض في أوطئ الفيضانات .واختير موقعها إلى الخلف من فم ترعة الابراهمية ،وقد بنيت من الحجر الجيري ،ويبلغ طولها نحو (830) متر، وبها (111) فتحة ، عرض كل منها خمسة أمتار[2].

ج - قناطر زفتي :

تم بناؤها عام 1903 لتساعد القناطر الخيرية على رفع المياه في دمياط لتغذية الاحياس الخلفية للرياحين التوفيقي والمنوفي ،وذلك لتحسين الري في الأراضي الشمالية بشرق ووسط الدلتا ،وذلك عن طريق ترعتي المنصورية والعباسي الآخذتين من النيل أمام هذه القناطر.

وتتكون قناطر زفتي من خمسين فتحة، عرض كل منها خمسة أمتار، وبنيت هذه القناطر بالطوب الأحمر ثم بعد(50) سنة من بنائها، قويت هذه القناطر للتمكن من زيادة الحجز عليها للاستمرار في التوسع الزراعي بشمال الدلتا[3].

د - قناطر أسنا :

تم بناؤها عام 1908 شمال مدينة أسنا مباشرة فساعدت على تحسين الري في حياض مدينة قنا ،وذلك برفع المياه أمامها في النهر لتغذية ترعتي الكلابية شرقا واسفون غربا.وقناطراسنا مبنية بالحجر الرملي والجرانيت .وبها 130 فتحة،عرض كل منها خمسة

(1) علي إبراهيم عبده ،المصدر السابق ،ص150.

(2) المصدر نفسه ،ص156 .

(3) المصدر نفسه ،ص157

أمتار. وفي عام 1949 تمت تقويته للمساعدة في مل خزان أسوان بعد تعليته الثانية، وضمان مل الحياض في كل السنين[1].

هـ - قناطر نجع حمادي :

تم بناؤها عند نجع حمادي سنة 1930من الحجر الجيري ،لرفع مستوى المياه في النيل (4.5) متر عن المستوى العادي ، وذلك لتحقيق غرضين هما :

1- تحسين ري حياض مديرية جرجا"محافظة سوهاج" وجنوب مديرية أسيوط أثناء الفيضانات المنخفضة .

2- تحويل الجزء الأكبر من هذه الحياض إلى نظام الري المستديم بما يتوافر من مياه خزان أسوان بعد تعليته الثانية ومن جبل الأولياء الذي كان قد تقرر إقامته على النيل الأبيض ,ولهذا الغرض حفرت قناتان رئيسيتان تستمدان المياه من النيل أمام هذه القناطر مباشرة، احدهما على الشاطئ الأيمن، والأخرى على الشاطئ الأيسر. وبناء على ذلك بدأت عملية تحويل الحياض إلى نظام الري المستديم ابتداء من عام 1933، وقناطر نجع حمادي تتكون من مائه فتحة ،عرض كل منهما ستة أمتار[2].

و - قناطر أدفينا :

تم إنشاؤها عام 1950،لتحل محل السد الترابي ،الذي كان يقام في صيف كل عام على فرع رشيد،على مثال سد فارسكور الذي يقام على فرع دمياط ،وذلك لمنع مياه البحر المتوسط من التوغل في النهر،فتفسد عذوبته ،وكذلك للانتفاع بالمياه المتجمعة أمام القناطر في ري الأراضي المجاورة والمساعدة في مل خزان أسوان العالي[3].

ز - خزان أسوان :

من المعروف أن بناء خزان أمر يختلف عن بناء قناطر ،فان بناء سد ليخزن من ورائه مليارات من الامتارالمكعبة شيء ،وبناء قناطر لمجرد رفع مستوى النهر وتحويل مائه إلى جهة خاصة شيء آخر، ولهذا كان بناء سد لحجز ماء النهر كله أوجله عملا هندسيا جسميا.

(1) علي إبراهيم عبده ،المصدر السابق ،ص157

(2) المصدر نفسه ،ص158

(3) المصدر نفسه ،ص158

ووجد أن أسوان أصلح مكان لهذا الخزان للاسباب التالية[1]:

أولا: أن الصخور التي تكون مجري النهر هناك متينة ،فهي جرانيتية قديمة.

ثانيا: ليس المجرى عند أسوان بالضحل الذي لا يستطاع تخزين المياه فيه ،ولا بالشديد العمق فيصعب البناء فيه .

ثالثا: اتساع المجرى هناك،مما يجعل السد طويلا ،تكفل فتحاته تصريف المياه المتدفقة في أثناء الفيضان.

رابعا: وقوع أسوان في الجزء الجنوبي من مصر،فيمكن أن تستفيد من مياه الخزان اغلب الأراضي المصرية .

وقد بدء في بناء خزان أسوان عام 1898، وأكمل في آخر سنة 1902، وملئ للمرة الأولى سنة 1903،وكان يسع مليارا واحدا من الامتار المكعبة .وتقرر تعليته سنة 1907 بحيث يصبح مستوى الماء فيه إذا ملئ (113) مترا فوق سطح البحر وتمت سنة 1912 وبمقتضاها ضوعفت سعة الخزان وأصبحت كافية لحجز مليارين ونصف مليار م3. ثم تمت تعليته لمرة الثانية عام 1933. حتى بلغ مستوى الماء أمامه (120) متر،فصار من المستطاع حجز نحو خمسة مليارات ونصف مليار م3. ولا يمكن مل الخزان إلا بعد انقضاء وقت الفيضان ، ويصبح النيل بين السد ووادي حلفا وقت امتلائه (في اشهرشباط /آذار/نيسان) أشبه شئ ببحيرة يبلغ طولها نحو (390) كم . وتأخذ هذه البحيرة في الانخفاض والانكماش من أول أيار، إلى أن تتلاشى في منتصف حزيران ،ويظل مستواها منخفضا إلى منتصف الخريف .

وسد أسوان، عبارة عن بناء متين،مشيد عند الطرف الشمالي لشلال أسوان، وممتد من الشاطئ الأيمن إلى الأيسر، على خط مستقيم طوله نحو كيلومترين. والجزء الشرقي من السد طوله اكثرمن (500) م،خال من الفتحات،في حين أن القسم الأعظم، هو إلى الناحية الغربية، به نحو (180) فتحة أكثرها سعته متران،وارتفاعه سبعة أمتار، ومجهزة بأبواب، تفتح حسب نظام ملء الخزان وتفريغه .

---

(1) علي إبراهيم عبده ،المصدر السابق ،ص153.

أما ارتفاع السد عن قاع النهر في بعض المواضع فيبلغ (40) متر،وسمك السد في أعلاه يزيد على عشرة أمتار،وعند القاع يبلغ الثلاثين مترا. وبناء السد راسي أو مائل قليلا في الجهة الجنوبية ،ولكنة مائل كثيرا إلى الجهة الشمالية ،لكي تكون مقاومته لضغط الماء عظيمة . والطريق الممتد على سطح السد يبلغ ارتفاعه (123) متر فوق سطح البحر، ولوان مستوى التخزين قلما يزيد على(121) متر[1].

وتم استغلال مساقط المياه من هذا الخزان في توليد الكهرباء ،وتشمل محطة التوليد الكهربائية سبع وحدات رئيسية ، قوة كل منها (46000) كيلوواط ،ووحدتين مساعدتين قدرة كل منها (11500) كيلوواط[2].

م - بحيرة ناصر :

هي اكبر بحيرة اصطناعية في العالم ، تقع في جنوب مصر،جنوب مدينة أسوان ، وشمال السودان .واسم بحيرة ناصر يطلق على الجزء الأكبر الذي يقع داخل حدود مصر ويمثل (83%) من المساحة الكلية للبحيرة ،أما الجزء المتبقي الواقع داخل حدود السودان فيطلق عليه اسم بحيرة النوبه،تكونت نتيجة المياه المتجمعة أمام السد العالي بعد إنشاءه من عام 1958 إلى عام 1970،وأطلق عليها بحيرة ناصر نسبة إلى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر (1952–1969) .يقع السد على مسافة (684)كم جنوب القاهرة،إذ بدء تشغيله عام 1968، وثم ملء البحيرة كلية عام 1981، ويستخدم ماء البحيرة في ري الأراضي أوقات الحاجة ، وفي توليد الطاقة الكهربائية[3].

ويبلغ طول البحيرة (500) كم، ومساحتها حوالي (5250) كم2، متوسط عرض البحيرة (12)كم، وأقصى عرض للبحيرة (35) كم وهو بالقرب من مدار السرطان ، يكون سعه التخزين الكلية (162) مليار م3 وسعة التخزين الميت (32) مليار م3 ، ومتوسط عمقها (25.2) متر وأقصى عمق للبحيرة (130) متر[4].

(1) علي إبراهيم عبده ،المصدر السابق ،ص154

(2) المصدر نفسه ،ص 154.

(3) المصدر نفسه ،ص 154.

(4) المصدر نفسه ،ص 155.

أما خصائصها فان سعتها التخزينية ضخمة جدا تصل إلى (162) مليارم3 من المياه وتستطيع استيعاب الفيضان بالكامل لمدة سنتين وتنقسم سعة البحيرة إلى ثلاثة أقسام الأول ويقع أسفل البحيرة وهو مخصص للتخزين الميت وهو يستوعب الطمي القادم مع الفيضان لمدة (500) عام بدون التاثيرعلى السعة التخزينية لمياه الفيضان ،ثم يلي ذلك التخزين الحي لكميات كبيرة من الفيضان .

ويتم صرف كميات من المياه من بحيرة السد العالي حسب الاحتياجات المائية لجميع الأغراض ،والتي تبلغ ذروتها خلال زراعة الأرز،حيث تبلغ كمية المنصرف من المياه خلال هذه الفترة (240) مليون م3 يوميا ،بينما تصل كميات المنصرف من المياه خلال موسم اقل الاحتياجات المائية خلال شهر (كانون أول- كانون ثاني) إلى نحو (80) مليون م3 يوميا، تستقبل مصر مياه الفيضان من الهضبتين الأثيوبية والاستوائية ولديها شبكة رصد جيدة تمتد على طول مجرى النهر خاصة بعد زيادة معدلات التعاون مع باقي دول حوض النيل[1].

بالإضافة إلى الاستعانة بصور الاقمارالصناعية أو ما يرصد من خلال هيئة الأرصاد العالمية ، وتستطيع مصرمن خلال شبكات الرصد التنبؤ بالفيضان ووضع الاحتمالات المختلفة للتعامل معه[2].

ط - السد العالي :

هو سد مائي على نهر النيل في جنوب مصر،أنشئ في عهد الرئيس جمال عبدا لناصر وشارك السوفيت في بنائه،ساعد كثيرا في التحكم في تدفق المياه والتخفيف من آثار فيضان النيل. يستخدم لتوليد الكهرباء في مصر.بدا بناء السد في عام 1960واكمل بناؤه عام 1968 وافتتح رسميا عام 1971.وكان أول من أشار إلى بناء هذا السد هو العالم العربي المسلم الحسن بن الحسن ابن الهيثم (ولد عام 965م توفي عام 1029م) والذي لم تستح له الفرصة لتنفيذ فكرته وذلك بسبب عدم توفرالالات اللازمة لبنائه في عهده[3].

---

(1) وزارة الموارد المائية المصرية ، السد العالي ، شبكة المعلومات الدولية :
http:www.wikipedia.org/wiki.

(2) وزارة الموارد المائية المصرية ، السد العالي شبكة المعلومات الدولية
http://www.wikipedia.org/wik

(3) المصدر نفسه.

1- الآثار الايجابية للسد :

من الآثار الايجابية للسد العالي انه عمل على حماية مصر من الفيضان والجفاف أيضا حيث أن بحيرة ناصر تقلل من اندفاع مياه الفيضان وتقوم بتخزينها للاستفادة منها سنوات الجفاف.

وعمل السد العالي أيضا على التوسع في المساحة الزراعية نتيجة توفر المياه وهذا التوسع أفقي وراسي .وعمل على زراعة محاصيل اكثرعلى الأرض نتيجة توفر المياه مما أتاح ثلاث زرعات كل سنة.أيضا عمل على توليد الكهرباء التي أفادت مصر اقتصاديا[1].

2- الآثار السلبية :

1- بحيرة ناصر غمرت قرى نوبية كثيرة في مصر وأكثرها في شمال السودان ،مما أدى إلى ترحيل أهلها،بما يسمى بالهجرة النوبية .

2- حرمان وادي النيل من طمي الفيضان المغذي للتربة .

3- زيادة النحت (Erosion)حول قواعد المنشات النهرية .

4- تآكل شواطئ الدلتا.

5- كمية التبخر في مياه بحيرة ناصرامام السد العالي كبيرة جدا باعتبارها تعرض مساحة كبيرة من المياه للشمس في مناخ حار جدا وجاف .

6- السد العالي يمثل تهديدا عسكريا لمصر،إذ يصعب تخيل النتائج التي يمكن ان تترتب على تفجير السد،وحجم الفيضان الذي سيصيب المدن المصرية الواقعة على مسار النهر والتي ستكون أمام طوفان خطير[2].

3- وصف السد العالي :

إن إيراد النهر يختلف اختلافا كبيرا من عام إلى آخر،إذ قد يصل إلى نحو (167) مليار م3 أو يهبط إلى (42) مليار م3 سنويا .وهذا التفاوت الكبير من عام لاخريجعل الاعتماد

---

(1) وزارة الموارد المائية المصرية ، السد العالي شبكة المعلومات الدولية :

http://www.wikipedia.org/wik .

(2) المصدر نفسه.

على التخزين السنوي امرا بالغ الخطورة حيث يمكن أن يعرض الأراضي الزراعية للبوار وذلك في السنوات ذات الإيراد المنخفض لذلك اتجه التفكيرالى إنشاء سد ضخم على النيل لتخزين المياه في السنوات ذات الإيراد العالي لاستخدامها في السنوات ذات الإيراد المنخفض . تم اختيار موقع السد العالي في مكانه الحالي جنوب خزان أسوان بمسافة (5-6) كيلو متر وذلك لضيق مجرى النيل نسبيا في هذا الموقع[1]. أما جسم السد فيبلغ منسوب قاعه (85) مترا، وقمة السد (196) مترا ، وطول السد عند القمة (3830) متر، وطوله بالمجرى الرئيسي للنيل (520) متر، وتبلغ عرض قاعدة السد (980) متر وعرضها عند القمة (40) منر ، أما عمق ستارة الحقن الرأسية (170) متر[2].

4- قناة مفيض توشكي :

يتم تصريف المياه الزائدة عن منسوب (178) متر في بحيرة ناصر إلى المنخفض الطبيعي المعروف بمنخفض توشكي غرب النيل عن طريق قناه موصلة بين بحيرة ناصر ومنخفض توشكي عبر خور توشكي ،ودخلت الماء إلى المفيض لأول مرة في 1996/10/15[3].

أم المواصفات الهيدروليكية لقطاع القناة فيبلغ طوله (22) كم ،وعرضه عند المأخذ (750) متر ، وعند النهاية (275) متر ، ومنسوب القاع عند المأخذ (178) متر ، ويبلغ انحدار القاع 15سم /كم ، أما أقصى تصريف للقناة (250) م3 في اليوم[4].

كما تم حفر قناة التحويل في الضفة الشرقية للنيل لإمرار التصريفات المطلوبة من أمام السد إلى الخلف وتتكون من قناة أمامية مكشوفة وقناة خلفية مكشوفة يصل بينهما الأنفاق الرئيسية الستة المحفورة تحت الجناح الأيمن للسد . فيبلغ طول القناة الأمامية (1150) متر، وعرضها عند المأخذ (50) متر وعند النهاية (230) متر، اما طول القناة الخلفية (485) متر، وعرضها عند المأخذ (278.5) متر وعند النهاية (40) متر[5].

---

(1) عزت اندراوس ، السد العالي ، ص2 شبكة المعلومات الدولية : www.coptichistory.org/new

(2) المصدر نفسه، ص3 . ينظر الشكل رقم 4 ، 5.

(3) المصدر نفسه، ص4.

(4) المصدر نفسه، ص5

(5) منتدى حسب الله ، السد العالي ، شبكة المعلومات الدولية :
http://www.hassabala.yoo7.com/montada.

يصل القناة الأمامية بالقناة الخلفية ستة أنفاق رئيسية وهذه الأنفاق مبطنة بالخرسانة المسلحة .ويتم التحكم في هذه الأنفاق عن طريق بوابات يتم تشغيلها بواسطة رافع كهربائي . متوسط طول النفق (282) متر وقطر النفق (15) متر، وأقصى تصريف تصميمي للأنفاق (11000) متر مكعب في الثانية[1].

5. الاستفادة من ضغط المياه لإنشاء محطة لتوليد الكهرباء :

توجد محطة الكهرباء عند مخارج الأنفاق حيث يتفرع كل نفق إلى فرعين مركب على كل منهما توربينة لتوليد الكهرباء، فيبلغ عدد التوربينات (12) توربينة قدرة كل منها (175) الف كيلوواط وبذلك تصبح القدرة الإجمالية للمحطة (2.1) مليون كيلوواط فتكون طاقة الكهرباء المنتجة (10) مليار كيلوواط /ساعة سنويا[2].

أما الفوائد الاقتصادية التي حققها السد العالي منذ إنشائه حتى الآن :

1- زيادة نصيب مصرمن مياه النيل حيث أصبح (55.5) مليارم3 سنويا .

2- زيادة مساحة الرقعة الزراعية لمصر بحوالي (1.2) مليون فدان .

3- تحويل (970) ألف فدان من نظام الري الحوضي إلى نظام الري الدائم مما زاد من إنتاجية الفدان .

4-التوسع في زراعة الارز إلى(700) ألف فدان سنويا.

5- تحسين الملاحة النهرية على مدار السنة .

6- توليد طاقة كهربائية جديدة تصل إلى (10) مليار كيلوواط سنويا ، استغلت في إنارة القرى والمدن واغراض التوسع الصناعي والزراعي .

7- وقاية البلاد من أخطار الجفاف في السنوات الشحيحة الإيراد مثل ما حدث في الفترة من عام 1979 الى عام 1987.

8- وقاية البلاد من أخطار الفيضانات العالية مثل الفيضان المدمر الذي حدث عام (1964) والفيضان الأكثر خطورة الذي حدث عام 1975[3].

---

(1) منتدى حسب الله ،السد العالي ،2010/6/20. شبكة المعلومات الدولية:

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر السابق.

الفصل الثاني

الأنهار المشتركة والقانون الدولي

المبحث الأول
أحكام القانون الدولي
وكيفية استثمار وتقاسم مياه الانهار المشتركة

تمهيد:

إن موضوع المياه هو الشغل الشاغل للباحثين وصناع القرار السياسي في العالم ، خصوصا في المناطق الجافة وشبه الجافة، وأسباب ذلك كثيرة ومتعددة منها ما يتعلق بشحة المياه مع أهميته لكافة جوانب الحياة، والنمو السكاني المتزايد مع ارتفاع مستوى الطلب للحاجات الحياتية ، وما يتعلق بدور المياه في التنمية الشاملة ولأسباب أخرى سياسية وإستراتيجية تتعلق بكون المياه قد تتحول إلى عنصر من عناصر قوة الدولة وازدهارها، وبذلك هي احد مصادر التوتر في منطقة الشرق الأوسط، وقد تكون الحروب القادمة في العالم بأجمعه هي حروب من اجل المياه، وهنا لاينكر دور الأنهار الدولية في هذا المجال . إن أحكام القوانين الدولية، المتعلقة بالأنهار، جاء مع تكوين الدول ومفهوم السيادة الوطنية، والذي حدث مع تكوين الدول الأوربية في القرن الثامن عشر، ووجود الحاجة إلى ما يسمى "قوانين دولية"، وهي في الواقع أعراف واتفاقيات ومعاهدات وبروتوكولات بين دولتين أو أكثر، وتطور هذا المفهوم بعد تشكيل الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، ليشمل ايضأ ما يتفق عليه في الأمم المتحدة وهيئاتها وبالأخص قرارات مجلس الأمن تحت البند السابع[1].

إن الشريعة الإسلامية باعتبارها منهجا ودستورا لتنظيم أمور الحياة لم تغفل عن موضوع استخدام وتقاسم المياه ، بل تناولته بكثير من التفصيل، فحرم منع الفائض من المياه ، واعتبر الناس شركاء في المياه ، وجاء في الفقه الإسلامي تفاصيل الأحكام الشرعية وكيفية التعامل ومقدار الحبس والحجز للمياه مع مراعاة الظروف المكانية والرمانية ، وكيفية الاستفادة من إمكانات النهر في حدود حسن النية وحس الجوار، مع تأكيده على عدم الإضرار بالآخرين ومنع تغيير المجرى[2].

---

(1) فؤاد قاسم الأمير،الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم ،دار الغد،(بغداد، 2010)،ص 249.

(2) صبحي احمد زهير العادلي ،النهر الدولي ـــ المفهوم والواقع في بعض انهار المشرق العربي ،ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية ،(بيروت ، 2007)،ص16.

اولا: مصطلحات قانونية ومفاهيم مائية :

1- **التنظيم الإتفاقي :** مجموعة القواعد التي تتفق عليها دولتان أو أكثر من اجل الوصول إلى تسوية لمشكلة من مشاكل النزاع الدولي على مياه الأنهار الدولية تبدأ في مفاوضات بين الأطراف المعينة وتنتهي إلى عقد معاهدة دولية(1).

2- **الاتفاقيات الدولية :**

يمكن تقسيم الاتفاقيات التي تتعلق باستخدام المياه الدولية، وخاصة الأنهار الدولية إلى نوعين ، هما (2):

الاتفاقيات العامة: هي مجموعة الاتفاقيات المعقودة بين دول نهرية متعددة لتنظيم استغلال مياه أحواض انهار دولية متعددة .

الاتفاقيات الخاصة: هي مجموعة الاتفاقيات المعقودة بين دولتين أو أكثر لتنظيم استغلال مياه حوض نهر دولي معين .

3- **الانهار الدولية :** هي تلك المجاري المائية التي تجري في اكثرمن دولة واحدة(3).

كما ينبغي الإشارة إلى بعض المفاهيم التي تعد جزءا من متطلبات الدراسة للاستدلال بها خلال فصول الدراسة ومن أبرزها مايلي(4).

4- **دول المجرى :** هي تلك الدول التي تقع على مجرى النهر الدولي .

5- **الدول المتشاطئة :** هي الدول التي تقع على ضفاف الأنهار المشتركة أو التي تشترك في حوض نهري واحد.

6- **دول الحوض النهري :** هي الدول التي تشترك في الحوض الطبيعي وتشمل جميع المياه السطحية والجوفية التي تجري في مصب مشترك لحوض نهر معين .

---

(1) مفيد محمود شهاب،دروس في القانون الدولي العام ،(القاهرة ،1974)،ص65.

(2) عزا لدين علي الخيرو، الفرات في ظل القواعد القانون الدولي العام، (القاهرة، 1975)، ص524.

(3) قيس العبيدي، أزمة المياه في حوضي دجلة والفرات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الموصل،2010)،ص9.

(4) صاحب الربيعي، دليل البحوث المائية في الشرق الأوسط للباحثين وطلبة الدراسات العليا ، شركة الديوان ، غداد ،ص45.

7- **الانهار الوطنية** : هي تلك الأنهار التي تقع ضمن دولة واحـدة مـن المنبـع إلى المصب، ويطلق عليها لفظ (انهر محلية) أو(انهار داخلية)[1]. ويترتب على جـود الأنهـار الوطنية ضمن ملكية دولة واحدة خضوعها لسيادة تلك الدولة فقط[2].

8- **الانهار الحدودية** : وهي الأنهار التي تفصل بين إقليمي دولتين أو أكثر، وتسـمى بالأنهار المتاخمة أو المتتابعة، وعندما يكون نهر الحدود غير صالح للملاحـة ، يعتـبر خـط الوسط (خط التالوك)، حدودا بموجبه يتم اقتسام مياه النهر عند منتصـف المسـافة بـين الشاطئين ، وعندئذ تتقاسم الدولتان السيادة على النهر[3].

9- **الانهار المشتركة** : هي تلك الأنهار التي تجتاز اكثرمن دولة وقد تكون غير صالحة للملاحة[4].

10- **الانهار الملاحية** : هي تلك الأنهار التي تصلح للملاحة الدولية[5].

11- **الانهار العابرة للحدود** : هي تلك الأنهار التي تجتاز الحدود الدوليـة وتشـكل وحدة كاملة بمياهها السطحية والجوفية[6].

12- **توزيع النسب المائية** : هي كمية المياه السنوية الواردة عبر المجرى الذي يسمح باقتسام الفائض والعجز المائي بشكل عادل [7].

13- **السيادة المطلقة** : استغلال الدولة بمطلق الحرية لمصادر المياه الدولية الواقعـة ضمن أراضيها الوطنية.

14- **السيادة الإقليمية المحدودة** : هي الحق الشرعي لدولة المنبع بممارسة سيطرتها عل المياه الإقليمية ضمن حدود دولتها مع مراعاة حقوق الدول المتشاطئة معها بما لا يلحق أضرارا عليها .

---

(1) عزا لدين الخيرو ،المصدر السابق ،ص40.

(2) صالح يوسف عجينة ،محاضرات عن القانون الدولي ، (بغداد، 1952)، ص220.

(3) عزا لدين الخيرو ، المصدر السابق ، ص45.

(4) قيس العبيدي ، المصدر السابق ، ص9.

(5) المصدر نفسه ، ص9.

(6) المصدر نفسه ، ص10.

(7) المصدر نفسه ، ص11.

15- **المياه الإقليمية** : تعني الأنهر والبحار والقنوات والبحيرات التي تفصل خط الحدود بين دولتين متجاورتين عن بعضهما البعض وتشكل كل جزء منها اقليماً لكل دولة ابتداء من خط الحدود حتى الشاطئ العائد لها[1].

16- **مصادر قانون المياه الدولي** : هي مصادر القانون الدولي التي حددها المادة (38) من النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية المتمثلة بالمعاهدات العامة والخاصة والعرف الدولي والمبادئ العامة للقانون الدولي والأحكام القضائية والفقه الدولي .

ولم تكن فكرة الأنهار الدولية معروفة أو متداولة قبل نشوء الدول وظهور مفهوم السيادة ، إذ أن الاستخدام الأمثل للمفاهيم القانونية للسيادة هو الذي كان له الفضل في ولادة فكرة المياه المشتركة ،وذلك للدلالة على مجاري المياه الصالحة للملاحة التي تهم دولا عدة،ومن ثم مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطورت تلك الفكرة لتميز بين النهر الوطني والنهر الدولي[2].

ثانيا : مفاهيم ومصطلحات قانونية :

يتطلب الإشارة إلى بعض المفاهيم القانونية للاستدلال بها خلال البحث ومن أهمها مايلي[3]:

1-**القوانين** : هي مجموعة من المبادئ والأسس والأنظمة والقواعد التي تطبقها مراجع القضاء في الدولة على ما يطرح أمامها من شؤون أو منازعات .

2- **القانون الخاص** : هو القانون الذي يحكم العلاقات بين الأفراد أو يعرف حقوقهم وينظمها وينفذها .

3- **القانون العام** : هو القانون الذي يحكم علاقات الدول (المجتمعات البشرية) أو يعرف حقوقهم وينظمها وينفذها.

4- **الفقه الدولي** : هي الدراسات القانونية التي اضطلعت بها لجان القانون الدولي الحكومية وغير الحكومية،وكذلك الدراسات التي أجراها فقهاء القانون الدولي .

---

(1) خورشيد شوكت راوندوزي،الدوافع الخفية وراء مشكلة شط العرب،المكتبة الوطنية(بغداد،1971)، ص12.

(2) صبحي احمد زهير العادلي ، مصدر سابق ،ص16.

(3) صاحب الربيعي،القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الأوسط ، ط1 ، دار الكلمة ، (دمشق، 2001)، ص227 – 232.

5- **قواعد قانونية** : هي المبادئ الأساسية التي يستند إليها القانون الدولي في فضه للمنازعات الدولية .

6- **فقهاء القانون الدولي** : هم رجال القانون، الذين أسهموا في توضيح القواعد القانونية التي تنظم استغلال الأنهار الدولية أو غيرها .

7- **العرف الدولي** : هو جملة العادات الدولية المرعية والمعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال.

8- **التحكيم** : عبارة عن مفاوضات بين دولتين متنازعتين أو أكثر بوجود وسيط ثالث ،بعرض التوصل إلى حل للخلاف فيما بينهما بالطرق السلمية .

9- **المفاوضات** : هي مباحثات دبلوماسية بين دولتين أو أكثر لتبادل وجهات النظر حول قضية ما، بهدف التوصل إلى اتفاق تنظيم العلاقة بينهما .

10- **مفهوم النهر الدولي** : إن مفهوم النهر الدولي هو مفهوم حقوقي خاص، انه يفترض أن المجرى الدولي يجتاز أراضي دول عديدة (نهر متعاقب)، أو يستعمل كحدود لهذه الدول، إلا انه لا يخرج النهر عن سيادة الدول المعينة .

لقد مر مفهوم النهر الدولي بمراحل عديدة من التطور،واستخدمت معان كثيرة للتعبير عنه، فالنهر يعني مجرى الماء، وجمعه انهار وانهر[1]. ويكون معايير وأوصاف الأنهار الدولية في الحالات الثلاث الآتية[2]:

1- **المعيار والوصف الجغرافي** : أي أن النهر يشكل خط الحدود بين دولتين أو أكثر، أو يشكل حدودا جغرافية بينها .

2- **المعيار السياسي والدستوري**: هو الذي تتدخل فيه ظروف سياسية،دولية، ودستورية، ويؤدي إلى إعطاء النهر الصفة والمعيار الإقليمي الوطني، أو الصفة والمعيار الدولي.

3- **المعيار الوصف الاقتصادي**: هو وصف يستند إلى ماحققه التقدم العلمي والتقني والبشري في مجالات الزراعة والاقتصاد،والتجارة ، والطاقة، والنقل، والمواصلات

---

(1) محمد بن يعقوب الفيروز أبادي ،القاموس المحيط ،(بيروت ،1997)،ج1، ص677.

(2) نبيل السمان ،الفرات والقانون الدولي ،المحامون، العدد 7 ــ 8 ، (دمشق، 1996)، ص645.

البرية والبحرية،والمشاريع العمرانية . ومع التطور التقني والاقتصادي لم تعد الملاحة ذات أهمية قصوى كما كانت سابقا، بسبب ظهور أهمية كبيرة للنهر باستخدامه لغايات أخرى، فبدأت الإشارة إلى الأنهار الدولية وبدأت فكرة الحوض، وبالتالي فأن بعض الأعمال التي تقوم بها دولة أعالي الحوض قد يكون له اثار على دولة الجزء الأدنى من الحوض . وبعد التصور في مفهوم تعريف النهر الدولي، فقد حدث تطور نسبي آخر، وهو الامتداد الفيزيائي للحوض النهري، إذ توسعت الصفة الدولية لتشمل البحيرات والاقنية، وقد وصلت إلى المياه الجوفية ، الأمر الذي أدى إلى إيجاد بضعة اصطلاحات أدت إلى توسع المفهوم الدولي للنهر الدولي[1].

ثالثا :اصطلاحات ومفاهيم مائية [2] :

1- **حوض التغذية** : هي الوحدة الجغرافية والطبيعية التي تكون مجرى المياه السطحية والجوفية وتحدد كمية ونوعية المياه.

2- **دول الحوض النهري** : هي الدول التي تشترك في الحوض الطبيعي وتشمل جميع المياه السطحية والجوفية التي تنحدر باتجاه مجرى النهر سواء وصلت أم لم تصل .

3- **حوض النهر الدولي** : هي منطقة جغرافية تمتد عبر دولتين أو أكثر تحدها نطاقات تدفق المياه في نظام مائي معين وتشمل المياه السطحية والجوفية التي تنساب باتجاه مصب واحد .

رابعا : نظريات استخدام الانهار المشتركة :

1- النظرية التقليدية المتشددة:

وتشمل النظريتين التاليتين .

أ- **نظرية السيادة الإقليمية المطلقة** : (نظرية هامون) وهي من أول وأقدم النظريات التي سادت طيلة القرن التاسع عشر،تستمد أساسها من حق الملكية في الفقه الروماني ، إذ يحق للمالك أن يتصرف بملكه كما يشاء ويرغب، دون إعارة أي اهتمام لحقوق الآخرين وذلك يعتبر حقا مقدسا ومحترما لايجوز خرقه.

---

(1) ألن وملاط ،المياه في الشرق الأوسط ،ألماحات قانونية وسياسية واقتصادية ،ص279.

(2) صاحب الربيعي دليل البحوث المائية في الشرق الأوسط للباحثين وطلبة الدراسات العليا، ص45.

وهي تقوم على مفهوم واسع للسيادة المطلقة دون قيد أو شرط، لان الدليل على استقلال الدولة إنما يظهر من خلال حريتها الكاملة في استخدام مياه الأنهار التي تعبر أراضيها استخداما منفردا إلى أقصى الحدود وترفض أي قيد تقتضيه من دول المصب[1].

ب- نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة : (التكامل الإقليمي المطلق) وهي النظرية المتشددة الثانية وهي تسمى ايضأ مبدأ السلامة الإقليمية[2].

تنطلق هذه النظرية من فكرة مفادها أن مجرى النهر يشكل من منبعه إلى مصبه وحدة إقليمية ، بغض النظر عن الحدود السياسية، وان لكل دولة يجري في إقليمها النهر الدولي،الحق الكامل في أن يظل جريانه على حاله في إقليمها، وبالتالي لها الحق في التدفق الكامل لمياه النهر كما ونوعا .

ويرى الفقهاء أن هذه النظرية مأخوذة من القانون الانكلوسكسوني في الحقوق النهرية، الذي ينادي بأن كل دولة من حقها أن تستقبل فوق أرضها كمية المياه ذاتها المأخوذة من دول المنبع، ومن حقها الحصول على المياه بالجودة نفسها التي توفرها لها الطبيعة ، قبل عبث الإنسان بها وتلويثها .

ومن حقها الاعتراض على كل استخدام يقلل من كمية المياه، أو قد يلوثها ، أو قد يؤدي إلى بطئ أو سرعة التيار في المجرى الدولي، أو قد يؤدي إلى تعديل مساره.

وينتج عما تقدم انه يمتنع على الدول المتشاطئه القيام ب [3]:

اولا: إعاقة التدفق الطبيعي للنهر في مجراه الأدنى .

ثانيا: تغيير المسار الطبيعي للنهر الذي يجري في أراضيها .

ثالثا: تغيير الظروف الطبيعية لجريان النهر،وذلك حتى لا تتحكم دولة واحدة بمجرى النهر.

رابعا: التعرض للمجرى الطبيعي بالوسائل الصناعية .

---

(1) زكريا السباهي ،المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية ،دارطلاس، دمشق ،1994 ، ص93.

(2) روجرز وليدون ،المياه في العالم العربي: أفاق واحتمالات المستقبل ،ص401.

(3) مايا الدباس ، نظام استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق، (جامعة دمشق، 2003)،ص265.

وبالتالي فان هذه النظرية تحابي دول المصب على حساب دول المنبع ،بعكس نظرية السيادة الإقليمية المطلقة .

2- النظريات الحديثة :

نظرا إلى استحالة تطبيق النظريتين السابقتين، اللتين كانتا غاية في التشدد واللتين أدى تطبيقهما على ارض الواقع إلى الوصول إلى طريق مسدود، والى عدم استغلال مياه المجاري المائية الدولية بسبب الشروط الخاصة والمعقدة التي فرضتاها،توجه الفقهاء والباحثون مدعومين برغبات الدول إلى ضرورة الوصول إلى حلول وسط فظهرت نظريات حاولت التوفيق بين مصالح مختلف الدول .

أ- نظرية السيادة الإقليمية المقيدة :

مفهوم هذه النظرية تلغي فكرتي السيادة المطلقة والسلامة أو الوحدة المطلقة، وتعطي الحق الشرعي لكل دول الحوض في الولاية على المياه العابرة للحدود والمتدفقة عبر أراضيها، شريطة فرض حدود لسيطرتها على تلك المياه،بحيث تضمن لدول الحوض الأدنى حصة كافية من المياه[1].

فبحسب هذه النظرية يمكن للدولة أن تستخدم بحرية المياه الجارية في أراضيها بما لا يؤدي هذا الاستخدام إلى الإضرار بمصالح الدولة أو دول مشتركة في الحوض النهري، وبالتالي هناك حقوقا والتزامات متبادلة لاستخدام مجاري المياه الدولية.

ب - نظرية الانتفاع المشترك :

إن هذه النظرية تقوم على مبادئ القانون الطبيعي وعلى القول المأثور:"من الذي يستطيع أن يمنع تدفق المياه؟ إن استعمالها يجب أن يكون مشتركا"[2].

إن استعمال الماء يجب أن يكون مشتركا بين جميع الناس لأنه منحة الله لخير البشرية جمعاء . مفهوم هذه النظرية أن المجرى المائي الدولي بأكمله من منبعه إلى مصبه، مشترك بين جميع الدول الذي يجري في إقليمها، فتكون حقوقها متساوية ومتكاملة ،مع كل ما يترتب

(1) روجرز وليدون، مصدر سابق ،ص401.

(2) حامد سلطان ، القانون الدولي العام في وقت السلم، (القاهرة،1972)،ص467.

على ذلك من قيود، على حرية الدولة بالتصرف في الجزء الذي يقع تحت سيادتها،فلا يجوزان يتعداها دون موافقة الدول الأخرى بإقامة مشروع للانتفاع بمياه النهر في الحدود الذي يجري في إقليمها، إذا كان يترتب عليه إحداث أي تأثير على تدفق مياه النهر زيادة أو نقصانا[1].

إن هذه النظرية تتفق مع منظور ومفهوم النظرية الإسلامية إلا أنها تحتاج إلى إبرام اتفاق بين الدول المعينة على عكس النظرية الإسلامية التي تقرر الانتفاع المشترك لجميع دول المجرى المائي، دون حاجة إلى معاهدة أو اتفاقية ما حيث أن المالك هو الله والبشر شركاء في الانتفاع . على الرغم من أن هذه النظرية لها آفاق كبيرة إلا أنها تقتضي تقارب الأنظمة السياسية السائدة في دول الحوض، وتطابق التشريعات المائية ومعرفة حصة كل شريك من المياه التي يحتاجها، الأمر لذي يؤدي إلى نشوب تعقيدات كثيرة بين دول المجرى المائي[2].

لذلك لم يتواتر العمل بهذه النظرية بين دول ، كما أن معظم الفقهاء الدوليين لا ينظرون إليها بعين الرضا،لان حق الملكية لا يرافقه وجود مادي، ولأن نظرية الملكية تتعارض مع القانون الدولي العام، وهي مأخوذة من القانون المدني وشتان بين الاثنين .

ج . نظرية المنافع المتوازية أو(نظرية الحقوق والالتزامات المتبادلة) :

لقد تم ربط هذه النظرية بنظرية الانتفاع المشتركة،لأنه انطلاقا من المفهوم الواسع الذي نادت به نظرية الانتفاع المشتركة حيث الأنهار الدولية مشتركة بين جميع الدول المتشاطئة عليها فلا يجوز لأي دولة أن تستأثر لوحدها بمياه تلك الأنهار. إن هذه النظرية ترتكز على أساسين .

أولا: إن لكل دولة الحق في التقسيم المنصب لمنافع الشبكة النهرية، في ضوء حاجاتها والظروف المتعلقة بالشبكة،وذلك حسب مبدأ نصيب منصف ومعقول.

ثانيا : لايجوز لأي دولة وقف أو تحويل تدفق نهر يجري في أراضيها ، بل يحظر عليها أن تستخدم مياه النهر بشكل يشكل خطرا على الدول الأخرى، أو يمنعها من استخدام

(1) عبدالعزيز شحاذة المنصور،المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا،مركز الدراسات الوحدة العربية ،ط1، (بيروت ،2000) ، ص122.

(2) محمد طلعت الغنيمي ،قانون السلام في الإسلام ،(الإسكندرية ،1984)،ص691.

تدفق مياه النهر استخداما مناسبا، وبالتالي فأن الدولة مسؤولة بمقتضى القانون الدولي عن كل عمل تقوم به ويؤدي إلى إحداث ضرر لدولة أخرى ، إذا كان يمكن تجنبه ببذل الجهود والعناية وتقوم المحاكم الدولية أو الدول بتقدير المنفعة المقابلة والضرر اللاحق بالآخرين[1].

إن توزيع المياه وفق هذا المفهوم يجب أن يكون عادلا بمعنى أن المناطق الجافة تعطى لها الأفضلية على المناطق المروية ،سواء تم ذلك عن طريق الأمطار، أو من مياه النهر، أو من المياه الجوفية، أو غير ذلك من طرق الإرواء الصناعي . وان من يعالج استخدام المياه النهرية المشتركة من قبل عدة دول، أن يأخذ بعين الاعتبار المنافع التي تجنيها كل دولة، مقابل الخسارة والأضرار التي تلحق بالدول الأخرى[2].

وقد تأيدت بالاجتهاد القضائي ، كما تبناها إعلان هلسنكي عام 1996، وقد حددت المادة الخامسة منه بعض معايير المشاركة المعقولة والعادلة في الانتفاع بمياه النهر الدولي وهي :

(جغرافية الحوض، النظام الهيدرولوجي للحوض، مياه الحوض ، الاستخدام الماضي والحاضر للمياه، الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، درجة الحاجة إلى المياه التي يمكن تلبيتها دون إحداث أضرار جوهرية للدول المشتركة في الحوض، إمكان تقديم تعويضات لدول الحوض المتضررة وحل التراعات بين الدول المتشاطئة)[3].

خامسا : تطور القانون الدولي :

يأخذ القانون الدولي شرعيته من ستة مصادر قانونية، تعمل على تنظيم العلاقة بين الدول ذات الحوض المائي المشترك.وتعد تلك المصادر الأساس في فض التراعات المائية بين الدول، ونورد فيما يأتي أهم المصادر التي يسترشد بها القانون الدولي لحل التراعات حول الأنهار الدولية[4].

---

(1) ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي،القاهرة ،29 —31/تشرين الأول 1994،ص29

(2) زكريا السباهي ،المصدر السابق ،ص94.

(3) عبد العزيز شحاذة المنصور، المصدر السابق ،ص123.

(4) صاحب الربيعي ،القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الأوسط ، ط1 ،دار الكلمة ، (دمشق،2001)، ص33.

1- المعاهدات العامة والخاصة :

وتشكل بمجموعها المرجع الأساس للقانون الدولي، ولها الارجحية على مصادر القانون الدولي الأخرى باعتبارها صياغة قانونية ثنائية أو جماعية بين دول حوض مـائي مشـترك. فالمعاهدات العامة تصيغ تقاليد شائعة وملزمة حتى بالنسبة لغير الموقعين عليهـا مـن دول العالم،والمعاهدات الخاصة تصيغ العلاقة بين دولتين أو أكثر في حوض مائي مشـترك،وتعبر عن خصوصية الحوض المائي في تلك الدول وهي ملزمة للدول الموقعة عليها فقط[1].

2- العرف الدولي :

ويستمد شرعيته من العادات الدولية المتبعة والتي دل عليها تـواتر الاسـتعمال . إن تكرار مبادئ قانونية عامة على مدى العقود الماضية يضفي عليها شرعية دولية ، وبالتـالي عرفا دوليا يعبر عن الممارسات الدولية بالتزامها بتطبيق القواعد القانونية الدولية وبتكـرار تلك المبادئ القانونية، وان تلك الدول باعتمادها هذه المبادئ في معاهداها تنسجم وتطبيق القانون الدولي،تلزم مبدئيا الأطراف الموقعة وتصلح دليلا لتكرار وجود قواعـد قانونيـة عامة. إن هذه الأحكام العامة غير المكتوبة التي تنشأ من تكرار الأفعال المتماثلة للـدول، شعورا منها بوجوب احترامها ومراعاها، وصفها قواعد ثبتت لها قوة الإلزام،وهـذا مـا أكدته المادة (38) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. مثل استغلال المياه على وجه منصف ومعقول، وعدم الاعتراف بالسيادة الإقليمية المطلقة للدول للتصرف بمياه مجـرى مائي دولي، ومراعاة حقوق الدول الأخرى المتشاطئة[2].

3- المبادئ العامة للقانون الدولي :

يمكن إعطاء تعريف عام لمبادئ القانون الدولي، هي جملة الأحكام والقواعد القانونيـة التي تنظم العلاقة بين مجموعة من البشر،على أساس مبدأ التحكيم العادل لفض المنازعـات بينها، مثل مبدأ حسن الجوار، ومبدأ حسن النية، ومبدأ الانتفاع المنصف والمعقول، ومبدأ عدم الإضرار بالغير، ومبدأ التعويض عن الإضرار ومبدأ التفاوض واللجـوء إلى طـرف ثالث، ومبدأ التسوية السلمية للتراعات[3].

---

(1) فؤاد قاسم الأمير، مصدر سابق ،ص262.

(2) المصدر نفسه ، ص263.

(3) فؤاد قاسم الأمير، مصدر سابق ، ص263

4- دراسات فقهاء القانون الدولي وتوصيات الجمعيات والمنظمات القانونية الدولية :

إن الدراسات التي تقوم بها لجنة ورابطة القانون والجمعيات تعتبر إحدى مصادر القانون الدولي. وقد جاءت الدراسات التي قام بها فقهاء القانون الدولي في تفسير القواعد والمبادئ القانونية في حل عدد كبير من الإشكاليات التي رافقت تطبيق تلك المبادئ في حل التراعات الإقليمية .

اعتمد مؤتمر معهد القانون الدولي في العام1911م المنعقد في مدريد سبع قواعد لتنظيم استخدام مياه الأنهار الدولية غير الملاحية ، حيث تبنت رابطة القانون الدولي في مؤتمرها الثاني والخمسين المنعقد في هلسنكي عام 1966م، تلك القواعد السبع وسميت بقواعد هلسنكي المتعلقة باستخدام مياه الأنهار الدولية[1].

5- النظريات والمفاهيم والاساليب القانونية :

برزت بعد الحرب العالمية الثانية ، مفاهيم واليات قانونية جديدة فرضها واقع ما بعد الحرب. فمفهوم العدالة ، يعتبر من المفاهيم الإنسانية، واقركمعيارلتوزيع الحقوق بين الأطراف المتنازعة .

كما اعتبرت نظرية القبول كرديف للنصوص القانونية الدولية، فمبدأ القبول بقاعدة أو صيغة معينة تعمل على فض خلاف بين طرفين أو أكثر بمثابة سابق يمكن استخدامها في حالات نزاع دولية مشابه لحسم الخلاف .كما برزت نظريات فقهية دولية تتعلق بحقوق استخدامات مياه الأنهار الدولية .منها السيادة المطلق، الوحدة المطلق،الملكية المشتركة – وغيرها[2].

6- الآراء والتفسيرات القانونية لفقهاء البنك الدولي :

ساهم فقهاء البنك الدولي،مساهمة فعالة في إعادة صياغة العديد من القواعد والأساليب القانونية أو طرح تساؤلات عن جدوى البعض منها في التطبيقات العملية. والمتابع للمناقشات التي يبديها البنك الدولي بشأن بعض فقرات ومفاهيم القانون الدولي الخاص

---

(1) صاحب الربيعي ، القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص45.
(2) المصدر نفسه ، ص72.

بالأنهار الدولية، يعترضه تساؤل حول الصلاحيات الممنوحة للبنك الدولي في الإقــرار أو الاعتراض على قرارات المجتمع الدولي[1].

سادسا : دور الامم المتحدة في صياغة القانون الدولي :

ساهمت الأمم المتحدة في صياغة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وقد عملت على نزع فتيل الحروب بين دول الأحواض المائية المشتركة، أما من خلال الاحتكام لقراراتها أو عبر التحكيم الدولي الذي تتكفل به إحدى لجانها . ونورد في مايلي عددا مــن ادوار الأمــم المتحدة[2]:

1- إعداد القوانين وتحويلها إلى قواعد قانونية تحكم العلاقة بين دول مجاري الأنهــار الدولية .

2- إقرار مبدأ استبدال مفهوم الأنهار الدولية بمفهوم مجاري الأنهار الدوليــة، تبعــا لتطور استخدامات مياه الأنهار الدولية .

3- اقرار مبدأ التحكيم الدولي،للحالات التي تتعدد فيها الاجتهادات القانونية بــين الدول.

4- إقرار اتفاقية إطارية للأنهار غير الملاحية في العالم ، للحــد مــن الاحتكاكــات المتزايدة بين الدول المتشاطئة .

1- تطور مفهوم النهر الدولي :

إن تعريف النهر في اللغة العربية يختلف اختلافا جزئيا، (وفي بعضها اختلافا رئيســيا)، بين مصدر وآخر، ففي القاموس المحيط ولسان العرب هو (مجرى الماء)[3].

أي يشمل مجرى للمياه ولو كان ساقية أو جدولا صغيرا، ولكن أضــاف في قــاموس المصباح المنير مسألة السعة فعرفه ب"الماء الجاري المتسع"، أما المنجد فعرفه "مجرى مــائي يصب في البحر وهو عادة يتألف من مجرى رئيسي تغذيه الســواعد والفــروع". ونظــرا لاختلاف التعابير والمعاني، ولتطور هذا الأمر استعيض عن مفردة (النهر) بمفردة (المجــاري

(1) المصدر السابق نفسه ، ص73.

(2) المصدر نفسه ، ص76.

(3) محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، مصدر سابق ، ص 164.

المائية)،وسيتم اعتماد هذا المفهوم الوارد تعريفه في قرار الأمم المتحدة ذي الرقم (229/51) الصادر بتاريخ 1997/5/21، حيث جاء في المادة (2 أ) منه: "يقصد بالمجرى المائي، شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض كلا واحدا وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة". أما تعريف المجرى المائي الدولي، فقد جاء في المادة (2 ب) من القرار، وهو كما يلي: (يقصد بالمجرى المائي الدولي،أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة)[1].

2- اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية للإغراض غير الملاحية:

إن اتفاقية القانون أعلاه، هي قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والخمسون، برقم (229/51) بتاريخ 1997/5/21، تعتبر هذه الاتفاقية أهم ما توصل إليه الفكر لبشري القانوني فيما يتعلق بالمياه الدولية للأغراض غير الملاحية ، رغم أنها ليست بقانون متكامل ولكنها تصنع أطرأ قانونية، قد تحمل تفسيرات مختلفة في بعض نصوصها[2].

3- نبذة تاريخية للوصول إلى الاتفاقية :

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها ذا الرقم (2669) في 1970/12/8، والذي أوصت به بمباشرة (لجنة القانون الدولي) التابعة للأمم المتحدة دراسة وضع إطار قانون دولي يخص استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية ، لاسيما وان المشاكل حول المياه الدولية كانت قد بدأت دون وجود قانون دولي واضح بهذا الشأن. وكان الغرض من قرار الجمعية العامة هو تطوير ما هو موجود تدريجيا وتدوينه. لقد عقدت لجنة القانون الدولي (29) دورة، وتعاقب على تقديم تقاريرها خمسة مقررين، قدموا فيها إلى الجمعية العامة (13) تقريرا، ووضعت اللجنة قارئتين لمشروع القانون، الأولى في سنة 1991، والثانية في سنة 1994، ثم وضع المشروع النهائي أعلاه في سنة 1997.

قامت اللجنة بأعمال جبارة للتوفيق بين آراء الدول ومصالحها ، ومحاولة استخلاص قواعد قانونية تحصل على موافقة أغلبية المجتمع الدولي. لقد تمت مناقشات كثيرة خلال مدة تجاوزت (26) سنة ومنذ اجتماع اللجنة الأولى في عام 1971حتى إقرار الصيغة النهائية

---

(1) فؤاد قاسم الأمير، مصدر سابق ، ص 250.

(2) المصدر السابق نفسه ، ص264.

في سنة 1997، وتحدثت في هذه الاجتماعات غالبية الدول الأعضاء طارحة أفكارها بالمواضيع محاولة أن تضمن مصالحها الوطنية حتى على حساب مصالح الدول الأخرى، خصوصا تلك التي تشاركها المياه الدولية، سواء السطحية أو الجوفية[1].

4- موجز مشروع الاتفاقية الدولية لعام 1997 :

تقع الاتفاقية في (37) مادة، أربع منها مواد كأحكام ختامية، تتعلق بالتوقيع والتصديق وبدء النفاذ والنصوص الرسمية ، لهذا يمكن القول بأن الاتفاقية تقع في (33) مادة في (6) أبواب، مع ملحق حول طريقة تنفيذ التحكيم، والمذكور في المادة (33)(تسوية المنازعات)، إضافة لذلك يوجد في بعض نص الاتفاقية (استهلال) مرفق قبل البدء بتبويبها، وأدناه موجز مشروع الاتفاقية[2].

أ- مواد الباب الأول (المواد 1-4) :

سميت الاتفاقية هذا الباب ب(المقدمة)،حيث يتضمن نطاق سريان الاتفاقية واستخدام المصطلحات،واتفاقيات المجرى المائي والأطراف التي فيها . تسري هذه الاتفاقية على جميع فعاليات استخدام المياه عدا الملاحة.

ب- مواد الباب الثاني (المواد 5- 10) :

يقع هذا الباب تحت عنوان (مبادئ عامة)، ويتضمن مواد مهمة جدا، تتعلق بحقوق المجرى المائي والتزاماته، والتي تعتبر لب الاتفاقية، وخصوصا المادتان (5) و(7) وما يتعلق بهما من مواد . حيث تضمنت المادة (5) الانتفاع والمشاركة المنصفين والمعقولين، وجاءت في الفقرة (1) منها مايلي (تنتفع دول المجرى المائي، كل في إقليمها، بالمجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة،مع مراعاة مصالح دول المجرى المائي) .

والفقرة (2) من هذه المادة، تقول (تشارك دول المجرى المائي في استخدام المجرى المائي الدولي وتنمية وحمايته بطريقة منصفة ومعقولة، وتشمل هذه المشاركة حق الانتفاع بالمجرى المائي وواجب التعاون في حمايته وتنميته على النحو النصوص عليه في هذه الاتفاقية[3].

---

(1) فؤاد قاسم الأمير، مصدر سابق ، ص264 ـــ 265

(2) المصدر نفسه ، ص268.

(3) المصدر السابق ، ص271.

ويتضمن المادة (7) من القانون (الالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن) والمـادة (8) تحت عنوان (الالتزام العام بالتعاون).

والمادة (6) تحت عنوان (العوامل ذات الصلة بالانتفاع المنصف والمعقول)، فالفقرة (1) من المادة تتضمن مجموعة عوامل لتحديد ماهية الانتفاع المنصف والمعقول، منـها الحاجـة الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى المائي المعينة، والسكان الذين يعتمدون على المجـرى المائي في كل دولة، وآثار استخدام المجرى المائي في إحدى دول المجرى المائي على غيرها من دول المجرى المائي، والاستخدامات القائمة والمحتملة لمجرى المائي، وحفـظ المـوارد المائيـة للمجرى المائي وحمايتها وتنميتها والاقتصاد في استخدامها وتكاليف التدابير المتخذة من اجل ذلك، ومدى توافر بدائل ذات قيمة مقارنة لاستخدام معين مزمع أو قائم .

حيث نرى أن هذه المعايير، تعني الاهتمام بالماء والتخطـيط لمشـاريعه وتجنـب هـدره والاقتصاد في استخدامه، كذلك الاهتمام بدول أسفل النهر وأخذهما بنظر الاعتبـار عنـد (الانتفاع المنصف والمعقول)[1].

جـ- مواد الباب الثالث (المواد 11-19):

يقع هذا الباب تحت عنوان (التدابير المزمع اتخاذها)، يتعلق بتنظيم تبـادل المعلومـات للدول المشتركة في المجرى المائي والتشاور والتفاوض بشأن الآثار المحتملة للتدابير المزمـع اتخاذها على حالة مجرى مائي دولي.

حيث تتضمن ايضاً قواعد إجرائية ينبغي على دولة المجرى المائي الـتي تـروم القيـام بأعمال معينة التقيد بها، وإلا فأنها تحتمل المسؤولية عن الأضرار التي تلحق بدول المجـرى المائي الأخرى، بضمنها التعويضات[2].

د- مواد الباب الرابع (المواد 20-26) :

وهي المواد التي تتعلق بـــ (الحماية والصون والإدارة). حيث تتحدث المادة (20) عن حماية النظم البيئية وصونها وتقول "تقوم دول المجرى المائي منفردة، ومشتركة مع غيرهـا عند الاقتضاء ، بحماية النظم البيئية للمجاري المائية الدولية وبصونها ".

---

(1) المصدر نفسه ، ص273 – 274

(2) المصدر نفسه ، ص274.

وتضمن المادة (21) منع التلوث وتخفيفه ومكافحته، حيث يقصد بتلوث المجرى المائي الدولي، أي تغيير ضار في تركيب مياه المجرى المائي الدولي أو في نوعيتها ناتج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن سلوك بشري .

وتضمن هذا الباب ايضاً مواضيع مهمة في كيفية إدارة المياه، كما في المادة (24) ، لغرض تخطيط التنمية المستدامة للمجرى المائي الدولي والعمل على تنفيذ هذه الخطط وتعزيز الانتفاع بالمجرى المائي وحمايته والتحكم فيه بطريقة رشيدة وعلى الوجه الأمثل، وقد تتم هذه الإدارة من خلال آلية مشتركة مع الدول الأخرى .

وتؤكد المادة (25) (الضبط على تعاون دول المجرى المائي) حيثما يكون مناسبا، للاستجابة للحاجات أو للفرص المتاحة لضبط تدفق مياه المجرى المائي الدولي .

وتتحدث المادة (26) على وجوب حماية الإنشاءات والمرافق والأعمال الهندسية الأخرى المتصلة بالمجرى المائي[1].

هـ- الباب الخامس (المواد27 و 28) (الأحوال الضارة وحالات الطوارئ) :

حيث أن المادة (27) تقول "تتخذ دول المجرى المائي منفردة، أو مجمعة عند الاقتضاء ، جميع التدابير المناسبة لمنع حدوث الأحوال المتصلة بالمجرى المائي الدولي التي قد تضر بدول أخرى من دول المجرى المائي ، أو التخفيف منها".

والمادة (28) يهتم بالطوارئ والحالات التي تسبب ضررا جسيما لدول المجرى المائي والتي تنتج فجأة عن أسباب طبيعية مثل الفيضانات أو انهيار التربة أو الزلازل أو من سلوك بشري[2].

و- الباب السادس (المواد 29- 33) (احكام متنوعة):

المادة (29) تتمتع المجاري المائية الدولية، والإنشاءات والمرافق والأشغال الهندسية الأخرى المتصلة بها، بالحماية التي تمنحها مبادئ القانون الدولي وقواعده الواجبة التطبيق في النزاع المسلح الدولي وغير الدولي ولا يجوز استخدامها بصورة تنطوي على انتهاك لهذه المبادئ والقواعد .

---

(1) المصدر السابق ، ص274 – 275.

(2) المصدر نفسه ، ص377. 378.

أما المادة (30) فهي تخص الإجراءات الغير مباشرة بين دول المجرى المائي حينما تعترض الاتصال المباشر عقبات جدية،تنفذ الدول المعينة التزاماقما بالتعاون وتبادل المعلومات والأخطار والإبلاغ والمشاورات والمفاوضات ،عن طريق أي إجراء غير مباشر ينال قبولها .

والمادة (31) من الاتفاقية يعطي الحق لأي دولة من دول المجرى المائي عدم تقديم بيانات أو معلومات حيوية تخص الأمن القومي للدولة، وضرورة التعاون بحسن نية مع دول المجرى الأخرى بقصد تقديم اكبر قدر ممكن من المعلومات .

والمادة (32) يهتم بعدم التمييز على أساس الجنسية أو الإقامة أو المكان الذي وقع فيه الضرر نتيجة لأنشطة تتصل بالمجرى المائي الدولي .

والمادة (33) يتعلق بتسوية المنازعات في حالة نشوء نزاع بين طرفين أو أكثر، تسعى الأطراف المعينة إلى التوصل إلى تسوية للتراع بالوسائل السلمية عن طريق التفاوض أو الوساطة والتحكيم أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية[1].

5- ميدان تطبيق الاتفاقية الدولية لاستخدام المجاري المائية :

هناك اكثرمن 245 نهرا مشتركا في العالم يستفيد من مياهها أو يعتمد عليها حوالي 40% من سكان و50% من الأراضي الصالحة للزراعة،وعلى الرغم من ذلك لا يوجد اتفاق دولي حول القانون الذي يحكم الاستخدامات غير الملاحية لتلك الموارد المائية. بالإضافة إلى ذلك فأن التراعات بين الدول المتشاطئة وعدم التعاون قد أعاق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد. لذلك فأن المسرح الدولي مهيأ لاستقبال قانون ينظم المصالح بين دول المنبع ودول المصب بأسلوب يركز على التعاون والإدارة الشاملة التي تحقق مصالح كل الدول المتشاطئة وفي ذات الوقت تحقق الكفاية وحماية البيئة[2]. إن المعاهدات الدولية، الثنائية والجماعية ، هي الوسيلة الأساسية لحل منازعات مياه الأنهار الدولية. ولتحقيق تلك الأغراض اتجهت دول نهرية كثيرة إلى الدخول في مفاوضات واتصالات مستمرة أثمرت إلى عقد معاهدات قضت على التراع فيما بينها.

---

(1) المصدر السابق ،ص378- 379.

(2) احمد المفتي،دراسة حول اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية، منتدى الاوراس القانوني، 2010/1/19. للمزيد شبكة المعلومات الدولية.

ومن الامثلة في حل النزاع على مياه الانهار الدولية:

1- معاهدة واشنطن عام 1944 التي أنهت النزاع على مياه نهر ريوكراند بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية[1].

2- اتفاقية عام 1959 بين مصر والسودان لحل مشكلة النزاع على مياه النيل والبدء بمرحلة جديدة من علاقات التعاون بين البلدين[2].

3- مشكلة النزاع على مياه الهندوس بين الهند وباكستان،حيث تم تسوية المشكلة بعقد معاهدتي 1948 و1960[3].

نخلص من هذا إن الاتفاقيات الدولية والمعاهدات الثنائية والجماعية هي عبارة عن موازنة معقولة بين مختلف المصالح ونعتقد أنها سوف تكسب قبولا دوليا بمرور الزمن بسبب اعتمادها نهجا جديدا يعتمد على التعاون تحقيقا للملكية والاستخدام الأمثل والتنمية المستدامة وحماية الموارد المائية المشتركة .

---

(1) عزا لدين علي الخيرو ، المصدر السابق ،ص60.

(2) صاحب الربيعي ،القانون الدولي وأوجه الخلاف ،ص201.

(3) عزا لدين علي الخيرو ،المصدر السابق ،ص136.

المبحث الثاني
الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة
بين الدول المتشاطئة لحوض نهر النيل

تمهيد:

اتسمت العلاقات بين دول حوض نهر النيل بجملة من الصراعات السياسية،وتقاسم النفوذ بين الدول الاستعمارية خاصة منذ نهاية القرن التاسع عشر. نظرا للموقع الجغرافي الذي تحتله دول الحوض على الخريطة السياسية للدول الاستعمارية آنذاك.

وبالرغم من حصول كافة دول الحوض على استقلالها السياسي خلال منتصف القرن العشرين، لم يتسنى لها عقدا اتفاقية نهائية بشأن تقاسم حصص المياه فيما بينها، لذا فأن جوانب عديدة من الصراع على المياه بين دول الحوض بعضها موروث من المرحلة الاستعمارية والبعض الآخر رافقت تلك الدول المستقلة.

وطرأت على المعادلة الاستعمارية القديمة تغيرات جديدة،قانونية وسياسية، منها ما يتعلق بتشريعات دولية بشأن الأنهار الدولية والتي حولت مجرى الصراع إلى صراع قانوني بشأن الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة نيابة عن الدول المستعمرة [(1)].

وقد تمحور الصراع حول مفاهيم قانونية مثل "الحق الشرعي" و "الحق المكتسب" ومبدأ "نظرية الإكراه" و "نظرية تغير الظروف" وسيرد شرح ذلك في متن المبحث.

أما الشكل السياسي للصراع فأخذ أبعادا أخرى في القرن العشرين، واتسم بالضغوط التي تمارسها الدول الكبرى على دول الحوض لغرض استخدامها بعضها ضد البعض الآخر،لأجل تحقيق مصالحها الإستراتيجية.

بالإضافة إلى ذلك، فان التباين السياسي بين الأنظمة السياسية في دول الحوض أجاز لبعضها استخدام "ورقة المياه" ضد البعض لغرض تحقيق مكاسب سياسية، أو لتحقيق مصالح القوى الكبرى تحت طائلة التهديد والابتزاز.

---

(1) صاحب الربيعي ، القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الأوسط ، ص196.

اولا : بداية الصراع لحوض النيل :

تعتمد دول حوض النيل في استخداماتها غير الملاحية اعتمادا جوهريا على مياه النيل، وهو اعتماد يتفاوت في أهميته والحاجة إليه بحسب توافر موارد مائية أخرى من عدمه.فبالنسبة للدول التي تحظى بموارد مائية أخرى مثل أثيوبيا والتي تتمتع بنصيب وافر جدا من مياه الأمطار يكاد يغطي أن لم يكن يزيد مقدار ما تخسره من مياه نتيجة التبخر،لذلك فأن الهضبة الأثيوبية هي المنطقة الوحيدة في حوض النيل التي تتمتع بكميات إضافية من المياه، نجدها تعتمد على مياهه في الاستخدامات المترلية اليومية، أما الدول التي لا تحظى بأية موارد إضافية أخرى من المياه وهي دولتا المصب (السودان ومصر) فهي تعتمد عليه في كل شيء.

منذ منتصف القرن التاسع عشر بدأت الدول الأوربية العظمى تتفتح مداركها على أهمية القارة السمراء بصفة عامة ومواردها الطبيعية وعلى رأسها المائية بصفة خاصة،ودخلت تلك الدول في سباق محموم لاقتسام الثروات التي لم يسبقهم إلى اكتشافها احد،وسعت كل منها إلى السيطرة على الجزء الخادم لأهدافها، والتحقق لطموحاتها من قارة أفريقيا. ومنذ بداية الصراع برزت الأهمية التي تعلقها بريطانيا العظمى تحديدا على نهر النيل ، وسعت إلى بسط نفوذها على حوض نهر النيل، وبدأت باحتلال مصر عسكريا سنة 1882م للسيطرة فعليا على مصب النهر، ثم بدأت تتحول شيئا فشيئا لبسط تلك السيطرة على باقي حوض النهر الذي كان محلا لتنافسان عدة بين الدول الكبرى[1].

بعد أن استقر لكل من الدول الاستعمارية ما شاءت، حرصت جميعها على تنظيم مناطق نفوذها في القارة الأفريقية عموما وحوض النيل خصوصا على نحو دقيق من خلال سلسلة من الاتفاقيات والبروتوكولات الدقيقة لضمان تحقيق مصالحها .

وكانت بريطانيا حريصة منذ الوهلة الأولى على ربط جميع التصرفات والأمور المرتبطة بنهر النيل بمصر ورهنها بموافقتها حتى تضمن السيطرة شبه الفعلية والواقعية على النيل بجميع موارده،من منابعه إلى مصبه.واستمر الوضع على ذلك حتى منتصف القرن العشرين تقريبا حينما بدأت القارة الأفريقية تتحرر،وبدأت دول حوض النيل تقف على أهميته

(1) محمد مصطفى صفوت،الاحتلال الانجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه (القاهرة، 1952)، ص158.

الكبيرة بالنسبة لها،واتجهت إلى وضع خطط طموحة مشتركة للاستفادة المثلى من جميع موارده المائية بما يحقق مصالحها جميعا[1].

الاتفاقيات الخاصة بنهر النيل بعد أن حددت كل دولة من الدول الاستعمارية ما رأته مهما لها من مناطق، استقر الأمر بالنسبة للقارة الأفريقية عموما وحوض النيل خصوصا بين كل من بلجيكا وايطاليا وبريطانيا والمانيا على نحو محدد[2].

وقد كانت بريطانيا كما سبقت الإشارة حريصة كل الحرص على السيطرة على حوض نهر النيل بشكل مباشر وغير مباشر.

لذلك فأنها بعدان احتلت مصر عسكريا سنة 1882م بادرت إلى التوسع في خطتها حتى تسيطر (بشكل غير مباشر)على باقي حوض النهر،الذي كان بدوره مقسما بين باقي الدول الأوربية، وذلك عن طريق عقد سلسلة من المعاهدات والبروتوكولات التي تضمن بها عدم إمكان التصرف في أي مما يخص مياه نهر النيل دون الرجوع إليها وموافقتها، ولذلك نجدها تشير إلى ذلك في كل ما عقدته من تلك المعاهدات حتى ولو لم تكن بحسب الأصل متعلقة تحديدا بمياه النيل وإنما تخص أي أمر آخر[3].

ويلاحظ في هذا أن فرنسا لم تكن من بين الدول الأوربية خاصة بعد هزيمتها من ألمانيا سنة 1870م، وهو الأمر الذي أثار حفيظتها بشدة، وسعت إلى استرداد ماء وجهها بحملة فاشودا سنة 1889م بجنوب النيل الأبيض غير أنها باءت بالفشل الذريع، وأصبحت بذلك فرنسا خارج إطار دائرة السباق المحموم في نطاق حوض النيل تحديدا [4].

وبعد أن تحقق لتلك الدول الاستيلاء على ما أتيح لها من قارة أفريقيا، حرصت على تقنين أوضاعها، فبدأت في هذا الخصوص بعقد مؤتمر في برلين سنة 1884م حضرته جميع الدول الأوربية تقريبا والولايات المتحدة الأمريكية، تم فيه الاتفاق على الخطوط العريضة، وتلاه عقد سلسلة من الاتفاقيات لتحديد مناطق نفوذها على نحو شديد الدقة، وهي ما

---

(1) علي إبراهيم عبده ، المصدر السابق ، ص181.

(2) محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ،(القاهرة،1952)، ص21.

(3) المصدر نفسه ، ص27.

(4) المصدر نفسه ، ص29

أصبحت فيما بعد حدود الدول الأفريقية الحالية، والتي احتفظت بها كحدود سياسية لها بعد استقلالها في مطالع الستينات من القرن الماضي[1].

ثانيا : الاتفاقيات الخاصة بنهر النيل :

سنقسم الإتفاقيات إلى قسمين كالتالي :

[1] الاتفاقيات الموقعة نيابة عن دول حوض النيل :

تم منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين تقريبا إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف بين الدول الأوربية الكبرى مست بشكل مباشر أو غير مباشر مياه النيل. وكما سبق أن ذكرنا، كانت بريطانيا هي القاسم المشترك في جميع الاتفاقيات نيابة عن مصر والسودان وغيرها من دول حوض النيل، والتي حرصت من خلالها على السيطرة الفعلية على جميع التصرفات والأعمال المتعلقة باستخدام أو اقتسام مياه النيل من منابعه وحتى مصبه[2].

ونتناول تلك الاتفاقيات بحسب التسلسل الزمني لإبرامها على النحو الآتي:

أ- بروتوكول 15 نيسان عام1891م بين بريطانيا العظمى وايطاليا :

وقع البروتوكول في روما، وهو يتعلق أساسا بتحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين في شرق أفريقيا. تنص المادة الثالثة منه على تعهد الحكومة الايطالية بعدم إقامة أية أشغال على نهر عطبرة لإغراض الري يكون من شأنها تعديل تدفق مياهه إلى نهر النيل على نحو محسوس[3].

ويعد البروتوكول باكورة الاتفاقيات المبرمة في خصوص نهر النيل، والتي تشكل النظام القانوني له. ويلاحظ فيه تأكيد قولنا من حرص بريطانيا الشديد على تنظيم ما يمس مياه النيل حتى ولو لم تكن الاتفاقية متعلقة بها بحسب الأصل .

---

(1) إيمان فريد الديب، الطبيعة القانونية للمعاهدات الخاصة بالانتفاع بمياه الأنهار الدولية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الحقوق /جامعة القاهرة ،2009، ص59.

(2) المصدر نفسه ، ص60.

(3) عزيزة مراد فهمي ، الأنهار الدولية والوضع القانوني الدولي لنهر النيل ،المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد السابع والثلاثون ، سنة1981، ص147 ــ152.

ب - معاهدات 15 مارس 1902 بين بريطانيا وايطاليا حول الحدود الموقعة في اديس ابابا :

وقد تناولت تنظيم ثلاث مسائل: الحدود بين أثيوبيا والسودان ومياه النيل، والحدود بين أثيوبيا واريتريا والسودان، وأخيرا الحدود بين السودان الانجليزي ـــ المصري وأثيوبيا واريتريا بالإضافة إلى منح الحكومتين البريطانية والسودانية حق إنشاء خط حديدي ليصل السودان بأوغندا.

وقد نصت المادة الثالثة لتلك المعاهدة الأخيرة على تعهد الإمبراطور منيليك الثاني ملك ملوك أثيوبيا أمام حكومة صاحب الجلالة البريطاني بعدم إقامة أو السماح بإقامة أية أشغال على النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر السوباط من شأنها توقف تدفق مياهها في النيل ما لم يتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة صاحب الجلالة البريطاني وحكومة السودان[1].

جـ - اتفاق 9 مارس 1906 بين دولة الكونغو المستقلة وبريطانيا والموقع في لندن، والمعدل لاتفاق بروكسل المبرم في 12 مارس 1894 :

ينص البند الثالث منه على تعهد "حكومة الكونغو المستقلة بأن لاتقيم أو تسمح بإقامة أية أشغال على نهر سمليكي أو نهر اسانجو أو بجوار أي منهما يكون من شأنها خفض حجم المياه التي تتدفق في بحيرة ألبرت، ما لم يتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة السودانية"[2].

وبذلك تكون بريطانيا قد ضمنت كذلك مصادر النيل الاستوائية، ورهنت هنا أيضا كل شيء بموافقة حكومة السودان المسبقة، فتصبح بذلك حقوق كل من مصر والسودان المكتسبة بمأمن أي خطر يأتِ من المنابع الاستوائية .

د- الاتفاق الثلاثي الموقع بلندن في 13 كـ1 عام 1906 بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا :

ينص البند الرابع/فقرة (أ) على مايلي: "فيما لو طرأ من الأحداث ما يعكر صفو الوضع الراهن المنصوص عليه في البند الأول تبذل كل من فرنسا وبريطانيا العظمى

(1) حامد سلطان ، الأنهار الدولية في العالم العربي، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلة الثاني والعشرون ، سنة1966، ص14 – 23.

(2) وزارة الخارجية المصرية، محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، القاهرة ، ص59.

وايطاليا قصارى جهدها في الحفاظ على سلامة أثيوبيا ووحدة أراضيها. وفي جميع الأحوال، وعلى أساس ماورد من اتفاقات في البند المذكور،يتم التشاور فيما بينها من اجل الحفاظ على:

أولا- مصالح بريطانيا العظمى ومصرفي حوض النيل وبوجه خاص ما يتعلق منها بتنظيم مياه هذا النهر وروافده مع مراعاة المصالح المحلية على النحو الواجب ومع حفظ المصالح الايطالية المذكورة في الفقرة (ب) [1].

وقد دفع الدول الثلاثة إلى توقيع ذلك الاتفاق حرص كل منها على تأكيد مناطق نفوذها في أثيوبيا وكذلك مصالحها فيها، نظرا لكبر سن الإمبراطور منيليك وتدهور حالته الصحية ،-الأمر الذي جعل تلك الدول تخشى من موته المفاجئ دون وضع الأمور في نصابها وقبل أن يحدد وريثا له في الملك، مما قد يضع أثيوبيا ويضع الدول المذكورة كذلك في مأزق كبير إذا حدثت تلك الوفاة، لوقع البلاد حينذاك في مجاهل الصراعات الداخلية والخوف من تقسيم البلاد، ومن ثم ضياع مصالحها المهمة فيها. وبالنسبة لبريطانيا كان الأساس هو مياه النيل وضمان حقوق مصر والسودان كذلك فيها[2].

ثانيا- تأمين مصلحة فرنسا، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية هي الوحيدة التي اشتركت فيها فرنسا ولمست تنظيم مياه النيل،وكان هدفها الأساسي حينذاك تعزيز قوتها الاقتصادية في أثيوبيا وليس السيطرة على أي مما يخص مياه النيل، وهو ما نصت عليه بوضوح الفقرة الثالثة من البند الرابع، التي تقرر حرص فرنسا على مصالحها بالنسبة لساحل الصومال الخاضع للحماية الفرنسية والمنطقة الواقعة خلف الساحل لهذه المحمية والمنطقة اللازمة لإنشاء السكك الحديدية من جيبوتي إلى أديس أبابا وحركة مرورها[3].

ثالثا- تأمين مصلحة ايطاليا، فقد أوضحت الفقرة الثانية من ذات البند الرابع مصالحها بالنسبة لاريتريا والصومال (بما في ذلك بنادير)(*) وبوجه خاص فيما يتعلق بالمنطقة الواقعة خلف الساحل من ممتلكاتها وكذلك بالوحدة الإقليمية لهذه الممتلكات غربي أديس أبابا[4].

---

(1) المصدر السابق ، ص63.

(2) حامد سلطان ، المصدر السابق ، ص25- 28.

(3) وزارة الخارجية المصرية ، المصدرالسابق ، ص66.

(*) بنادير: جمع بندر ويعني ميناء أو مرفأ على البحر.

(4) المصدر نفسه ،ص68.

هـ - المذكرات المتبادلة بين الدول الاستعمارية :

المذكرات المتبادلة بين المملكة المتحدة وايطاليا بشأن الامتيازات المتعلقة بإقامة خزان على بحيرة تانا وخط حديدي عبر الحبشة من اريتريا إلى الصومال الايطالي بروما في المدة من 14 الى 20 ك1 سنة 1925، والتي حركتها رغبة كل دولة منهما في الحصول على دعم من الأخرى لتحقيق مصلحة معينة.فمن ناحية،كانت بريطانيا ترغب في الحصول على مساندة ايطاليا لدى الحكومة الحبشية للحصول على امتياز لبناء خزان على بحيرة تانا من اجل تخزين مياهها كي تستخدم في النيل الأزرق ،مؤكدة بالذكر على الأهمية الحيوية بالنسبة لمصر والسودان للحفاظ على حجم المياه المخصصة لإغراض الري، بل زيادته إذا ما أمكن وهي التي يتيحها لهذين البلدين كل من النيل الأزرق والنيل الأبيض وروافدهما، ومن ناحية أخرى، كانت ايطاليا تسعى للحصول على ذات التأييد والدعم من بريطانيا لآجل إنشاء خط حديدي من حدود اريتريا إلى حدود الصومال الايطالي[1].

وقد أكدت في المذكرة التي بعثها السفير البريطاني في روما إلى رئيس مجلس الوزراء الايطالي ووزير الخارجية بروما في 14ك1 سنة 1925 على انه "في حالة حصول حكومة صاحب الجلالة لمساعدة الحكومة الايطالية على الامتياز المطلوب من الحكومة الحبشية بشأن بحيرة تانا، فأنها على استعداد أيضا للاعتراف بالنفوذ الاقتصادي الخالص لايطاليا في غرب الحبشة وكامل الأراضي التي يعبرها الخط الحديدي سالف الذكر[2].

كما أنها تتعهد أيضا بتأييد جميع طلبات ايطاليا لدى الحكومة الحبشية بشأن الحصول على امتيازات اقتصادية في المنطقة المذكورة. إلا أن هذا الاعتراف والتعهد يتوقف على شرط اعتراف الحكومة الايطالية من جانبها بالحقوق الهيدرولوجية الأولى لمصر والسودان والتزامها بعدم إجراء أية أشغال على المياه الرئيسية للنيل الأزرق أو النيل الأبيض أو أي من روافدهما أو فروعهما من شأنها أن تعدل بصورة ملموسة تدفق المياه نحو النهر الرئيسي، ومن المفهوم أن الشرط أعلاه لا يحول دون استخدام أهالي المنطقة للمياه المذكورة استخداما معقولا إلى حد بناء سدود لتوليد الطاقة الكهرومائية أو خزانات صغيرة

---

(1) المصدر نفسه ، ص69.

(2) المصدر نفسه ، ص69- 70.

على الأفرع الثانوية لتخزين المياه للأغراض المحلية وزراعة المحاصيل الغذائية اللازمة لأعاشتهم [1].

وقد كان لبريطانيا ماأرادت، حيث بعث رئيس مجلس الوزراء الايطالي ووزير الخارجية إلى السفير البريطاني في روما مذكرة في 20 ك1 سنة 1925 وردمنها "تتعهد الحكومة الايطالية من جانبها واعترافا منها بالحقوق الهيدرولوجية الأولى لكل من مصر والسودان بعدم إجراء أية أشغال على المياه الرئيسية للنيل الأزرق والنيل الأبيض وروافدهما يكون من شأنها أن تعدل بصورة ملموسة تدفقها إلى النهر الرئيسي[2] .

و- المذكرات المتبادلة بين المملكة المتحدة والحكومة المصرية بشأن استعمال مياه النيل لإغراض الري بالقاهرة في 7مارس 1929 (اتفاقية مياه النيل لسنة 1929) :

وضع اتفاق 1929 حدا لمرحلة من التوتر السياسي، سواء على الصعيد الداخلي المصري أو على صعيد العلاقات المصرية البريطانية، نتيجة سلسلة متعاقبة من الأحداث بدأت منذ عام 1914، حينما بدأت بريطانيا في دراسة إنشاء خزان سنار على النيل الأزرق لري (300/000) فدان في منطقة الجزيرة بالسودان، الأمر الذي أثار حفيظة مصر نظرا لتمسكها.بحقوقها التاريخية والطبيعية في مياه النيل، حتى بعد تأكيد بريطانيا أن ذلك المشروع لن يؤثر بأي حال من الأحوال على نصيب مصرفي مياه النيل لأنه لن يحجز إلا الفائض عن حاجتها فقط ، والأمر واضح تماما هنا بطبيعة الحال عن أهمية زراعة القطن في تلك المنطقة بالنسبة لبريطانيا[3].

ومنذ ذلك التاريخ تشكلت عدة لجان لدراسة التوسع الزراعي والمشروعات اللازمة لتحقيقه ومدى تأثيرها على كميات المياه التي تصل إلى مصر. فكانت أول لجنة هي لجنة ملز سنة 1919 والتي انتهت من بين ما وصلت إليه إلى أن إنشاء سد سنار لن يؤثر اطلاقا بالسلب على مصر.غيران نتائج تلك اللجنة لاقت معارضة شديدة من جانب الحكومة المصرية ، التي شكلت عام 1920لجنة دولية لبحث المشروعات المقترحة من وزارة الأشغال

---

(1) إيمان فريد الديب ، المصدر السابق ، ص64.

(2) وزارة الخارجية المصرية ، المصدر السابق ،ص73.

(3) حامد سلطان ، المصدر السابق ،ص48.

المصرية والتي عرفت بمشروعات السيطرة على مياه النيل، وضمت في عضويتها ثلاثة مهندسين من الهند وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وكان أهم ما تضمنته تلك المشروعات، بناء سد سنار لري ارض الجزيرة بالسودان، وبناء خزان جبل الأولياء لتخزين المياه لصالح الري الصيفي في مصر، وإقامة مشروعات تخزين في منطقة البحيرات العظمى[1].

ظلت العلاقات المصرية البريطانية تعاني توترا شديدا على الرغم من تعهد بريطانيا لمصر بألا تزيد المساحة المزروعة قطنا في ارض الجزيرة بالسودان، فقام رئيس الوزراء المصري احمد زيور باشا في 25ك2 1925بأرسال خطاب إلى المندوب السامي البريطاني ذكر فيه "إن نطاق الري في السودان يجب إلا يكون من شأنه بحال من الأحوال الإضرار بالري في مصر ولا المساس بما يتوقع تنفيذه من المشاريع التي تدعو إليها الضرورة للقيام بحاجات أهالي البلاد المشتغلين بالزراعة الذين يزداد عددهم سريعا، أي أن مصر ترغب في أن تعيد الحكومة البريطانية النظر فيما أصدرته من تعليمات سابقة لحكومة السودان متعلقة بالتوسع في نطاق الري في منطقة الجزيرة[2].

استجابت بريطانيا لطلب مصر سريعا، وورد في رد بريطانيا مايلي: "إني أؤكد لدولتكم من الآن أن الحكومة البريطانية مع عظيم اهتمامها بتقدم السودان لاتنوي مطلقا التأثير على ما لمصر من الحقوق التاريخية والطبيعية في مياه النيل". وبعد استعادة جو الوفاق بين الحكومتين، تم الاتفاق على تشكيل لجنة جديدة "لجنة مياه النيل"، تقوم بدراسة واقتراح القواعد التي يمكن التوسع في نطاق الري بمقتضاها مع عدم الإضرار بمصالح مصر ولا بحقوقها التاريخية والطبيعية في مياه النيل. وقد قدمت اللجنة تقريرها في 21 اذار 1926 وحظي بتأييد الجانبين، واعتبر تمهيدا مثاليا لاتفاق 1929، وبناء عليه،تم في 1929/5/7 تبادل المذكرات بين رئيس الوزراء المصري محمد محمود باشا والمندوب السامي البريطاني اللورد لويد بشأن استخدام مياه النيل لأغراض غير ملاحية[3].

---

(1) حامد سلطان ، المصدر السابق ،ص49.

(2) وزارة الخارجية المصرية ، المصدر السابق ، ص78 – 79.

(3) المصدر نفسه ، ص82.

وقعت مصر مع بريطانيا الراعية لمصالح (السودان، أوغندا، كينيا، تنزانيا) اتفاقية بتاريخ 1929/5/7 تنص على[1]:

أولا- ألا تقام بغير اتفاق سابق مع مصر أعمال ري أو توليد طاقة كهرومائية، ولا تتخذ إجراءات على نهر النيل وفروعه، أو على البحيرات التي ينبع منها، يكون من شأنها إنقاص مقدار المياه الذي يصل إلى مصر أو تعديل تواريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق الضرر بمصالح مصر.

ثانيا- تشغيل خزان سنار وتثبيت الحقوق المكتسبة لمصر والسودان، وعدم الإضرار بمصالح البلدين، حيث نص على ما يلي :

يعطى السودان الحق في سحب مياه النيل خلال الفترة بين 7/16 لغاية 12/31 من كل عام ويحرم من حق السحب من جملة الإيراد الطبيعي للنهر في الفترة بين 1/1 لغاية 7/15 من كل عام باعتبارها الفترة المقابلة لتفريغ خزان أسوان، وذلك فيما عدا ما سبق التصريح بريه، مضافا إليه تصريف مقداره (141) مليون متر مكعب اعتبر حقا للسودان عن المدة 1/1 لغاية 1/18، تأسيسا على التاريخ الأخير هو التاريخ الفعلي لبدء تصريف خزان أسوان.

وعليه فان جملة ما سينتفع به السودان يمكن الإشارة إليه على الوجه التالي[2]:

أولا: مخزون المياه في خزان سنار من أول شهر ك2 ومقداره (871) مليون م3.

ثانيا: حق السودان عن المدة من 1/1 لغاية 1/18 ومقدارها (141) مليون م3.

ثالثا: سحب المضخات خلال شهري ك2/شباط في حدود مساحة قدرها (16) ألف فدان.

رابعا: سحب المضخات خلال الفترة بين 1/1 لغاية 7/15 في حدود مساحة قدرها (22/5) ألف فدان.

---

(1) صالح زهرالدين، مشروع (إسرائيل) الكبرى بين الديمغرافيا والنفط والمياه، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، (بيروت ، 1996)، ص 265-266.

(2) صاحب الربيعي، القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الأوسط ، ص198.

خامسا: كل مساحة تروى بالمضخات في فترة الخطر زيادة عن المقادير المصرح بها تخصم من رصيد السودان في الأول من ك2 على أساس (800)م3 للفدان الواحد في الشهر.

سادسا: تقدم مصلحة إلري في السودان قبل الأول من ك2 من كل عام حسابا تقديريا للوارد وللتصريف عند خزان سنار خلال فترة الحظر التالية،وترفقه بحساب ختامي بعد انتهاء الفترة.

سابعا: لا يبدأ ملئ خزان سنار للمنسوب الأول، وهو المنسوب اللازم لتغذية ترعة الجزيرة قبل 15 تموز، بشرط ألا يقل متوسط مجموع تصريف الرصيرص وتصريف (ملكال) طوال الأيام الخمسة السابقة على بدء الملء عن(150) مليون م3 في اليوم مع ملاحظة أن يؤخذ تصريف ملكال في تاريخ سابق على تصريف الرصيرص بعشرة أيام .

ثامنا: الأصل في فترة الخطران تبدأ من تاريخ 1/18 باعتباره التاريخ المقابل لبدء تفريغ خزان أسوان، إلا انه وجد من الأفضل أن يبدأ الخطر من أول ك2تبسيطا للحساب على أساس إضافة تعويض قدره (141) مليون م3 لرصيد السودان في مقابل ذلك.

تاسعا:يبدأ الملئ النهائي لخزان سنار بتاريخ 10/27 بحيث ينتهي في أول كانون الأول.

عاشرا: حق مصرفي مراقبة مجرى النهر من المنبع إلى المصب.

احد عشر: توفر كل التسهيلات اللازمة للحكومة المصرية للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية لنهر النيل في السودان[1].

ز- الاتفاق الموقع بين بريطانيا العظمى (نيابة عن تنجانيقا) [*] وبلجيكا (نيابة عن رواندا وبوروندي) الموقع عليه في لندن في 22ت 2 سنة 1934 المتعلق بتنظيم حقوق الانتفاع بالمياه على الحدود بين هذه الدول :

وقد نص في مادته الأولى على أن المياه التي يتم تحويلها من جزء من النهر أو من مجرى ماء يقع كليا داخل إقليمي تنجانيقا وروواندا بوروندي يجب أن تعاد بنفس كميتها إلى

---

(1) صاحب الربيعي ، القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق ،ص199.

(*) ظلت تنجانيقا تخضع لبريطانيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى استقلت عام1961، وشكلت باتحادها مع جزيرة زنجبار سنة1964 جمهورية تنزانيا الاتحادية وتقع في شرق أفريقيا. المصدر:شبكة المعلومات الدولية:

http://www.islamstory.com.

المجرى الرئيسي قبل أن ينساب النهر أو المجرى في الإقليم الآخر أو يشكل الحدود المشتركة بين الإقليمين[1]. كما نصت المادة السادسة من الاتفاق على أنه إذا رغبت أي من الدولتين الأطراف في استغلال مياه أي نهر أو مجرى على الحدود(والمعروف أن نهر كاجيرا وهو احد الروافد المهمة لبحيرة فيكتوريا يشكل الحدود بين تنجانيقا ورواندا بوروندي) أو السماح لأي شخص باستخدام هذه المياه لأغراض الري،يتعين عليها أن تخطر الدولة الأخرى بالأعمال المتعلقة بذلك الاستخدام قبل ستة أشهر من البدء فيها حتى يمكن لها أن تدرسها جيدا وتبدي رأيها بشأنها سواء بالإيجاب أو بالاعتراض[2].

ويلاحظ في هذا الاتفاق انه الأول في سلسلة اتفاقيات نهر النيل الذي لا يرتبط بمصر ولا يتحدث عن ارتباطها بنهر النيل ولاعن حقوقها التاريخية والطبيعية في مياهه، أي بمعنى آخر هو أول اتفاق لا يرتبط بحسب الأصل بمصلحة مباشرة لمصرفي مياه النيل[3].

ح - المذكرات المتبادلة بين الحكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية لإنشاء محطة توليد كهرباء من مياه مساقط اوين بأوغندا للفترة 19 ك 1949 لغاية 5 ك2 1953 :

بدأ مشروع توليد الطاقة الكهربائية باقتراح من الحكومة الأوغندية بغرض الاستفادة من قوة اندفاع المياه في منطقة شلالات أوين واستخدامها في توليد هذه الطاقة . وقد وجد المشروع اهتماما لدى الحكومة المصرية حيث وجدت فيه فرصة لإمكانية تخزين المياه من بحيرة فيكتوريا لصالح استخدامها لأغراض الري الصيفي تحقيقا للتوسع الزراعي الطموح لمصر حينذاك، وتم بالفعل الاتفاق بين مصر وأوغندا على جميع تفاصيل الاشتراك بينهما في إقامة المشروع وذلك بمنتهى السلامة ودون أية مشاكل، على أن تتولى إدارة كهرباء أوغندا الإشراف على المشروع وإدارته، وان تحتمل مصر كافة تكاليف تعلية مياه بحيرة فيكتوريا لصالح تخزينها لها، وان تدفع كافة التعويضات اللازمة للأشخاص المتضررين من إغراق أراضيهم نتيجة لتلك التعلية وكذلك دفع تعويض لكهرباء أوغندا عن نقص قدرتها على توليد الطاقة في المدة التي سيتوقف فيها الانتفاع بالمياه، وذلك كله في إطار مبادئ

(1) محمد خميس الزوكه ،جغرافية المياه ، دار المعرفة الجامعية ، (الإسكندرية ، 1995)، ص184.

(2) المصدر نفسه ، ص187.

(3) إيمان فريد الديب ، المصدر السابق ، ص69.

اتفاق 1929 ودونما إلحاق أية أضرار بمصالح مصر وحقوقها فيما يصل إليها من كميات لمياه النيل[1].

مما سبق استعراضه من اتفاقات أبرمت نيابة عن دول حوض النيل قبل استقلالها يتضح لنا الملاحظات التالية :

أولا: إن بريطانيا هي القاسم المشترك بين جميع الاتفاقات المبرمة، بل كانت أحيانا تمثل ذاتها طرفي الاتفاق.

ثانيا: إن هناك عدة مبادئ اعتنقتها الاتفاقات وأكدت عليها مرارا وتكرارا وأهمها حقوق مصر التاريخية والطبيعية في مياه النيل وعدم إمكان المساس بها على نحو مباشر أو غير مباشر.

ثالثا: إن جميع الاتفاقات كانت ثنائية باستثناء اتفاق 1906 الثلاثي، واتفاق 1929.

رابعا: احتواء هذه الاتفاقات على عدة مبادئ تشكل جزءا أصيلا من قانون الأنهار الدولية المعاصر، منها التعاون بين دول حوض النيل، والاستخدام العادل والمعقول لمياهه وعدم جواز إضرار دولة بمصالح دولة أخرى عند استخدامها لنصيبها من المياه، والتعويض عن الأضرار الناتجة عن استخدام مياه النهر،والتشاور المسبق في الأعمال المزمع القيام بها، والاعتماد على معيار الاحتياجات الحالية لدولة ما لتحديد ما يلزمها من كميات مائية. ولتسليط الضوء بشكل اكبر على ماهية تلك الاتفاقات والسبل التي أدت إلى توقيعها، نورد جملة من النقاط نعتقد أنها تشكل أهم القواسم المشتركة بين تلك الاتفاقات وهي[2]:

أولا: إن الاتفاقات تم توقيعها من قبل الدول المنتدبة نيابة عن الدول المنتدبة خلال الفترة الاستعمارية .

ثانيا : إن الاتفاقات بمجملها،جاءت متحيزة لبريطانيا(مصر فيما بعد).

ثالثا : حصلت مصر بموجب تلك الاتفاقات على حق الإشراف والتصرف بمياه النيل وعلى حساب دول الحوض الأخرى.

---

(1) وزارة الخارجية المصرية ، المصدر السابق ، ص84.

(2) إيمان فريد الديب ، المصدر السابق ، ص72.

رابعا: إن السعي البريطاني لإعطاء دور اكبر لمصر بمياه النيل بتلك الاتفاقات، يعود إلى حاجتها الكبيرة إلى زيادة مساحة الأراضي المزروعة بالقطن المصري ذي الجودة العالية والأسعار الرخيصة.

خامسا: كرست تلك الاتفاقات تقاسم مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية، وكان للتفوق البريطاني أثره بفرض الصيغ (الاتفاقات) على الأطراف الاستعمارية التي احتلت بلدان حوض النيل الأخرى لتحقيق قدر اكبر من السيطرة على مياه نهر النيل.

[2] اتفاقيات مبرمة بين دول حوض النيل مباشرة :

تعتبر اتفاقية سنة 1959 أول اتفاقية تبرم بين دولتين مستقلتين من دول حوض النيل.

وعلى الرغم من توالي حصول باقي دول حوض النيل على استقلالها، شأنها شأن باقي الدول الأفريقية، في مطلع الستينات من القرن العشرين، إلا أننا لانجد أية اتفاقية جديدة بخصوص مياه النيل حتى سنة1993، ولعل ذلك راجع إلى توتر الأجواء السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي لدول حوض النيل، فيما يلي نتناول الاتفاقات المبرمة بين دول حوض النيل[1].

أ- اتفاقية 8 ت2 1959 بين الجمهورية العربية المتحدة (مصر) وجمهورية السودان للانتفاع الكامل بمياه نهر النيل :

وقد تم توقيعها بالقاهرة، ودخلت حيز التنفيذ في 12/ك1/1959، وذلك بعد توقيعها بمدة وجيزة. وقدتم إبرام الاتفاقية بعد مفاوضات طويلة بدأت منذ حصول السودان على استقلالها سنة 1956 [2] .

وللرغبة المشتركة في تنظيم الانتفاع بمياه النيل بين الدولتين توصلتا إلى صيغة تفاهم حول جملة من القضايا ومنها الحقوق المائية المكتسبة للجانبين، إقامة المنشآت المائية على نهر النيل والاستفادة منها لصالح الجانبين، إقامة مشاريع مائية في حوض النيل بغرض الاستفادة القصوى من المياه الضائعة، التعاون الفني بين الجانبين.

---

(1) إيمان فريد الديب ، المصدر السابق ، ص73.

(2) وزارة الخارجية المصرية ، المصدر السابق ، ص95..

كما تضمنت الاتفاقية البنود التالية[1]:

أولا: تحديد حصة مصر من المياه بـ (48) مليار م3 سنويا عند أسوان وحصة السودان (4) مليارات م3 سنويا.

ثانيا: تدفع مصر ما قيمته (15) مليون جنيه مصري إلى السودان كتعويض عن الأضرار التي يلحقها السد بالأراضي السودانية والسكان. وبالمقابل تتعهد السودان بترحيل السكان عن المناطق التي سيغمرها مياه السد.

ثالثا: الموافقة على إقامة السد العالي وتوزيع إجمالي الفائض المائي من السد بين الجانبين ويكون نصيب مصر منها (7/5) مليارم3 ليصل إجمالي حصتها السنوية إلى(5,55) مليارم3 ويحصل السودان على (14/5) مليارم3سنويا ليصل إجمالي حصته السنوية إلى(18/5) مليارم3.

رابعا: موافقة السودان على إقامة سد الرصيرص على نهر النيل الأزرق بغرض استغلال نصيبها من المياه.

خامسا: اتفاق الجانبين على إقامة المنشآت المائية في مستنقعات بحار (الجبل ، الزراق، الغزال والسوباط) وروافد مجرى النيل الأبيض في السودان بغرض الاستفادة من الفوائض المائية لصالح الجانبين .

سادسا: موافقة السودان على منح مصر قرضا مائيا قدره(1/5)مليارم3من حصتها لغرض تمكين مصر من تلبية حاجاتها المائية في التوسع بالأراضي الزراعية.ويتم الاستفادة من هذا القرض لغاية عام1977.

سابعا: تقرر إنشاء "الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل" وبعدد متساو من الفنيين من كلتا الدولتين.

ثامنا: تشرف الهيئة الفنية الدائمة المشتركة (في حال الاتفاق مع دول الحوض الأخرى) على بناء منشآت مائية أو إجراء اتصالات مع السلطات المعينة.

---

(1) صاحب الربيعي ، القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق ، ص201.

تاسعا: الموافقة على تنسيق مواقف الطرفين،في حال حدوث مفاوضات أو مشاكل مع دول حوض النيل الأخرى.

عاشرا: تدرس الدولتان، أي طلب،عن احتمال منح جزء من مياه النيل إلى واحد أو أكثر من دول الحوض، وسيتم حسم هذه الكمية بالتساوي من حصة البلدين عند مدينة أسوان.وتتولى الهيئة الفنية الدائمة المشتركة وضع ترتيبات لضبط ومراقبة استهلاك الكميات المتفق عليها من مياه نهر النيل مع الدول المعينة[1].

ب- اتفاق 12 أيار سنة 1991 بين مصر واوغندا بشأن إنشاء محطة لتوليد الكهرباء على بحيرة فكتوريا :

رغبت أوغندا في إنشاء محطة جديدة إضافية لتوليد الطاقة الكهربائية، وان يقوم بتمويل مشروعها البنك الدولي. وقامت بارسال خطاب بهذا المعنى إلى كل من سفارات مصر والسودان وتنزانيا وكينيا مرفقه به مذكرة شاملة تتضمن كافة التفاصيل الفنية للمشروع. إلا أن هذه الدراسة الفنية قد أغفلت بعض الأمور الهامة، ولم تأخذ في الاعتبار الموازنات التي سبق أن طلبتها مصر لتخزين المياه في البحيرات الاستوائية ولا كيفية تشغيل المحطة عند انخفاض مستوى المياه بالبحيرة[2].

ولذلك اجتمعت الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل، ودرست المشروع بجميع جوانبه الفنية وآثاره، وانتهت إلى رأي موجد، طبقا للمنصوص عليه في اتفاقية 1959، أبلغت به أوغندا عبر مذكرة استندت فيها إلى الاتفاقيات المبرمة بين مصر وأوغندا 1949 و1953 ، وتم التأكيد على التزام أوغندا طبقا لاتفاقية 1929 بعدم القيام بأية أعمال يكون من شأنها التأثير على تصرفات مياه النيل إلا بعد التشاور مع مصر، وكذلك التذكير بأن الاتفاقيات المبرمة بين مصر وأوغندا سنة 1949 و1953 بخصوص التخزين من بحيرة فيكتوريا وإنشاء سد أوين كان بهدف تخزين المياه لصالح مصر وتوليد الطاقة الكهربائية لصالح أوغندا[3].

---

(1) سامر مخيمر وخالد حجازي ، أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة ،عالم المعرفة، العدد209، (الكويت،1996)، ص94ـــ 97.

(2) صلاح الدين عامر، نهر النيل: النظام القانوني الذي يحكم الانتفاع بمياهه، (القاهرة، 2007) ص139.

(3) المصدر نفسه ، ص140.

بدأ التفاوض بين الدولتين،حتى تم الانتهاء إلى اتفاقية 12 /1991/5، والتي تم إبرامها في شكل خطابات متبادلة بين وزيري خارجية الدولتين، وكان أبرز ما تضمنته الاتفاقية مايلي :

اولا: التزام أوغندا بتمرير التصرفات الطبيعية طبقا للمعدلات المعمول بها وقت إبرام الاتفاق.

ثانيا: التزمت أوغندا في الفقرة الثانية بما سبق أن أتفق عليه بين الدولتين عند إنشاء خزان أوين عام1953، بالحفاظ على مدى التخزين البالغ قدره ثلاثة أمتار لصالح مصر.

ثالثا: ورد بالفقرة الثالثة أنه يمكن النظر في تعديل هذه المعدلات لصالح أوغندا لتوليد الكهرباء بناء على اتفاق الطرفين، وبما لا يضر بدول المصب.

رابعا:جاء بالفقرة الرابعة من الاتفاقية أن التصرف المستخدم للقوى الكهربائية ينبغي أن يكون متوافقا مع التصرف الطبيعي[1].

وبناء على ما سبق، فأننا نرى أنه إذا كانت العلاقة بين مصر والسودان فيما يخص حصتيهما من مياه النيل من أبرز ما يجب أن يكون عليه التعاون وحسن النية بين دولتين من دول مجرى نهري واحد مشترك، فأن العلاقة الثنائية بين مصر وأوغندا كذلك تعد هي الأخرى نموذجا طيبا للتعاون في إطار حوض النيل وقد جاءت اتفاقية سنة1991 تتويجا ها وذلك لعدة أسباب :

اولا: التزمت أوغندا بالإخطار المسبق للدول المتوقع تأثرها بالمشروع المزمع من جانبها طبقا لقواعد قانون الأنهار الدولية المعاصر، ولكنها إلتزمت بذلك في مواجهة مصر تحديدا، تأكيدا لاتفاقية 1929 التي أبرمتها بريطانيا نيابة عنها.

ثانيا: إلتزمت أوغندا كذلك باتفاقية سنة 1953 المتعلقة بخزان أوين والتخزين في بحيرة فيكتوريا، وهي اتفاقية سبق أن أبرمتها نيابة عنها بريطانيا أيضا.

ثالثا: أن التفاوض بين الدولتين منذ بدايته وحتى انتهائه بإبرام الاتفاقية كان واضحا فيه الحرص على تحقيق مصلحة الدولتين، خصوصا فيما يتعلق باحتياجات مصر المائية[2].

(1) صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية، (بيروت،2007)، ص489.
(2) المصدر نفسه ، ص 490.

ج - الإطار العام للتعاون بين جمهورية مصر العربية واثيوبيا والموقع بالقاهرة في 1 تموز سنة 1993 :

إتسمت العلاقات المصرية – الأثيوبية بمدة طويلة جدا من التوتر السياسي فيما يتعلق بمياه النيل، وذلك بسبب موقف أثيوبيا الرافض لاتفاقيات نهر النيل، خصوصا اتفاقيتي 1929 و1959[1].

ولم تأل أثيوبيا جهدا وفي كل فرصة تسنح لها في أن تعلن عن موقفها هذا وعن حقوقها الطبيعية في استخدام المياه الجارية في أراضيها بما يحقق مصالحها هي والوفاء باحتياجاتها أولا ثم تنظر بعد ذلك فيما يتعلق بباقي دول حوض النيل، وذلك على اعتبار أنها "المالك الأصلي " لتلك المياه، وهي كما يطلق عليها(نافورة مياه أفريقيا) التي تغذي نهر النيل بحوالي 85% من إجمالي مياهه[2].

إستمر الوضع المتوتر بين مصر وأثيوبيا حتى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات ، حين أيقنت أثيوبيا ضرورة التخلص من تلك النظرة الضيقة لعلاقاتها مع باقي دول حوض النيل، والبعد عن الانسياق وراء مزاعم بعض الدول بحجة تحقيق مصالحها في الوقت الذي لا تسعى فيه حقيقة إلا لما هو في مصالحها هي.

وبدأت صفحة جديدة في العلاقات المصرية الأثيوبية قوامها الإخاء والود والرغبة الحقيقية في التعاون، وتوجت بتوقيع الرئيسين المصري والأثيوبي في 1 تموز سنة 1993، إتفاق الإطار العام للتعاون بين الدولتين، والتي حرصت ديباجته على بيان المعاني السابقة والتأكيد على الرغبة الشديدة في تنمية موارد مياه النيل طبقا لما تقره قواعد القانون الدولي.

وقد إحتوت الاتفاقية، بالإضافة إلى الديباجة، على ثماني مواد،كان أهم ما ورد فيها[3]:

أولا: نصت المادة الربعة على إتفاق الطرفين على أن مسألة مياه النيل يجب تناولها تفصيلا من خلال مناقشات بين خبراء من الجانبين على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي .

(1) صلاح الدين عامر، نهر النيل: النظام القانوني الذي يحكم الانتفاع بمياهه ، ص142.

(2) المصدر نفسه ، ص143.

(3) اتفاقية التعاون بين مصر وأثيوبيا ، شبكة المعلومات الدولية :

http://www.fao.ory/docrep/w71414B/w7414bop.htm

ثانيا: نصت المادة الخامسة على إمتناع كل من الطرفين القيام بأي نشاط يتعلق بمياه النيل يمكن أن يسبب ضررا محسوسا لمصالح الطرف الآخر.

ثالثا: نصت المادة السادسة على إتفاق الطرفين على ضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها، وقيامهما في سبيل تحقيق ذلك بالتشاور والتعاون في مشروعات مفيدة لهما ويكون من شأنها أن تزيد حجم المياه أو تقلل حجم الفاقد منها، عبر خطط تنمية شاملة ومتكاملة .

رابعا: نصت المادة السابعة على قيام الطرفين بإنشاء الآلية المناسبة للتشاور الدوري بخصوص الأمور ذات الأهمية المشتركة وتشمل مياه النيل، على نحو يمكنهما من العمل معا في سبيل تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة.

خامسا: نصت المادة الثامنة على سعي الطرفين نحو الوصول إلى إطار للتعاون الفعال بين دول حوض النيل من أجل تعزيز المصلحة المشتركة لتنمية الحوض.

وتجدر الإشارة إلى أن وجود أثيوبيا كطرف في الاتفاقية قد أنهى سلسلة طويلة من الاعتراضات والرفض لباقي الاتفاقيات المتعلقة بنهر النيل،سواء السابقة أو اللاحقة لحصول دول الحوض على إستقلالها، فضلا عن وجود عدة مكاسب قانونية متحققة من إتفاقية 1993 من خلال إحتوائها على بعض أهم قواعد ومبادئ الأنهار الدولية المعاصر، خصوصا مبدأ عدم الإضرار، ومبدأ الالتزام العام بالتعاون من أجل النهوض بالحوض على نحو كلي يشمل كافة دولة، وإبراز أهمية وجود آليات مشتركة لتحقيق مصلحة الطرفين، والالتزام بحماية مياه النيل والحفاظ عليها[1].

ثالثا : التعاون بين دول حوض النيل :

إتسمت علاقات التعاون الجماعي بين دول حوض النيل، ولمدة طويلة جدا، بمبادرات دبلوماسية وسياسية فاشلة، ونظرات شك وريبة متبادلة بين الدول وبعضها البعض ، مما أدى في نهاية الأمر إلى عدم وجود تعاون حقيقي. وكان من أبرز أسباب وملامح التوتر، الصراع الخفي بخصوص الرؤى بين دول المنبع ودول المصب.

(1) إيمان فريد الذيب ، المصدر السابق ، ص85.

فالأولى تسعى لفرض سيطرتها الكاملة على مجرى النهر بأكمله باعتبارها في موقع القوة نظرا لكونها تغذي نهر النيل بمعظم مياهه، وتهدف إلى الاستغلال الكامل لكل قطرة ماء لمصلحتها هي دون إعتبار للآخرين (بمعنى آخر إحياء غير معلن لنظرية هارمون السابق الإشارة إليها)، بينما تتمسك دول المصب بمبدأ الاستخدام العادل والمعقول وعدم الإضرار، كما تتمسك بأولوية الحقوق التاريخية والاستخدامات السابقة. وقد تكون هناك مجموعة من الأسباب والعوامل الأخرى التي عطلت التعاون الجماعي المشترك بين جميع دول حوض النيل، وجعلته مقصورا على أشكال ثنائية أو إقليمية محدودة، غير إننا نرى أن ذلك الصراع هو في الحقيقة المحور الرئيسي الذي تثور من خلاله أية أسباب أو عوامل أخرى[1].

لكن تلك النظرة لم يكن لها أبدا أن تستمر، وبدلا من ذلك نما الوعي بضرورة طرح سبل الخلاف أو النزاع جانبا، وتغليب لغة العقل والمنطق إلى ضرورة الالتحام والاتفاق بين دول حوض النيل من أجل تحقيق الاستفادة من مياهه، بل وزيادة تلك الموارد المائية أيضا، خاصة في ظل زيادة التعداد السكاني لدول حوض النيل، وسوء إستخدام الإفراد للمياه مما يفضي إلى فقد كميات كبيرة منها، وقدم وسائل الزراعة وأساليبها والتي تستهلك هي الأخرى كميات لا حصر لها من المياه، الآمر الذي دفع البعض إلى القول بأن أزمة المياه في حوض النيل ليست في حقيقتها أزمة كمية بقدر ما هي أزمة إستخدام معظم هذه الكمية في الزراعة[2].

إن التفاوت الكبير خصوصا في المستويين الفني والاقتصادي بين دول حوض النيل للدرجة التي تجعل بعض هذه الدول لا تدري كم ما تحتاجه من المياه ولا ما لديها من موارد مائية أخرى، جعل التعاون المشترك الجماعي ضرورة ملحة لا مفر منها لتحقيق الاستفادة القصوى الممكنة للدول من خلال تبادل الخبرات الفنية والمعونات الاقتصادية للازمة لإقامة ما تحتاجه التنمية .

آليات التعاون الإقليمي :

(1) المصدر السابق ، ص87.

(2) المصدر نفسه ، ص89.

لطبيعية دول حوض النيل وما شهدته من مستجدات وتطورات بعد زوال الاستعمار، فقد أصبح من الضروري إيجاد آليات جديد للتعاون الإقليمي بين دول الحوض إلى جانب الإتفاقيات السابق الإشارة إليها، وقد بدأت بالفعل هذه الآليات منذ الستينات من القرن الماضي على نحو التالي[1]:

أ- هيئة مياه النيل :

تم إنشاء هيئة دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان تحت مظلة إتفاقية 1959،تعمل على دراسة وإنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر وكان أهم دراساتها أربعة مشروعات تقع جميعها داخل حدود السودان ولا تؤثر على دول المنبع الأخرى وتوفر(18) مليارم3سنوياً بعد إنتهائها وهي (مرحلة أولى من مشروع قناة جونجلي مرحلة الثانية من مشروع قناة جونجلي، مشروع مشار، مشروع بحر الغزال) ، وتضم هيئة مياه النيل لجنة فنية تجمع خبراء البلدين (مصر والسودان) وتجمع دوريا لحل أي مشاكل تعترض تنفيذ إتفاقية 1959[2].

ب- مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية (هيدرومت) :

وهو أول مشروع تعاون مشترك بين بعض دول حوض النيل[3]، وقد كان السبب الرئيسي لميلاده، إرتفاعا مفاجئا وغير مسبوق لمنسوب مياه بحيرة فيكتوريا إبتداء من ت2 سنة 1961 حتى وصل ذروته في آيارسنة 1964 يبلوغه حوالي مترين ونصف متر، مما أدى إلى غمر شواطئ البحيرة في أوغندا وتترانيا وكينيا فضلا عن جنوب السودان، ونتيجة لذلك بدأت دول شرق أفريقيا (أوغندا وكينيا وتترانيا) تتجه إلى ضرورة إجراء دراسات فنية شاملة لحوض البحيرات الاستوائية وقامت بدعوة كل من مصر والسودان للإنضمام للمشروع. وبعد الدراسة، بدأت الهيئة الفنية الدائمة المشتركة إرتياحا كبيرا إزاء المشروع، وورد في تقريرها أن هذا المشروع يمثل نقطة إنطلاق جديدة في صفحة التعاون بين دول

(1) صلاح الدين عامر،النظام القانوني للانتفاع بنهر النيل ، ص148.

(2) المصدر نفسه ، ص150.

(3) أيمن شبانة ، مبادرة حوض النيل.. بين الواقع والطموح ،مجلة السياسة الدولية ، القاهرة العدد 181، تموز 2010، ص14.

النيل الخمس المشتركة فيه،لأنه سيزيل قدرا كبيرا من التشويش والظلام بخصوص منطقة البحيرات الاستوائية مما يساعد على إمكانية رسم سياسات تخزين ومحافظة على المياه وهو ما يمكن من تلبية المطالب والاحتياجات المائية لدول النيل.

والمشروع معني بدراسة الأرصاد الجوية والمائية لحوض البحيرات الاستوائية، وقد إنطلق عام 1967 بمشاركة الدول الخمسة المذكورة، وإنضمت إليه بعد ذلك رواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية (زائير آنذاك)،ثم إنضمت إليه إثيوبيا بصفة مراقب. وبمقتضى هذا الاتفاق أقيمت محطات رصد في مجمعات الأمطار الرئيسية بحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت، وقد حظي بتمويل دولي من العديد من الدول المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأرصاد العالمية، وقد تم هذا المشروع على ثلاثة مراحل وهي[1]:

أولا: الأولى من1967وحتى 1972بتمويل من برنامج الأمم المتحدة.

ثانيا: الثانية من1976وحتى 1980بتمويل من برنامج الأمم المتحدة.

ثالثا: الثالثة من1981وحتى 1992بدعم من الدول المتشاطئة .

د- تجمع الأندوجو :

تم تأسيس تجمع الاندوجو[*] وهو تجمع غير رسمي– سنة 1983 بمبادرة من مصر، استجابة لتوصيات عمل لاجوس للتنمية الاقتصادية لأفريقيا الناتجة عن مؤتمر القمة الإفريقي الذي إنعقد بلاجوس[**] سنة 1980.

وقد أعلن عن إنشائه أثناء إنعقاد المؤتمر الوزاري الأول لدول حوض النيل المنعقد في الخرطوم في ت 1983/2، وكانت أهداف التجمع[2]:

---

(1) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ،شبكة المعلومات الدولية :تاريخ الاطلاع 2010/8/10
http://www2.sis.yov.ey//Ar/politics/Foreiyn policy/Africa/nile.p

(*) الأندوجو:هي كلمة سواحلية معناها الأخوة.

(**) لاجوس:اكبر مدن نيجيريا وغرب إفريقيا،وتعد إحدى أكثر مدن إفريقيا اكتظاظا بالسكان.بلغ عدد السكان فيها(8/788/133) نسمة عام2005.وقد كانت سابقا عاصمة نيجيريا منذ إستقلالها عام1960، قبل مدينة أبوجا التي أصبحت العاصمة في1991/1/12. شبكة المعلومات الدولية،ويكيبيديا– الموسوعة الحرة،2010/8/23.
http://www.ar.wikipedia.ory.

(2) إيمان فريد الديب ، المصدر السابق ، ص91.

اولا: التشاور والتنسيق في المواقف بين دول المجموعة تجاه القضايا الإقليمية .

ثانيا: دعم التعاون بين دول المجموعة في مجال التنمية.

ثالثا: تبادل الخبرات في كافة المجالات بهدف دعم التعاون الإقليمي.

رابعا: أن تنعقد إجتماعات الآندوجو في إطار التعاون الإقليمي الوارد طبقا لخطة عمل لاجوس الاقتصادية الصادرة في 1980.

خامسا: دعم التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الاتفاقية.

غير أن هذا التجمع صادفته كثير من العقبات التي حالت دون تحقيق أهدافه ومن أهم تلك العقبات[1]:

اولا: نقص التمويل الكافي لتمويل مشروعاته.

ثانيا: التنافس الدائم بين إثيوبيا والسودان على إستضافة لجنة المتابعة الدائمة.

د- لجنة التعاون الفني لتعزيز تنمية حوض نهر النيل والحفاظ على بيئته (التيكونيل) (*) :

إجتمع وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل في كمبالا بأوغندا في ك1/ 1992، بهدف مراجعة وتقييم مشروع الهيدرومت، وتم في ذلك اللقاء الإتفاق على تكوين لجنة التعاون الفني لتعزيز تنمية حوض نهر النيل والحفاظ على بيئته، ووقعت عليه كل من مصر والسودان وأوغندا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولاحقا إنضمت بوروندي، أما كينيا وأثيوبيا وأريتريا فقد فضلوا الإكتفاء بصفة مراقب، وقد بدأ التيكونيل فاعليته بالفعل في 1/ك1993/2.

وتمثل الهيكل الإداري للتيكونيل في مجلس وزاري ضم وزراء الموارد المائية للدول المشتركة فيه، وسكرتارية، واختيرت عنتيبي بأوغندا مقرا لها، ولجنة فنية وأخرى قانونية[2].

---

(1) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية،شبكة المعلومات الدولية:

http://www2.sis.yov.ey//Ar/politics/Foreiyr policy/Africy nile.p.3

(*) التيكونيل تجمع للتعاون الفني بين دول حوض النيل للتنمية وحماية البيئة ، انشئ عام 1992. شبكة المعلومات الدولية : www.sis.gov.eg

(2) إيمان فريد الديب ، المصدر السابق ، ص94.

وقد إستهدف التيكونيل تحقيق نوعين من الاهداف: الأولى، أهداف طويلة الآجل وتنطوي على مساعدة دول حوض النيل في تنمية وحماية واستخدام الموارد المائية له من خلال الوصول إلى تحقيق تعاون شامل ومتكامل بين دول الحوض مما يحقق مصلحتها جميعها، بالإضافة إلى معاونة هذه الدول في تحديد النصيب العادل لكل منها من مياه النيل، أما الثانية، فهي أهداف قصيرة المدى وتشمل معاونة دول حوض النيل في إعداد وتطوير خططها المائية الوطنية حتى تنسجم وتتفاعل مع خطة عمل تنمية حوض النيل، فضلا عن مساعدتها على إقامة البنية التحتية وتوفير التقنيات والقدرات اللازمة لحسن إدارة الموارد المائية لحوض النيل، وتحقيق الانتفاع الأمثل منها لصالح دول الحوض[1].

ومنذ البدء الفعلي لنشاط التيكونيل في ك2 1993، نجده قد نجح في إتمام بعض المهام ، منها، إعداد أطلس لحوض النيل بالاشتراك مع الوكالة الكندية الدولية للتنمية (CIDA) مع التركيز على الموارد المائية وإستخداماتها، وتنمية مهارات الكوادر الفنية العاملة في مجال الموارد المائية لدول حوض النيل وتدريبهم من خلال عقد ورش عمل ودورات عالية المستوى. ويبقى من أهم ماحققه التيكونيل مؤتمرات النيل 2002، ووضع خطة شاملة لتنمية حوض النيل والتي إنطوت على (22) مشروع بتكلفة إجمالية حوالي (100) مليون دولار أمريكي، تتعلق أساسا بتنمية الموارد المائية وحسن إدارتها ورفع مستوى كفاءة القائمين عليها، وحماية البيئة والحفاظ عليها من خلال مكافحة التلوث والحد من الترسيب وتآكل التربة ونمو النباتات المائية في البحيرات الاستوائية مع دراسة وتحليل آثار المتغيرات المناخية على تلك الموارد المائية، واشتراك دول الحوض في إعداد إطار قانوني ومؤسسي للتعاون فيما بينها[2].

هـ - مبادرة حوض النيل :

تأسست مبادرة حوض النيل عام 1999 بهدف وضع إستراتيجية للتعاون بين الدول النيلية والانتقال من مرحلة الدراسات إلى مرحلة تنفيذ المشروعات، وقد رفعت المبادرة شعار تحسين معدلات التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر. ولأول مرة إنضمت كافة دول

---

(1) المصدر السابق، ص96.

(2) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ، مصدر سابق ،شبكة المعلومات الدولية:

http://www2.SiS.yov.ey//Ar/politics/Foreiyn polioy/Africy nile.

حوض النيل إلى آلية من آليات التعاون بينهم بصفة أعضاء عاملين باستثناء إريتريا التي إكتفت بصفة مراقب. وقد إشتملت المبادرة على(22) مشروعا موزعة على محورين).

اولا: مشروعات الرؤية المشتركة على مستوى دول الحوض العشر، وقد وزعت تلك المشروعات على دول الحوض ليقوم كل منها بدوره فيها، وإحتفظت مصر بمشروعات التدريب التطبيقي .

ثانيا: مشروعات الأحواض الفرعية،وقد قسمت تلك المشروعات إلى منطقتين يقع تحت كل منها مجموعة من المشروعات .

(1) مشروعات نيل هضبة البحيرات الإستوائية .

(2) مشروعات النيل الشرقي[1].

و- المكتب الفني الإقليمي للنيل الشرقي :

هو مكتب إقليمي تم تأسيسه في آذار/2001 بالاتفاق بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا، مقرة أديس أبابا بهدف بحث المشروعات المائية المشتركة والتي تم تجميعها من (برنامج العمل لحوض النيل الشرقي). ويتضمن البرنامج مشروعات في مجال مراقبة الفيضانات وتوليد الكهرباء من مياه النهر ومن بينها:

اولا: إنشاء آلية مشتركة لمراقبة الفيضان والإنذار المبكر من خلال المشاركة في المعلومات وتحليل البيانات والسعي لتخفيف حدة الفيضان.

ثانيا: مشروع إستثمار تجارة الطاقة بين الدول الثلاث والدول الأخرى وإنشاء شبكات ربط كهربي .

ثالثا: مشروع إدارة أحواض الأنهار ويهدف إلى تقليل كميات الطمي المترسبة في بحيرة ناصر.

رابعا: مشروع للري والصرف والإستثمار المشرك في المشروعات الزراعية المشتركة.

خامسا: مشروع نهر السوباط ويهدف إلى توفير كميات المياه الكبيرة التي تضيع في المستنقعات وإحداث تنمية متكاملة في مجال الزراعة والطاقة[2].

---

(1) شبكة المعلومات الدولية: http://www2.SiS.yov.ey//Ar/politics/....

(2) منتدى بوابة يوم جديد المجتمعية ،أزمة المياه بين مصر ودول حوض النيل ،شبكة المعلومات الدولية: http://www/omyedid.kenanaonline.com

المبحث الثالث

السياسات المائية لدول حوض نهر النيل
وتأثيرها على الامن القومي العربي

تمهيد:

إذا كان الصراع على مصادر المياه نوعا من أنواع الصراع الطبيعي الذي بدأ مع بداية الخليقة ، فأنه لم يكن في يوم من الأيام بمثل هذه الخطورة التي يشهدها حاليا ومستقبلا، ولم تتعقد إبعاده وتتداخل أطرافه بمثل هذه الصورة من قبل حيث حمل أبعادا سياسية واقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية في التأثير على الأمن القومي للدول مما جعل قطرة المياه تنافس في قيمتها قطرة النفط.

فطبيعة الأزمة في جوهرها صراع على مصدر مائي مشترك بين عدد من الدول وتكمن في محاولة بعض الأطراف استعادة ما تدعي انه حقها أو نصيبها في كمية المياه التي تستخدمها سواء للاستهلاك السكاني أو في مشروعات الري والزراعة من ناحية ومحاولة البعض الآخر الاستيلاء على كميات من مياه الدول المجاورة لها من ناحية أخرى.

إن مشكلة المياه ليست مشكلة فنية فقط وإنما تتعدى أبعادها الاقتصادية ذلك المجال لترتبط بقضية التصحر والجفاف الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط وما يرتبط بهذه القضية من حدوث أزمة غذائية على مستوى العالم اجمع وفي بلاد العالم النامي خاصة ، ونستطيع أن نتبين حقيقة البعد الاقتصادي لازمة المياه من خلال التعرض للصراع بين الأطراف المستفيدة والأطراف المتضررة من إقامة مشروعات الري وتوليد الطاقة من سدود وغيرها.

تتباين مصالح وأهداف دول حوض نهر النيل بين تمسك طرفين هما مصر والسودان بحقوقهما التاريخية من مياه النيل والتي أقرهما اتفاقية مياه النيل لعام 1929 وتم تدعيمها وتنقيحها باتفاقية مياه النيل 1959، وأهداف ومصالح الدول الثمانية المشتركة فيحوض النيل (أثيوبيا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، بوروندي، رواندا، تنزانيا،كينيا، واريتريا)، وعلى رأسهم أثيوبيا التي تطالب بنصيبها في مياه النيل خاصة ان 85% من منابعه تقع في

أراضيها[1]. إن الأمر يقتضي بأن تكون هناك رؤية مشتركة للأخطار الناجمة عن أزمة المياه في المنطقة وبالتالي يتم مواجهتها بمجهود جماعي تكون ابرز سماته المشروعات المشتركة والتنسيق والتفاهم بين الدولة. وللتعاون بين دول حوض النيل أهمية كبيرة لمواجهة الزيادة السكانية التي تبلغ نسبتها السنوية ثلاثة في المائة، ويتوقع أن يرتفع عدد سكانها من (405) مليون نسمة حاليا إلى أكثر من (550) مليونا بحلول سنة 2025[2].

إن استخدام مياه النيل وسيلة ضغط أمر مرفوض ، بل ينبغي إتباع سياسات مائية رشيدة لتحقيق التنمية عبر تعاون تكنولوجي واقتصادي .

اولا : مشكلة المياه العربية والدور الإقليمي والدولي :

تعد مشكلة المياه العربية من اخطر المشكلات المعاصرة في الوطن العربي، نظرا لتشابك عوامل عديدة تدفع هذا الجزء من العالم لصراع مسلح والى تطورات إقليمية، قد لا تكون في صالح العرب، فأغلب منابع الأنهار الرئيسية وروافدها تقع خارج نطاق السيطرة العربية،مع تصميم دول المنبع على تنفيذ مشروعات مائية وإقامة سدود ضخمة، إضافة إلى استيلاء الكيان الصهيوني بالقوة على بعض مصادر المياه العربي ، كل هذه العوامل تؤجج الصراع وتزيده حدة في المنطقة .

في ضوء ما تقدم حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون طرفا في المشكلات المائية في المنطقة، مستثمرة عوامل الضعف الجيوبولتيكي لدول المصب لتضغط عليها وقت ما تشاء لتحقيق أهدافها المركزية وتحافظ على مصالحها في هذا الجزء المهم من العالم، من خلال دعمها المباشرة أو غير المباشر لكل من تركيا وأثيوبيا والكيان الصهيوني .

وفيما يخص حوض نهر النيل، تمثل أثيوبيا احد الأهداف الإستراتيجية المهمة للولايات المتحدة الأمريكية ،كونها تشكل مصدرا مهما من مصادر تغذية المياه لنهر النيل، حيث يسهم حوض انهار هضبة الحبشة بنسبة 85% من مياه نهر النيل، أما الباقي فمصدره حوض البحيرات الاستوائية[3].

---

(1) عايدة العلي سري الدين ، المصدر السابق ، ص 28.

(2) المصدر نفسه ، ص39.

(3) محمد احمد السامرائي،مشكلة المياه العربية والدور الأمريكي، مجلة الفكر السياسي ، اتحاد الكتـــاب العـــرب، دمشق ، العدد،15، ص 178 –180.

ولما كانت مصر والسودان تعتمدان كليا على مياه نهر النيل لذا فأن أثيوبيا أصبحت ورقة ضغط جيوبوليتيكي تهدد هاتين الدولتين باستمرار.وقد أدركت هذه الحقيقة كل من الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني مما دفعهما إلى استخدام "المياه الأثيوبية" أداة للضغط على مصر والسودان كلما اقتضى الأمر ذلك، وتهديد الأمن المائي والغذائي للدولتين وبالتالي تهديد الأمن القومي العربي .

لقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في أثيوبيا الأرضية الخصبة لتحقيق أطماعها التوسعية في ثلاثة محاور[1]:

1- التنكر للاتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل التي تؤكد حقوق مصر والسودان التاريخية بمياه هذا النهر الحيوي، بحجة أن هذه الاتفاقيات تعود إلى عهود الاحتلال السابقة وهي اتفاقيات إذعان غير مشروعة .

2- التوسع ببناء السدود على روافد النيل الأزرق بقصد خفض كمية المياه الهابطة إلى السودان ومصر،متبعه الطريقة ذاتها التي تلجأ إليها تركيا حاليا بشأن دجلة والفرات .

3- رفض التعاون والتنسيق مع سائر دول حوض النيل، وعدم السماح بأجراء أية رقابة هيدرو ميترولوجية على روافد النيل الأثيوبية.

وفي رأي الباحث أن أثيوبيا لاتحظى بأي سند قانوني يمنحها حق عدم الاعتراف بتلك الاتفاقيات والتخلي عن الالتزام ببنودها، بل أن القوانين والأعراف الدولية تؤكد على الحق التاريخي لكل من السودان ومصرفي نهر النيل. كما أن القوانين والأعراف الدولية نفسها تؤكد على ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار أحقية دول المصب من المياه في حالة رغبة دول المنبع بإنشاء المشاريع على النهر وروافده .حتى أن موافقة البنك الدولي في نظامه وشروط تقديمه المساعدات لدول المنبع في إنشاء المشاريع على أنهارها،لا تتم إلا بعد حصول موافقات دول المصب عليها.

(1) عباس قاسم ، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية ،مجلة المستقبل العربي ، العدد 174، السنة 16 أب / 1993 ، ص 35.

لقد شخص تقرير مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية في واشنطن عام 1988 أزمة حوض نهر النيل بإرجاعها إلى ثلاثة أسباب أساسية[1]:

1- الاستهلاك المتزايد الماء المرتبط بالنمو السكاني والتوسع الزراعي والصناعي.

2- ضعف أعمال الصيانة والإدارة غير الجيدة للمنشآت المائية.

3- الافتقار إلى التعاون بين الدول التي تشترك في موارد مشتركة تقع في منطقة محفوفة بالعداوات العرقية والدينية والسياسية .

ثانيا : نظام نهر النيل :

منذ آلاف السنين ونهر النيل يهب الحياة إلى صحراء شمال افريقية .واعتمد عليه المزارعون وغيرهم في مصر والسودان منذ القدم. كذلك كان النيل دوما عامل تحديد جغرافي هام، بتفرده كأطول الأنهار في العالم، ومع ذلك فمعدل صبيبه هو الأدنى من بين الأنهار الأكثر غزارة ينظر الجدول رقم (7) .

والنيل هو النهر الفريد الذي لا يتم تعزيزه بمياه إضافية خلال الثلاث آلاف كيلومتر من طوله البالغ 6695كم، ويفقد باستمرار من مياهه عبر اجتيازه الصحراء الشرقية إلى البحر المتوسط.

وبقيت التقنية الخاصة بالري وبالاستخدامات الاستهلاكية الأخرى مفتقرة إلى التطور زمنا طويلا حائلة دون أية استفادة جدية من النهر، وفي الواقع فطريقة الري الرئيسية من النيل كانت الفيضانات السنوية التي استمرت إلى نهايات القرن العشرين، ومع إدخال السدود منخفضة المستوى (الخزانات) إلى مصرفي أواسط القرن التاسع عشر، والأشغال الهيدروليكية الحديثة وأبرزها السد العالي في أسوان في القرن العشرين، توجه الانتباه إلى حماية تدفق المياه التي اعتمدت عليها تلك الوسائط[2].

---

(1) مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية بواشنطن ، السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الموارد المائية في الشرق الأوسط ، أزمة مياه النيل إلى أين ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ،1988،ص111

(2) ألن وشبلي ملاط ، المصدر السابق ، ص101.

جدول رقم (٧)
أطول الأنهار في العالم

ت	أسم النهر	طوله (كم)
١	النيل	٦٦٩٥
٢	الأمازون	٦٤٠٠
٣	يانكسيكيانغ	٦٣٠٠
٤	ميسيسيبي	٥٩٧٠
٥	ينيسي	٥٥٥٠
٦	هوانغ هو	٥٤٦٤
٧	اوب ايرتش	٥٤١٠
٨	بارانا	٤٥٠٠
٩	ايرتش	٤٤٤٠
١٠	آمور	٤٤١٦

أغزر الأنهار في العالم

ت	أسم النهر	غزارته (م٣/ثانية)
١	الأمازون	١٧٥٠٠٠
٢	الكونغو	٤١٠٠٠
٣	يانكسيكيانغ	٣١٠٠٠
٤	النيل	٨٠٠٠

إن النزاعات القائمة حول مياه النيل تلمح إلى بضعة نماذج مشابهة تصادف عموما في أحواض الأنهار عالميا، فالتنمية غالبا ما تجري في الحوض الأسفل بصورة مبكرة وأسرع مما تجري في الحوض الأعلى، مما يوجد مجموعة دول المصب الذين يطالبون بحقوقهم التاريخية المسبقة، ودول المنبع الذين ينادون بتحقيق العدالة في التنمية الاقتصادية واستغلال خيرات بلدهم . ونظرا للتباين في مجال التنمية وتقاطع المصالح وتضارب السياسات المائية قد يلجأ دول الحوض الأسفل للتهديد بالقوة العسكرية . لكن دول الحوض الأعلى لديهم المياه وبإمكانهم قطعها أو تلويثها الأمر الذي يؤدي إلى عواقب وخيمة تلحق بدول المصب.ويمكن معالجة التوترات الناتجة عندما تدار المياه بشكل يكفل المشاركة العادلة لجميع الدول في الحوض،أي جعل نظام نهر النيل تحت سلطة إقليمية متكافئة، فالإدارة الشاملة ضرورية لتحقيق الانتفاع الأمثل من المياه.

إن علاقة حسن الجوار وقواعد القانون الدولي يقتضيان أن يتم توزيع مياه الأنهر التي تجري في أكثر من دولة على أساس المصالح المتبادلة، وألا توسع أية دولة مساحة أراضيها الاروائية بما يضر بمصلحة الدول الأخرى، خاصة تلك التي تقع عند المصب وذلك بسحب كمية من المياه أكثر من المقرر لها.

ومن هذا المنطلق ينبغي على دول حوض النيل إتباع سياسة مائية متوازنة بعيدا عن التأثيرات الخارجية بما يحقق المصالح المشتركة لشعوب المنطقة ويضمن لها التنمية والتقدم والعيش بسلام[1].

ثالثا : السياسات المائية لدول حوض النيل :

اتسمت العلاقات بين دول حوض النيل بجملة من الصراعات السياسية،وتقاسم النفوذ بين الدول الاستعمارية خاصة منذ نهاية القرن التاسع عشر. نظرا للموقع الجغرافي الذي تحتله دول الحوض على الخريطة السياسية للدول الاستعمارية آنذاك .

وبالرغم من حصول كافة دول الحوض على استقلالها السياسي خلال منتصف القرن العشرين،لم يتسن لها عقد اتفاقية نهائية بشأن تقاسم حصص المياه فيما بينها، لذا فأن جوانب عديدة من الصراع على المياه بين دول الحوض بعضها موروث من المرحلة الاستعمارية والبعض الآخر رافقت تلك الدول المستقلة . وطرأت على المعادلة الاستعمارية القديمة تغيرات جديدة, قانونية وسياسية, منها ما يتعلق بتشريعات دولية بشأن الأنهار الدولية والتي حولت مجرى الصراع إلى صراع قانوني بشأن الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة نيابة عن الدول المستعمرة[2].

أما الشكل السياسي للصراع فأخذ ابعاداً أخرى في القرن العشرين ، واتسم بالضغوط التي تمارسها الدول الكبرى على دول الحوض لغرض استخدام بعضها ضد البعض الآخر, لأجل تحقيق مصالحها الإستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك,فأن التباين السياسي بين الأنظمة السياسية في دول الحوض أجاز لبعضها استخدام "ورقة المياه" ضد البعض

---

(1) المصدر السابق، ص104 – 105.

(2) صاحب الربيعي ، القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الأوسط ، المصدر السابق، ص196.

الآخر لغرض تحقيق مكاسب سياسية، أو لتحقيق مصالح القوى الكبرى تحت طائلة التهديد والابتزاز[1].

وينبغي الإشارة إلى بعض المفاهيم التي تعد جزءا من متطلبات الدراسة للاستدلال بها خلال البحث وهي[2]:

1- **السياسة المائية :** هي الإطار الذي يتم من خلالها إدارة الموارد المائية واستنباط القواعد الناظمة لها من قبل دولة ما أو مجموعة دول .

2- **الحصص المائية :** هو متوسط المياه السنوية الوارد عبر المجرى الذي يسمح باقتسام عادل بغض النظر عن فترات الفائض والعجز المائي .

3- **الفقر المائي :** هو متوسط استهلاك الفرد من المياه والمقدرة بأقل من (1000) م3/ سنويا[3].

4- **الأزمة المائية :** هي جملة المعضلات والمشكلات والاختناقات المائية عبر مسارها التاريخي مرورا بالحاضر وشكلها المتنامي في المستقبل وتأثيرها المباشر على التنمية والسكان

5- **الامن المائي :** هو الكفاية والضمان لإجمالي المتطلبات المائية في بلد ما عبر الزمان والمكان .

6- **الصراع على المياه :** هو الاحتكاك الناجم عن الاختلاف بشأن استخدام المياه في الأحواض المائية المشتركة وليس بالضرورة أن يكون مسلحا.

7- **الإستراتيجية المائية :** هي الأفكار والمبادئ والقرارات التي تتناول ميدانا من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة ومتكاملة فتحيط بمسائلة وترسم مساراته وتحدد أساليب العمل ووسائله ومتطلباته الكفيلة بأحداث تغيرات فيه وصولا لأهداف محددة.

8- **إستراتيجية التعاون المائي :** تعني التنسيق المشترك لتنمية الموارد المائية بين جميع دول الحوض.

---

(1) المصدرالسابق، ص197.

(2) صاحب الربيعي ، دليل البحوث المائية ، ص45 –58.

(3) غازي إسماعيل ربابعة ،معضلة المياه في الشرق الأوسط ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط1، سلسلة محاضرات الإمارات (61)، 2002، ص3.

ولتبيان سياسة دول حوض النيل، نستعرض أهم المفاصل الأساسية لتلك السياسات من خلال عرض:

1- السياسة الاثيوبية مع دول حوض النيل :

يتلخص موقف أثيوبيا(الحبشة) بعد استقلالها شأنها شأن دول حوض النيل الأخرى، برفضها الاتفاقات السابقة والتي وقعتها نيابة عنها الدول الاستعمارية لأنها تعتبرها تنقص من سيادتها ، وقد عبر السيد "امينا" ممثل الحكومة الأثيوبية في ندوة نهر النيل التي عقدت في لندن عام 1990 بالقول [إن بلاده لا تعترف بالاتفاقيات التي عقدت في ظل الدول الاستعمارية أو معها،وتعتبرها غير ملزمة للدول المستقلة الجديدة .وانه لابد من توقيع اتفاقيات جديدة وعادلة بين دول حوض النيل، ولا تعطي دول المصب حقا مطلقا في الاعتراض على مشروعات المياه في دول المنبع][1].

بالإضافة إلى ذلك،تحاجج أثيوبيا بشأن استخدامات مياه نهر النيل الحالية وفق اعتبارات المساهمة المائية في حوض النيل إذا اقتسمت كل من مصر والسودان إيرادات نهر النيل البالغة 84 مليار م3 سنويا فيما بينهما دون التشاور مع أثيوبيا التي تساهم 72 مليار م3 سنويا من إيراد النهر أي بنسبة 85% وبنفس الوقت فإنها لا تحصل سوى على 600 مليون م3 سنويا من المياه رغم تعرضها المتكرر لموجات الجفاف[2].

كما أعلنت أثيوبيا في العام 1980 في معرض ردة فعلها على نقل مياه النيل من مصر إلى سيناء (ترعة السلام)، انه لا ينبغي لترعة السلام المزمع إنشاؤها أن تتجاوز جبال سيناء إلى ميناء العريش، وذلك لأن حدود النهر الدولي تقع في المناطق التي لها صفة الامتداد وان الأرض المصرية تمتد من النيل منبسطة حتى جبال سيناء. وعليه فأن مياه النهر يجب أن تسير سيرا طبيعيا دون ضخ ميكانيكي داخل الحوض، وبالتالي تتحدد حدود الحوض بالسير الطبيعي للمياه[3].

---

(1) سليم حداد ،مشكلة المياه في الشرق الأوسط ،مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق الجزء الثاني ، (بيروت ، 1994)، ص246.

(2) زيبودي أباتي ، مدير عام هيئة تنمية الوديان في أثيوبيا ،في ندوة نهر النيل ، لندن 2-3 أيار 1990.

(3) انس مصطفى كامل ،نحو نظام جديد للتعاون الإقليمي في حوض النيل ،مجلة السياسة الدولية، العدد 105،تموز 1991،ص24.

إن الأطماع الأثيوبية الجيوبوليتيكية وانسجاما مع سياستها التوسعية التي بدأها منليك الثاني (1844– 1913) م، والتي تابعها ملوك وحكام أثيوبيا فيما بعد،ركزت على أطماع أثيوبيا وكشفت عن نواياها غير الصادقة تجاه السودان في مواقفها المؤيدة للمتمردين ودعمها المنشقين بهدف إضعاف السودان وتجزئته[1].

واعترضت السياسة المائية الأثيوبية مع سياسة مصر المتوازنة في مسألة التعاون المائي ، بسبب التنافس التاريخي بين البلدين في منطقة القرن الأفريقي.

فأثيوبيا لا تعترف بأية اتفاقية قائمة أو التزامات أخرى تمنعها من التصرف كما تشاء في مياه النيل في أراضيها، واستطاعت أن تكون جبهة معارضة مكونة من (كينيا وأوغندا وتنزانيا واريتريا) تؤيدها في موقفها ،بل ترفض جميعها نظرية "الواجب الأبدي" التي تضمنتها اتفاقية 1929 بعدم التدخل في تدفق مياه النيل بما يلحق الضرر بمصر دون موافقة الأخرى، كذلك رفضت اتفاقية 1959 الموقعة بين مصر والسودان [2].

أول مصدر من مصادر الصراع في حوض النيل كان إعلان أثيوبيا سنة 1956 وعلى وجه التحديد أثناء حرب السويس إنها تحتفظ بحقها في استعمال الموارد المائية لنهر النيل لمصلحة شعبها.

وكان هذا التصريح بمثابة تهديد للمصالح الجوهرية لمصر، وفي الوقت نفسه كانت أثيوبيا من اشد الدول اعتراضا على مشروع السد العالي[3]، إن الكيان الصهيوني تقوم بنشاط سياسي واقتصادي كبير بين الدول الأفريقية، وكان من أهدافها تأليب دول حوض النيل على مصر لأسباب عديدة منها أضعاف مصر وإخراجها من الطوق العربي، كما تعمل على تغذية الحرب الأهلية في السودان، ومازالت تحاول الحصول على حصة من مياه النيل كما نجحت في الاستيلاء على مياه نهر الأردن .ومن هنا بدأت أثيوبيا بالمطالبة

---

(1) عباس قاسم ، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،مجلة المستقبل العربي ، العدد174 ،آب 1993،ص35.

(2) جريدة الشرق الأوسط ،النيل ودورة في سياسية مصر الخارجية ، القاهرة ،العدد9606، 2005/5/17. الموقع الالكتروني www.alawsat.com

(3) خالد فهد الرواق ،الاستراتيجيات المستقبلية لتنمية الموارد المائية ،للتفاصيل انظر الموقع الالكتروني ،منتدى حوارات الفاخرية ،ص6.www.he waraat.com

بالحصص المتساوية في نهر النيل والتنكر لجميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.وهذا مخالف لكل القوانين والأعراف الدولية من أيام حمو رابي قبل أربعة آلاف عام حتى اليوم[1].

2- سياسة كينيا المائية :

أعلنت كينيا بعد فترة وجيزة من استقلالها عام 1963، إنها تعتبر الاتفاقيات التي وقعت نيابة عنها بشأن حوض النيل باطلة لأنها تمس بسادتها[2].

وقد عبر الدكتور "اوديدي توكيدي" عميد كلية دراسات البيئة في "جامعة موي" بكينيا عن وجهة نظر بلاده أمام مؤتمر لندن عن نهر النيل كما يلي[3] :

أ- كينيا من الدول التي تساهم في زيادة مياه نهر النيل بفضل ستة روافد تجري فيها وتصب في بحيرة فكتوريا، ومع ذلك فأن ثلثي أراضي كينيا تعتبر قاحلة أو شبه قاحلة، ومن ثم فأن أي مشروعات تنمية لكينيا يجب أن تتضمن مشروعات نقل المياه واستغلالها في الإصلاح الزراعي .

ب- منذ استقلال الدول النيلية (فيما عدا مصر وأثيوبيا) لم توقع أية اتفاقيات بينها بشأن مياه النيل، بل أن آخرها كان اتفاقية عام 1959بين مصر والسودان وقد وقعت في غياب كينيا، أي قبل عصر الاستقلال ، وبالتالي فأنها بنظر الدول الأفريقية اتفاقيات جائرة،لم تعد تتماشى مع روح العصر ومقتضياته ومستلزمات التنمية .

ج- أبدت مصر اهتماما بحقوق السودان المائية،وبالضد من ذلك فأنها لم تبد أي اهتمام لمصالح الدول الأخرى من الحوض، عدا اتفاقها مع أوغندا بشأن خزان شلالات أوين[4].

د- منحت كينيا بعد استقلالها مصر مدة سنتين كفترة سماح يمكن فيها العمل بالاتفاقيات الاستعمارية، وانتهت تلك الفترة في 1965/12/12.

---

(1) محمد السلام،حوض النيل،شبكة المعلومات الدولية:http://www . Aljazeera.net/NR/exeres

(2) صاحب الربيعي ،القانون الدولي وأوجه الخلاف ،ص206.

(3) Odidi,History of theNile victoia Basins throuyh treaties,Paper Presented at the conference on the Nile,Convened at the RoyaL 3 May–eoyraphicaL Society and Univsity of London(soas)on 222 0.199 – 0.P194

(4) صاحب الربيعي ،القانون الدولي وأوجه الخلاف ،المصدر السابق،ص207.

هـ - رفضت كينيا اتفاقية 1950 التي عقدها مصر مع السودان والتي أشارت في احد بنودها بالعمل على الاستغلال الأمثل لمياه النيل في غياب دول الحوض الأخرى.

و- تعمل كينيا على إقامة مشروعات على روافدها المائية التي تصب في بحيرة فكتوريا ومن شأن تلك الإجراءات تقليل حصة مصر من المياه،وعليه يتعين على مصر الشروع بمفاوضات مع كينيا بما يتفق ومصلحة البلدين .

3- سياسة تنزانيا المائية مع دول الحوض :

في عام 1929 ابرمت الحكومة البريطانية (بصفتها الاستعمارية)نيابة عن عدد من دول حوض النيل (أوغندا - تنزانيا - كينيا) اتفاقا مع الحكومة المصرية يتضمن إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل، وان لمصر الحق في الاعتراض (الفيتو) في حالة إنشاء هذه الدول مشروعات جديدة على النهر وروافده[1].

وقامت تنزانيا بعد استقلالها عام 1962 بمنح مصر فترة سماح لمدة سنتين ابتداء من 1962/7/4 لغرض بطلان الاتفاقيات التي وقعتها الدول الاستعمارية نيابة عنها[2].

وردت مصر بتاريخ 1963/11/21 على المذكرة التنزانية، فترة السماح، حيث أكدت تمسكها بالاتفاقيات إلا إذا تم التوصل إلى اتفاقية جديدة بين الطرفين .وبهذا أصبحت الاتفاقيات بتاريخ 1964/7/4 باطلة بالنسبة لتنزانيا وفقاً "لمبدأ نيريري"[*].

وترفض تنزانيا ما ورد في اتفاقية 1959 بين مصر والسودان بشأن قيامها باتخاذ مواقف موحدة عند التفاوض مع طرف ثالث من دول الحوض، لذا فأنها تعمل على توحيد موقفها مع كل من كينيا وأوغندا بغرض اتخاذ مواقف مشتركة ضد مصر والسودان .كما تدعو

---

(1) محمد جمال عرفه ،هل تبدأ حروب المياه من حوض النيل؟ مزيد من التفاصيل :
http://www.islamonline.net

(2) صاحب الربيعي،المصدر نفسه ،ص207.

(*) "مبدأ نيريري ":تعود الأزمة المائية بين مصر ودول الحوض إلى تاريخ إعلان استقلال تنجانيقا ثم وحدتها مع زنجبار في دولة (تنزانيا) عام 1964- حيث اصدر الرئيس التنزاني في ذلك الوقت (نيريري) اعلاناً باسم (مبدأ نيريري) الذي يقول بعدم الاعتراف بالاتفاقيات التي عقدتها الدول الاستعمارية قبل إعلان الاستقلال ومن بينها اتفاقية 1929.هشام نصر، وكالة الصحافة العربية ،2010/8/15.
http://www.apatop.com /article. Php.

إلى عدم التفاوض مع مصر والسودان دون إعداد خطة شاملة عن احتياجات بلدان أعلى النيل للمياه لمدة خمسين سنة قادمة[1].

4- سياسة أوغندا المائية :

ينبع النيل من بحيرة فكتوريا التي تبلغ مساحتها(96,9) ألف كم2، أي مايقارب سبعة أضعاف مساحة لبنان، وهي ثاني اكبر بحيرة للمياه العذبة في العالم، والأكبر في أفريقيا ، كما تعتبر اكبر بحيرة استوائية على وجه البسيطة،وتحيط بها كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا[2].

وبما أن الجزء الأكبر من بحيرة فكتوريا يقع داخل الحدود الأوغندية فأنه يمكن القول بأن منابع النيل الاستوائية تبدأ من أوغندا وهو ما يدعو مصر إلى الاهتمام الشديد بأوغندا كإحدى مصادر مياه النيل[3].

واتبعت مصر إستراتيجية التعاون مع أوغندا وتنمية مشاريعها الزراعية (بدون تأثير على حصة مصر) عام 1949 في إنشاء قناطر شلالات أوين لتوليد الكهرباء من بحيرة فكتوريا ثم تعليتها عام 1991[4] .

أوغندا أسوة بباقي دول حوض النيل بعد استقلالها عام 1962 تطالب بتعديل الاتفاقيات وإعادة النظر في الحصص المائية.

فقد وقعت أربع من دول حوض النيل اتفاقية إطار جديدة في أوغندا بشأن تقاسم مياه النيل، وسط مقاطعة مصرية وسودانية لهذا الاتفاق بتاريخ 2010/5/14، وفيما أكدت هذه الدول (أثيوبيا ، تنزانيا ، رواندا ، أوغندا) حقها في زيادة حصصها من مياه النيل، شددت مصر على أن حقوقها تضمنها اتفاقيات دولية، واتفاقية بعض دول المنبع من جانب واحد لإعادة تقاسم مياه النيل "ناقصة". إذ لا يكتمل النصاب القانوني لها لان القرارات داخل دول حوض النيل بالأغلبية. ثم انضمت كينيا التي تعد من دول منبع نهر النيل إلى الاتفاقية،

---

(1) صاحب الربيعي ،القانون الدولي وأوجه الخلاف ،ص208.

(2) محمد السلام ،عاصمة المياه بين دول حوض النيل ،شبكة المعلومات الدولية:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D2c3B978

(3) عايدة العلي سري الدين ،المصدر السابق ،ص16.

(4) محمد جمال عرفة ،هل تبدأ حروب المياه من حوض النيل ،2004/4/27، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.islamonline.net/serrlet/satellite?

في حين رفضت السودان ومصر الاتفاقية ووجهتا انتقادات حادة لها، وتحفظت بوروندي وجمهورية كونغو الديمقراطية على الاتفاقية ولم تفصحا عن موقف واضح فيما إذا كانتا ستنضمان إليها أم لا[1].

5- السياسة المائية ل(الكونغو لديمقراطية- رواندا- بوروندي) :

هذه الدول الثلاث تعتبر من دول حوض الهضبة الاستوائية الستة (كينيا- تنزانيا- أوغندا) المصدر الثاني لمياه النيل حيث يصل 15% من مياهها إلى نهر النيل[2].

إن دول حوض النيل التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية قياسا لأولويات السياسة الخارجية المصرية واتجاهاتها، وإذ تضم المجموعة الأولى دولا ذات (تفاعل مرتفع[*]) ويشمل السودان وأثيوبيا واريتريا. أما المجموعة الثانية فتشمل دول تفاعل متوسط وتضم أوغندا وكينيا وتنزانيا، وأخيرا المجموعة الثالثة وتضم دولا ذات تفاعل محدود،وهي رواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية[3].

لقد كانت(زائير) سابقا مستعمرة بلجيكية ووقعت على اتفاق في لندن مع بريطانيا (نيابة عن دولة الكونغو) بتاريخ 1906/5/9 بشأن ترسيم الحدود والذي نص في مادته الثالثة على تعهد الكونغو بعدم إقامة أي منشآت على نهر سمليكي والاسانجو أو بالقرب منهما،والتي من شأنها تقلل من جريان المياه باتجاه بحيرة ألبرت إلا بعد الحصول على موافقة الحكومة السودانية[4].

---

(1) احمد حسو،اتفاقية أوغندا حول مياه النيل ،2010/5/16. شبكة المعلومات الدولية :
De/dw/article. —World —http://www.dw

(2) نعمان احمد فؤاد،النيل في الأدب المصري،دار المعارف ،مصر،1962،ص126.
http://www.SiS.yov.ey.ar/atory.aspX?

(*) التفاعل المرتفع .يعني إعطاء أهمية قصوى في التعامل والعلاقات والمتابعة على شتى المستويات وبكافة المجالات الدبلوماسية والاقتصادية لارتباط الهدف بإستراتيجية الدولة وأمنها القومي .أما التفاعل المحدود فيعني اهتمام بدرجة اقل لقلة تأثير تلك الدول كما هو معروف إن الأهداف بالنسبة للدولة ليست متساوية في أهميتها ،بل هي متدرجة من حيث الأهمية. أشواق عباس،صنع السياسة الخارجية ،الحوار المتمدن،العدد 1291، 2005/8/19.

(3) أيمن السيد عبد الوهاب ،حياة النيل في السياسة المصرية ،جريدة الشرق الأوسط ، القاهرة، العدد، 9606، 2005/5/17،ص3.

(4) صاحب الربيعي ،القانون الدولي ،المصدر السابق،ص197.

فقد أعلنت رواندا عن مطالبتها بزيادة حصتها المائية واستثمارها في مشاريع التنمية ، ووقعت على إطار اتفاقية جديدة في أوغندا بتاريخ 2010/5/14، رغم صعوبة تنفيذ أي مشروع ذا قيمة يؤثر على كميات تدفق مياه النيل بسبب خلافاتها مع بوروندي والأحداث السياسية الداخلية(1).ورغم ذلك تبدي رواندا تعاونا ملحوظا مع ذلك الحوض،فقد ذكرت صحيفة"ذانيوتايمز" الرواندية أن اجتماعا عقد بتاريخ 2009/10/4بين مسؤولين من مصر وأوغندا ورواندا للتعاون في مواجهة مشكلة عشب صفير الماء الضار ومنعه من الوصول إلى بحيرة فكتوريا(2).

تعتبر بوروندي من الدول المكتفية مائيا ولا تبدي أي اهتمام لزيادة مواردها المائية لان نهر كاجيرا ينبع من أراضيها وهو من الجداول الرئيسية لنهر النيل ومن اكبر الروافد التي تصب في بحيرة فكتوريا، كذلك نهر روفيرونزا الذي يعتبر الرافد العلوي لنهر كاجيرا ينبع من بوروندي، يلتحم معه في تنزانيا ويعتبر الحد الأقصى في الجنوب لنهر النيل، ويبلغ معدل كمية تدفق المياه منها إلى بحيرة فكتوريا 7.5مليارم3 سنويا(3).

6- السياسة المائية لاريتريا :

من المعروف أن دول حوض النيل هي التي يخترقها النهر وتقع في حوضه ولها مصلحة في مياهه وتستفيد منها بأية صورة من الصور، وأريتريا تمد النيل مع أثيوبيا بنحو 85% من مياهه(4). تعتبر اريتريا من دول المنبع الهامة، لكن يجري تجاهلها حين يدور الحديث حول النزاع على تقاسم مياه النيل بين دول المنبع والمصب وذلك ربما بسبب عدم توافقها مع مواقف أثيوبيا التي تقود دول المنبع الأخرى، خاصة بعد استقلالها عن أثيوبيا في نيسان /1993(5). وكانت أثيوبيا قد أقامت عام 1952 اتحادا فدراليا مع اريتريا تمهيدا لإحتلالها عسكريا ثم ضمها إلى الإمبراطورية الأثيوبية عام 1962، وبذلك جعلت شواطئ وجزر

---

(1) رشدي سعيد،مستقبل الاستفادة من مياه النيل ،مركز البحوث العربية ،ط2 ،(القاهرة ، 1996)، ص27.

(2) صحيفة "ال نيوتايمز" الرواندوية العدد477 ، 2009/10/5، ينظر: موقع اليوم السابع: http://www.youm7>com/news

(3) محمد السلاق، المصدر السابق. .http://www.aljazeera.net/NR/

(4) ندى سالم البدوي ، مصروا لمياه وأفريقيا ، البرنامج القومي للتدريب ، جامعة بنها ،2010، ص6.

(5) احمد الحسو، المصدر السابق.. http://www.dw—World.deldwlarticle

أريتريا تحت الهيمنة الأمريكية والصهيونية وقدمت لهما تسهيلات إستراتيجية غير محدودة لإيصالهما إلى سواحل ومياه البحر الأحمر[1]. لكل هذه الأسباب، نرى أن الدور الأريتري هامشي وغير فعال ولا تظهر لها سياسة مائية فعالة أسوة بدول منبع حوض النيل، وأريتريا تشارك في الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل بصفة مراقب دون كافة دول الحوض التي انضمت بصفة أعضاء عاملين، وقد اشتملت لوضع إستراتيجية تعاون وإنشاء (22) مشروع تنموي موزعة على دول الحوض[2].

7- السياسة المائية للسودان :

توضح خريطة دول حوض النيل مدى تشعب وتشابك الأنهار والبحيرات المختلفة التي تصب جميعا في ذلك الجزء الشمالي من النهر الذي يبدأ من الخرطوم حتى ساحل البحر المتوسط،فالسودان ومصر شكلان دولتي المصب العربيتين لنهر النيل.

أعلن السودان بعد استقلاله عام 1956 عن رفضه لاتفاقية عام 1929 التي وقعتها بريطانيا نيابة عنه مع مصر بشأن استخدامات مياه نهر النيل، وطالب بإعادة صياغة اتفاق جديد يضمن حقوق السودان، وافقت مصر على اتفاق جديد مع السودان،بغية العمل على بناء السد العالي وجاء اتفاق عام 1959 تتويجاً للمباحثات بين البلدين[3]. يعتبر السودان الدولة الوحيدة من دول حوض النيل الذي توصل إلى اتفاق مع مصر كبديل عن اتفاقية 1929، لتضمن بذلك حرية الحصول على حصته من المياه في أي موسم شاء بالضد من اتفاقية عام 1929 التي كانت تفرض الكميات للمياه المسحوبة بين كانون الثاني إلى تموز من كل عام، ومنذ عام 1959 اتسعت شبكة الريّ للأراضي الزراعية في السودان إلى أكثر من ثلاثة أضعاف[4]. يقدر مجموع المياه المتاحة في السودان سنويا بحوالي (31.5) مليار م3، منها حوالي (20.5) مليار م3 من نهر النيل وروافده. وأوردت التقارير الواردة من وزارة الري إن

---

(1) عايدة العلي سري الدين ،المصدر السابق ،ص23

(2) إبراهيم أسامة العرب ،نهر النيل والقانون الدولي ،دار الخليج ،2010/6/5
http://www.alkaleej.ae/portalf

(3) صاحب الربيعي ،التعاون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الأوسط ، ص206.

(4) منذر خدام ،الأمن المائي العربي، الواقع والتحديات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت، شباط 2001،ص66.

95% من الموارد المائية تكون من نصيب الزراعة ، وتقدر زيادة الطلب على المياه بـــ (38) مليار م3 حتى عام 2020 أي بعجز مائي قدره (6.5) مليار م3 سنويا[1].

وتقوم إستراتيجية السودان المائية بالتعاون والتنسيق مع مصر كدولتي مصب في مواجهة الأطماع والمؤامرات الدولية على محورين هما[2]:

اولا: التمسك بالاتفاقيات المبرمة ، وهما اتفاقيات ملزمة وغير قابلة للإلغاء وفي مقدمتها اتفاقيتا 1902 و 1929.

ثانيا: اعتبار وادي النيل من منبعه إلى مصبه وحدة جغرافية واحدة متكاملة .

8- سياسة مصر المائية :

لا يتوقف دور النيل في حياة المصريين عند كونه شريان حياهم الرئيسي، أو انه ذلك الممر المائي الطويل الذي يتجمعون حوله، ولعب دورا كبيرا في تشكيل حياهم الاجتماعية والثقافية والسياسية، بل يتجاوز النيل ذلك ليصبح احد الثوابت الأساسية في سياسة مصر الخارجية، ونظرا لأهمية مياه النيل كأساس لأية عملية تنمية حالية أو مستقبلية فنهر النيل على هذا النحو، قد فرض نفسه على مختلف القيادات السياسية التي توالت على حكم مصر، منذ الدولة الفرعونية حتى وقتنا الراهن وبنفس الدرجة من الأهمية، بهدف تأمين وصول المياه واستمرار تدفقها إلى أراضيها[3].

تتباين مصالح وأهداف دول حوض النيل بين تمسك طرفين هما مصر والسودان بحقوقهما التاريخية من مياه النيل والتي أقرها اتفاقية عام 1929 وتم تدعيمها وتنقيحها باتفاقية مياه النيل لعام 1959، وأهداف ومصالح دول المنبع التي تطالب بنصيبها في مياه النيل، رغم أن الإمكانات المتاحة لمصر من الموارد المائية لاتكفي لاحتياجاها الفعلية مما يتطلب زيادة إيرادات مصر من النيل حيث لايوجد بديل مائي سواه[4]. يمتاز الموقف المصري بالرد القانوني على حجج دول الحوض الأخرى الداعية إلى بطلان الاتفاقيات السابقة،

---

(1) سعدالدين فوزي ، اقتصاديات السودان ،ط2 ،(القاهرة، ، 2008)، ص11.

(2) عايدة العلي سري الدين ، مصدر سابق ، ص22.

(3) أيمن السيد عبد الوهاب ، مصدر سابق ، ص4.

(4) عايدة العلي سري الدين ، مصدر سابق ،ص28.

ويتمحور الرد المصري حول وجوب التزام دول الحوض بالاتفاقيات المبرمة، الموروثة،وفقاً للمادتين (11، 12) من معاهدة فيينا لعام 1978 حول مبدأ توارث الدول والحكومات، ريثما يتم التوصل إلى صياغة معاهدة جديدة وهذا ما ترفضه دول الحوض الأخرى[1].

وظل التعامل المصري هادئا مع دول الحوض ساعيا إلى التعاون ومساندة الدول في زيادة مواردها المائية وتنمية مشروعاتها الزراعية (بدون تأثير على حصة مصر)، وتقديم المساعدة في إيجاد التحويل اللازم للمشروعات التي تعود بالفائدة على دول الحوض وتبادل الخبراء في مجال التدريب والتنسيق[2]. إن مصر تدرس توجيه الدعوة لقادة دول حوض النيل لعقد لقاء قمة لم يتم تحديد موعد انعقادها حتى الآن، للبحث في الخلافات بين دول المنبع والمصب التي حالت دون توقيع الاتفاق الإطاري لتوزيع مياه النيل، وسط تهديد دول المنبع بالتوقيع عليها وإنشاء مفوضية لدول النهر بغياب مصر والسودان[3].

وإتفاقية "الإطار القانوني والمؤسسي لمياه النيل" التي تم اقتراحها من جانب بعض دول المنبع خلال الاجتماع الذي عقده مجلس وزراء مياه دول حوض النيل في جمهورية الكونغو الديمقراطية نهاية شهر حزيران 2009، أثارت الخلافات بين دول حوض النيل حول تقسيم مياه النهر وتنظيم استخداماتها بعد رفض دولتي المصب مصر والسودان التوقيع عليها، بسبب تجاهلها الإشارة صراحة إلى حصة الدولتين التاريخية في مياه النهر، وعدم تضمينها نصوص الاتفاقيات السابقة التي تنظم استخدامات النهر والحصص المائية للدول التي تمر عبر أراضيها[4]. ويتمثل الرد المصري على مواقف دول حوض النيل وكما عبر عنه الدكتور محمود أبو زيد وزير الري المصري السابق (2007 – 2009) في أن هناك ثوابت للتفاوض، هي عدم المساس بحقوق مصر التاريخية في مياه النيل، وان المفاوضات يجب أن تركز على بحث كيفية التعاون للاستفادة من موارد النهر المهدرة، وان التقاسم العادل لمياه النهر لا يعني أن تحصل كل دولة من دول حوض النيل على حصص متساوية، إنما يعني التعاون فيما بينها لتنفيذ مشروعات تخدم أهدافها المشتركة وتضمن توزيعا منصفا وعادلا

---

(1) حسن العبد الله،الأمن المائي العربي،مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق(بيروت،1992)، ص102

(2) محمد جمال عرفة ، مصدر سابق http://www.islamonline.net

(3) صحيفة الشعب المصرية 19/4/2010، شبكة المعلومات الدولية http://www.alshaab.com

(4) شبكة المعلومات الدولية، 11/8/2009. http://www.amlalommah.net/am/708.html .

لمياه النيل، وانه لابد من احترام الاتفاقيات التاريخية التي أبرمت في عهد الاحتلال ، وهو ما أخذت به منظمة الوحدة الأفريقية، ويطلق عليه (مبدأ التوارث الدولي)[*].

ويلاحظ على مصر إنها تفرض سياسة التعتيم وحجب المعلومات والمعطيات الخاصة بحجم الموارد المائية لمنابع نهر النيل، وان لديها حساسية كبيرة بشأن تناول حوض نهر النيل[1].

رابعا : الخلافات بين دول حوض النيل وتأثيرها على الامن القومي العربي :

اتسمت العلاقات بين دول حوض النيل بالخلافات منذ نشوء الدول الحديثة فيها،نتيجة عوامل عديدة أهمها شعورها بالغبن الذي لحق بها خلال الحقبة الاستعمارية التي أجازت لنفسها عقد اتفاقيات دولية تحط من سيادة الدول التي تحت رعايتها. مما أدى لاحقا، إلى إلزام الدول المستقلة حديثا بتلك الاتفاقيات على وفق القانون الدولي.لقد عمدت الدول المستقلة حديثا على إبطال الاتفاقيات من جانب واحد وبتحريض من دول إقليمية أحيانا، وبالتالي فأن الهوة قد زادت فيما بينها، يضاف إلى ذلك، تفاقم المشاكل الحدودية وتصاعد حدة الصراعات العرقية[2].

ونذكر فيما يلي أهم المشاكل التي تعاني منها دول حوض النيل[3]:

1- تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي،المتباينة من دولة لأخرى، أو الحروب الداخلية .

2- يعاني اقتصادها من مشاكل مستعصية، بالإضافة إلى ديونها الخارجية .

3- قلة مواردها المالية المتاحة أدى إلى إخفاق مشاريعها التنموية .

4- تعاني من النمو المتزايد النسبي ، بعدد سكانها وقلة مواردها.

5- تعصف بأغلب دولها، المجاعة والجفاف والأمية.

(*) هو إلزام الدولة الوارثة بنصوص المعاهدات والاتفاقيات الموقعة كما لو كانت هي التي أبرمتها،كما جاء عن لجنة الأمم المتحدة إلى لجنة تقنين القانون الدولي حول قواعد التوارث الدولي في عام1948التي نصت على أن (مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة من المبادئ المقررة التي لا تقبل المناقشة) (2) صالح سليمان القسومي،مشكلة تقاسم مياه النيل بين الاتفاقيات الموقعة ومطالب دول المنبع. شبكة المعلومات الدولية: http://www/aljazirah.com.

(1) محمد صفوت قابل ،حصة مصر من مياه النيل في خطر،جريدة الأهرام ،القاهرة 2009/5/29. شبكة المعلومات الدولية : http://www.moheet.com/show

(2) صاحب الربيعي،القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الأوسط ، ص212.

(3) المصدر نفسه ، ص 219.

6- تعاني من حالة التناحر فيما بينها بسبب مشكلات عديدة خاصة الحدودية منها.

7- تعاني من حالة التباين الشاسع فيما بينها بمستوى التقدم الحضاري .

إن تسوية مشكلة المياه بين دول حوض النيل يتطلب تظافر جهود الأطراف المعينة لإجراء تسوية حول جميع المشاكل العالقة، خاصة الاقتصادية منها، قد يساعد على حلحلة مشكلة المياه . وبمعنى آخر، في حال وجود تعاون متعدد الجوانب، اقتصادي ـــ سياسي، سيجعل المدخل الأساس لإجراء تسوية بشأن المياه يبدو أكثر سهولة[1].

خامسا : مفهوم الامن القومي العربي :

الأمن القومي مجموعة الإجراءات التي تنفذها الدولة للحفاظ على مصالحها مع مراعاة المصالح الدولية[2]. ويعتمد الأمن القومي على جميع عناصر القوة الموجودة والمستخدمة، وتشكل القوة العسكرية الأساس للأمن القومي. والأمن الفعال يتمثل في تنمية قدرات الأمة واستغلال عناصر قوتها بصورة متكاملة لمصلحة الأمة في جميع أنحاء عمقها الإستراتيجي[3]. والأمن عنصر أساسي في حياة الأمة العربية، وهو الركيزة لتطورها وتقدمها. فالإستراتيجية[*] القومية العربية تشتمل كامل الأمن القومي العربي من حماية المصالح وحماية القيم والأهداف وامتلاك إرادتها وقرارالها. إن الأمن القومي العربي يعاني من تحديات من أطراف خارج الجغرافية السياسية العربية التقليدية، المتمثلة بسياسات الهيمنة الغربية والكيان الصهيوني وإيران. ومن الخلافات العربية التي وصلت في بعضها إلى درجة إغلاق الحدود وقطع العلاقات وإبطال التمثيل الدبلوماسي[4].

---

(1) أسيت ك.بيسواس وجون كولارس وغيرهم "الوسط والأطراف ـــ مقاربة شاملة لمياه الشرق الأوسط" ترجمة فادي حمود ،دار النهار، (بيروت 1998)، ص46.

(2) يوسف كعوش،الأمن القومي العربي ،تحديده وتعريفه ،مصادر تهديده ،جمعية عمال المطابع التعاونية ،ط1، (عمان 1989)، ص7.

(3) محمد طلعت ألنعيمي ،في التنظيم الدولي،منشأة المعارف ،(الإسكندرية ،1974)،ص91.

(*) الإستراتيجية :تعني تخطيط الأهداف ،أي التخطيط للفعل اللاحق وليس لمواجهة الطوارئ (سياسة إطفاء الحرائق). ينظر:محمد ازهرالسماك العلاقات المكانية والاقتصادية بين الموارد المائية والأمن القومي العربي ،مجلة الأمن القومي ،العدد الثالث ،السنة الحادية عشر، (بغداد 1989)، ص115

(4) كاظم هاشم النعمة ،دراسات في الإستراتيجية والسياسة الدولية ،وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ص199.

بدأ الاهتمام بدراسات الأمن القومي العربي وبالدراسات الإستراتيجية في الوطن العربي في العصر الحديث مع بداية القرن العشرين ودخول الاستعمار الغربي إلى الوطن العربي.وكان المفهوم المهين للأمن القومي العربي هو المفهوم العسكري، حيث كان ينظر إلى خطر الكيان الصهيوني على الوطن العربي بأنه خطر عسكري بالدرجة الأولى[1].

وبقي هذا المفهوم العسكري للأمن القومي العربي حتى نهاية القرن العشرين،حيث تمركز الإنفاق العربي على التسليح والخبرة الأمنية.ومهما يقال عن هيمنة المفهوم العسكري للأمن القومي العربي بأنه قد ترتب عليه استنزاف الثروة النفطية العربية، وما أعقب ذلك من وقوع الأقطار العربية في مصيدة المد الخارجية من البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية الغربية، وكان ذلك على حساب الأمن الغذائي العربي[2]. إن الاهتمام المتزايد بدراسات الأمن القومي العربي قاد إلى اكتشاف جوانب جديدة فيه غير الجانب العسكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومنها الجانب المتصل بالأمن المائي العربي، فهو بحق حاليا مثار اهتمام الباحثين في الشؤون الإستراتيجية في الوطن العربي، لما أصبحت تشكله المسألة المائية في الوطن العربي من قضية تهدد امن الأمة العربية، ويرتبط بكيفية حلها مصير الأمة بل منطقة الشرق الأوسط برمتها، وشكل مستقبل دولها.فالأمن المائي مرتبط بالأمن الغذائي مثل ارتباطه بالأمن العسكري وجميعها عناصر مكونة للأمن القومي العربي[3].

1- مفهوم الامن المائي العربي :

يعني مفهوم الأمن المائي المحافظة على الموارد المائية المتوفرة في الوطن العربي واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلوثها، وترشيد استخدامها في الري والصناعة والشرب، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استغلالها[4]، وانتزاع ما تم الاستيلاء عليه سواء من الكيان الصهيوني أم من دول الجوار الجغرافي الوطن العربي. لقد استقر مفهوم الأمن المائي العربي كهدف استراتيجي في قناعات

---

(1) عبدالاله بلقزيز، الأمن القومي العربي ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،(القاهرة ،1989)، ص11 – 14.

(2) المصدر نفسه ، ص12 – 13 .

(3) محمد احمد المومني، نهر اليرموك والأمن المائي العربي ، أطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد، 1992)، ص 128

(4) نبيل خليفة ،مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم،مجلة الوحدة، العدد 76، الرباط،1991، ص25

الدول العربية كافة مثله في ذلك مثل الأمن العسكري والأمن الاقتصادي والأمن الغذائي[1]. إن الأمن المائي العربي يقع ضمن دائرة التحدي الإقليمي من قبل إيران وتركيا وأثيوبيا والسنغال والكيان الصهيوني . واستمرار هذه الدول في سياساها المائية المعادية للأمن المائي العربي، واستغلال أعالي الأنهار المشتركة مع الوطن العربي بصورة منفردة، والتي هي شريان حياة الدول العربية التي تمر فيها،واستمرار الكيان الصهيوني وإصراره على التدخل في شؤون دول حوض النيل مقصود به إثارة المشكلات المائية وتهديد الأمن القومي لمصر والسودان، ووضع العراقيل إمامهم لمنعهم من الوصول إلى حياة أفضل، واستغلال مواردهم المائية للتنمية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، وإبعادهم من التفاعل مع القضايا العربية الأساسية وتحقيق آمالهم القومية[2].

2- دور المياه في مستقبل الامن القومي العربي :

إن موقع المياه في الأمن القومي العربي يندرج أساسا في المقومات الطبيعية،على اعتبار أن المياه تشكل موردا طبيعيا وثروة من الثروات التي تعد مرتكزا مهما في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فهي وان كانت تتجاور في موضعها مع الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والخامات المعدنية ومصادر الطاقة، إلا أنها تختلف عن كل الثروات الطبيعية والمصادر الاقتصادية المهمة كونها أساس الحياة[3].

ومن المعلوم أن 60% من الموارد المائية السطحية تأتينا من خارج الوطن العربي على شكل انهار كبيرة، النيل والفرات ودجلة والسنغال،وبالتالي يتوجب علينا الاستفادة من كل قطرة ماء تأتي، وهذا يتطلب بناء السدود الكبيرة وإقامة المشاريع الاقتصادية الضخمة التي تحتاج لرؤوس أموال ضخمة[4]. وتخلص في النهاية إلى نتيجة واضحة ومهمة جدا، وهي أن التوجه لاستثمار الموارد المائية استثمارا يتوافق مع إمكانات وحاجات الوطن العربي يلبي شروط تحقيق

---

(1) واثق رسول أغا،ورقة عمل حول إستراتيجية إدارة الموارد المائية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لتحقيق الأمن المائي ، دمشق ،1989/12/16، ص43.

(2) فريق من الباحثين ،الأمن المائي العربي ، مجلة شؤون عربية ، العدد51، أيلول 1987، ص30.

(3) إبراهيم احمد سعيد، إستراتيجية الأمن المائي العربي ،ط1 ،(دمشق، 2002)، ص208.

(4) كمال فريد سعد ،تقييم الموارد المائية في لوطن العربي ،المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، (دمشق ، 1988)، ص31

الأمن الغذائي العربي، ويضمن حماية المجتمع العربي وتوفر الأمن المائي وبالتالي الأمن الغذائي ومن ثم الأمن القومي العربي[1].

3- التحديات التي تواجه الامن المائي العربي :

يمكن الإشارة إليها في اتجاهين بارزين هما:

أ- التحديات الخارجية :

تتعلق هذه التحديات بموضوع المياه الدولية المشتركة مع دول الجوار الجغرافي وتبرز واضحة مع اكبر الأنهار العربية مثل (النيل ودجلة والفرات والسنغال) وكذلك نهر الأردن على الرغم من كونه ينبع من أراضي عربية (إلا أن وجود الكيان الصهيوني اوجد مشكلة بارزة في وضعه المائي) وذلك من جراء السياسات المائية المتبعة من قبل دول الجوار في أحواض الأنهار[2].

ومن التحديات التي تواجه حوض نهر النيل انه يتميز بوقوعه في دائرة التنافس في الثقافة واللغة، كما إن تاريخ الصراع الإسلامي – النصراني بين دول حوضه الذي امتد طويلا لا تزال آثاره قائمة إلى الآن، وعلى الرغم من علاقات الجوار والميراث التاريخي فأن النتائج المترتبة على ذلك عبارة عن شبكة شديدة التعقيد تضم داخلها ذكريات وأرصدة من السلبيات والعداء[3].

وتشكل السياسات المائية لدول حوض نهر النيل التي تكون المنابع العليا للنهر تهديدات مباشرة للأمن المائي العربي من خلال سعيها إلى التأثير في كميات المياه الواردة إلى كل من (مصر والسودان) اللتين يشكل نهر النيل عماد الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها.وعليه أن النقص السنوي من الوارد المائي لحوض النهر مقابل الحاجة المتزايدة من قبل دولتي المصب سوف يعرضهما لمخاطر كارثة نقص المياه يصاحب ذلك السياسات المائية المتبعة من قبل دول أعالي النهر لتنفيذ مشاريعها المائية المختلفة، ومما زاد من خطورة تلك السياسات المائية دخول (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية كأطراف غير مباشرة لرسم وتوجيه

---

(1) احمد عبد الحليم ، النيل والأمن القومي في القرن القادم ، (أسيوط 1998)، ص49

(2) نصيف جاسم ،الأمن المائي العربي ،مجلة شؤون سياسية ،بغداد، العدد الرابع ،السنة الأولى، 1995، ص82.

(3) محمد سعيد هجرس ،مصر رهينة النيل وهبة المصريين ،مجلة المنار،العدد 44، ب/1988، ص53.

تلك السياسات واتخاذها وسيلة للضغط على دول المصب بشكل أو بآخر، هذا وتنحصر التهديدات الخطيرة للأمن المائي العربي في حوض نهر النيل بالأمور التالية[1]:

أ- إن أقطار حوض نهر النيل تعاني من كثافة سكانية كبيرة آخذة بالازدياد، يصاحب ذلك انخفاض المستوى المعيشي فيها .

ب- ضعف اقتصاديات دول النيل .

ج- ضعف العلاقات العربية مع دول الحوض بسبب ضيق مجالات التعاون[2].

ب- التحديات الداخلية :

يكتنف موضوع موارد المياه في الوطن العربي جملة من المشاكل أو المخاطر التي تشكل في مجموعها ما يسمى بالتحديات الداخلية سواء ضمن القطر الواحد أم بين الأقطار العربية بعضها مع البعض،ولتشعب الموضوع يمكننا أن نوجز أهم ما يواجه موارد المياه عربيا وهي[3]:

أ- غياب أو ضعف حالة التنسيق والتفاهم (عربيا) في السياسات المائية المتبعة بين الأقطار العربية التي تشترك بالمورد المائي .

ب- عدم اعتماد إستراتيجية عربية موحدة للتصدي لمخططات السياسات المائية المتبعة من قبل دول الجوار الجغرافي بسبب الخلافات العربية ــ العربية .

ج- الهدر العربي الكبير في كميات المياه المستخدمة لمختلف الأغراض .

د- عدم إتباع الطرق الحديثة في موضوع الري كالرش بالتنقيط واستخدام الأنابيب الإسمنتية المبطنة لنقل المياه .

هــ-الموقع الجغرافي للوطن العربي في المنطقة الجافة وشبه الجافة وارتفاع نسبة التبخر وازدياد معدلات الملوحة في المياه والتلوث نتيجة الاستعمال غير المدروس للمشاريع الصناعية[4].

---

(1) حسين عليوي عيشون ،مشكلة المياه في الوطن العربي وأثرها في أمنه القومي، رسالة ماجستير غــير منشــورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد،حزيران 1992، ص221.

(2) فلاح شاكر اسود،نهر دجلة والنيل دراسة في علاقة الجوار،مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد العشــرون ، تموز 1987،ص102.

(3) نصيف جاسم،مصدر سابق، ص87.

(4) المصدر السابق، ص 88.

4- تقسيم مياه نهر النيل استهداف للامن القومي العربي :

الاتفاق الإطاري الجديد (عنتيبي)(*) الموقع في أوغندا في 2010/5/14 بين خمس من دول حوض النيل، خلق واقعا جديدا وتحديا خطرا للأمن المائي العربي . لهذا تعتبر أهمية إستراتيجية التعامل العربي فيما يخص أزمة مياه النيل، يمكن أن تقتدي به باقي الدول العربية المهددة في مصادر مياهها أو تستفيد من دروسه مستقبلا بما لا يهدد الأمن المائي العربي الذي يتشابك مع التهديدات الصهيونية في العديد من المناطق التي يحتلها الصهاينة من الأراضي العربية في لبنان وسوريا وفلسطين(1).

كذلك ينشط الدور الصهيوني لضرب مصر والسودان من أعالي النيل عبر دعم مطالب باقي دول حوض النيل(دول المنبع) ضد مصر والسودان وتقديم الدعم المالي والفني لبناء سدود أثيوبية وترع كينية بما يقلل من كميات المياه الواردة لمصر والسودان(2). إن العالم العربي يخضع اليوم لأبشع مخططات (التجريف الجيوبولتيكي)(**) والتفتيت السياسي وباستخدام كافة الأساليب . فحرب المياه وتحريض دول أعالي النيل لتقاسم مياه النهر رغم عدم حاجتهم لها فعليا يهدد امن وستقبل دولتي المصب العربيتين مصر والسودان والأضرار بمصالحها وإضعافها اقتصاديا وسياسيا. ومن الملاحظ في المشهد تقصير عربي خطير في التواصل مع دول حوض النيل، والأمر لا يخص أمن مصر والسودان المائي أو القومي فقط وإنما الأمن المائي العربي ككل (3).

(*) عنتيبي.(بالسواحلية Entebbe) مدينة في أوغندا تقع على ضفاف بحيرة فكتوريا.كانت مقرحكومة البلاد قبل استقلالها عام 1962 شبكة المعلومات الدولية، 2010/6/18. http://www.wikipedia.ory

(1) محمد جمال عرفة، أزمة حوض النيل والأمن المائي العربي،2010/7/15،شبكة المعلومات الدولية:
http://www.mdarik.islamonline.net

(2) خبراء امنيون، تقسيم مياه النيل استهداف للأمن القومي العربي،البيضاء نيوز، باريس، 2010/5/30. شبكة المعلومات الدولية
http://www.albaidanews,com/news.php

(**) (التجريف الجيوبولتيكي). يشهد العالم العربي حرب القضم والتجريف الجيوبولتيكي من قبل التحالف الأمريكي الصهيوني في ظل تراجع مقومات القدرة العربية الشاملة، ويتمثل ذلك بالحرب الديموغرافية وحرب استنزاف الموارد وتدمير البنى التحتية،والسيطرة على مصادر الطاقة بالقوة، والتقسيم الطائفي والعرقي للوطن العربي وجعلها دويلات ضعيفة بدلا من دول كبيرة مؤثرة. مركزصقرللدراسات،فلسفة التهديد الصهيوني للعالم العربي، 2010/4/2. شبكة المعلومات الدولية : http://www.Alasra.ps//new:php?maa

(3) خبراء أمنيون، مصدر سابق.

الفصل الثالث

الأطماع الصهيونية في المياه العربية

المبحث الأول
المياه في الفكر الجيوبولتيكي الصهيوني وتأثيرها على مشاريع التوسع والاستيطان

مقدمة :

على الرغم من أن شهادة ميلاد المشكلة الفلسطينية لم تصدر الإعلام 1917 على يد وزير الخارجية البريطاني آنذاك بلفور،فإن جذور المشكلة تمتد إلى أواخر القرن التاسع عشر مع تبلور الصهيونية الحديثة في أوربا كنظرية سياسية تدعو إلى إقامة "وطن قومي لليهود" في فلسطين.

لقد أدرك الصهاينة دوما ومنذ بداية سعيهم المحموم لإنشاء دولتهم في "أرض الميعاد" أهمية توافر المياه لتحقيق أطماعهم الرامية إلى جلب ملايين اليهود من أرجاء المعمورة وتوطينهم في فلسطين.فالدولة اليهودية التي يبغي زعماء الحركة الصهيونية تحقيقها هي دولة مائية تمتد من الفرات إلى النيل[1].

لذلك جعلت الحركة الصهيونية المياه عنصرا جيوستراتيجيا مهما في إحتلالاتها التوسعية منذ بداية تكوينها، بل إنها إستوحت إهتمامها بالمياه من نصوص التوراة،فقد ورد فيها أن النبي إبراهيم عليه السلام وزوجته سارة وابنها إسحق وأهليهم عندما بقوا في أرض كنعان (فلسطين)، وعد الرب إبراهيم بالأرض التي إختارها لهم قائلا:"لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات" [2].

ويمكن إدراك ذلك منذ أن تقدم عدد من اليهود باقتراحات تطالب بإيجاد مستعمرات في فلسطين وإعادة بناء دولة "إسرائيل". ففي كتابه الصادر عام 1862م "البحث عن صهيون" أفرد كاليشر الجزء الأكبر للحديث عن قدسية العمل اليدوي، وأهمية الاستيطان الزراعي في فلسطين، للتخلص من الوصمة التي لحقت باليهود في أوربا بأنهم ليسوا أمة،

---

(1) أسعد مرزوق ،"إسرائيل" الكبرى في الفكر التوسعي الصهيوني ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ،1968،ص581 – 582.

(2) محمد جواد علي ،المياه في الكيان الصهيوني ، في كتاب : الاختلالات البنيوية في الكيان الصهيوني ، بيت الحكمة ، بغداد ،2000، ص77 –78.

وقد أثرت هذه الأفكار على جمعية أطباء صهيون التي كان لها دور بارز في الهجرة اليهودية الأولى إلى فلسطين[1].

وقد توجهت إلى فلسطين طلائع المهاجرين الصهيونيين من روسيا ورومانيا وغيرها فيما بعد، وعاش هؤلاء على الصدقات التي كانت تصلهم من أبناء الطائفة اليهودية خارج فلسطين، أو على ما عرف في حينه باسم نظام (الحالوكاه)[*]، وبخطى ثابتة لكنها مدروسة، وفي غفلة من الزمن العربي تم نقل (الحالوكاه) الى حياة الإنتاج الزراعي،أو على حد تعبير تيودور هرتزل "تحويل اليهود إلى شعب زراعي"، وهكذا بدأت الصهيونية تبلور مشوارها الاستيطاني الأول في فلسطين كحركة مائية، حتى قبل أن يعتمد ذلك رسميا في المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد ببازل في سويسرا آب 1897[2].

وفي العام 1919، إنتهزت الصهيونية العالمية فرصة عقد مؤتمر السلام في باريس لترويج أفكارها حول المياه دوليا، فقد وصف وايزمان للمؤتمر حدود الدولة التي تريدها الصهيونية بشكل تفصيلي مضمنا إياها منابع نهر الأردن والأجزاء السفلى من نهر الليطاني واليرموك[3].

وفي عام 1937 ذكرالصهيوني بن غورين أن حدود دولته لابد أن تتضمن خمس مناطق حدودية هي: جنوب لبنان حتى الليطاني، وجنوب سوريا، وعبر الأردن، فلسطين، وتمر بالحدود الشمالية لحظ عرض مدينة حمص بسوريا، إنها الحد الشمالي لكنعان[4].

وخطب بالمحتفلين بذكرى إعلان الكيان "الإسرائيلي" دولة عام 1955 قائلا: "إننا نخوض مع العرب المعركة المياه وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير"إسرائيل"، فإذا لم نربح هذه المعركة كأننا لم نفعل شيئا"[5].

---

(1) أسعد مرزوق ، المصدر السابق ، ص580.

(*) هو نوع من الإحسان ينبغي على اليهودي القيام به تجاه اليهود الآخرين في فلسطين كفريضة (إستيطان أرض "إسرائيل").

(2) عبدالقادر رزيق المخادمي ، المصدر السابق ، ص19. 20.

(3) المصدر سابق ، ص22.

(4) روحيه غارودي ،ملف "إسرائيل" دراسة للصهيونية السياسية،ترجمة مصطفى كامل فوده،دار الشروق،ص19.

(5) الأرقم الزعبي ،الغزو اليهودي للمياه العربية ، دار النفائس ،(بيروت،1992)، ص61.

وفي عام 1971 طرحت غولدا مائير أمام الكنيست حول ضرورة الاهتمام الصهيوني بالمنافذ البحرية والمائية لتحقيق غايات "إسرائيل" الأمنية قائلة:"أن تصبح"إسرائيل" دولة غير مغلقة جغرافيا هو أمر بالغ التأثير من الناحية الإستراتيجية والجيوبولتيكية، وأن السيطرة على المنافذ والمضائق المائية أمر يكفل للدولة اليهودية القيام بمشاريعها الزراعية والصناعية"[1]. يرى الباحث من عرضه هذه المقدمة أن مسألة المياه تأخذ حيزا واسعا في حدود الفكر الصهيوني نظرا لما تمثله المياه من تداخل مع الخريطة الأمنية "لإسرائيل" حيث مثلت المياه وكيفية الوصول إليها والسيطرة والتحكم بمقدراتها أهمية عند الزعماء الصهاينة حيث مثلت نقطة إلتقاء قديما وحديثا، إضافة إلى أنها نقطة إرتكاز في السياسية الخارجية "الإسرائيلية"، وهذا يمكن أن نلاحظه في علاقات "إسرائيل" مع أثيوبيا وتركيا.

أولا : مشاريع الكيان الصهيوني المائية :

1- قبل قيام الكيان الصهيوني :

لقد بذل زعماء الحركة الصهيونية جهودا كبيرة مع رؤساء وفود دول الحلفاء أثناء إنعقاد مؤتمر السلام في باريس أوائل عام 1919 من أجل عزل فلسطين جغرافيا وسياسيا عن بقية الأراضي العربية،التي كانت تحت الحكم العثماني .

وتعيين حدودها الشمالية لتشمل الأراضي التي تأتي منها منابع نهر الأردن وبضمنها نهر الليطاني، حيث طالب زعماء الحركة الصهيونية بموجب المذكرة التي تقدموا بها إلى مؤتمر السلام في 1919/2/3 بأن تبدأ حدود فلسطين، من صيدا على البحر المتوسط، ويجري شمالي شرقي صاعدا سفوح جبل لبنان، ليشمل القسم الأكبر من نهر الليطاني، ومنطقة تجميع مياه نهر الأردن حتى مصادرها في الشمال بالقرب من راشيا (لبنان) ومن هناك تجري الحدود إلى قمة جبل الشيخ يتجه شرقا إلى منطقة مجرى روافد اليرموك باتجاه سكة حديد الحجاز على مسافة (20) كم إلى الجنوب من دمشق، ومن هذه المنطقة تسير الحدود جنوبا موازية لخط سكة الحجاز إلى جنوب من دمشق، لتسير إلى الغرب منها مباشرة حتى تصل إلى خليج العقبة، وبذلوا في هذا السبيل جهودا مماثلة مع الحكومتين البريطانية والفرنسية

---

(1) محمد جوادعلي ، أثر المياه في العلاقات بين الدول ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994، ص102- 103

أثناء تعيين الحدود مع بريطانيا في فلسطين، وفرنسا في سوريا ولبنان عام 1923[1]. ومع ذلك فإن الجهود الصهيونية لم تحقق أهدافها الرئيسة الخاصة بمصادر المياه، وإن أضيفت إلى فلسطين بعض الأراضي من سوريا ولبنان بموجب إتفاقية الحدود دخلت بحيرة الحولة وبحيرة طبريا ضمن حدود فلسطين، وبتأثير الحركة الصهيونية أيضا وخططها، أدخل في حدود فلسطين مثلث اليرموك و(8) كم من مجرى نهر اليرموك ليصبح للصهيونيين حقا في مياه اليرموك[*].

وبذلك فإنهم حققوا نجاحا أكيدا في عملية رسم الحدود الخارجية لفلسطين،على الرغم من إنزعاجهم من أنها لم تدخل نهر الليطاني ضمن حدود فلسطين[2].وإذا ما إتجهنا إلى الحدود الداخلية التي تفصل بين الكيان الصهيوني وبين كل من الضفة الغربية والقطاع، نجد أن الصهاينة قد حققوا لأنفسهم معظم ماكانوا يهدفون إليه، فقد ضم كيانهم الذي أقيم عام 1948 معظم مصادر المياه في فلسطين، فقد دخل في حدوده المنابع الشمالية لنهر الأردن، وجبال الجليل، وكل النطاق الساحلي الذي تمر به الانخفضات الجوية، إضافة إلى ما أكده التقسيم من حق في منابع نهر اليرموك، وهكذا يبدو واضحا أن الذين ساهموا في وضع تفاصيل مشروع التقسيم على معرفة تامة بمشروعات ونوايا الكيان المستقبلية.

ففي العام 1926 حصلت شركة روتنبرع على مشروع إستثمار مياه نهري الأردن واليرموك لفترة 70 سنة من أجل توليد الطاقة الكهربائية، وتمكنت شركات يهودية من الحصول على إمتيازات لإستغلال مياه الأنهار الداخلية الصغيرة في فلسطين مثل نهر العوجا، ونهر المقطع[3].

وفي العام 1934 إستطاعت الشركات اليهودية من شراء إمتياز تجفيف بحيرة الحولة والذي بدأت أعمال التنفيذ فيها في العام 1951 من قبل شركة (اهغرشوب هايشوب)

---

(1) عطاالله سليمان الحديثي ، المصدر السابق ، ص141 –142.

(*) نصت إتفاقية الحدود،على جعل حدود فلسطين تبدأ من رأس الناقورة على البحر المتوسط إلى قرب بانياس ومنها جنوبا حتى شرق بحيرة الحولة ،ثم إلى جسر بنات يعقوب ، ومنه يمتد الخط حتى الحمة بمحاذاة اليرموك إلى حيث يلتقي بالأردن. يلاحظ أن خط الحدود هنا منضبطا تماما مع عامل المياه. عطاالله سليمان الحديثي ، المصدر نفسه ، ص144.

(2)Coodan,D,Three Mapsin Falestine,pp.352.363 in the Jour of Coey vol.vll,1984

(3) عطاالله سليمان الحديثي ، المصدر السابق ، ص144.

والتي أنهت أعمال التجفيف في العام 1957، بقصد إستغلال الأراضي السهلية حولها وفي مكانها وإستغلال مياه البحيرة وروافدها في ري الأراضي في تلك المنطقة وإقامة برك السمك وحشدت قواتها العسكرية في تلك المنطقة[1].

وفي العام 1939 إقترح الهيدرولوجي البريطاني أيونيدس، لحل مشكلة توزيع مياه الأردن، حصر استعمال مياه نهر الأردن في منطقة حوض النهر مما أثار حفيظة الصهاينة، التي رأت أن من شأن ذلك الحد من إمكان إستخدام مياه النهر لري النقب، الذي يعد هدفا إستراتيجيا للصهيونية منذ بدايتها[2]. وفي العام 1944كلفت وزارة الزراعة الأمريكية لاودر ميلك بدراسة إمكان إستخدام مياه حوض نهر الأردن لري النقب لإرضاء مؤيدي الصهيونية الذين لم يدخروا جهدا في معارضة خطة أيونيدس.وقد خرج لاود ميلك بأنه يوجد في حوض الأردن مايقدر بـ (1800) مليون م3 من المياه يمكن توظيفها لري النقب. أما فيما يتعلق بالعرب الذين ربما لا يرغبون في العيش تحت ما إقترحه لاودرميلك، فقد رأى هو أنه يمكن لهؤلاء الرحيل إلى العراق[3].

وفي العام 1944 أيضاً قدم سيمابلاس مشروعه في كتاب (إمكانات الثروة المائية في أرض "إسرائيل"، إمكانات الري والتنمية)، وقد ضمن مشروعه جميع مصادر المياه في المنطقة، من أنهار، ومياه الينابيع، والمياه الجوفية، ومياه السيول والمجاري، وقد لعب هذا المشروع دورا كبيرا في رسم الخطوط العامة لحدود الدولة الصهيونية كما وردت في قرار التقسيم عام 1947[4]. وفي العام 1948 إقترح هيس إستكمال خطة لاودرميلك بتحويل مياه نهر الليطاني إلى فلسطين لتزويد "إسرائيل" بإمدادات إضافية من المياه[5].

وهكذا صنعت من جديد حدود الماء حدود الدولة الصهيونية،بعد أن كانت قد صنعت من قبل حدود الفكر الصهيونية في الجغرافيا الفلسطينية والعربية.

---

(1) صبحي كحالة ، مصدر سابق ، ص5- 7.

(2) جادأسحاق وهشام زعرور، مخططات "إسرائيل" المائية، ندوة:مشكلات المياه في الشرق الأوسط ،ج1، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ط1،بيروت ، 1994، ص146.

(3)Lowderm:lk,w.C.Palestine,Land of promise New York, Horper/Bros 1944,p.49

(4) عبدالقادررزيق المخادمي ، المصدر السابق ، ص35.

(5) جاد إسحاق وهشام زعرور، المصدر السابق ، ص147.

2- بعد قيام الكيان الصهيوني :

بات من الواضح أهمية المياه في رسم حدود الكيان "الإسرائيلي"، ودور خبراء الميــاه، بتقرير الحدود المؤقتة لدولة "إسرائيل" المزعومة (حدود 1948)، ولكن ما هــي التبــدلات التي طرأت على التفكير اليهودي، تجاه المسألة المائية بعدالعام 1948؟ من المفيد أن نقــول، إن حكومات الكيان "الإسرائيلي" المتعاقبة قامت بتنظيم المســألة المائيــة ، ونقلــها مــن أطروحات الخبراء ومشاريعهم، الذين إستقدمتهم الوكالة اليهودية قبــل إعــلان الدولــة العبرية عام 1948، "أمثال: روتنبرغ – ايدونيدس– لاودرميلك ومساعده جيمس هيس" إلى التطبيق العملي.

لذلك، عملت على إصدار قوانين ناظمة لإستثمار الماء، وهيأت الظروف المواتية، لكي يستفيد اليهود وحدهم من اكبر كمية من المياه الموجودة في فلسطين، لذلك عمدت قوات الإحلال إلى تقليص نسبة عدد القرى العربية من 100% إلى 35% من المجمــوع الكلــي لعدد قرى فلسطين، وذلك بين عامي 1948 و1963م، وبالتالي إرتفعت المساحات المغتصبة من الأراضي الزراعية إلى 3.2 من الأرض التي كانت لدى العرب، ويذكر إلى أن القوانين "الإسرائيلية"، عدت الأرض المتبقية لدى العرب أرضــا إحتياطيــة لتغطيــة إحتياجــات المهاجرين الجدد مستقبلا[1].

وإنخفض إستهلاك العرب من مياه الري درجة قريبة من الحرمان الكلي،فقد وصــلت نسبة إستهلاكهم من مياه الري إلى 1.98% من المجموع الكلي للمياه في فلسطين، وبالتالي تحول العديد من المزارعين العرب الى فلاحين إجراء في المستعمرات اليهودية،بسبب تقلص مساحات المروية التي يملكونها نتيجة صدور قانون الأحكام العرفية عــام 1949، الخــاص بإستملاك الأرض من قبل اليهود. وحوصر الفلاحون العرب، في أراض فقــيرة بــالثروة المائية، وأصبحت زراعتهم ديمية مثل الحبوب والزيتون. ونتيجة لتهجير مايقــارب مليــون عربي عام 1948 من أرضهم في فلسطين، إنخفضت نسبة السكان العرب في فلســطين إلى 11% من المجموع الكلي (عرب ويهود) ، وبقيت أملاك المهجرين وأرضهم ومشــاريعهم المائية مشاعا حتى صدر قانون عد الموارد المائية ملكية عامة، وذلك عــام 1949، كلفــت

(1) الأرقم الزعبي ، المصدر السابق ، ص60.

(إدارة الأملاك العربية) المؤسسة عام 1948 باستثمار المشاريع المائية بالإضافة للأملاك العربية الأخرى[1].

3- المشاريع المائية المطروحة ما بعد 1948 :

ففي العام 1951 أنهى مكدونالد دراساته التي كلفتها به الحكومة الأردنية حول إمكان إعادة توطين الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا الى الأردن في أثر تهجيرهم خلال حرب عام 1948 ومابعدها، خرج منها بما يشبه خطة أيونيدس من حيث خلوصه إلى وجوب قصر إستخدام مياه النهر في منطقة حوضه.إلا أنه إقترح مالا يرضي العرب، وهو تخزين الفائض من مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا التي إستولت عليها "إسرائيل" بالكامل سنة 1948[2]. عليه، فقد أيد العرب خطة المهندس الأمريكي بونجر الذي اقترح إنشاء سد على مجرى نهر اليرموك في منطقة المقارن لتخزين مياه النهر الفائضة إلى حين الحاجة إليها، وصرف المياه من السد للغور الشرقي ليستفيد من هذه المياه أراضي الغور.إلا أن "إسرائيل" رأت في هذا مساسا بسيطرتها على مياه المنطقة وإدعت أن هذا خرق لحق الامتياز الذي حصل عليه روتنبرغ وشركته من حكومة الإنتداب البريطاني . ونتيجة لضغوطات "إسرائيل" على الولايات المتحدة الأمريكية ووكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين أوقفت هاتان الجهتان دعمهما للمشروع، وبالتالي أوقف العمل العربي في المشروع[3].

أما مشروع اليركون – النبع فقد بدأ بتنفيذه سنة 1952 من أجل تزويد المياه منطقة شمال النقب التي أقيم فيها العديد من المستوطنات، ويتلخص المشروع بسحب مياه نهر العوجا– (اليركون) الذي ينبع من تجمع ينابيع المياه القادمة من المنحدرات الشمالية لفلسطين، وهدف المشروع الذي يبلغ طوله 106كم ، وقطر أنابيب بسحب 66 عقدة إلى ري 200 ألف دونم بمعدل 120 مليون م3 سنوياً [4]. وللخروج من المأزق الذي وضعت المنطقة فيه نتيجة وقفها دعم المشروع العربي القائم على خطة بونجر قامت الولايات

---

(1) المصدر نفسه ، ص61– 62.

(2) جاد إسحاق وهشام زعرور، المصدر السابق ، ص148.

(3) ليزا شميدا ، المصدر السابق ،ص20–21.

(4) بشير شريف ألبرغوثي ، المطالع "الإسرائيلية" في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة، دارالجليل للنشر، ط1، (عمان ، 1986)، ص132.

المتحدة الأمريكية بعرض خطة جديدة لقسمة مياه نهر الأردن بين العرب و"إسرائيل". ففي تشرين الأول 1953، قدم أريك جونستون خطته لتسوية النزاع العربي ـ"الإسرائيلي" على مياه النهر[1].

وقد إرتكزت إقتراحاته بشكل أساسي على خطة أعدها تشارلزمين، تحت إشراف سلطة وادي تنسي الأمريكية. ويعدما إقترحه جونستون خليطا من خطط لاودرميلك ـ هيس ومكدونالد- بونجر. ومع أن إقتراحات أريك جونستون قد أتت أساسا كخطة توفيقية، فقد تم رفضها من قبل "إسرائيل" أولا ثم من قبل العرب، وبينما قدم العرب خطة بديلة عرفت فيما بعد بأسم (خطة اللجنة الفنية العربية)، فإن "إسرائيل" لم تتقيد بأي إقتراح بديل بشكل رسمي، وإكتفت بتأييد كوتن التي تم إعدادها بأيعاز من "إسرائيل".

ويعرض الجدول (8) التغييرات التي تم إقتراحها على خطة جونستون من قبل الأطراف المختلفة.

جدول رقم(8)خطة جونستون والتعديلات التي طرأت عليها(*)

البلد	جونسون 1953		العربية		كوتشن		جونسن المعدلة	
	مياه مليون م3	أرض ري ألف دونم	مياه مليون م3	أرض ري ألف دونم	مياه مليون م3	أرض ري ألف دونم	مياه مليون م3	أرض ري ألف دونم
الاردن/ فلسطين	744	490	861	490	575	430	720	-
سوريا	45	30	132	119	30	30	132	119
لبنان	-	-	35	35	450	350	35	35
الدول العربية	819	520	1028	644	1055	810	887	
((إسرائيل))	393	420	200	234	1290	1790	450	
المجموع	1213	940	1228	878	2345	2600	1337	

(1) محمود رياض ، المصدر السابق ، 12- 13.

(*) المصدر/ جاد إسحاق وهشام زعرور، مصدر سابق ،ص149.

أما عن أسباب رفض كل من "إسرائيل" والعرب خطة جونستون الأصلية، فإنه يعتقد أن "إسرائيل" لا تريد إلزام نفسها بحصة معينة، أما العرب فلـــم يرغبـــوا في الاعتـــراف "بإسرائيل" في ذلك الوقت عن طريق الاعتراف بحصتها في مياه نهر الأردن [(1)].

وفي العام 1964 أعلنت "إسرائيل" أنها على وشك إنهاء مشروعها في تحويل مياه نهـــر الأردن لمنطقة النقب، بما يسمى الخط الناقل، على أثر ذلك عقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة بتاريخ17كانون الثاني 1964، وقرر المؤتمر تمويل المشروع والمشـــاريع المشـــابهة الأخرى مثل تحويل مياه نهر الحاصباني وإنشاء سد المخيبة على نهر اليرموك،وبقيت المشاريع العربية تتعثر إلى أن حصلت حرب حزيران 1967، ونتيجة للحرب إحتلت "إسرائيل" جميع المواقع المتعلقة بالمشاريع العربية . ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مياه نهر الأردن وروافـــده تحت الهيمنة الفعلية "الإسرائيلية"[(2)].

أما مشروع قناة البحرين للربط بين البحر المتوسط والبحر الميت والتي تم إقرارهـــا في إتفاقية غزة– أريحا بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" فإن فكرة هذا المشروع تعود إلى منتصف القرن الـــ19عندما إتجهت أنظار الاستعمار البريطاني لتسهيل الاتصال بالهند، إلا أنها لم تنجح في وقتها، لأنها تزامنت مع حفر قناة السويس في مصر، ثم عاد وطرحها بن غورين في وثيقة خاصة حول نهر الأردن والليطاني قائلا: "إن ربط البحر المتوسط بـــالبحر الميت بالمحيط الهندي حلم صهيوني كبير"[(3)].

ثم عادت وقررت الحكومة "الإسرائيلية" حفر القناة بتاريخ 1980/8/24[(4)].

ويبدأ المشروع من تل القطيفة الذي يقع على شاطئ البحر المتوسط جنوبي دير البلح، شمالي خان يونس في قطاع غزة،وينتهي في منطقة مسعدة بالقرب من البحر الميـــت مـــارا بالنقب الشمالي جنوبي بئر السبع، ويطلق على هذا الخط (خـــط القطيـــف ـــ مســـعدة) (وللمشروع جملة من الفوائد "لإسرائيل" يأتي في مقدمتها تشكيل مانع مائي يمكن بناء خط

(1) جاد إسحق وهشام زعرور، مصدر سابق ، ص149.

(2) ليزا شميدا ، مصدر سابق ، ص 19

(3) محمد جواد علي ، أثر المياه في العلاقات بين الدول ،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم السياســـية،جامعة بغـــداد، 1994 ، ص110.

(4) فهد مقبول الغبين ، المصدر السابق ، ص42.

دفاع رئيسي عليه (على غرار خط بارليف الذي أقامة العدو على قناة السويس) لمنـــع أي قوات عربية قادمة من الجنوب والشرق من إجتيازه، كما يمكن إستغلال الميـــاه في الجـــزء المفتوح منه لتبريد المفاعلات النووي في النقب الشمالي، مما يساعدها في تطوير مفاعلاتهـــا النووية[1].

بالإضافة إلى ما ستسهم مياه القناة في إقامة المشاريع الزراعيـــة والصـــناعية وبالتـــالي إجتذاب المزيد من المستوطنين الجدد إلى صحراء النقب بما يســـهم في تنفيـــذ مخططـــات "إسرائيل" الرامية إلى توطين النقب، الأمر الذي سيخلق واقعا جديدا لا يمكن تغييره حـــتى بعد التوصل إلى تسوية للمشكلة الفلسطينية، مما يعكس بوضـــوح أهـــداف "إســـرائيل" التوسعية دون إعتبار لحقوق الفلسطينين الثابتة وللقوانين والمواثيق الدولية. كمـــا يمكـــن للقناة أن تسهم في إحياء وإقامة السياحة من خلال إنشاء سبع بحيرات إصـــطناعية علـــى إمتداد القناة[2]. ومؤدى ذلك برمته تحقيق إزدهار إقتصادي يزيد من قوة العدو الصهيوني التوسعية.

4- إسرائيل ومياه النيل :

إن مسألة المياه بالنسبة "لإسرائيل" هي مسألة حياة أو موت ومنذ صدور وعد بلفـــور عام1917، بدأ الصهاينة يتحدثون بصوت عال عن حلمهم بإسرائيل الممتدة من النيـــل الى الفرات. لذلك عملت إسرائيل على العبث بمياه النيل وذلك للضغط على الدول العربيـــة وخاصة مصر لأن 85% من مياه مصر تأتي من أثيوبيا لذلك فهناك ثمة مصلحة مشتركة في التنسيق بين البلدين في مجال المشروعات المائية في مياه النيل، ولذلك فأن مساهمة إسرائيل في بناء السدود على منابع النيل كانت إحدى طرق التعاون مع أثيوبيا لتـــهجير اليهـــود الفلاشا إلى إسرائيل[3].

وبالفعل تم التخطيط لذلك، فكانت الحركة الأولى مـــن عـــام 1984-1985 والـــتي أسفرت عن هجرة (14) ألف يهودي أثيوبي إلى "إسرائيل" والتي عرفت بعملية "موســـى"،

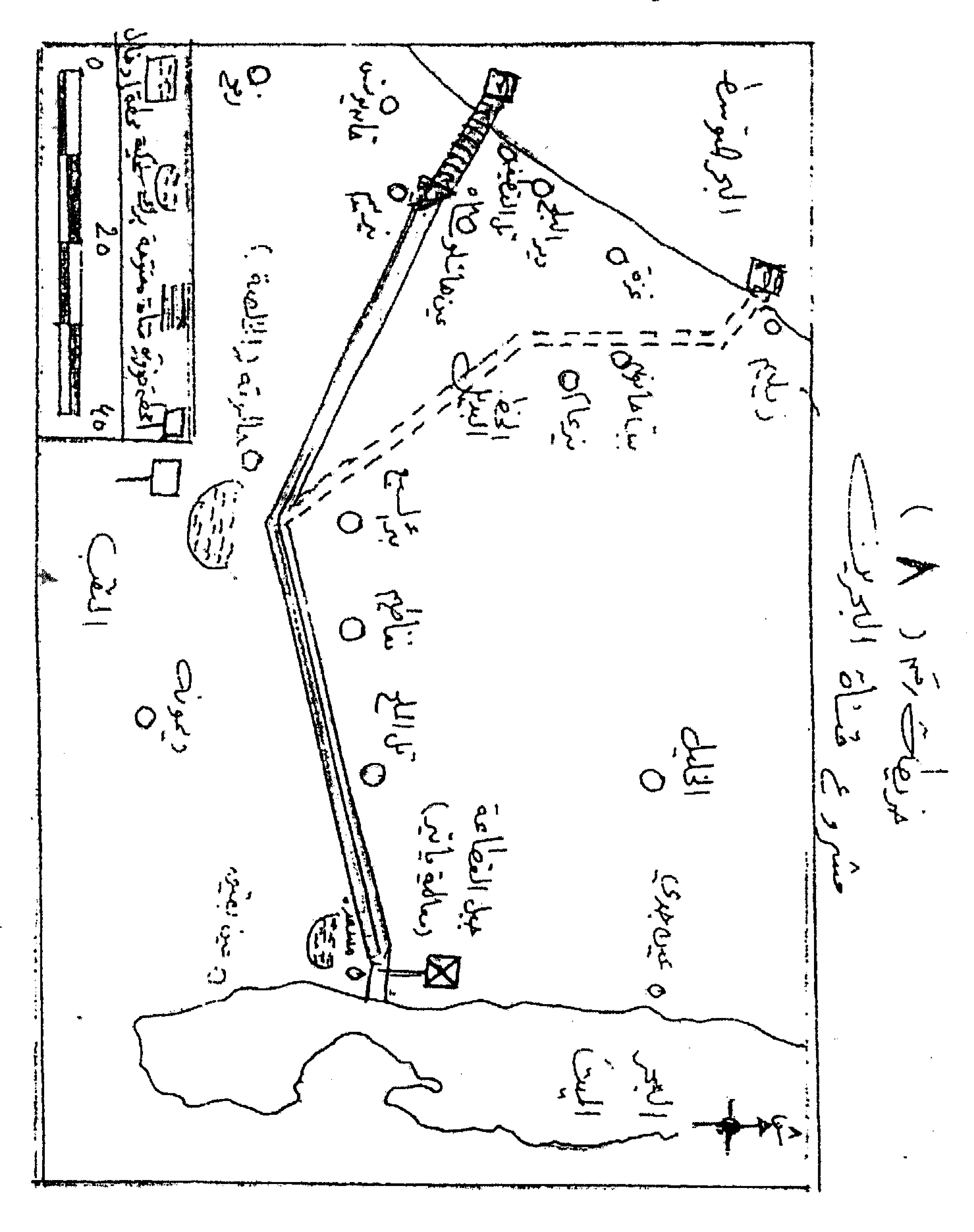
---

(1) عبدالقادر رزيق المخادمي ، المصدر السابق ، ص81.

(2) فهد مقبول الغبين ، المصدر السابق ، ص62.

(3) عبدالرحمن حمادي ،جوانب من الإستراتيجية المائية "الإسرائيلية" ،مجلة الوحـــدة المغربيـــة،ع1، ك2، 1992، ص123. ينظر الخارطة رقم (8).

وجاءت الحركة الثانية في مايس 1991 والتي عرفت "بعملية سليمان" والتي أسفرت عـــن هجرة(18) ألف يهودي أثيوبي[1].



(1) عمرعزالرجال ، مياه النيل وعلاقة إسرائيل بأثيوبيا،مجلة المعرفة ، العدد13، مركز الفالوجا للدراسات والنشر، ص35.

وفي واقع الأمر أن هجرة اليهود الأثيوبيين إلى إسرائيل تعد حافزا لتوطيد التعاون بين كل من "إسرائيل" وأثيوبيا[2].

ثانيا : المياه في الفكر الجيوستراتيجي الصهيوني :

ليس عبثا أن يكون شعار الصهاينة الاستراتيجي شعارا مائيا(حدودك يا إسرائيل من الفرات الى النيل)، فالمياه تشكل العامل الحاسم والمحوري في الجغرافية السياسية الصهيونية، وهي التي أثرت بشكل كبير في صياغة وتحديد الأهداف الصهيونية قبل إنشاء كيانهم (دولتهم المزعومة)[2]. ويرى الصهاينة أن الله وعدهم بملكية الأرض وملكية مياهها،"كل موقع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيت... كما كلمت موسى من البركة ولبنان... هذا الى النهر الكبير نهر الفرات... والى البحر الكبير نحو المغيب يكون تخمكم" [3].

فالحدود الجغرافية إذن في الفكر اليهودي هي حدود مائية- وخاطب الرب موسى: قليلا قليلا أطردهم من أمامك إلى أن تثمر وتملك الأرض واجعل تخومك من بحر سوف إلى بحر فلسطين[*]، ومن البرية إلى النهر،بأني أدفع إلى أيديكم سكان الأرض فتطردهم من أمامك [4]. وعندما بدا التعاون الصهيوني – الانكليزي في فلسطين في عام 1873 إحتلت المياه مكانة مميزة فاللجنة التي أرسلتها الجمعية العلمية البريطانية مدفوعة من الصهاينة قامت بدراسة مفصلة عن موارد فلسطين وعلى رأسها الموارد المائية لمعرفة إمكانات التوطين الصهيوني فيها وكانت اللجنة برئاسة الجنرال تسارلزوارن، وقدمت تقريرها بعد سنتين من الدراسة المتواصلة وأكدت فيه على نقطتين مهمتين من الناحية المائية[5]:

1- نقل مياه الجليل وشمال فلسطين إلى صحراء النقب.

2- تحويل مجرى مياه نهر الأردن إلى النقب.

---

(2) عايدة العلي سري الدين ، مصدر سابق ، ص134.

(2) إبراهيم أحمد سعيد، مصدر سابق ، ص161.

(3) الكتاب المقدس ،سفريشوع ،الإصحاح1،2،3،4.

(*) بحر سوف: هوخليج السويس ، بحر فلسطين: هو البحر المتوسط ، النهر: هو نهر النيل.

(4) الكتاب المقدس ، سفر الخروج ، 30/23ــ 31

(5) فيصل الرفوع ، الأطماع الصهيونية في المياه العربية ، حرب المياه بين الكيان الصهيوني والأردن ،جريدة البيان، الملف السياسي ، دبي- الإمارات العربية المتحدة، العدد 332 ، 1997/9/26.

وبذلك تستطيع منطقة النقب إستيعاب ملايين البشر،وهي تعادل نحو 50% من مساحة فلسطين المحتلة، وقد قدرت اللجنة إمكانية إسكان خمسة ملايين في فلسطين والنقب[1].

وهكذا يمكن القول أن الفكر الصهيوني كان مدركا أهمية البعد المائي كركيزة أساسية للاستيطان اليهودي .

ثالثا : إستراتيجية إسرائيل المائية :

ركزت تقارير الحركة الصهيونية قبل إنشاء الكيان الصهيوني على أهمية المياه لاستمرار الدولة المنشودة في الحياة،وقد تأكد ذلك في وثائقها،وفي تصريحات القادة الإسرائيليين بعد إنشاء إسرائيل في أيار من عام 1948. ولم ينصرف أصحاب القرار والمخططون في إسرائيل يوما عن البحث في رسم السياسات لجهة السيطرة على اكبر حجم ممكن من المياه العربية، وبذلك فإن المياه هي التي حددت جغرافية إسرائيل وتوسعاتها منذعام 1948 مرورأ بعدوان الخامس من حزيران في عام 1967 وصولأ حتى اللجنة السياسية الراهنة[2].

عندما قامت إسرائيل بغزوها الأول لسيناء عام 1956 أشاعت أجهزتها الإعلامية المختلفة، وروجت أجهزة الإعلام الغربي المؤيدة لإسرائيل:(بأن الصهيونية تعمل على تحرير جزء من "أرض الشعب اليهودي" وأن لها في شبه جزيرة سيناء حقوقا قومية على أرض إسرائيل الكبرى التي تمتد من النيل الى الفرات)[3].

وفي هذا الصدد قال بن غورين رئيس وزراء "إسرائيل" أن فكرة الاستيلاء على سيناء، وضمها ليست طارئة وإنما كانت تجول بأذهان زعماء إسرائيل، وذلك لأهميتها الإستراتيجية وكونها جزءا من (الوطن الأم التاريخي)، وحقيقة الأمر أن التلميحات أو التصريحات التي وردت على لسان قادة إسرائيل في ما يتعلق بضم سيناء،إنما ذكرت للمرة الأولى عند ما تمت الحملة، والذي كان يتردد بالفعل على ألسنة الزعماء الإسرائيليين، هو فقط فتح مضايق تيران للملاحة أمام السفن الإسرائيلية، وقد وعد بن غورين بتحقيق هذا

---

(1) علي محمد علي ، نمر الأردن والمؤامرة الصهيونية ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر، ص25.

(2) نبيل محمود السهلي ، إستراتيجية إسرائيل المائية ،صحيفة الثورة الالكترونية ،مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، 2010/10/8 http://www.thawra.alwehda.yov.sy.

(3) بييرديستريياص ، من السويس إلى العقبة ،الدار العربية ، ترجمة يوسف مزاحم ، ص113.

الهدف أثناء الحملة الانتخابية للكنيست في الثالث من ت1 عام 1955 [1]. إن توطين ستة ملايين وافد في أرض فلسطين سيفاقم بالتأكيد الأزمة والضغط على مصادر المياه كما أن تهجير اللاجئين الفلسطينيين إلى الأردن الفقير مائيا ضاعف الأزمة المائية، وتبدي إسرائيل أطماعا واضحة في المياه العربية وبخاصة حصة الدول العربية المشاركة في حوض نهر الأردن[2].

تقوم الإستراتيجية الإسرائيلية على أساس مبدأ في غاية الخطورة على الأمن المائي العربي، بل وعلى الأمن القومي العربي ككل.هذا المبدأ هو "أن المياه مصدر إستراتيجي تحت السيطرة العسكرية"، ولذلك سعت إسرائيل منذ البداية للسيطرة على مصادر المياه العربية. وقد بدأ الاهتمام الصهيوني بالمياه العربية في وقت مبكر،فقد كانت المسألة المائية قضية أساسية واكبت الحركة الصهيونية منذ نشأتها، فمفهوم الحدود الآمنة تدخل فيها منابع المياه في المنطقة وتشمل نهر الأردن ونهر اليرموك ومياه جبل الشيخ ونهر الليطاني[3].

لقد شكلت المياه ركيزة أساسية في أفكار وتطلعات رئيس الحكومة الصهيونية بنيامين نتنياهو حيث أكد في كتابه الشهير(مكان تحت الشمس)والذي مازال يعتبر مصدرا هاما لمعرفة توجهات هذا الإرهابي وأطماعه وسياساته الداخلية والخارجية أكد على أنه يجب على إسرائيل أن تضمن في إطار إي تسوية تتعلق بالضفة الغربية مصالحها القومية الحيوية وبالذات ضمان سيطرتها على مصادر المياه، أي السيطرة على المناطق الواقعة فوق أحواض المياه الجوفية الحيوية للاقتصاد المائي للكيان الصهيوني، وربط نتنياهو بين المياه والمفهوم الاستراتيجي لأمن هذا الكيان وبهذا الأمن المزعوم برر تمسك الصهاينة بالجولان السوري المحتل قائلا يجب الاحتفاظ بالجولان لأسباب إستراتيجية وإقتصادية حيث أكثر من ربع الثروات المائية الضرورية لإسرائيل مصدرها الجولان، ويمكن أن نعيش بدون نفط، ولكن لا يمكن أن نحرم أنفسنا من المياه[4].

---

(1) نجيب صالح ، مصدر سابق ، ص30.

(2) سري القدوة ، الأمن العربي ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي ، للمزيد من التفاصيل : شبكة المعلومات الدولية : تاريخ الاطلاع،2010/10/27 http://www.yroup194.net.

(3) صلاح الصيفي ،العرب وإسرائيل .. والأمن المائي العربي ،شبكة المعلومات الدولية: http://www.yrovp194.net

(4) المصدر نفسه.

المبحث الثاني

التعاون والتنسيق الصهيوني - الأثيوبي في السياسة المائية وتأثيرها على الواقع الإقتصادي لمصر والسودان

تمهيد:

تطمع (إسرائيل) في أن يكون لها بصورة غير مباشرة اليد الطولى في التأثير على حصة مياه النيل الواردة لمصر وبدرجة أقل السودان، وذلك كورقة ضغط على مصر للتسليم في النهاية بما تطلبه (إسرائيل).

تقوم(إسرائيل) بتحريض دول حوض النيل بالاعتراض على حصصها من المياه، وتقدم خبراتها الفنية والتقنية التي تملكها لإنشاء السدود وغيرها من المنشآت التي تمكنها من السيطرة والتحكم في مياه النهر.

يبلغ الحجم المتوسط السنوي للأمطار على حوض النيل حوالي (900) مليار م3 سنويا، يمثل الجريان السطحي منه (137) مليار م3، بينما إيراد النيل طبقا لأخر التقديرات لا يتجاوز (84) مليار م3، يأتي(72) مليار م3 أي 85% من مياه النيل من النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا في أثيوبيا، بينما يأتي 15% من منطقة البحيرات العظمى أي حوالي (12) مليار م3[1] .

يبلغ تعداد السكان بحوض النيل ما يقرب من (405) مليون نسمة، ويبلغ إحتياجاتهم المثلى نحو (170) مليار م3 سنويا من المياه، ويمكن المزج بين مياه النهر والآبار والأمطار لتحقيق إكتفاء ذاتي من المياه دون أي مشاكل[2].

وبموجب هذه الأرقام يعد نهر النيل مطمعا للعديد من القوى الدولية والاستعمارية التي تريد أن تضع قدما بالقرب منه للضغط على دوله مستقبلا في حالة إحتياجها للمياه، أو في حالة طلبها المياه مباشرة على غرار ما تفعله الدولة الصهيونية التي لم تكتفي بسرقة مياه لبنان وسوريا والأردن ولكنها تتطلع إلى مياه النيل .

---

(1) سليمان الشيخ ،المياه العربية .. وصراع الوجود،مجلة العربي ،الكويت ،العدد 318، آيار 1985، ص36.

(2) جامعة الدول العربية ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، المجلد14، (الخرطوم ، 2008)، ص141.

اولا : التنسيق الاثيوبي - الإسرائيلي :

ذهبت إسرائيل تفتش منذ اللحظة الأولى لوصولها إلى مياه البحر الأحمر عن مرتكز في حوض البحر، وإلتقت مصالحها مباشرة مع أطماع أثيوبيا الساعية بدورها منذ عهد منليك إلى الوصول إلى سواحل البحر الأحمر والتحكم بمضيقه الجنوبي.

واستطاعت أثيوبيا في ظل الدعم الأمريكي عام 1952 أن تقيم إتحادا فدراليا مع إريتريا تمهيدا لإحتلالها عسكر يأثم ضمها إلى الإمبراطورية الأثيوبية عام 1962[1].

وفي مواجهة الدعم العربي الكبير لثورة الشعب الاريتري، إندفعت أثيوبيا بتوثيق علاقاتها مع إسرائيل،لتحقيق الهدف المشترك لهما، وهو كسر الطوق العربي في البحر الأحمر، ونزع الصفة القومية عن هذا البحر.لذلك جعلت أثيوبيا شواطئ إريتريا وجزرها تحت السيطرة الأمريكية وإلاسرائيلية، وقدمت لهاتين الدولتين تسهيلات إستراتيجية غير محدودة[2].فمنذ الخمسينات كان الدور إلاسرائيلي يعمل بالوساطة أي عن طريق مؤسسات الدراسات إلاستراتيجية الأمريكية، والبعثات إلى الدول إلافريقية المتحكمة بمنابع النيل، وعن طريق تشجيع الشركات الأمريكية الواقعة تحت التأثير الصهيوني لتنفيذ مشاريع للري في هذه الدول [3].

ففي فترة مابين (1958– 1964) قام المكتب الأمريكي لإستصلاح الأراضي الزراعية بوضع دراسة موسعة لإستصلاح الأراضي على الحدود السودانية – الأثيوبية ولإنتاج الطاقة الكهربائية. وبالمقابل عارضت أثيوبيا بتحريض من إسرائيل تنفيذ مشروع السد العالي الذي تم تنفيذه عام 1960، كما عارضت مشروعا مصريا آخر لتحويل جزء من مياه النيل لري سيناء (بمساحة 35 ألف فدان) وتقدمت بشكوى إلى منظمة الوحدة الإفريقية[4]. وقد إتخذ التنسيق الأثيوبي– إلاسرائيلي في عهد منغيستو هيلامريام الذي أطاح بالامبراطور هيلاسيلاسي عام 1974، منحى جديدا وإمتدت أخطاره إلى جنوب

(1) عايدة العلي سري الدين ، المصدر السابق ،ص23.

(2) عباس قاسم ، المصدر السابق ،ص36.

(3) صالح زهرالدين ، المصدر السابق ،ص248.

(4) وليم نجيب سليمان ومجدي شندي ، مخاطر محدقة بمياه النيل ،ص24. شبكة المعومات الدولية :
http://www.algadsiten.net/news.

السودان مع العقيد المنشق جون غرنغ وهو يهدف إلى فصل الجنوب السوداني، الذي يشكل حوض بحر الجبل (الناظم الأول لنهر النيل) وبذلك تكتمل حلقة المؤامرة بسيطرة أثيوبيا على الشريان الرئيسي وهو النيل الأزرق، وسيطرة المنشق غرنغ على الشريان الآخر وهو بحر الجبل[1].

إن ماكشفت عنه شركة "تاحال" الإسرائيلية يشكل الدليل الواضح على أطماع كل من أثيوبيا وإسرائيل بالمياه العربية وعلى التعاون الوثيق الذي يجري بينهما.فقد أعلنت هذه الشركة المائية الصهيونية مؤخرا أنها تقوم بمشاريع وأعمال ري في أثيوبيا لحساب البنك الدولي، بالإضافة إلى أعمال إنشائية في أوغادين في الطرف الآخر من أثيوبيا المتنازع عليها مع الصومال، ويهدف التعاون الأثيوبي ـــ الإسرائيلي إلى تنفيذ المشاريع المائية التي سبق أن أعلنت أثيوبيا عن عزمها على تنفيذه ويصل عددها إلى أربعين مشروعا مائيا على النهر الأزرق ويشمل إنشاء(36) سدا، وأهم هذه المشروعات السد التخزيني على نهر"فيتشا" أحد أهم روافد النيل الأزرق[2].

ثانيا : نهر النيل ومشاكل الجيوبوليتكية :

إن النسب الكبيرة التي تنفرد بها أثيوبيا في حصتها من حوض ومياه نهر النيل الأزرق وعطبرة والسوباط يظهر لنا أن النصيب الأكبر لمياه نهر النيل والبالغة 85% تأتي أغلبها من هضبة أثيوبيا، الأمر الذي يجعل دولة أثيوبيا تمتلك إمكانية تهديد جيوبولتيكي ضد كل من السودان ومصر،مما فرض هذا الوضع على هذه الدول أن تأخذ هذه المسألة بنظر الاعتبار في صياغة سياستها المائية وفي علاقاتها الدولية[3] .. هذا وكانت أثيوبيا تسير في خططها على وفق أوامر أمريكية وصهيونية لإقامة سدود على بحيرة تانا التي ينبع منها النيل الأزرق وعلى نهر آباي الصغير منذ أوائل عام1973[4]. فضلا عن ذلك سياستها في عرقلة مشروع قناة جونقلي عن طريق دعم المتمردين في جنوب السودان، وفي إنشائها

(1) عايدة العلي سري الدين ، المصدر السابق ،ص24.

(2) عباس قاسم ، المصدر السابق ،ص37.

(3) عمر كامل حسن ، المصدر السابق ،ص209.

(4) رياض حامد الدباغ ، الأهمية الإستراتيجية للمياه في الوطن العربي ،مجلة المجمع العلمي العراقي ،العدد الثالث، 1992، ص145.

مشروعات ري النيل من أجل حرمان مصر والسودان من حصتهما المائية وبدعم صهيوني لها. وإن أبرز ما يهدد السودان ومصر من هذه الأزمة دخول الكيان الصهيوني طرفا في الصراع من خلال أثيوبيا،حيث ينشط خبراء الصهاينة في مجال الزراعة والري في مشاريع تقام على نهر النيل في أثيوبيا وغيرها، بهدف الضغط على مصر والسودان لإرضاخهما فيما بعد للموافقة على تخصيص جزء من مياه النيل في النقب عبر سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية(1).

ويؤكد مسؤولوا وزارة الري المصرية أن أثيوبيا تمتلك من الأنهار ما يعطيها 900 مليار م3 سنوياً إضافة إلى 20 مليار م3 من المياه الجوفية وتفكر جديا في حجز مياه النيل لديها من دون حاجة إليها الأمر الذي يعود إلى خطورة الوجود الصهيوني في أثيوبيا ودول المنبع عموما(2).

كما يؤكد أن أمريكا والكيان الصهيوني دفعتا(جون قرنق) للقيام بتمرد في جنوب السودان وتمويل حركته بالأسلحة والخبراء والمال وإشترطتا عليه هدم قناة جونقلي وبالفعل تم ذلك وتوقف العمل بها علما أن هذه القناة فضلا عن توفيرها لمصر(7.5) مليار م3 من المياه مهمة بصورة أكبر للسودان كأهمية قناة السويس لمصر، ويبلغ طولها 250 كم(3).

وباستعراض التطور التاريخي لإستخدامات المياه نجد أن مصر والسودان هما أكبر مستهلكي مياه النيل،ويفوق الاستهلاك المصري غيره لأن الاعتماد الرئيسي في الزراعة في مصر على الري بينما الاعتماد في دول حوض النهر الأخرى على المطر. بل وقد أضحت المشكلة لبعض هذه الدول (دول المنبع) تكمن في إفراط المطر والحاجة إلى تصريف (4).

إن تبعية مصر المطلقة لنهر النيل، أعطت "إسرائيل" ميزة تكتيكية وإستراتيجية في أوقات الحروب، ففي حروب الاستنزاف (على سبيل المثال) وجه الكيان الصهيوني ضربة، وإن كانت بقدر ضئيل فقط، وعلى سبيل التحذير،إلى قناطر نجع حمادي، وقناطر أسنا،

---

(1) محمد أحمد السامرائي ، الكيان الصهيوني ونهر النيل ، ، ص21 –22.

(2) عطا الله سليمان الحديثي ، المصدر السابق ،ص204.

(3) رياض حامد الدباغ ، المصدر السابق ،ص145 –146.

(4) آمال سعد متولي ، المصادر المائية والصراع السياسي في المنطقة العربية ،مجلة الوحدة المغربية ، العـــدد الأول ، ك1991/2،ص90.

وكذلك إلى خطوط الكهرباء التي تمتد من أسوان وحتى القاهرة.وكانت من نتيجة هذه الضربة أن غير الجيش المصري من إنتشاره، وقام بإرسال قوات للدفاع عن سد أسوان، ولذا أصبح الضغط ضعيفا على "إسرائيل" في منطقة القناة[1].

ثالثا : جيوبولتيكية إستغلال أثيوبيا لمياه نهر النيل :

أعلنت أثيوبيا ومنذ عام 1956 أنها تحتفظ لإستعمالها الخاص مستقبلا بموارد النيل وتصرفاتها في الإقليم الأثيوبي، أي 85% من إيراد النهر بأكمله. وقد وزعت مذكرة رسمية على جميع البعثات الدبلوماسية في القاهرة تضمنت إحتفاظها بحقها في إستعمال الدول المستفيدة الأخرى من هذه المياه أو مدى سعيها ورائها [2].

كما قام مكتب استصلاح الأراضي الزراعية الأمريكية بدراسة لصالح أثيوبيا لتنمية الأراضي الزراعية وتوليد الكهرباء. وحددت الدراسة أنه يوجد في أثيوبيا ثلاثة مواقع، عبارة عن مستودعات للمياه،تبلغ طاقتها التخزينية (85) مليار م3 من المياه، إلى جانب (71) موقعا لإقامة السدود على النيل، من بينها (19) تصلح أيضا لتوليد الكهرباء (30 مليار كيلوواط/ساعة في العام) وإقتراح المخططون لهذا المشروع إنشاء هذه السدود التسعة عشر، من أجل إستغلالها في تخزين المياه وفي إنتاج الكهرباء[3]. كما قام الإتحاد السوفيتي (سابقا) بمعاونة أثيوبيا أيضا لإعادة دراسة هذا المشروع ولم يرى أي منها النور بسبب الصعوبات الفنية والتمويلية بالإضافة إلى أن المشاريع التي تقام على الأنهار لأثيوبية شرق الهضبة أكثر من فائدة لأثيوبيا من المشاريع التي يمكن أن تقام على الأنهار غرب الهضبة مثل السوباط وعطبرة والنيل الأزرق[4].

بسبب إنبساط الأرض وخصوبة التربة .أعلنت أثيوبيا في عام 1977، في إجتماع للأمم المتحدة عن نيتها في إستغلال مياه النيل الأزرق، ثم عادت فأعلنت عن ذلك في نهاية

---

(1) أرنون سوفير، أنهار من النار،الصراع على المياه في الشرق الأوسط ، إصدار جامعة حيفا، ترجمة:الدار العربية للنشر والتوزيع ،(،القاهرة ،1993)،ص69.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1988 / مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1989،ص448.

(3) أرنون سوفير، المصدر السابق ، ص50.

(4) يوسف أبو نجم ، نهر النيل والأمن القومي العربي ،مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،القاهرة ،العدد4 79، ك2 1985، ص52.

السبعينات، وفي عام 1981 إبان إجتماع الأمم المتحدة بشأن الدول الفقيرة.وقد تحدثت أثيوبيا في هذه التصريحات عن ري 38–39 مليون دونم في حوض النيل الأزرق، إلى جانب بضعة ملايين من الدونمات في أحواض روافد نهر السوباط ، ونهر بارو، ونهر أكومو [1].

وأثر إعادة العلاقات الأثيوبية –"الإسرائيلية" مبررة أثيوبيا ذلك باستئناف العلاقات المصرية –"الإسرائيلية"[2].أدى إلى قيام تعاون أثيوبي –"إسرائيلي" في مجال تنفيذ مشاريع مائية، وقد أعلنت أثيوبيا عزمها على تنفيذها والتي يصل عددها إلى أربعين مشروعا مائيا على نهر النيل الأزرق لتنمية الأراضي الواقعة على الحدود السودانية – الأثيوبية،وتشمل هذه المشاريع إنشاء (26) سدا على نهر النيل الأزرق لري 400 ألف هكتار، وإنتاج (28) مليار كيلو واط من الطاقة الكهربائية[3].

ومن أبرز تلك المشاريع سد فتشا، وخور القاش، وسيتت، والليبرد[4]. وتستطيع أثيوبيا بمقتضى هذا المشروع أن تقوم بأعداد (43) مليون دونم من الأرض للزراعة، إذا ماقامت بتحويل النيل الأزرق باتجاه الشرق، إلى حوض نهر دابوس، ومنه إلى منخفض نهر دانكيل، وكذلك إذا ماقامت أيضا باستغلال مياه نهر أومو ورافدي نهر السوباط (وهو رافد النيل الأبيض) اللذين يجريان في أراضيها، وهما نهرا أكومو ونهربارو[5]. وإذا ما إستغلت أثيوبيا جميع إمكانياتها في إستغلال مياه النيل فسوف تستغل حوالي (40) مليار م3 من المياه سنويا من النيل الأزرق[6]. ومازال هذا المشروع حتى الآن "داخل الأدراج" حبرا على ورق، نتيجة لما مرت به أثيوبيا من حروب مع إريتريا والصومال وما عانته من أوضاع داخلية .جعلها غير مستقرة داخليا[7].

---

(1) أرنون سوفير، المصدر السابق ، ص58.

(2) نصيف جاسم المطلبي ،الأمن المائي العربي ،مجلة شؤون سياسية ،مركز دراسات الجمهورية ،العدد الرابع، 1995، ص87.

(3) عبدالقادر رزيق المخادمي ، المصدر السابق ،ص137.

(4) ياسر هاشم ،الأبعاد السياسية والإقتصادية لأزمة المياه ،مجلة السياسية الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، العدد 104، 1991ص153

(5) أرنون سوفير، مصدر سابق ص51.

(6) مجذاب بدر العناد، المصدر السابق ،ص9.

(7) أرنون سوفير، المصدر السابق ،ص51

إضافة إلى نقص التجهيزات والتمويل والخبرة الفنية ولطبيعة إنحدار الهضبة نفسها،كل ذلك يجعل من أثيوبيا غير قادرة على إقامة مشاريعها المائية. ومع ذلك تظل أثيوبيا مصدر التهديد الرئيسي لحصة مصر من المياه فيما إذا توفرت ظروف ساعدت أثيوبيا على تنفيذ بعض مشروعاها حاليا أو في المستقبل[1] والجدير بالذكر أن أثيوبيا تمتلك (3.7) مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، وفي حالة إستخدام مياه النيل لري ولو تصف هذه المساحة سيؤدي إلى إنعكاسات خطيرة على كميات المياه المتدفقة في مجرى النهر.حيث سيؤدي خفض المياه المتدفقة في مجرى النيل بحوالي 9 مليار م3 سنويا، أي مايعادل 16% من المخزون السنوي الحالي لمياه النيل في جمهورية مصر العربية[2].

رابعا : السياسة المائية الاثيوبية :

تستمد أثيوبيا أهميتها من بين دول حوض النيل ليس كونها دولة منبع فقط وإنما بوصفها المصدر الرئيسي لمياه النيل.إذ تمثل إيرادات الهضبة الأثيوبية (النيل الأزرق وعطبرة والسوباط) نحو 85% من إجمالي إيراد النيل. ومن الناحية الأخرى فأثيوبيا أقل اعتمادا على مياه النيل مقارنة بمصر والسودان.

لقد إرتبطت السياسة المائية في أثيوبيا بالقرار السياسي للدولة ونالت إهتمام رؤسائها. فقد ظلت مياه المنابع الاثيوبية اختصاصا ينفرد به الإمبراطور هيلا سيلاسي ،ومن بعده الرئيس منجستو هيلاميريام، رغم وجود وزارة للموارد المائية في الحكومة الأثيوبية يرأسها وزير.فللوزير وأجهزته الكلمة الفنية في مسألة المياه.أما الكلمة السياسية فهي من إختصاص رأس الدولة ينفرد به، والأكثر من هذا أن الرئيس منجستو، في آخر تشكيل وزاري جعل على رأس وزارة الموارد المائية مجرد مفوض يختص فقط بالشؤون المحلية للمياه.أما شؤونها الخارجية فيحتفظ بها رئيس مجلس الوزراء تحت إشراف رئيس الدولة[3].

---

(1) أحمد أبوالحسن زرد، العلاقات المصرية – الاثيوبية ،السياسة الدولية ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،القاهرة ، ع82،تشرين أول،1985، ص138 – 139.

(2) ساندرا بوستيل ،ترجمة:شويكارزكي ، تقسيم المياه الإقليمية ، الأمن الغذائي وصحة النظام البيئي والسياسات الجديدة تجاه الندرة،الدار الدولية للنشروالتوزيع ،القاهرة ،جمهورية مصر العربية ،معهد مراقبة البيئة العالمية (ورلدواتش) 132، 1998،ص66– 67.

(3) أشرف محسن وآخرون ، ندوة نهر النيل 1990 ،مجلة السياسة الدولية ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،القاهرة،العدد 104،نيسان ،1991،ص171.

كما طرحت وجهات نظر أثيوبية كان لها تأثيرها الواضح على السياسة المائية لأثيوبيا وخاصة المتعلقة في كيفية التعامل مع الأنهار مما يعكس الأهمية الجيوبوليتكية للمياه في السياسة الأثيوبية لإعتبارات ستراتيجية مستقبلية مع مصر والسودان وكورقة ضغط تجاه الأمة العربية. فأكدت تلك الآراء أن هناك نوعين من الأنظمة المتكاملة التي تهدف إلى خدمة النيل بالكامل كوحدة إقتصادية وإجتماعية متكاملة.أما النوع الثاني، فهو الذي تفرضه دولة من دول الحوض على توزيع المياه بصرف النظر عن مصالح وسياسات الدول الأخرى لحوض النيل وذلك خدمة لأغراضها الذاتية فقط[1].

كذلك حاولت أثيوبيا أن تعطي لنفسها نفوذا سياسيا يتعدى حدودها الجغرافية إلى باقي دول أفريقيا وخاصة دول الجوار الجغرافي العربي(السودان ومصر)، بواسطة مياه نهر النيل التي وجدت فيها خير وسيلة لتحقيق طموحها السياسي لذلك شكلت السياسة المائية الأثيوبية إحدى التهديدات السياسية والأمنية الخطيرة للأمن القومي المصري ـــ السوداني وهذا يتجلى بشكل واضح من خلال إستقراء تلك السياسة،فمنذ طلائع الاستعمار الحديث حاولت أثيوبيا إستخدام ورقة المياه بوجه مصر والسودان إذ أبدت مساعدتها وتأييدها للبرتغاليين في مسعاهم لتحويل مياه النيل الأزرق إلى صحراء الأوغادين بعيدا عن مصر من أجل تركيعها سياسيا، كما ساعدت وأيدت المساعي البريطانية الرامية إلى التلويح بورقة النيل وإستخدامها لفك عرى الوحدة المصرية – السودانية وإحكام السيطرة على مصر[2].

وتعتقد أثيوبيا أن من شأن إقامة السدود والخزانات على مياه نهر النيل التي تنبع من أراضيها أن يحقق أهدافا سياسية وإقتصادية في آن واحد، فهو يضمن لحكومتها عدم تكرار الحوادث التي تنشأ بسبب المجاعة مما يضمن لها نجاحا سياسيا على صعيد الانتخابات الأثيوبية.

كذلك فإن من شأن إقامة السدود ضمان زراعة مساحات كبيرة من الأراضي مع ضمان ريها دون الاعتماد على الأمطار التي ينحبس هطولها في كثير من الأقاليم الأثيوبية مسببا المجاعة لملايين السكان، وبذلك تستطيع أثيوبيا حسب إعتقادها ضمان أمنها الغذائي

---

(1) عمر كامل حسن ، المصدر السابق ، ص285.

(2) حسين عليوي عيشون ، المصدر السابق ، ص197.

وتطوير إنتاج الطاقة الكهربائية وبما يعزز تطور القطاع الصناعي فيها،ولذلك فقد أعلنت أثيوبيا في عام 1996عن برنامج لإنشاء سدين على النيل الأزرق لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية دون الرجوع إلى ماجاء باتفاقية عام 1993[1].

خامسا : إنعكاس السياسة المائية الاثيوبية على الامن المائي العربي :

يعد نهر النيل الشريان الوحيد في كل من السودان ومصر،إذ يحمل في جريانه معاني إجتماعية وإقتصادية وسياسية عديدة جعلته منبع الحياة لصحراء السودان ومصر، فعلى أساسه بنيت حضارة وحياة البلدين، فهو يشكل عماد الحياة لهما والمصدر الوحيد للماء والطاقة إذ يوفر للسودان 80% من إحتياجاته السنوية من المياه، ويمد مصر بـــ 95% من المياه الصالحة للشرب والري والطاقة [2].

ولكن وضعهما الجغرافي، ياعتبارهما دولتي مصب، يضعهما في موقف حرج، لأنهما يتأثران سلبا بإجراءات الدول الواقعة أعلى مجرى النهر وبشكل خاص دولة المنبع أثيوبيا، ومن تلك الإجراءات ما أنشأته وما تخطط من سدود وما يرتبط بها من مشاريع إروائية وزراعية واسعة بالتعاون مع الكيان الصهيوني ودون التشاور المسبق مع دولتي المصب السودان ومصر [3].

وكما تشير الدراسات إلى أن رغبة أثيوبيا التوسع في إقامة المشاريع على نهر النيل الأزرق وروافده سيمكنها إضافة إلى توليد الطاقة الكهربائية وتوسيع الرقعة الزراعية من حجز (40) مليار م3 من المياه لهذا الغرض، مما يؤدي إلى حرمان السودان من (4.7) مليار م3، وحرمان مصر من (22) مليار م3 (على أساس إتفاقية عام 1959 الموقعة بين البلدين بشأن إقتسام مياه نهر النيل)، مما يعني حرمان السودان من زراعة (462/500) هكتار من الأراضي الزراعية، وحرمان مصر من زراعة (1.375) مليون هكتار من الأراضي الزراعية التي تعادل نصف الأراضي الزراعية في مصر.وهذا يعني تصحر مساحة زراعة تقدر بـــ (1.837) مليون هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة في كل من مصر والسودان[4]. لذا

---

(1) مجذاب بدر العناد، المصدر السابق ، ص7-8.

(2) حسين عليوي عيشون ، المصدر السابق، ص193.

(3) عمر كامل حسن، المصدر السابق،ص287.

(4) مجذاب بدر العناد، المصدر السابق، ص9.

فإن تنفيذ المشاريع الأثيوبية سيخلق ضررا كبيرا بالحياة البشرية والإقتصادية لكل من مصر والسودان، وقد تجسد الموقف السوداني تجاه هذه المشاريع في التأكيد على إن النهر يشكل وحدة هيدرولوجية واحدة وفي الوقت نفسه وحدة إقتصادية[1]. وإن إتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان عام 1959 يمكن أن تكون منطلقا لإنشاء هذا الإطار التكاملي [2].

وفي ضوء السياسة المائية التي تتبعها أثيوبيا لا يتوقع زيادة حصة كل من مصر والسودان من المياه لمعالجة المشكلة المائية المتفاقمة فيها، حيث تترافق مخاطر هذه المشكلة مع مسعى دول حوض النيل إلى تسييس القضية لتشكل بذلك إحدى التهديدات للأمن القومي العربي[3].

ونرى إن أثيوبيا تمتلك حقا في إستثمار ثرواتها المائية ولكن بحدود حقها الطبيعي وبحدود حقها على وفق الاتفاقيات والأعراف الدولية في إستثمار الأنهار والمياه الدولية،إلا أن أثيوبيا لو قامت بتحسين علاقاتها مع الدول العربية المجاورة ونظمت صرف المياه المشتركة فيما بينها وبين السودان ومصر ودول حوض النيل وإستعانت بالخبرات الفنية العربية لتطوير مشروعات لكان لذلك مردود هائل لصالح الشعب الأثيوبي .

سادسا : التعاون المائي الاثيوبي -الاسرائيلي واثره على الامن المائي العربي :

ترتبط "إسرائيل" بعلاقات وثيقة مع أثيوبيا حيث تولي "إسرائيل" إهتماما بألا يكون البحر الأحمر بحرا عربيا فقط،وبذلك فأن "إسرائيل" تساعد أثيوبيا بكل السبل الممكنة بما في ذلك تنمية مواردها المائية وتقديم مساعدات تقنية لإستغلال مياه النيل، وقد تمثل هذا في متابعة الخبراء المائيين "الإسرائيلين" عملية المسح الجيولوجي الأمريكي للهضبة الأثيوبية التي تم إختيارها لإنشاء عدد من السدود على منابع نهر النيل[4]. فقد قامت "إسرائيل" بالتخطيط والمشاركة في التمويل وتقديم المساعدات الفنية لأثيوبيا في إقامة (33) سدا على

---

(1) مجذاب بدر العناد، المصدر السابق،ص10.

(2) عباس قاسم ، المصدر السابق ، ص36.

(3) عبدالمنعم بلبع ، الأرض والماء.. والتنمية في الوطن العربي ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة،1999،ص44.

(4) محمد صالح العجيلي ، تحليل جيوستراتيجي لمثلث قوى الجوارالعربي ، مجلة دراسات الشرق الأوسط ،مركز دراسات الشرق الأوسط (الملغي)، الجامعة المستنصرية ، العدد34 ،حزيران ، 1997 ، ص21- 22.

الاهار التي تغذي النيل الازرق وعلى بحيرة تانا التي ينبع منها الأخير، وذلك لحجز حوالي (6) مليارات م3 من مياهه الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى خفض حصة مصر والسودان المائية بنسبة مهمة، وبالفعل بوشر بإنشاء عدد من هذه السدود التي كانت بوادرها خفض حصة مصر المائية بنحو مليار م3 عام 1990[1].

وفي الوقت نفسه تقوم "إسرائيل" بتحريض أثيوبيا على التنصل من الاتفاقيات المائية المبرمة مع مصر والسودان بغرض تنفيذ تلك المشروعات[2]. كما إن سياسة كهذه "لإسرائيل" سوف تمكنها من إستخدام ورقة مياه النيل للمساومة وهذا ماذكره اولي لوبراني الذي قال "سوف تكون مياه النيل لجام مصرفي حالة تنصلها من إتفاقيات كامب ديفيد وإنغماسها في الصف العربي"[3].

وتشكل هذه السياسة التي إتبعتها "إسرائيل" جزءا من إستراتيجيتها في التحرك نحو أفريقيا وإحتوائها والضغط على العرب عملا بمقولة بن غورين الذي أكد على أن أفريقيا هي الطريق لإضعاف العرب، وأنها أفضل أسلوب لهدم جدار الكره العربي "لإسرائيل" وفتح الطريق لعقد إتفاق سلام بين العرب و"إسرائيل".حيث ترى "إسرائيل" أن تقديم الخبرة الفنية والمساعدات المالية للدول الافريقية وخاصة أثيوبيا سيتيح لها فرصة كبيرة لترسيخ وجودها في شرق القارة السوداء، ومن ثم الإنطلاق إلى بقية أقطار القارة بهدف تحقيق مكاسب أمنية وسياسية وذلك بإحكام جدار الحصار السياسي على الدول العربية لتحييدها ومن ثم كسب الدول الافريقية لصالحة في قضية الصراع مع العرب وهذا ما يشير إليه صانعو القرار السياسي في الكيان الصهيوني :"إن العرب لن يجدوا أصدقاء في أفريقيا بعد عمل "إسرائيل" فيها وبذلك لن يجدوا بدأ إلى البحث عن السلام معنا"[4].

ويبقى إهتمام "إسرائيل" بأثيوبيا منهجا ثابتا في ستراتيجيتها وقد عبر عن مضامينه أغلب كتابها، ففي هذا الاتجاه يشير موشيه كرمل:"إن الخطوط الملاحية في الجنوب قد

---

(1) رضا القريشي ،حوض النيل ،أثيوبيا،"إسرائيل" المثلث الحرج في الأمن المائي العربي، مجلة دراسات الشرق الأوسط ،مركز دراسات الشرق الأوسط ،الجامعة المستنصرية ،العدد الأول ،1995،ص98.

(2) محمد أحمد السامرائي ،الكيان الصهيوني ونهر النيل ، ،ص21.

(3) أرنون سوفير، المصدر السابق ، ص62.

(4) حسين عليوي عيشون ، المصدر السابق ، ص203-204.

تكون أكثر ضمانا "لإسرائيل"، إذا لم يقع البحر الأحمر تحت سيطرة عربية كاملة، وإذا كان به مركز قوي لأثيوبيا المسيحية المستقلة الصديقة"[1].

وقد بلغت مسألة التعاون الأثيوبي "الإسرائيلي" من الخطورة بحيث طرحت نفسها على مستوى رجل الشارع المصري مما حدا مجلس الشعب المصري خلال جلسة مفتوحة بأن تلجا مصر إلى مجلس الأمن الدولي لضمان حصولها على مياه كافية من نهر النيل وقال البعض: إن مصر ستتعرض إلى الجفاف بسبب المساعي الأثيوبية – "الإسرائيلية" مما سيدفع بها إلى خوض حرب أفريقية من أجل الدفاع عن شريان حياتها وهذا ما أشار إليه رئيس الوزراء المصري بقوله: "لاتستطيع حكومة عاقلة أن تفرط بمياه النيل" [2].

وتوضح الخريطة رقم (9) الدوائر الجيوبولتيكية في حوض النيل.

سابعا : التعاون الاستراتيجي "إلاسرائيلي" مع أثيوبيا :

يرى قادة الكيان الصهيوني بأن أمن أثيوبيا وسلامتها هو ضمان لإسرائيل لان هذا البلد يتصل بأمنها في البحر الأحمر. وفي المقابل وجدت أثيوبيا في "إسرائيل" حليفا طبيعيا نظرا لأنهما "من منطلق جيوسياسي" كانتا تواجهان السياسة الإستراتيجية العربية في البحر الأحمر بحكم خشية أن يصبح هذا الأخير"بحيرة عربية"[3].

هذا التقارب الاستراتيجي أفضى بهما في الماضي إلى إقامة أشكال مختلفة من التنسيق والتعاون.فمن ناحية، إشتركت أثيوبيا وإسرائيل في مصالح حدت بهما إلى كبح جماع الاريتريين الذين تلقوا مساندة عربية والذين بحصولهم على الاستقلال قد يعمدون إلى الانضمام إلى العرب لإحكام سيطرتهم على باب المندب [4].

---

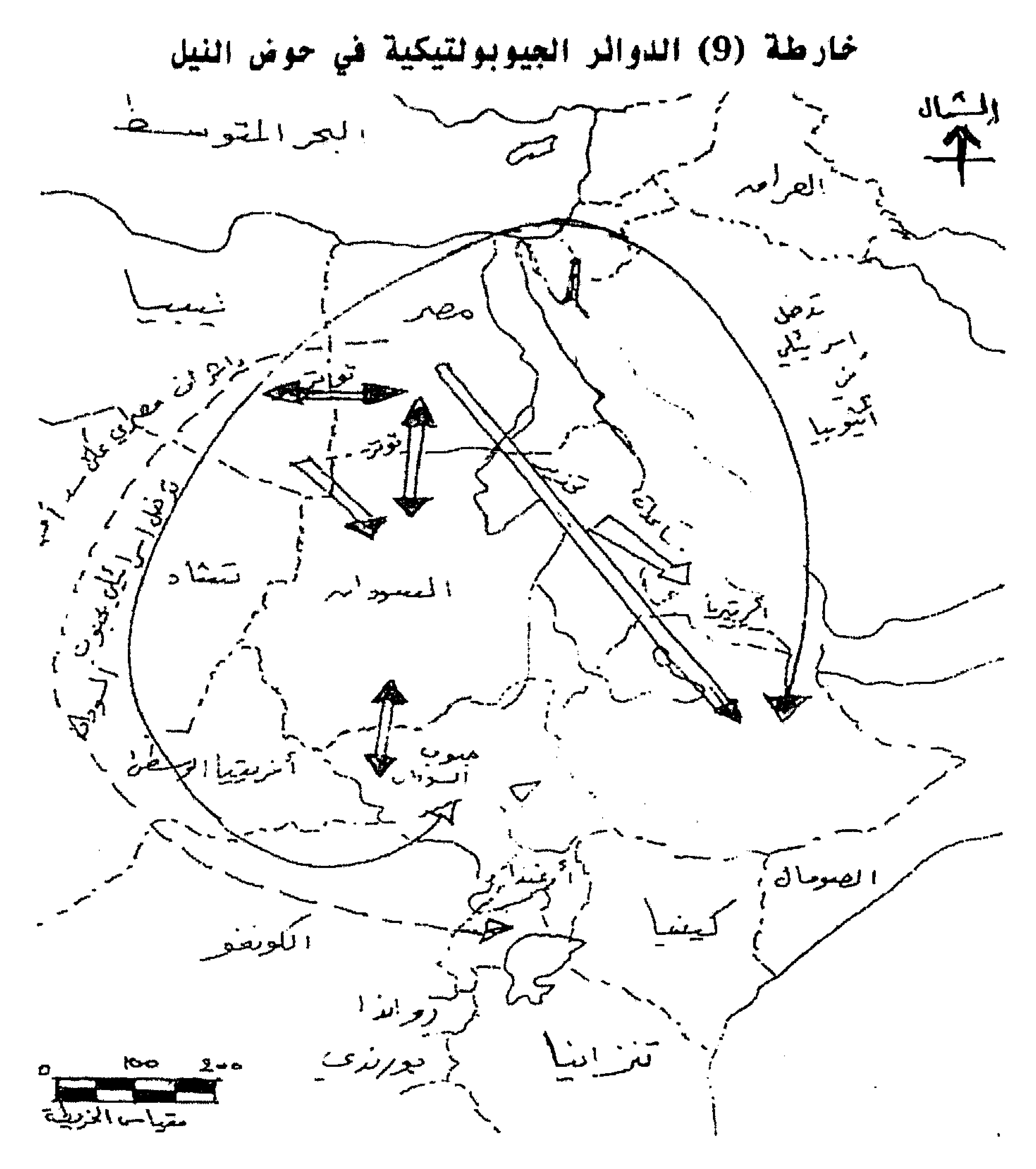
(1) غسان دمشقية ،أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، (دمشق ، 1984)،ص141ـ 142.

(2) حسين عليوي هيشون ، المصدر السابق ،ص202.

(3) عايدة العلي سري الدين ، المصدر السابق ، ص117.

(4) عبدا لله عبدالمحسن سلطان ، أمن البحر الأحمر والصراع العربي ـ الإسرائيلي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،(بيروت ،1988)،ص232.

خارطة (9) الدوائر الجيوبولتيكية في حوض النيل



كذلك الأمر،فقد أسفرت جهود العرب في إحتضان جيبوتي وفي السعي إلى إستقلال إريتريا،إلى إثارة المخاوف الإسرائيلية في شأن حرية ملاحتها في البحر الأحمر،كما خلقت لدى أثيوبيا شعورا بالعزلة عن منطقة البحر الأحمر[1]. ومن ناحية أخرى، تلاقت المصالح الاثيوبية والإسرائيلية على هدف خلق المتاعب للسودان من خلال مساندة الانفصاليين في الجنوب والسعي لتكوين دولة في جنوب السودان ذات إنتماء إفريقي وعزل مابين الشمال العربي وأثيوبيا، إضافة إلى الوتر الذي لعب عليه الإسرائيليون تجاه أثيوبيا، وهو أن أثيوبيا

(1) حسين معلوم،الإستراتيجية الإسرائيلية في أفريقيا،مجلة الوحدة ،الخرطوم، العدد97، ت1، 1992،ص54.

جزيرة مسيحية وسط بحر إسلامي تعارضه إسرائيل، وان كلا البلدين مهددان بالقدر نفسه إذ تحدق بهما بحار من المسلمين[1]. مما حدا بأثيوبيا إلى السعي الدائم إلى إقامة تحالف أفريقي مسيحي غربي في مواجهة الامتداد العربي الإسلامي في أفريقيا.إضافة إلى أن إختيار أديس أبابا مقرا لمنظمة الوحدة الافريقية عزز من المكانة السياسية لأثيوبيا في أفريقيا.فقد سعت إلى إقامة تحالف مع كينيا في مواجهة الصومال،حيث وقع الطرفان عام 1963 إتفاقية التعاون العسكري بينهما والتي لايزال مفعولها ساريا حتى الآن[2].

وقد شهدت العلاقات الاثيوبية- الاسرائيلية تطورات هامة تمثلت في:

1- تطوير التعاون في المجالات العسكرية والزراعية والمعونات الاقتصادية[3].

2- تهجير اليهود الفلاشا إلى إسرائيل .

3- إقامة مشاريع مائية عل النيل الأزرق بمساعدة إسرائيلية، الأمر الذي سوف يؤثر على موارد مصر والسودان من المياه[3].

وهكذا، يتضح أنه بالرغم من دوافع كل من أثيوبيا وإسرائيل للتقارب والتعاون بين كل منهما، إلا أن هذا التقارب يحقق مصالح مشتركة للطرفين .

ثامنا : الامن الغذائي العربي يرتهن بالماء :

تعاني كل الدول العربية من عجز مائي واضح بصرف النظر عن إمكانية مواجهة هذا العجز. وقدتم تقسيمها إلى عدة مجموعات في إرتباط هذا العجز بالميزان التجاري الكلي والميزان التجاري الغذائي مع بداية التسعينات[4]. ويوضح الجدول رقم (9) مجموعة الدول العربية ذات الوضع التجاري القوى وتعتبر من كبار مستوردي الغذاء. وعلى الرغم من مواجهة معظم هذه الدول لعجز مائي إلا أنها لاتتأثر بالسياسات الدولية ذات الصلة بموضوع المياه.ويتبين من الجدول رقم (9) أن كل دول هذه المجموعة باستثناء البحرين كانت تتمتع بفائض في الميزان التجاري في الوقت الذي تواجه فيه كلها يعجز في الغذاء،

---

(1) عبدا الله عبدالمحسن سلطان ، المصدر السابق ،ص234.

(2) عبدالمنعم سعيد،العرب ودول الجوار الجغرافي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،(بيروت ، 1987) ،ص91.

(3) التقرير الاستراتيجي العربي 1989 (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام،(القاهرة1990).

(3) توني آلان ، المصدر السابق، ص17ـــ 22.

(4) التقرير الاستراتيجي العربي 1990 (القاهرة ـــ مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام 1991).

وهي جميعها تعاني من عجز مائي. وتكشف بيانات تلك المجموعة من الدول عن إزدواجية واضحة في الثروة المالية مقابل عجز غذائي ومائي في معظم أقطارها .

جدول رقم (9)

مجموعة الدول ذات الفائض في الميزان التجاري والعجز الغذائي والمائي(*)

الدولة	الميزان التجاري بليون دولار	الميزان الغذائي بليون دولار	العجز في المياه مليار3
البحرين	0.1–	0.25–	0.15–
الكويت	3.0+	0.3–	0.15–
قطر	1.0+	0.15–	0.10–
السعودية	4.0+	3.50–	1.0–
الإمارات	7.0+	0.90–	2.0–

وتوضح بيانات الجدول رقم (10) حالة المجموعة الثانية من الدول العربية التي تواجه يعجز تجاري وغذائي كبير في الوقت الذي تتأثر أيضا بالعجز لمائي كما أن معظم بلدالها تتأثر بالسياسات المائية في المنطقة .

جدول رقم (10)مجموعة الدول ذات العجز في الميزان التجاري والغذائي والمائي(**)

الدولة	الميزان التجاري بليون دولار	الميزان الغذائي بليون دولار	العجز في المياه مليار3
الأردن	2.0–	0.30–	1.0–
لبنان	1.5–	0.20–	
سوريا	2.0–	0.50–	1.15–
مصر	6.0–	5.50–	10.0–
اليمن	1.0–	0.10–	متوقع
المغرب	1.0–		متوقع
تونس	1.0–	0.20–	0.20–

(*) المصدر/توني الآن، فجوة الغذاء في العالم العربي والحلول الواقعية، الباحث العربي، مركز الدراسات العربيـة، لندن،آذار– حزيران،1992، ص17.

(**) المصدر/ توني بلير، المصدر السابق ،ص17.

وتشير بيانات الجدول رقم (10) إلى أن هذه المجموعة من الدول تواجه بعجز تجاري وغذائي ومائي، بالإضافة إلى هاتين المجموعتين فإن بقية الدول العربية لا تستثنى من شمولها لأحد عناصر العجز في التجارة أو الغذاء أو الماء.

ويصعب وضع هذه الدول في تصنيف واحد، إذ أن دولة مثل العراق قبل آب عام 1990 كانت صاحبة فائض تجاري إلا أنها تواجه بعجز مائي وغذائي نظرا للدور التركي في موضوع المياه بالنسبة لنهر الفرات وقيامها بمشروع جنوب شرق الأناضول [1].

أما في السودان فأن الطلب على المياه يتزايد بصورة كبيرة،لزيادة المساحة المروية بحيث وصل إستهلاكه الحالي إلى نحو(19) مليار م3.

وإذا ما نفذت المشروعات المقترحة فإنه سيحتاج إلى نحو(30) مليارم3.وهذا التقدير المرتقب يتجاوز حصته الحالية من جميع روافد النيل والمقدرة بنحو(35.20) مليارم3، أي أنه سيواجه بعجز يقترب من نحو (10) مليارات م3 [2].

(1) حسان الشوبكي ، الأمن المائي العربي ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربيـــة ،ع 76، ك2، 1991، ص17- 22.

(2) المصدر نفسه ، ص37.

المبحث الثالث

الأهداف الجيوبولتيكية الصهيونية في المياه العربية وانعكاساتها على الإستقرار السياسي والأمن القومي العربي

تمهيد:

منذ اللحظة التي أعلن فيها قيام الكيان الصهيوني ظهرت مشكلة المياه في المنطقة، وكأنها جزء محوري في الصراع العربي الصهيوني، وقضية سياسية وأمنية بالدرجة الأولى ، إذ سارعت (إسرائيل) للعمل بكل قوة للسيطرة على مصادر المياه العربية التي ترى فيها الملاذ الوحيد لتنفيذ طموحاتها في تعمير وزراعة صحراء النقب التي تفتقر للمياه وتشكل حوالي نصف مساحة أراضيها. وتقوم الإستراتيجية الصهيونية على أساس مبدأ في غاية الخطورة على الآمن المائي العربي، بل وعلى الآمن القومي العربي ككل.هذا المبدأ هو"أن المياه مصدر إستراتيجي تحت السيطرة العسكرية"، ولذلك سعت "إسرائيل" منذ البداية للسيطرة على مصادر المياه العربية[1].

وتقول رئيسة وزراء إسرائيل السابقة (جولدا مائير) [*] : إن التحالف مع تركيا أثيوبيا يعني أن أكبر نهرين في المنطقة "النيل والفرات" سيكونان في قبضتنا، وقد بدأت (إسرائيل) بتنفيذ خطتها لإستغلال المياه العربية منذ منتصف الستينات، وخاضت حرب حزيران 1967 من أجل هدف الوصول إلى المياه العربية، فاحتلت مصادر مياه نهر الأردن ومرتفعات الجولان، وأكملت ذلك بغزو لبنان عام 1982 لتكمل سيطرتها على نهر الليطاني، وبذلك حققت (إسرائيل) حلمها التأريخي، وأعلنت في عام 1990 على لسان خبيرها المائي (توماس ناف[**]) أن المياه في الأراضي العربية المحتلة باتت جزءاً لايتجزأ من (إسرائيل)[2].

---

(1) صلاح الصيفي ، العرب وإسرائيل.. والآمن المائي العربي. شبكة المعلومات الدولية:

http://www.yroup 194.net

(*) جولدا مائير:رابع رئيس وزراء للحكومة الإسرائيلية بين17آذار 1969 حتى 1974.ولدت فيمدينة كييف بأوكرانيا في مايس 1898 وتوفيت في 8/ك1978/1 ودفنت في مدينة القدس.

(**) توماس ناف :بروفسور وخبير بشؤون المياه في الشرق الأوسط ، يهودي أمريكي الجنسية. شبكة المعلومات الدولية :

http://www.wikipedia.ory/wiki

(2) محمد أحمد السامرائي ،أطماع الكيان الصهيوني في نهري الفرات والنيل ، مجلة آفاق عربية ، دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد،العدد11- 12،ت2- ك1 1992،ص22

اولا : المياه سلاح جيوبوليتيكي :

الجيوبوليتيكا،علم سياسي يستمد جذوره من علم الجغرافيا وحقائقه المتشعبة، ويعمل على لإفادة منها لخدمة خطط سياسية معينة يتبناها صانعو السياسة وصناع القرارات في الدولة[1].

وعليه فليست الجيوبوليتيك هي الجغرافية السياسية لان الأولى هي وجود بالقوة تضع تصورا لما يجب أن تكون عليه الدولة مستقبلا في مجال حيوي ملائم.أما الثانية فهي وجود بالفعل تدرس كيان الدولة الجغرافي بصورة الماضي والحاضر.ووفقا للقوانين الجيوبوليتيكية السبعة التي أوردها الألماني (فردريك راتزل)[*]، التي تحكم حركة الدولة في مجالها الحيوي (الذي تسعى إليه)، نجد أن الدولة تسعى أثناء مراحل نموها إلى ضم وإستيعاب الأقاليم ذات القيمة السياسية، وفي مقدمتها المياه (السواحل البحرية والمجاري المائية)، وعليه فأن مسرح الصراع الجيوبوليتيكي القائم في منطقة الشرق الأوسط يمتد من الخليج العربي شرقا إلى أعالي النيل والبحر العربي جنوبا، إلى الأطلس غربا وأعالي الفرات ودجلة شمالا.

ويشتمل هذا المجال الأرضي على جميع أحواض المصادر المائية في المنطقة، وعلى أهم الموارد الاقتصادية السياسية الأخرى، وبخاصة النفط، وأهم المنافذ البحرية في العالم وتتحرك في هذا المجال خمس قوى إقليمية،هي:العربية والإيرانية والتركية والأثيوبية والإسرائيلية، وتتحكم حركة هذه القوى وبالعلاقات القائمة في ما بينها جملة عوامل داخلية وخارجية، تاريخية وجغرافية.

وتتوزع هذه القوى في مجال "جغراسي" على دوائر أو حلقات متتابعة، تحتل(إسرائيل) منها الحلقة المركزية، تليها الحلقة الوسطى العربية، ثم الحلقة الخارجية المحيطة وفيها إيران شرقا، وتركيا شمالا،وأثيوبيا جنوبا[2].

ثانيا : الاطماع الصهيونية بالمياه العربية :

لقد نشأت الأطماع (الإسرائيلية) بالمياه العربية مع تبلور الحركة الصهيونية، وجعلها فلسطين منطلقا لبناء الدولة اليهودية أو الإمبراطورية الإسرائيلية الممتدة من النيل إلى

---

(1) فتحي أبو عيانة ،دراسات في الجغرافيا السياسية ،دار النهضة العربية ،(بيروت ، 1983)، ص43.

(*) فردريك راتزل :عالم ألماني (1844– 1904م) صاحب كتاب الجغرافيا السياسية ويعتبر المؤسس الأول لعلم الجغرافيا الحديثة .شبكة المعلومات الدولية : http://www.wikipedia.ory/wiki

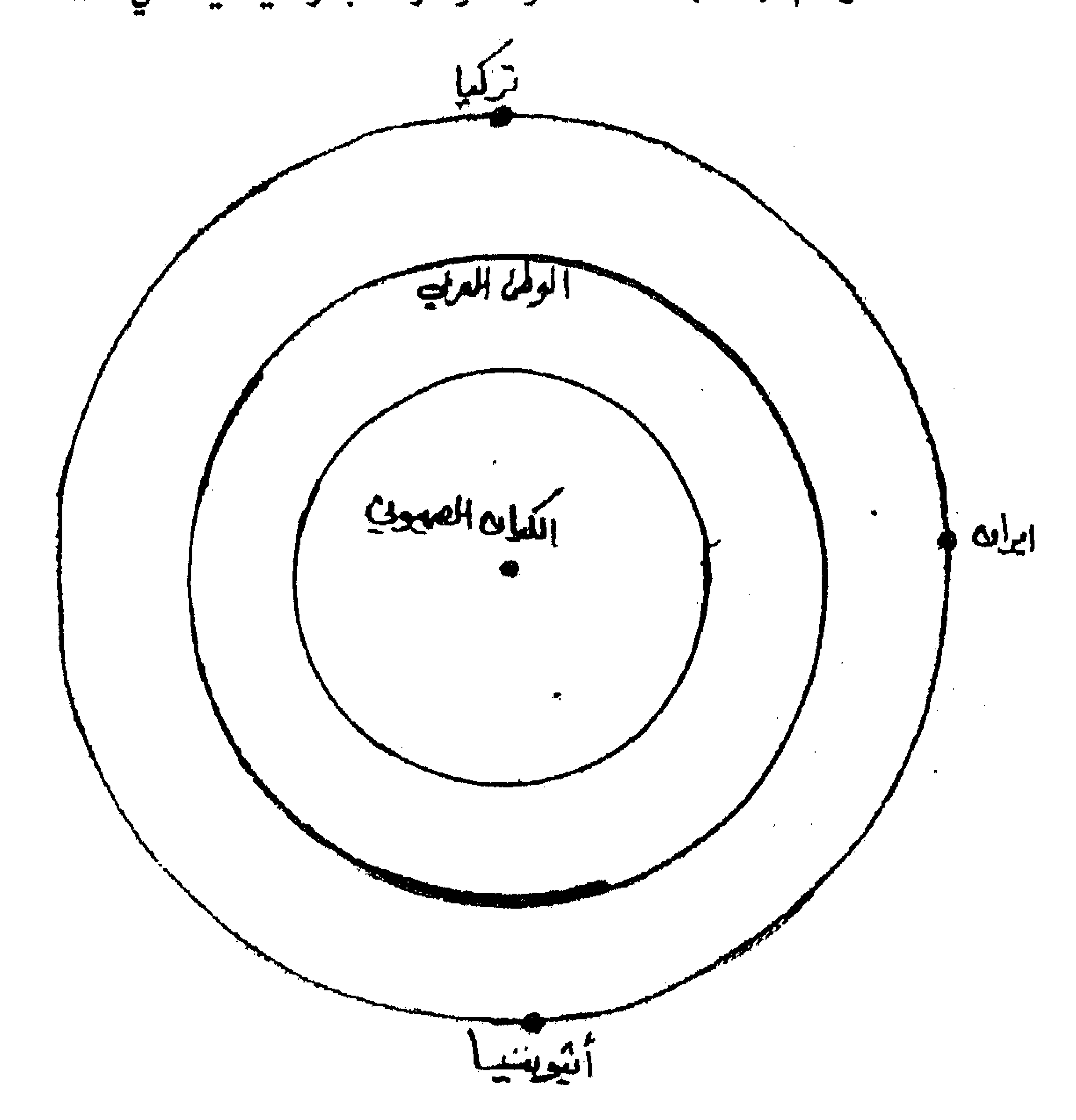
(2) عباس قاسم ، المصدر السابق ، ص24، ينظر المخطط رقم 10.

الفرات. ذلك أن الأرض والمياه عنصران متلازمان في الفكر الجيوبوليتيكي الصهيوني، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد ثلاث مراحل في المسار التاريخي لهذه الأطماع[1].

المرحلة الأولى: تبدأ من أواسط القرن التاسع عشر وتمتد حتى أواخر الحرب العالمية الأولى، ويطلق عليها أسم مرحلة الإستكشاف والتخطيط. وخلال هذه المرحلة نجح الصهاينة بتوجيه أنظار اليهود نحو فلسطين، وإبراز الطابع السياسي للإدعاءات التوراتية، وصياغة هذه الإدعاءات بمجال حيوي مائي إستنادا إلى وعد الرب إلى أبرام:"في ذلك اليوم قطع الرب مع أبرام ميثاقا قائلا:

لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات "[2].

مخطط رقم (10) الحلقات والدوائر الجغراسياسية في المنطقة



(1) المصدر نفسه ، ص38.

(2) الكتاب المقدس ،"سفر التكوين"، الإصحاح 15، رقم 18.

فإذا كان(تيودور هرتزل)(*) مؤسس الحركة الصهيونية قد رسم حدود دولته اليهودية في مؤتمر بال عام 1897 عند نهر الليطاني شمالا، فإنه كان يعتبرها حدودا مؤقتة في إطار الدولة الكبرى[1]. كما شملت هذه المرحلة إرسال البعثات الإستكشافية بهدف تحضير البنية التحتية للاستيطان، وفي مقدمتها عنصر المياه. ويعود بعض هذه البعثات إلى فترة مبكرة، ففي العام 1873م وقبل إنعقاد مؤتمر بال بسويسرا، قامت الجمعية العلمية البريطانية اليهودية بدراسة مسألة أراضي فلسطين ومياهها، حيث بعثت بالخبراء إلى صحراء سيناء والنقب، كما قامت بعثات أخرى بتكليف من المنظمة الصهيونية بعد نشوئها عام 1897 وقد أجمعت تقارير تلك البعثات على إمكانية إستثمار أراضي النقب وسيناء إذا توفرت لها المياه، أما من الشمال (مجموعة نهر الأردن والليطاني) أومن الجنوب (نهر النيل)[2].

المرحلة الثانية: تبدأ من أواخر الحرب العالمية الأولى، وتمتد إلى قيام "دولة إسرائيل" عام 1948، وهي مرحلة التنفيذ والاستيطان المكثف والاستيلاء الواسع على الأراضي العربية بشتى الوسائل. وقد شهدت هذه المرحلة نشاطا سياسيا محموما من قبل المنظمات الصهيونية باتجاه مؤتمر الصلح الذي إنعقد عام 1919 في باريس لتسوية أوضاع العالم في ما بعد الحرب العالمية الأولى، قد إعترفت الحركة الصهيونية صراحة بمذكراتها إلى الدول الأعضاء في المؤتمر، وبخاصة إلى الحكومة البريطانية بمطالبها المائية وضرورة تفصيل الدولة اليهودية على مقياس هذه المطالب، وأبرزها جعل منابع نهر الأردن وجبل الشيخ ومجرى الليطاني الجنوبي ضمن حدود الوطن القومي اليهودي[3]. وفي عام 1941 فضح (ونستون تشرشل)(**) رئيس

(*) تيودور هرتزل(1860–1904م)صحفي يهودي نمساوي مجري،مؤسس الحركة الصهيونية السياسية المعاصرة. ولدفي بودابست وتوفي في إدلاخ بالنمسا . شبكة المعلومات الدولية :http://www.wikipedia.ory/wiki

(1) صبحي كحالة ،المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي – الإسرائيلي ، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،بيروت ،1986،ص5.

(2) المصدر نفسه ، ص6.

(3) عباس قاسم ، المصدر السابق ، ص39.

(**) ونستون تشرشل:ولد ونستون ليونارد سبتسرتشرشل في 30ت2 1874 لأسرة محافظة سياسيا في قصر يلانيهام قرب مدينة اوكسفورد مقاطعة مارلبورو في بريطانيا–استلم عدة مناصب وزارية منها وزير المستعمرات ووزير الدفاع ثم رئيسا للحكومة البريطانية، نال جائزة نوبل للآداب، توفي بتاريخ 24ك2 1965 ودفن في قصر يلانيهايم . شبكة المعلومات الدولية : http://www.Zuhlool.ory/wiki

وزراء بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، تعاون الحلفاء مع الصهاينة في خطابه في مجلس العموم:"أن اليهود طالبوا الحكومة البريطانية بأن تضم الجنوب اللبناني الذي يجري فيه نهر الليطاني مقابل وضع اليهودية العالمية إمكاناتها بتصرف بريطانيا والحلفاء" [1].

وتنتهي هذه المرحلة بقيام الدولة اليهودية عام 1948، وكانت الحركة الصهيونية قد أرست قواعدها على أساس إنتشار ديمغرافي كثيف حول مصادر المياه، وبخاصة في شمال فلسطين وعند السهول الساحلية، وأقامت المستوطنات وفق توزيع جيوبوليتيكي حربي، وبخاصة في الحولة وطبريا والجليل، بالإضافة إلى حصول الصهاينة على إمتياز إستثمار البحر الميت وإمتياز كهرباء فلسطين الذي يخولهم إستثمار الموارد المائية ، وبخاصة في نهر الأردن. كذلك بالاستيلاء الواسع على الأراضي العربية، فقد أشرف المندوب السامي (والكهوب)[*] خليفة (هربرت صموئيل)[**] على تأمين الأراضي اللازمة للمستعمرين اليهود في منطقة الجليل الشرقي، ووادي الحوارث، بعدان إستولى على هذه الأراضي بالقوة وشرد سكانها العرب[2].

المرحلة الثالثة: تبدأ مع قيام دولة "إسرائيل" عام 1948 وتمتد حتى الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982. ففي عام 1948 وضع مبعوثا الوكالة اليهودية (هايز وسافيخ) خططا لاستثمار مياه الليطاني، وهي خطط تفصيلية أصبحت وثائق رسمية لدى الدولة الصهيونية[3].

في الفترة 1951– 1953 قامت "إسرائيل" بتجفيف مستنقعات الحولة(تنفيذا لمشروع لودر ميلك) وكذلك تقويم مجرى نهر الأردن، وبهدف تسريع صرف جريان النهر، وسحب

(1) دراسات لبنانية ،(بيروت: وزارة الأعلام، مركز النشر اللبناني ،1979، ص45.

(*) واكهوب: هو المندوب السامي البريطاني على فلسطين في بداية ثلاثينيات القرن العشرين. صاحب مشـــروع توطين اليهود في الأراضي الفلسطينية.

(**) هربرت صموئيل:(1870– 1963م) تلقى تعليمه في جامعة أكسفورد، وانضم إلى الحزب الليبرالي وأصبح وزيرا في الحكومة البريطانية وهو أول إنكليزي يهودي يشغل هذا المنصب. تبنى الفكرة الصهيونية عـــام 1914. شبكة المعلومات الدولية: http://www.white book.com

(2) لبيب عبدا لستار، التاريخ المعاصر، دار المشرق ،(بيروت، 1970)، ص104.

(3) عباس قاسم ، المصدر السابق ، ص40.

كميات إضافية من المياه الجوفية لجبل عامل والحافة الانكسارية المحيطة بإصبع الجليل[1].
سنة 1967 إنتزعت "إسرائيل" عوائق خط الهدنة، وإستكملت أهم مراحل مشروعها بنتيجة حرب حزيران 1967، وهي المرحلة المعنية بالتوسع الجيوبوليتيكي والاستيلاء على معظم منظومة نهر الأردن (الدان الفلسطيني ، وبانياس السوري ، والحاصباني اللبناني)، وسائر الروافد والينابيع في المناطق المحتلة، بالإضافة إلى إحتلال مناطق العمل في المشاريع المائية العربية (سد المخيبة)، التي سبق ودمرتها في وادي اليرموك.

وبزهوة المنتصر أعلن رئيس وزراء العدو (ليفي اشكول)[*]، بتاريخ 8 تموز 1967 (خلال حديث أجرته معه صحيفة لوموند الفرنسية :"أن إسرائيل العطشى لايمكنها أن تقف مكتوفة وهي ترى مياه الليطاني تذهب هدرا إلى البحر، وأن القنوات باتت جاهزة في"إسرائيل"لاستقبال مياه الليطاني المحولة"[2].

وفي سنة 1978 بدأت بالفعل "عملية الليطاني" ثم أعقبها الإجتياح الإسرائيلي (عملية سلامة الجليل) سنة 1982 لعمق الأراضي اللبنانية .وعلى الرغم من إنكفاء إسرائيل عن قسم كبير من الأراضي اللبنانية المحتلة، فهي لا تزال تحتفظ "بشريط حدودي" تبلغ مساحته 1100 كم2 (أي حوالي 10% من المساحة العامة اللبنانية). لقد وفر هذا الوضع الجيوبوليتيكي لـــ"إسرائيل" سرقة مياه الجنوب اللبناني، بما فيها جزء من مياه نهر الليطاني، بالإضافة إلى سرقة المياه السورية (من سفوح الحرمون وهضبة الجولان) ، ويقدر الخبراء أن مجموع وارد المياه الواصل إلى الأراضي المحتلة في فلسطين يبلغ نحو مليار م3 سنويا[3].

ثالثا : إستراتيجية الكيان الصهيوني في المياه العربية :

أدركت الحركة الصهيونية أهمية المياه لنشوء دولتهم منذ أن عقدت العزم على تأسيس ما يسمى دولة (إسرائيل) من النهر إلى النهر ورفعت شعار حدودك يا (إسرائيل) من

---

(1) يوسف ديب،حروب المياه في المنطقة هل تبدأ من جنوب لبنان؟، العواصف 13/أيلول/1991.

(*) ليفي إشكول:(1895- 1969)ثالث رئيس وزراء إسرائيلي (1963 – 1969) مات بالسكتة القلبية ،يعتبر أول رئيس وزراء إسرائيلي يتوفى وهو في سدة الحكم. شبكة المعلومات الدولية :

http://www.wikipedia.ory/wiki.

(2) جريدة السفير اللبناني ، 1991/12/17.

(3) عباس قاسم ،المصدر السابق ،ص41.

الفرات إلى النيل وهذا يعكس الأهمية الاستثنائية للمياه في الفكر الإستراتيجي الصهيوني ، وقد تفاهمت الحركة الصهيونية مع الحكومة البريطانية لإرسال لجنة فنية لدراسة إمكانية سحب مياه نهر النيل إلى سيناء وكان ذلك عام 1903 من أجل إقامة مستعمرات لإستيطان اليهود فيها[1].

إن مشكلة المياه بين العرب واليهود هي مشكلة سياسية في أصلها وجوهرها وهي جزء من القضية الفلسطينية حيث إن أطماع الحركة الصهيونية في الأرض والمياه العربية لا حدود لها فللمخططات التي وضعها الاستعمار الغربي للمنطقة العربية يتم تنفيذها حاليا من قبل الكيان الصهيوني خطوة بعد أخرى حسب الظروف السياسية[2].

رابعا : الاطماع الصهيونية في مياه نهر النيل :

يرجع تاريخ الأطماع الصهيونية في مياه نهر النيل إلى ما قبل تأسيس الكيان الصهيوني، فقد حاول (هرتزل) مؤسس الحركة تحويل جزء من مياه نهر النيل إلى شبه جزيرة سيناء واستئجارها لمدة (99) سنة قابلة للتجديد[3].

بعد حرب تشرين عام 1973، كتب المهندس (اليشع كالي)[*] من شركة (تاهل) المتخصصة في تأمين الموارد المائية في الكيان الصهيوني مقالا حول مشروع (مياه السلام) والذي يتم بموجبه نقل جزء من مياه نهر النيل إلى صحراء النقب عبر قناة تمر تحت قناة السويس بعد توسيع قناة الإسماعيلية لتصبح بسعة قدرها 30 م3/ثا ثم نقل المياه عبر قناتين أحدهما إلى شمال الأراضي المحتلة والثانية إلى صحراء النقب ومن أجل أن لا يبقى الكيان الصهيوني تحت رحمة مصر وسياستها إقترح كالي تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بنصيب من المياه[4].

---

(1) ليزا شميدا، مشروعات إسرائيل المائية وتأثيرها على حركة الصراع العربي ـــ الإسرائيلي ، مجلة الباحث العربي ،العدد6، 1986، ص18.

(2) محمد عكله المؤمني ،نهر اليرموك والأمن المائي العربي ،دراسة في الجغرافية السياسية ،رسالة دكتوراه،كلية الآداب،جامعة بغداد،1992،ص116.

(3) محمود رياض،اسرئيل والمياه العربية،مجلة الباحث العربي ،العدد6،ك2 1986،ص13.

(*) اليشع كالي:مهندس هيدرولوجي صهيوني ،طرح مشروعه عام1974لنقل مياه النيل إلى صحراء النقب.

(4) عدنان هزاع البياتي ، المصدر السابق ، ص 61.

وكان الرئيس المصري السابق أنور السادات وعد الصهاينة بإيصال المياه إلى القدس عبر مشروع أطلق عليه (مياه زمزم) خلال زيارته إلى القدس عام 1977[1]. تم البدء بحفر ترعة مشروع السلام عام 1997 إلا أن هذا المشروع لقي معارضة شعبية كبيرة بالإضافة لكون مصر نفسها تعاني من عجز مائي ناهيك عن أن نهر النيل هو نهر دولي لا يجوز أن تتصرف دولة المصب أو أي دولة متشاطئة عليه بنقل مياه النهر الدولي إلى خارج حوضه دون إستحصال موافقة شركائها[2].

إن المياه تشكل الحلقة الأساسية في الإستراتيجية الصهيونية وقد ربطت (إسرائيل) بشكل وثيق بين العوامل الثلاثة المكونة للمشروع الصهيوني وهي (الاستيطان والأمن والمياه) واعتبرت أن إقامة المشاريع المائية هي ترجمة للجيوبولتيك الإسرائيلي ولكي تحقق هذا الجيوبولتيك فقد إستخدمت الحروب التوسعية كطرق تستطيع من خلالها الوصول إلى أهدافها البعيدة المدى [3].

وتتحدد الاهداف الهيدروجغراسية ·إلاسرائيلية· في منابع النيل في ثلاثة محاور:

1- المحور السياسي - الاقتصادي :

تعد "إسرائيل" دولة إستعمارية على الصعيد العالمي، وهي تحلم للسيطرة على المقدرات العالمية، وهذا ينسجم مع أحلام الصهاينة القدماء الذين كتبوا برتوكولات آل صهيون، وينسجم مع مصالح الرأسمال الصهيوني الموزع في أوربا وأمريكا، لذلك فأن أثيوبيا تمثل لإسرائيل، ومعها كل إفريقيا مجالا إقتصاديا كونه مصدرا رخيصا للمواد الأولية المعدنية والزراعية، وسوقا لتصريف المنتجات الصناعية والاستهلاكية، وهذا ما يحتاجه بالفعل الاقتصاد إلاسرائيلي، أمل الجانب السياسي، حيث تنظر (إسرائيل) لكل الدول المحيطة بالوطن العربي، أو التي كان لها علاقات قديمة معه، أو التي يمكن أن تشكل مجالا إستراتيجيا للعرب وظهيرا إقتصاديا وحضاريا لهم،على أنها دول تدخل في مجالها الحيوي وتؤثر بشكل أو بآخر على وجود الدولة اليهودية[4].

---

(1) عدنان هزاع البياتي ، مصدر سابق ، ص61.

(2) المصدر نفسه ، ص62.

(3) إبراهيم أحمد سعيد، مصدر سابق ،ص226

(4) المصدر نفسه ، ص228.

2- المحور العسكري - الاستراتيجي :

رغم إتفاقية كامب ديفيد فأن الصهاينة يعتبرون الجيش المصري العدو الأول للدولة العبرية وبالتالي فأن الحرب الباردة مستمرة بين مصر وإسرائيل، وأخطر ما في هذه الحرب هو تطويق مصر باتفاقيات عسكرية بين إسرائيل والدول التي تشكل مجالا حيويا لمصر، ومن أهم تلك الدول أثيوبيا وأريتريا، وبذلك تهدد (إسرائيل) الأمن القومي العربي سواء في مصر والسودان أم في اليمن وجيبوتي وشبه الجزيرة العربية [1].

3- المحور الهيدرولوجي :

للصهيونية في مياه النيل أطماع كبيرة،ليست بالمطالبات والشعارات فقط، بل محاولات ومشاريع وخطط عرضت إبان مباحثات كامب ديفيد وبعدها، كمشروع اليشع كالي، ومشروع شاؤول أرلزورف.

ولكن هذه المشاريع كانت مع مصر وفي منطقة مصب النيل، أما ما يدعم الأهداف الاسرائيلية في مياه النيل في المصب فقد كانت خططها الإستراتيجية في منطقة المنابع، سواء كان في بحيرة فكتوريا والإقتراحات الإسرائيلية لزيادة قدراتها التخزينية أم أثيوبيا. هنا نجد عند الصهاينة هدفين إثنين وهما :

أ- الضغط على مصر والسودان عن طريق تبني مشروعات مائية في أثيوبيا هدفها الهيدرولوجي إنقاص حصة مصر قدر المستطاع من مياه النيل، وبذلك يحدث خلل في منظومة الأمن القومي المصري وبالتالي الأمن القومي العربي، إن إسرائيل تلعب هذه اللعبة الخطيرة، فقد تدعى لتكون طرفا في محادثات ساخنة سياسية وعسكرية قد تنشأ بين مصر وأثيوبيا .

ب- تطمع (إسرائيل) أن تصبح دولة من دول منظومة نهر النيل نفسه، أي أن تصبح دولة مصب بالاتفاق مع دول المنبع وبشكل خاص مع أثيوبيا وأوغندا والانفصاليين من جنوب السودان، وبذلك تحكم الطوق على مصر والسودان وتشد الخناق أكثر[2].

---

(1) السيد عليوه ، البعد المائي في التهديد الإسرائيلي للأمن القومي المصري والسوداني ،مؤتمر المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين ،1998، ص624.

(2) إبراهيم أحمد سعيد ، مصدر سابق ،ص230.

ولا نستبعد إن (إسرائيل) قد تقترح مقابل انسحابها من الضفة الغربية تعويضات مائية من مصر تعادل 650 مليون م3 سنوياً وهذا ما يساوي نحو 1% من حصتها من مياه النيل[1].

خامسا : السياسة المائية الصهيونية واثرها على الامن القومي العربي :

ركزت تقارير الحركة الصهيونية قبل إنشاء الكيان الصهيوني على أهمية المياه لاستمرار الدولة المنشودة في الحياة، وقد تأكد ذلك في وثائقها، وفي تصريحات القادة الإسرائيليين بعد إنشاء إسرائيل في آيار عام 1948. ولم ينصرف أصحاب القرار والمخططون في إسرائيل يوما عن البحث في رسم السياسات لجهة السيطرة على أكبر حجم ممكن من المياه العربية، وبذلك فأن المياه هي التي حددت جغرافية إسرائيل وتوسعاتها منذ عام 1948 مرورا بعدوان الخامس من حزيران عام 1967 وصولاحتى اللحظة السياسية الراهنة[2]. لقد بات في حكم المؤكد أن المياه صارت تضاهي قيمة النفط الإستراتيجية.

لأن من يملك مصادر المياه بوسعه أن يؤثر في الآخرين سياسيا وإقتصاديا وحتى أمنيا لاسيما في زمن الندرة المائية الخانقة التي يمر بها المنطقة التي تجتمع فيها كل الظروف المساعدة على إندلاع حرب المياه القابلة للاشتعال في أية لحظة .

وتسعى "إسرائيل" إلى التحكم في الثروة المائية حتى وإن تم ذلك على حساب أمن جيرانها غير مكترثة بما يربطها بعضهم من إتفاقيات سلام، مرة بحجة مواجهة الجفاف ومرة أخرى بدافع تأمين حاجياتها[3].

إن إستراتيجية إسرائيل المائية تقوم على ما يعرف بمبدأ "الأمن المائي" وهو مصطلح تعود جذوره إلى اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 حينما طلبت الحركة الصهيونية أن يكون للوطن القومي اليهود بمقتضى وعد بلفور،حدود مائية تمتد من نهر الأردن من الشرق ومرتفعات الجولان من الشمال ا لشرقي ونهر الليطاني في لبنان شمالا، وكان الهدف من

---

(1) رفعت لتوشة ، المياه المصرية وقرن قادم ،المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، جامعة أسيوط ، 1998، ص650.

(2) نبيل محمود السهلي ،إستراتيجية إسرائيل المائية ،جريدة الثورة ،مؤسسة الوحدة للصحافة والنشر، دمشق ، 2010/10/8، ص3.

(3) إدهام الولي ، المياه في الشرق الأوسط .. الواقع والتحديات، الإمارات العربية المتحدة ، ك200/1، ص35.

ذلك السيطرة على مصادر المياه العربية[1]. ولما كانت المصادر المائية عاملا أساسيا في رسم حدود"الدولة اليهودية" المستقبلية لاستيعاب (5 إلى 6) ملايين مستوطن يهودي، شرع اليهود منذ عام 1948 في الحديث عن نقص المياه في فلسطين وعن حاجة الكيان الصهيوني الى الماء لإستخدامه في الصناعة والزراعة والاستعمالات المترلية الأخرى، وهو ما دفعها إلى تحقيق أطماعها التي بدأت بنهب مياه فلسطين ثم مياه الدول المجاورة في كل من سوريا ولبنان والأردن إلى أن وصلت إلى مياه النيل[2].

إن أطماع "إسرائيل" ومحاولة الاستفادة من نهر النيل، يرتكز على عدة مشاريع مستقبلية للتوسع الزراعي ومضاعفة الطاقة السكانية، لتحقيق ما يعرف بمشروع "إسرائيل الكبرى" الذي تتفق عليه الأحزاب المتطرفة والمعتدلة على حد سواء [3].

ويكفي العودة في هذا الصدد إلى ما تجسده اللوحة التوراتية على مدخل الكنيست الاسرائيلي،"حدودك ياإسرائيل من الفرات إلى النيل"،كذلك علم إسرائيل الذي يتكون من خطين أزرقين يحصران بينهما نجمة داوود التي تمثل الدولة الإسرائيلية ويمثل الخط العلوي نهر الفرات فيما يمثل الخط السفلي نهر النيل[4].

سادسا : مياه نهر النيل في المفهوم الجيوبوليتكي الصهيوني :

من المعروف أن "إسرائيل" تنفذ إستراتيجيتها في السيطرة على مصادر المياه العربية وسرقتها خطوة خطوة، ولا تسقط من حساباتها أبدأ مياه نهر النيل بهدف التوسع وجلب المستوطنين الجدد، ويذكر أن الأطماع الصهيونية في مياه النيل ليست جديدة في الفكر الجيوبوليتكي الصهيوني، بقدر ما تعود إلى بداية القرن العشرين وبالضبط عام 1903، وقد حدد هرتزل الوسيلة التي سيتم بها إيصال مياه النيل إلى الصحراء من خلال مد خط أنابيب بسيطة، ولكن هذا مستحيل بسبب قناة السويس، لأن الماء يجب أن يضخ من فوق علو السفن، أو يضخ من تحت على عمق كبير وهذه الطريقة الثانية تبدو أسهل

---

(1) نجيب صالح ، العصر الاسرائيلي من قناة السويس الى باب المندب، ط1،(بيروت، 1984)، ص10.

(2) إدهام الولي ، مصدر سابق ،ص36.

(3) المصدر نفسه ،ص43.

(4) محمد احمد السامرائي ،دراسة مقارنة بين نهر الفرات ونهر النيل ،مجلة الفكر السياسي، العدد الثامن، 2000، ص118.

بكثير[1]. ومع كل محاولات هرتزل في إعداد الدراسات والتصاميم والخرائط والإتصال بالمعتمد البريطاني و(بطرس باشا غالي[*]) وزير الخارجية آنذاك، إلا أن تقرير اللجنة الفنية لنظارة الأشغال العمومية برئاسة جارستين جاء رافضا للمشروع الصهيوني، لأنه كما قال التقرير سيؤثر دون شك على ري الأراضي داخل مصر[2].

وظهرت الفكرة على السطح مجددا في أواخر السبعينات، وبالتحديد في شهر أيلول من عام 1978، على شكل مشروع قدمه المهندس الصهيوني اليشع كالي في صحيفة معاريف تحت عنوان مياه السلام[3].

شرح كالي مشروعه على الوجه الآتي: توسيع قناة الإسماعيلية الممتدة من القاهرة إلى الفيوم لتصريف 2/5 مليون م3 يومياً، ومن ثم تنقل المياه في أنابيب تحت قناة السويس بالقرب من الإسماعيلية، ومن ثم في قناة إسمنتية إلى الشمال الغربي، حيث تقترب من طريق القاهرة – العريش، ومن ثم على خط مواز لطريق العريش وخط آخر إلى النقب الغربي باتجاه مستعمرة أوفكيم وبئر السبع. ولتأمين رفع المياه إلى مختلف مناسيب الأراضي في النقب، تقسم القناة على إمتدادها إلى أجزاء،طول كل منها نحو (20)كم، تنشأ في بدايته محطة ضخ تقوم برفع المياه إلى بداية الجزء التالي. ويقدر طول القناة من الإسماعيلية إلى خان يونس بحوالي 250 كم[4].

ويقوم المشروع على استغلال نسبة 1% من مياه النيل (0.8 مليار م3) من حوالي 80 مليار م3/سنة التي تصل إلى منطقة العريش في سيناء وسحبها إلى قطاع غزة والنقب [5].

---

(1) محمد أحمد السامرائي ،الكيان الصهيوني ونهر النيل ،مجلة الموقف الثقافي ،وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، العدد 20 ، آذار– نيسان 1991،ص17.

(*) بطرس باشا غالي:ولد بطرس غالي في بلدة الميمون في مديرية بني سويف في 12آيار 1846 ،سياسي ورجل دولة مصري ،أحد رجلين من الأقباط توليا رئاسة الوزارة هو ويوسف وهبه باشا. ومن أحفاده بطرس بطرس غالي. تولى حقيبة الخارجية . اغتيل بتاريخ 20شباط 1910

(2) صباح محمود محمد،الأمن المائي المصري،بيروت،1997،ص16.راجع أيضا محمود رياض،مصدر سابق ،ص15

(3) عبدالقادر رزيق المخادمي،الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات،دار الفكر،ط1، دمشق،1999،ص100.

(4) محمد زهدي النشا شيبي ،مخططات "إسرائيل" لسلب المياه العربية وإستراتيجية التصدي لها،مجلة الوحدة المغربية، العدد الأول ،ك1992/2،ص102.

(5) محمد أحمد السامرائي ،الكيان الصهيوني ونهر النيل ،مصدر سابق ، ص20.

أما النموذج الثاني فتمثل بمشروع يئور، ويرى صاحب هذا المشروع أن ثمة ثلاثة بدائل تتناول دفع المياه فقط،كلها قائمة على العملية الهندسية نفسها[1].

وفي هذا النطاق يتم حفر ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس يكون مصدرها قناة المياه العذبة، وتقوم تلك القنوات برفع المياه إلى نقطة سحب رئيسة في سيناء،يتم رفع المياه إلى إرتفاع يبلغ عشرات الأمتار ويتم دفعها بقوة النقل على طول ساحل سيناء وفي قناة مفتوحة ومن تلك القناة تتفرع المياه إلى شبكات الري الموجودة شمال غرب النقب .

وتقوم الفكرة الصهيونية على أساس أن تبيع مصر "لإسرائيل" مياه النيل، وتهدف "إسرائيل" من وراء ذلك ليس توطين اليهود هناك في النقب فحسب بل تخطط لزراعة القطن في صحراء النقب لضرب إنتاج القطن المصري الشهير وإنهاء الزراعة المصرية الناجحة والعريقة[2].

إن تحقيق هكذا فكرة، يقود إلى مضاعفة الأرض الزراعية "الإسرائيلية" عشرين ضعفا على الأقل والحصول على (210) ألف هكتار جديد في منطقة النقب وبالتالي مضاعفة سكان "إسرائيل" عدة مرات، وهكذا نلاحظ أن هدف "إسرائيل" وأطماعها في نهر النيل هام للغاية، فهي تهدف إلى إنشاء المستعمرات في النقب، وزراعة صحرائه بالقطن، وبذلك يتحقق لها إستعمار الأرض، وضرب الاقتصاد المصري وخاصة في مجال زراعة محصول القطن [3].

وهذا يعني أن الكيان الصهيوني يحقق أهدافه من جهتين، مكاسب سياسية واقتصادية لصالحها، ومن جهة أخرى تستهدف الأمن الغذائي العربي والأمن المائي العربي وبالتالي الأمن القومي العربي. وقد وجد المشروعان طريقهما الى التحقيق بعد تصريح الرئيس المصري الراحل أنور السادات في عام 1979، ورسالته التي بعث بها إلى الملك الحسن الثاني مبررا ذلك "إنه أراد إستخدام مياه النيل كأداة لإقناع "إسرائيل" بتغيير سياستها في

---

(1) عمر كامل حسن،النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ، جامعة الانبار، 2002، ص251.

(2) محمود الأشرم،اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم ،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، آب 2001، ص205.

(3) عمر كامل حسن ، مصدر سابق ،ص252.

الأراضي المحتلة"، إلا أن هذه الفكرة رفضت من قبل الشعب المصري،الذي نادى بعدم تزويد "إسرائيل" بقطرة ماء واحدة [1].

ولم تقف الأطماع والأساليب الصهيونية عند هذا الحد،فقد مارست نفوذها ونشاطها بشكل خاص في تنشيط إستراتجية (الطوق الخارجي)[*] حول الوطن العربي، ولقد أتضح ذلك بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية بين أثيوبيا و"إسرائيل" ومظهر التفاهم الذي لوحظ بعد ذلك بينهما خاصة تهجير يهود الفلاشا إلى الأراضي المحتلة ثم إيجاد صيغ تفاهم لمساعدة "إسرائيلية" لأثيوبيا بإقامة السدود على منابع أعالي النيل وبحيراته للضغط على كل من مصر والسودان وخلق المشاكل السياسية بين الدول المستفيدة من مياه نهر النيل لإشغال السودان ومصر عن خدمة قضايا الأمة العربية وخاصة القضية الفلسطينية[2].

سابعا : مشكلة المياه العربية :

أصبحت مشكلة المياه في الوطن العربية إحدى حلقات الصراع،ومن أهم أسباب خلق الأزمات الدائمية مع دول الجوار الجغرافي (إيران، تركيا، أثيوبيا)، خاصة بعد ارتفاع عدد السكان والحاجة الكبيرة للمياه لتحقيق التنمية على الصعيدين الزراعي والصناعي [3].

---

(1) عطا الله سليمان الحديثي ، الأطماع الصهيونية في المياه العربية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة بغداد 1989، ص203– 20.

(*) الطوق الخارجي :أطلق بن غورين نظرية(الطوق الخارجي) منذ قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين والتي تمثلت بالسعي إلى ربط "إسرائيل" بعلاقات وثيقة ودائمة بالدول المحيطة بالعالم العربي (تركيا،أثيوبيا،إيران)، وأوضح بن غورين أن نظريته تستهدف بالدرجة الأولى مساعدة إسرائيل على التنفس بملئ الرئتين عبر هذه الدول على الصعيدين الاقليمي والدولي ،وفي المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية.وقد تطورت نظرية غورين وتشعبت حيث شملت دول آسيا الوسطى الإسلامية ،وقد إستخدمت نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية كمدخل للولوج للدول إلا سلامية عبر الزيارات السرية والعلنية التي قام بها مسؤولون إسرائيليون لتكوين حلف إستراتيجية مع بعض الدول مثل كازا خستان وإندونيسيا.رفعت سيد أحمد،إسرائيل في آسيا إلا سلامية .. من يوقف الزحف الصهيوني ،صحيفة الثـورة ، مؤسسة الوحدة للصحافة والنشر،دمشق ،2005/8/28. لمزيد من التفاصيل، شبكة المعلومات الدولية :
http://www.thawra.alwehda/yov

(2) فهد مقبول الغبين ،حروب الماء العربية ،نزاع المياه في الشرق الأوسط في السنوات العشر المقبلـة ،المكتبـة الوطنية ، عمان ، (الأردن،1991)، ص39.

(3) عوني عبد الرحمن السبعاوي ،إسرائيل ومشاريع المياه التركية ،مستقبل الجـوار المـائي العـربي، دراسـات إستراتيجية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد 10،ط1 ،ابوظبي ،1997، ص9.

إن شحة المياه في العالم العربي مصحوب تزايد رداءة التوعية على الرغم مـــن التقنيـــة الحديثة والانجازات الهندسية الكبيرة بسبب السياسات المائية التي تنتـــهجها دول الجـــوار العربي والكيان الصهيوني بما يؤدي الى خلق مشاكل في كل من الأردن والضـــفة الغربيـــة وقطاع غزة وسوريا والعراق، وإن التوقعات لهذه المشكلة ستزداد في كل مصر والسودان (الشمالي) بعد تداعيات الأحداث السياسية الأخيرة لإنفصال جنوب السودان وما يترتب عليها تحالفات دولية خاصة مع دول أعالي النيل،وإجراءات تقاسم السلطة والثروات ومنها مياه نهر النيل[1].

ونظرا لخطورة الموضوع وأهميته الإستراتيجية، تبدي جامعة الدول العربيـــة بشـــكل متواصل عن إهتمامها وقلقها حيال قضية المياه من خلال البيانات والـــدعوات الى عقـــد مؤتمر عربي للمياه في إطار الجامعة،يضم الدول المعنيـــة مباشـــرة لتحديـــد الإســـتراتيجية المستقبلية للأمن المائي العربي[2].

---

(1) المصدر السابق ،ص9.

(2) عوني عبد الرحمن السبعاوي ،المصدر السابق ، ص42

الفصل الرابع
طرق حماية الموارد المائية
من الهدر والتلوث البيئي

المبحث الاول
المياه في الفكر الإسلامي

تمهيد :

الحمد لله الذي أنزل من السماء ماء طهورا، فأحيا به الأرض بعد موتها، وجعل منه كل شيء حي. وقد تفرد الله تعالى بإنزاله من السماء، وسوق سحابه، وأشقاه للناس ماء فراتا وسلب من الإنسان القدرة في صنعه وإنزاله وتدبيره،ثم أسكنه في الأرض، وسلكه فيها، ففجرة ينابيع وعيونا وأنهارا، فإعتمد الإنسان عليه في إدامة حيوية وجوده وأسس نشاطه، وقوام مدنيته، وبه إرتبطت مدنيات البشر الكبرى وفعالياته ونشاطاته الاقتصادية قديما وحديثا، فقد صار من المتفق عليه أن المدنيات الكبرى قد نمت وازدهرت على أحواض الأنهار ومصادر المياه بل لقد عدت ندرة المياه سببا فاعلا في إفتقار بعض بقاع الأرض للإزدهار المدني والفكري، على الرغم من إمتلاكها المقومات الأخرى له.

وبهذا: صرح كتاب الله المجيد فقال تعالى: " **وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاء اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ**" [1].

ولقد سميت تلك المدنيات في القرآن الكريم بـــ (الحواضر)فقال تعـــالى: " **وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ**" [2].

لقد كانت الهبات الإلهية للإنسان ولا تزال متناسبة طردياً في عظم منافعها مع التقدم العلمي والتقني للإنسان، وأسهم هذا التقدم في تعظيم تلك المعطيات، إلا في الماء، فإن الظاهر المشاهد في واقعنا الذي نعيشه أن التقدم العلمي والتقني، وتطور نمط العيش، زيادة سكان العالم، قد أضعف إمكانية هذه الهبة، فكلما تقدم العلم وإزداد سكان الأرض، إشتدت الحاجة إليه، وتعاظم التنافس للإستحواذ على معطياته، وبسبب هذا التنافس، وعدم الإلزام بقوانين الترشيد في إستخدامه وفقدان المعايير السلمية في أفضليات الإستخدام، وتغليب منطق القوة فقد نتج تدافع شديد للسيطرة على منابعه ومجاريه ومعطياته من قبل دول المنابع، وأعالي مجاري الأنهار على حساب غيرهم فضلا عن ذلك

---

(1) سورة الحج / الآية 5.

(2) سورة الأعراف / الآية 163.

الثغرات الحقوقية في قوانين المسؤولية الدولية عن العمل الضار.ولهذه الأسباب جميعا شغلت العالم المعاصر(مشكلة المياه المشتركة)، وتحولت إلى مشكلة إنسانية عامة، ظهر إهتمام دول العالم كلها ومنظمة الأمم المتحدة بها، لذلك كله، إتجهت جهود الإنسان إلى إكتشاف حل المعضلة بطرائق قانونية فصارت قضية إقتسام المياه قسمة عادلة ومعقولة وتحديد الحقوق والإلتزامات المتبادلة هي غاية الجهد الدولي لأطر ذلك الحل[1].

ومن تلك الجهود، دراسات كبار الفقهاء الدوليين والدراسات الجامعية ثم جهود المنظمة الدولية التي كلفت لجنة القانون الدولي بصياغة مجموعة الأفكار والقواعد التي يتفق عليها صياغة قانونية تنتهي إلى تشريع قانوني دولي ملزم إقتسام المياه الدولية في الأغراض غير الملاحية، أسهم فيها علماء وقانونيون من مختلف أنحاء العالم [2].

لابد من التساؤل ماذا في الشريعة الإسلامية من رؤى وأفكار بل قواعد قانونية يمكن أن تقدم بمجموعها أطروحة قانونية لمواجهة وحل هذه المشكلة. إنطلاقا مما يفهم من قوله تعالى: **"وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ"**[3].

إن هذه الحقيقة القرآنية تدعو الإنسان المسلم إلى البحث في النصوص الشرعية وإجتهادات الفقهاء المبنية عليها لاكتشاف الأسس، والمبادئ العامة، والنظريات التي يمكن إستخلاص مجموعة من الأحكام التي تؤلف منظومة حقوقية كاملة في هذا الصدد، وتقدم إسهاما إسلاميا للعالم على وفق نظرة إجتهادية غير منقطعة عن الجهود الثرة للفقهاء المسلمين، وغيرهم منفصلة عن الفلسفة الكونية الإسلامية للعلاقة بين الإنسان والثروات الطبيعية، ومترابطة مع النظرية الأخلاقية للإسلام ودوره العالمي قديما وحديثا .

اولا : التقسيم الفقهي للمصادر المائية:

شغلت ظاهرة وجود المياه في الأرض إهتماما واسعا من قبل أهل العلم جميعا لما للمياه من أهمية بالغة في حياة الإنسان ومدنيته، فأسهم كل علم بدراستها وتطوير منافعها، وكان

---

(1) محمد بن أحمد أبن رشد،مناهج الأدلة في عقائد الملة،تحقيق: محمود قاسم،مطبعة السعادة ، ط3، (مصر، 1969)، ص151 ـ 152.

(2) الجمعية العامة للأمم المتحدة ،لجنة أعمال القانون الدولي،حولية 83، المجلد2، ج2، الدورة 35، الوثيقة (A/CN.4 /348) ما حيث تنص أنه قد كلفت اللجنة بهذا العمل في 1970/12/8.

(3) سورة النحل / الآية 89.

الفقه الإسلامي ، والقانون الوضعي (ولاسيما الدولي العام منه) ممن أسهما بتقنين إلانتفاع بها على وفق قواعد تحدد ملكيتها وسبل إلانتفاع بها، ولأجل ذلك سعى الفقهاء المسلمون إلى تقسيم أنواع المياه إلى أقسام، وتم بناء الأحكام في ضوء تلك التقسيمات، ففي الفقه الإسلامي نجد الفقهاء في مبحث الشرب، أو المشتركات العامة أو إحياء الموات قد قدموا لبيان أحكام المياه،قسمة منهجية لتسهيل بيان حكم ملكية كل قسم، وأحكام إلانتفاع بها من قبل الإنسان وكان للفقهاء في تقسيماتهم تلك ثلاثة إتجاهات[1]:

1- التقسيم الثنائي :

اختار عدد من الفقهاء قسمة مصادر المياه في الطبيعة على قسمين :

فإما على أساس تحقق الملكية في المصدر أو عدمه، فقالوا : تقسيم المياه على المصادر المباحة[*]، والمصادر المملوكة[**]، وأخذ بهذا التقسيم العاملي في الروضة[2]. والرملي في نهاية المحتاج[3]. والباجي في المنتقى[4]:(وهي إما ما يملك أصله أو لا يملك) ونقل أنه منهج الأوزاعي، إذ يقسمها بما إذا كان منبعه مملوكا أو ما يخرج من موات أو من نهر عام، وهو رأي ابن قدامة، إذ فرع على قسمتها إلى الجاري والراكد. فقسم الجاري إلى ما كان في نهر غير مملوك ونهر مملوك، ثم قسم غير المملوك ماكان عظيمًا كالفرات وما كان نهرا صغيرا[5].

يتبين من هذا الاتجاه أن المصادر المباحة عند الفقهاء هي "ما جرى في الأرض المباحة جريانا طبيعيا، من دون تدخل في إجرائه وأحدث مجراه عمل بشري، ولم يكن في أرض مملوكة"، فإذا إحتل من هذين الركنين، ركن دخل في نطاق المملوك على خلاف في الحقوق الممنوحة للمالك بين الفقهاء.

---

(1) عبد الأمير كاظم المياحي ، المياه وأحكامها في الشريعة الإسلامية ،بيت الحكمة ، بغداد، 2003،ص23.

(*) المصادر المباحة:وهي المصادر المائية التي تجري في الأرض جريانا طبيعيا دون تدخل البشر، ولم يكن في أرض مملوكة.

(**) المصادر المملوكة :وهي المصادر المائية التي تجري في الأرض المملوكة أو تدخل إحداث مجراه عمل بشري.

(2) محمد بن مكي العاملي ، الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية ، تحقيق محمد كلانتر، ط1، الآداب ،(النجف، 1968)، ج7، ص184.

(3) محمد بن أبي العباس أحمد بن شهاب الرملي، نهاية المحتاج إلى شرط ألفاظ المنهاج، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ج5،(مصر، 1938)، ص341.

(4) أبو الوليد سليمان الباجي،المنتقى في شرح الموطأ،مطبعة السعادة، ط1، ج6، مصر1907، ص33.

(5) ابن قدامة ، المغني ويليه الشرح الكبير، دار الكتاب العربي ،(بيروت،1972)، ج6، ص169.

وإتماما للفائدة فأن قسمة ثنائية للمصادر ظهرت في بعض المدونات وأن لم يترتب عليها الأحكام كقسمة مجلة الأحكام العدلية إلى المياه المكشوفة أو الجوفية، لأنه إختار بعد ذلك القسم الرباعية[1]، أو ما نجده في بعض كتب الحنفية من تقسيم الأنهار إلى خراجيه(*) أو عشرية (**) [2]، وهي وإن مست حقوق الملك العام والإباحة، لكنه ليس تقسيما لكل آثار الملكية إنما لجهة الحق الشرعي فضلا عن أنه خاص بالأنهار بحيث لا يتسع إلى عموم المصادر المائية .

2- التقسيم الثلاثي :

يرى أصحاب هذا التقسيم أن المياه إما طبيعية مباحة بالشرطين المذكورين،فإذا تمت حيازة الماء بعمل بشري بإستحداث مجراه أو نقطة تفجر الماء الجوفي سواء في أرض مباحة (موات) أو أرض مملوكة فإن في ملكية هذه القسمة وأحكام الإنتفاع بمياهه خلاف بين الفقهاء سميت لأجله المترددة بين المملوكة والمباحة،أما إذا تم إحراز الماء فقط وتحقق منه، نقله من مصادره الطبيعية المباحة إلى موضع يصدق عليه أنه حرز له، فإن هذا القسم يدخل في نطاق الملك التام فتكون القسمة "المصادر الطبيعية المباحة، والمترددة بين الإباحة والملكية، والمملوكة".

عرض لهذا النوع من القسمة الشيخ الطوسي[3] والعلامة الحلي في بعض كتبه[4] وأكثر فقهاء الزيدية[5].

---

(1) علي حيدر،درر الحكام شرح مجلة الأحكام العدلية ،منشورات مكتبة النهضة،ج3،(بيروت،1997)، ص264.

(*) خراجية : معنى الخراج ، ما يخرج من ربح الأرض أوكرائها أو أجرة غلام ونحوها، ومنه قوله تعالى "أم تسألهم خرجا فخراج ربك خير" (المؤمنون / آية 72).

(**) عشرية :هي جزء من عشرة أجزاء ، وما يؤخذ من زكاة الأرض التي أسلم أهلها عليها، وهي التي أحياهـا المسلمون. المصدر:إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات ، المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ،ج1 وج2، (القاهرة، 1972)، ص602.

(2) عبدالعزيزالرحبي ،الرتاج الموصد على خزانة الخراج، تحقيق أحمد الكبيسي ، مطبعـة الإرشـاد، (بغـداد، 1973)، ص24.

(3) محمد بن الحسن الطوسي،المبسوط ،في فقه الامامية،دار الكتاب العربي،ط2،(،بيروت، 1980) ،ج3 ، ص283.

(4) العلامة الحسن بن يوسف الحلي ،تذكرة الفقهاء،منشورات المكتبة الرضوية ، طبعة حجرية (بعد التجديـد)، (القاهرة، 1847م)، (ب ت)

(5) أبن المرتضى بن يحيى، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، مطبعة السعادة (مصر،1947)، ج7،ص99

إعتمد الماوردي قسمة ثلاثية أيضا قامت على أساس الملكية وعدمها أيضا، فقسم المصادر على (الأنهار، والآبار، والعيون) وقسم الأنهار قسمة ثلاثية أيضا هي الأنهار الكبار ومعيارها "ما لم يحتقره الآدميون ويتسع ماؤها للشاربة والزرع" والأنهار الصغار وهي التي أجراها الله تعالى فمنها مالا يحتاج في الانتفاع بمائه إلى حبس الماء ومنها ما يحتاج إلى سد وحبس، والأنهار التي إحتفرها الآدميون لما أحيوه من الارضين.

أما الآبار، فقسمها على ما احتفرت للسابلة، وما إحتفرت للارتفاق، وما إستنبطها الآدميون ملكا لهم سواء في أرض مباحة أو أرض مملوكة، أما العيون فجعلها ثلاثة فمنها ما أنبعها الله ولم يستنبطها الآدميون، ومنها المستنبط في أرض مباحة، ومنها ما أستنبطه الآدميون في أرض مملوكة[1]. ويلاحظ على قسمة الماوردي أنها قسمة متماسكة تدور أيضا مدار الملكية وعدمها، فالأنهار نوعان "مباحة ومستنبطه[*] " والانهار مباحة ومتملكة[**]، والعيون كذلك، والعلة في ذلك،العمل البشري في الحفر والاستنباط، ونوع الأرض التي تم إستحداث المصدر فيها.

3- التقسيم الرباعي :

اختار أكثر فقهاء الحنفية قسمة المصادر المائية تقسيما رباعيا. فالأول، ماء البحار، والثاني مياه الأودية العظام كدجلة والفرات، والثالث، وهو ما انفردوا به، وهو النهر الداخل في المقاسم، أي الجزء من النهر مما يقع داخل إقليم جغرافي (مدينة أو إقليم) والرابع، الماء المحرز في الأواني [2].

وقسم الكاساني المياه إلى المحرز، ومياه الآبار والحياض والغيوث، ومياه الأنهار الصغار لأقوام مخصوصين، ومياه الأنهار العظام كالفرات[3].

---

(1) علي بن محمد الماوردي، الأحكام السلطانية تحقيق خالد رشـيد الجميلـي، دار الحريـة، (بغـداد، 1989)، ص279- 286.

(*) مباحة ومستنبطة :وهي الأنهار المباحة للاستخدام البشري دون قيود، وإستنبطها الآدميون من خلال إحداث مجراه بجهد بشري

(**) مباحة ومتملكة :وهي الأنهار المباحة في الاستخدام ،وتجري في أرض مملوكة

(2) علي الميرغيناني، الهداية شرح بداية المبتدئ،مطبعة مصطفى الحلبي، مصر ، ج4، ص180.

(3) علاء الدين بن مسعود الحنفي الكاساني ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار العلميـة، ط4، (بـيروت، 1986)،ج6، ص188.

وإعتمد ابن جزئ، قسمة رباعية أيضا فقد قسم المياه إلى الماء المملوك في أرض مملوكة، وغير المتملك كالأنهار والعيون الطبيعية وما يتجمع من السيول والأمطار، أما القسم الثالث عنده فهي مياه الآبار في البوادي لسقي الماشية، والماء المحرز في الآتية[1].

ويلاحظ أن قسمة علماء الحنفية إستقرت على مناط الملكية،فما كان مملوكا ملكا تاما كالمحرز وما كان مملوكا لجهة (أشخاص محصورين، الداخل في المقاسم) وكان المباح أو الطبيعي هو غير المملوك ومثلوا له بالبحار والأودية العظام، ولعلنا نستطيع أن نرجح قسمة الكاساني إلى القسمة الثلاثية، إذ يمكن وضع الماء المحرز في المملوك، ويمكن وضع مياه الأنهار العظام في المباح، ونضع مياه الأنهار الصغار والآبار والحياض والغيوث في حيز المترددة، وكذا الحال في قسمة ابن جزئ.

ثانيا : الاسس الشرعية لاحكام الملكية والانتفاع :

1- الأساس الشرعي من القرآن الكريم :

إحتل موضوع المياه في القرآن الكريم حيزا مهما إذ بلغ عدد الآيات التي تعرضت لظاهرة الماء أكثر من ستين آية توزعت على (40) سورة من القرآن الكريم [2]، أسهب المفسرون في شرح مضامينها، ويمكننا الاستفادة منها في تحديد المستند للوضع القانوني للمياه الطبيعية وسنتابعه في ثلاثة فروع[3]:

الفرع الاول :اسانيدكون المياه هبة الله للإنسان، وعناصر هذا الركن من الرؤية :

صرح القرآن الكريم في أكثر من نص أن الذي أنزل الماء على الأرض، وينزله على الدوام إنما هو الله تعالى، ومن تلك الآيات :

قوله تعالى: " **وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُمْ** " [4].

---

(1) محمد بن أحمد الغرناطي ابن جزئ ، قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، مطبعة عالم الفكر، (القاهرة، 1975)، ص30.

(2) محمد فؤاد عبد الباقي ،المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، دار الحديث ،ط2،(القاهرة، 1988)، ص857.

(3) عبدالامير كاظم المياحي ، المصدر السابق ،ص40.

(4) سورة البقرة / الآية 22.

وقوله تعالى: **"وَهُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ"** [1].

وقوله تعالى: **"وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّن السَّمَاء مَاء لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ"** [2].

وقوله تعالى: **"وَاللَّهُ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا "**[3].

ونجدان ما يقترن مع إسناد إنزال الله للماء إلى الأرض، ذكر واحدة أو أكثر من منافع المياه للإنسان، فدل ذلك على انه سيق مساق الامتنان والهبة فاشعر النص أن الله هو الخالق الموجد لهذه الثورة،المترل لها من السماء وهو المسخر لها ولمنافعها لمصلحة الإنسان .

الفرع الثاني :انماط إنتفاع الإنسان بالمياه كما وردت في القرآن الكريم :

أشار القرآن الكريم إلى أنواع متعددة من الانتفاعات الموهوبة والمستفادة من المياه الطبيعية.واهم تلك الانتفاعات،تصريح القرآن الكريم أن المياه قد خلقت أول الكون. قال تعالى:**"وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ"** [4]. يقول المفسرون ، في الآية دلالة على أن العرش والماء كانا موجودين قبل خلق السماوات والأرض [5].

ويرون أن الماء كان قائما بقدرة الله على غير موضع قرار بل كان الله يمسكه بكمال قدرته[6]. يستفاد من ذلك "أن خلق الماء الذي سبق خلق الإنسان دله على أن في الماء مادة الحياة"[7]، وعليه يقال، إن المخلوقات لم تخلق من عدم بل إنها مسبوقة الوجود بمادة مشابهة مركومة مجتمعة، ويؤكد هذا المعنى : **" أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ"**.[8] والجعل هنا،

---

(1) سورة الأنعام / الآية 99.

(2) سورة الأنفال/الآية 11 .

(3) سورة النحل /الآية 65.

(4) سورة هود /الآية 7 .

(5) الفضل بن الحسن الطبرسي ، مجمع البيان في تفسير القرآن،منشورات شركة المعارف الإسلامية، القاهرة، مجلد 6، 1978، ص144.

(6) محمد بن أحمد القرطبي ،الجامع لأحكام القرآن ، دار إحياء التراث العربي، ج9، بيروت، 1965،ص51.

(7) محمد حسين الطباطبائي ، الميزان في تفسير القرآن ، بيروت، مؤسسة الأعلمي ، ص151.

(8) سورة الأنبياء /الاية 30.

أي جعل حياة كل ذي روح فيه، ونماء كل نام، وفيه يدخل الحيوان والنبات والإنسان، يؤيده قوله تعالى: " **وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَاء**" [1]، بمعنى النمو الذي ظاهره الحركة المعبر عنها بالدبيب ومفردها دابة.بل يصرح القرآن أن إحياء الأرض يتم بالماء،قال " فأحيا به الأرض بعد موتها " [2].

الفرع الثالث: إشارة القرآن الكريم إلى التنظيم القانوني للانتفاع بالمياه:

قال تعالى: "**وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاء قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ**"[3]. وفي قصة سيدنا موسى عليه السلام قال: "**وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ**"[4] وقوله تعالى في قوم موسى بعد أن ضرب بعصاه الحجر: "**فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كُلُواْ وَاشْرَبُواْ مِن رِّزْقِ اللَّهِ**"[5]، وفي قصة سيدنا صالح : "**قَالَ هَذِهِ نَاقَةٌ لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ**"[6].

هذه الآيات تكشف لنا الجواز بل الحث القرآني على تنظيم الانتفاع بالمياه المحمولة للاستقاء والانتفاع ولكن القرآن يحث على المناوبة والمهيأة وقسمة المياه قسمة عادلة تلبي الحاجات المشروعة.

ومن المطالب الثلاثة المتقدمة يمكننا تحصيل أركان الرؤية القرآنية:

أ- أنه لما كان الله تعالى هو الخالق الموجد المترل للماء المدبر له المسخر منافعه للناس فهو مالكه، والتصريف به يحتاج إلى إذن منه، وقد صدر الأذن بالامتنان اللاهي فصار الماء هبة الله تعالى لخلقه .

ب- ولأن الله تعالى قد أمر باحترام حق الحياة ولارتباطه بالمياه، وارتباط عمارة الأرض ومدنية الإنسان وإقتصادياته به، فقد جعله الله تعالى موهابا وموردا مشتركا للناس كافة، حماية لحق الإنسان في الحياة وتسهيلا لمهمته في عمارة الأرض.

---

(1) سورة النور/ الاية 45.
(2) سورة البقرة /الآية 164.
(3) سورة القمر/الآية 28.
(4) سورة القصص /الآية 23.
(5) سورة البقرة/الآية 60.
(6) سورة الشعراء/الآية 155.

جـ- إنه من حيث العرض المتاح كاف لاحتياجات الإنسان ولكن الشحة النسبية تعالج بتوزيع منافعه لمعنى الهبة التي أشرنا إليها مما يلزم أن يؤكد عدالة توزيعه .

د- يبدو من مجموعة الآيات أن هذه الهبة مشروطة بالامتثال لأوامره ونواهيه شرطا تشريعيا قطعا، ولأن الإنسان والمخلوقات أجزاء من كون فسيح فإن قوانين الوجود تفترض علاقة بين عمل الإنسان وحركة الكون ومعطياته [1].

2- الاساس الشرعي من السنة :

أولت السنة المطهرة تنظير العلاقة بين الإنسان والمياه الطبيعية،بإسهامها في وضع التصوير العام، وفي ضوئه يتولى الفقهاء المسلمون تقنين القواعد والأحكام المنظمة لملكيتها والإنتفاع بها وقد وردفي ذلك عدد من الأحاديث النبوية الشريفة منها:

الفرع الاول : حديث الشركة :

روى أصحاب السنن والمسانيد قول النبي صلى الله عليه وسلم "المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار"،وورد الحديث بلفظ الناس شركاء رواه عدد كبير من الرواة[2]، واعتمد عليه وقام بشرحه عدد من شراح الحديث [3].

إن الفقه الإسلامي يتفق مع مقتضيات الاجتماع البشري ونطاق الشراكة في (المياه الطبيعية) نطاق إنساني عام، وان المياه بموجب النص والعقل مورد طبيعي مشترك بين الناس، وإنها غير قابلة للدخول في ملكية الأفراد أو الأمم أو الدول، وفي ضوء هذا المبدأ العام تنظم أحكام الانتفاع بمعطياتها. إن المياه الطبيعية أيا كانت مصاديقها ثروة طبيعية وهبها الله تعالى للبشر كافة، وأباح لهم الانتفاع بها انتفاعا مشروعا ومعقولا ومنصفا وبقدر حاجة المنتفع، وليس لأحد (أن يستولي على هذه المصادر)، أو أن يعدها ملكا له أو لإقليمه لعدم قبولها الاختصاص المانع.وان هذا المبدأ العام،كما تناول الملكية،تناول الانتفاع وسيظهر أثره في الأحكام الفرعية لتملك المياه المحازة وأحكام الانتفاع بها.

(1) عبدالاميركاظم المياحي ،المصدر السابق ،ص45.

(2) أبو داود سليمان الأشعث، سنن أبي داود، المطبعة التازية، (مصر،1974)، ص102.

(3) عبدالرؤف المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية، مطبعة مصطفى محمد، (مصر، 1938) ،ج6، ص37.

الفرع الثاني: احاديث النهي عن منع الماء :

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:"ثلاث لا يمنعن: الماء والكلأ والنار" [1].

روى سيار بن منظور عن بهيسة عن أبيها أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم: ما الشيء الذي لايحل منعه ؟ قال: الماء والملح والنار [2].

روى أنس قال: قال رسول الله صلى عليه وسلم: "خصلتان لايحل منعهما : الماء والنار"[3].

عن السيدة عائشة : لا يمنع فضل الماء ولا يمنع نقع البئر[4].

تدور الأحاديث المتقدمة حول نقطة مركزية واحدة هي النهي عن منع الماء. إتفقت عليه الأحاديث على الرغم من الزيادة والنقيصة في خصلة أو أكثر. ومتون هذه الأحاديث مكمل لمتن حديث الشركة،إذ الأول يقرر أن الناس جميعا لهم حق إلانتفاع بالثروة المائية الطبيعية وإذا كان الجانب الإيجابي وهو تأسيس الاستحقاق قد ثبت بحديث الشركة،فأن هذه المجموعة من الأحاديث تثبت جانب الالتزام وهو حرمة منع الماء.

إن الأصل في النهي هنا يقتضي الحرمة إلا إذا وجدت قرينة صارفة إلى الكراهة، ولكن القدر المتيقن المتفق عليه أن المياه الطبيعية الجارية في مواضعها المباحة لا يحق لأحد ، ولا لجهة ولا لدولة، أن تمنع المياه عمن يحتاجها، ولا خلاف في أن المراد بالمنع إمساكه وعدم إعطائه، كتحويل مجراه، أو سحبه للخزانات والبحيرات الصناعية وحرمان من هم على مجراه من حقهم في الفائض عن حاجة الأعلى، فكل مزاحمة المستحقين هو مورد النهي الذي يقتضي التحريم [5].

---

(1) سنن أبو داود، المصدر السابق، ص102.

(2) المصدر نفسه، ص102.

(3) الإمام أحمد بن حنبل،المسند،تحقيق أحمد محمد شاكر، المطبعة الميمنية ،(مصر، 1896)، ج 10،ص203.

(4) محمد بن عبدا لله المعروف بالحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين من الحديث، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، (الرياض، 1978)،ج2، ص61.

(5) عبدالأمير كاظم المياحي ، المصدر السابق ، ص65.

الفرع الثالث: أحاديث النهي عن منع فضل الماء :

عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال":لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلأ"[1].

وروي عن الصادق عن آبائه عليهم السلام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بين أهل المدينة في النخل أن لا يمنع نقع البئر وقضى بين أهل البادية أن لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلأ [2].

وروي البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:"ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب اليم. رجل كان له فضل ماء بالطرق فمنعه ابن السبيل" [3].

تتفق هذه المجموعة من الأحاديث على النهي عن منع فضل الماء،ولعل المراد بالفضل وجهان:

الاول: أن للمنتفع حاجته من المياه الطبيعية، وما زاد عنها فهو فضل، ورد النهي على منعه عمن يحتاجه لأنه مرصود أصلا لانتفاع الناس، فليس لمن سبق إليه أكثر من حاجته، وعليه ألا يمنع محتاجا إلى ما فضل عن حاجته.

الثاني: ما نقله الكرماني عن الخطابي أنه في الرجل يحفر البئر في الموات فيملكها بالأحياء وبقرب البئر موات فيه كلا ترعاه الماشية فلا يكون لهم مقام إذا منعوا الماء، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم صاحب البئر ألا يمنع الماشية فضل الماء ليكون مانعا للكلأ [4].

الفرع الرابع: أحاديث النهي عن بيع الماء، والنهي عن بيع فضل الماء :

ــ روى أصحاب السنن عن إياس بن عبدالمزني :أنه رأى ناسا يبيعون الماء فقال:لا تبيعوا الماء،فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يباع الماء [5].

---

(1) محمد بن إسماعيل البخاري،الجامع الصحيح، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، ط3، (مصر، 1897) ، ص110.

(2) محمد بن يعقوب الكليني، فروع الكافي،مطبعة الحيدري، ، (طهران، 1985)، ص293.

(3) البخاري، المصدر السابق، ص110.

(4) شمس محمد الدين الكرماني ،شرح صحيح البخاري ، المطبعة البهية، (مصر، 1939)،ج 10، ص173 –175.

(5) البخاري، المصدر السابق، ص111.

ـــ روى ابن ماجه عن وكيع عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال:نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع فضل الماء[1].

عن عبدا لله بن عمر،أن القيم على أرضه بالرهط كتب إليه يخبره بأنه سقى أرضه وفضل من الماء فضل يطلب بثلاثين ألفا فكتب إليه عبدا لله:لاتبعه،أقم قلدك ثم أسق الأدنى فالأدنى فأني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع فضل الماء [2].

الفرع الخامس: تحديد الاساس الشرعي :

من النصوص المتقدمة، وإستفادات الفقهاء يمكن القول:أن الأساس الشرعي الإسلامي في "حكم ملكية المياه الطبيعية وأحكام الانتفاع بها" يقوم على ركنين [3]:

الاول: أن التشريع الإسلامي قد جعل الموارد المائية الطبيعية، ثروة مرصودة للنفع الإنساني العام، ويمنع "تملك أصولها" ويحرم السيطرة عليها، أيا كان الامتياز الذي يتمتع به الفرد أو الدولة سواء أكان جغرافيا متمثلا في كونه المسيطرة على المنابع أم أنه في أعلى المجرى أو غيره، وليس له أن يحرم من يليه ممن يحتاج إلى المياه بعد أخذ مقدار حاجته الفعلية، ولذلك تعد مزاحمة المنتفع والإضرار بالمياه عمل محرم شرعا.

الثاني: أنه سوغ للناس كافة الانتفاع بهذه الثروات إنتفاعا عاما كل بقدر حاجته الفعلية. وعليه إطلاق ما فضل عنها لمن يستحقه.

ففي الاساس جانبان: جانب الحق، وهو أن للناس جميعا حق الانتفاع بالمياه الطبيعية المباحة، وجانب الالتزام، **وهو:** حرمة منع المياه من قبل المسيطر عليها بما هو فوق الحاجة من المياه.

وتندرج في ثنايا هاتين القاعدتين أحكام تكليفيه متعددة ستظهر في أحكام الانتفاع جميعا:حكم إباحة هذه الموارد، وإباحة الانتفاع بها.وليس المراد بالاباحة هنا التخيير إنما فحواها الأذن الشرعي بجوار الانتفاع، والذي من لوازمه التخيير بين إستيفاء الحق أو

---

(1) ابن ماجه محمد بن محمد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد، دار الفكر للطباعة، (بـيروت ، 1954)، ج2، ص828.

(2) أبو عبيد القاسم ، الأموال، تحقيق: محمد فؤاد، دار الفكر للطباعة ، (بيروت، 1986)، ج2، ص313

(3) عبدالأمير كاظم المياحي ، المصدر السابق ، ص69– 70.

الإعراض عنه[1]. فنظرة الفقهاء للإباحة في هذا المورد،تقوم على أساس ملاحظة أدلة الشرع من جهة آثارها في طبيعة الموارد وأحكام الانتفاعات كما تقتضيها خطابات الشارع، لأن الإباحة وردت على النعم المبسوطة التي وضعت لتمتع العباد مع المنة، فيفهم منه وجود مقصد شرعي للتنعم،على أساس من الأذن الشرعي باستعمال وإستهلاك هذه الثروة، فصار الأذن الشرعي سببا لحق ثابت يشكل جوهر العلاقة بين الإنسان والموارد الطبيعية، على سبيل شركة الإباحة .

ثالثا : احكام تنظيم إلانتفاع بالمياه الطبيعية المباحة:

1- تقسيم الفقهاء للانهار الطبيعية :

تقدم أن الفقهاء المسلمين بعد أن وضعوا الضابط الشرعي لما يعد من المصادر الطبيعية للمياه،عما هو من المصادر الصناعية المملوكة، قسموا المياه الطبيعية إلى المكشوفة والجوفية[2]. وإن أظهر مصاديق المياه الطبيعية المكشوفة هي الأنهار، وقد تم أيضا أن الأساس الشرعي قد جعل هذه الأنهار ضمن نطاق الموارد الطبيعية المباحة المرصودة منافعها للناس كافة، ولكن الفقهاء لأغراض ضبط وتقنين أحكام الانتفاع بهذه الأنهار قد إتجهوا إتجاهين في تقسيماتها:

النوع الاول: هي الأودية العظيمة، والأنهار الكبرى التي تتسع إمكانياتها ومعطياتها سعة بالغة بحيث تستوعب مقدار الاحتياجات المطلوبة منها, وقد وصفها أبن قدامة بقوله "تلك التي لا يستضر أحد بسقيه منها"، ثم قال "هذه لا تزاحم فيها"[3]، بعد أن يضع القسمة إذ يقول "فإن كان جاريا فهو ضربان،أحدهما أن يكون غير مملوك، وهو قسمان، أحدهما نهر عظيم كالفرات، والثاني أن يكون النهر صغيرا" [4].

النوع الثاني : الأنهار الصغيرة،وهي التي لا يفي ماؤها الشاربين، وينشأ فيها تشاح وتنازع. ويقسمها الماوردي إلى "ما أجراه الله من صغار الأنهار، وهي نوعان منها .مالا يحتاج إلى حبس الماء للإستفادة منه، ومنها مالا يستفاد منه إلا بحبس مائه"[5].

---

(1) محمد الغزالي، في المراد بالإباحة ، المستصفى ، المطبعة الأميرية ، بولاق، (مصر، 1933.)،ج1 ، ص47

(2) عبدالامير كاظم المياحي ، المصدر السابق ، ص83.

(3) ابن قدامة ، المصدر السابق ، ص169.

(4) المصدر نفسه ، ص169.

(5) الماوردي ، المصدر السابق ، ص282

2- احكام إلانتفاع بالانهار الكبرى :

أ- عدم قبولها التملك وآثاره :

إتفق الفقهاء على أن الأنهار العامة، مباح مجراه،ومباحة مياهها فهي موارد طبيعية مشتركة بين الناس كافة.

وأظهر مقتضى لذلك:

أن يكون هذا النهر مرصودا للمنافع العامة وغير مملوك، ولم يتعلق به إختصاص لأحد، وغير قابل للدخول في ملكية أحد لأي سبب لا بالحيازة ولا بدخول النهر في الحيز الجغرافي لبلد، ولا تنقل ملكيته بالنواقل لأنه مما لا يقبل الملكية أساسا [1].

يقول الكاساني :"وليس للإمام، ولا لأحد منع من يريد الانتفاع به" [2].

معللا ذلك بقوله "لأن هذه الأنهار لم تدخل تحت يد أحد فلا يثبت الاختصاص بها لأحد" [3]، ويرفع الفقهاء اليد عن هذه الأنهار حتى دون الملكية.

يقول الطحاوي :"للإمام أن يقطع الموات، فيملكه من يقطعه، وليس ذلك في المياه،فيده عليه بحق الأمانة للمسلمين وهو وسائر المسلمين فيه سواء" [4].

ونقل الرملي "إجماع الفقهاء على بطلان إقطاع النهر أو جزء منه قبل ولي الأمر"[5].

إن هذا الحكم ينفع المعالجة المعاصرة للمياه الطبيعية في أنه لا يعد المميزات التي يمنحها الموقع الجغرافي لبعض الدول في كونها "دولة المنابع" أو دول أعلى المجرى مميزات ذات آثار في ترتب حق إختصاص مانع في النهر الطبيعي، وحيث أن هذه الموارد(لما كانت غير قابلة للدخول في الملكية) فإن اللازم منه أن دول المجرى كلها يلزم أن تعامل النهر ومعطياته المائية بوصفها موارد مباحة،ينتفع كل منها بحاجته القائمة، وليس له في المجرى ومياهه حق إختصاص ما لأي سبب كان.

---

(1) عبدالأمير كاظم المياحي ، المصدر السابق ،87.

(2) الكاساني ، المصدر السابق، ص192.

(3) المصدر نفسه ، ص192.

(4) أحمد محمد الطحاوي ،الشروط الصغير، تحقيق روحي أورجان ،الأوقاف ،ط1 ،(بغداد ، 1974) ،ج2،ص115.

(5) الرملي ، المصدر السابق، ص 348.

ب - جواز الانتفاع بها للشفة والشرب :

جواز إنتفاع الناس كافة بحق الشفة في هذه الأنهار وجواز إنتفاع أهل مجراه بما يمكن الانتفاع به للشرب. إتفق الفقهاء أيضا: إتماما لمنع ملكيتها جواز الانتفاع بها[1].

يقول أبن قدامة :"لكل أحد أن يسقي منها ما يشاء متى شاء كيف شاء" [2].

وينقل الشيخ الطوسي الإجماع على هذا فيقول : "لكل أحد أن يستعمل منه ما أراد كيف شاء بلا خلاف" [3].

ويلحظ في أقوال الفقهاء أنهم لا يشترطون في هذا النوع من الأنهار، تحديد الحصص المائية، ويعلل الماوردي ذلك فيقول: "لأنه لا ضرورة تدعو إلى التنازع والمشاحنة فيجوز لمن شاء أن يأخذ منها لصنيعته ما شاء" [4]. إن القيد الوحيد الذي يشترطه الفقهاء هو ألا يضر المنتفع بالمياه أو بالمجرى من جراء إنتفاعه به .

يقول العلامة: "النهر الذي لا تزاحم فيه، لا قيد على الانتفاع به إلا قيد عدم الإضرار"[5]، لأنه لما كان الحق عاما فإباحة التصرف في الحق العام مشروط بإنتفاء الضرر كالتصرف بالطريق الأعظم[6].

وعليه فحرمة التصرف في حقوق العامة لا تثبت إلا بشريطة الضرر[7]، وبذلك صرحت مجلة الأحكام .

إن الفقهاء يشترطون للإنتفاع بمياه الأنهار الكبيرة والوديان العظيمة أن لا ينتج من الانتفاع ضرر بالعامة أو المياه أو المجرى .

جـ - المقارنة مع أحكام القانون الدولي العام :

يعالج مشروع قانون إستخدام المجاري المائية الدولية معضلة المياه الدولية .

---

(1) عبدالأمير كاظم المياحي ، مصدر سابق ، ص88.

(2) أبن قدامه ، المصدر السابق، ص176.

(3) الطوسي ، المصدر السابق، ص282.

(4) الماوردي ، المصدر السابق، ص279.

(5) العلامة الحلي ، المصدر السابق، (ب ت).

(6) الكاساني ، المصدر السابق، ص192.

(7) المصدر نفسه.

يتفق الفقه الإسلامي والقانون الدولي في منع أي فعل ضرري يقع على المياه سواء أكان في المجاري المستخدمة فعلا أم في الوجود المائي المستفيض،وفي الفقه الإسلامي ما تقدم بيانه[1].

اما في القانون الدولي فقد نصت المادة (7) :

من مشروع القانون على الالتزام بعدم التسبب بضرر ملموس من جراء إستخدام ما لإحدى الدول إن لم يكن هناك إتفاق بينهما يجيز ذلك، وتنص المادة أيضا على أن أي إستخدام يسبب ضررا جسيما على هيئه تلوث بعد إستخداما غير منصف وغير معقول .

وإستثنت المادة من ذلك ما كان الضرر لوجود ظروف خاصة تنتج منها حاجة ملحة ومالا يسببه الضرر من تهديد وشيك لصحة البشر وسلامتهم [2].

وتمنع المادة (21) أي إستخدام يؤدي إلى تغيير ضار في تركيب أو نوعية المياه ينتج من سلوك بشري مباشرة أو غير مباشرة.

وتلزم المادة (22) بإتخاذ التدابير لمنع إدخال أنواع غريبة أو جديدة في المياه المكشوفة أو الجوفية مما يكون له أثر ضار للمنتفعين منه .

وتنص المادة (23) على وجوب إتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة البحرية بما فيها مصاب الأنهار[3].

وخلص التقرير إلى أن الأمطار البرية الرئيسة التي تهدد المحيطات تتطلب إجراءات فعالة تستند إلى التعاون الدولي[4].

3- أحكام الانتفاع بالأنهار الصغرى :

يصف العلامة الحلي النهر الصغير بأنه ما يتشاح فيه أهل الأراضي كأن يكون ماؤه قليلا لم يف بحاجة الجميع إذا سقوا في وقت واحد، أو يحمل بينهم في تقديم بعضهم وتأخير الآخرين نزاع وخصومة [5].

---

(1) عبدالأمير كاظم المياحي ، المصدر السابق ، ص91-92.

(2) مشروع قانون إستخدام المجاري المائية الدولية ،النص المعدل 1994، ص13- 14. 46(A/CN.4/2).

(3) المصدر نفسه، ص22.

(4) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ،عالم المعرفة ، الكويت ، ص375- 377.

(5) العلامة الحلي ، مصدر سابق، (ب ت).

إن الفقه الإسلامي يرتب احكام النهر الصغير على النهر الموسوم بالسمتين الآتيتين[1]:

أ- قلة موارده المائية بإزاء كثرة المستحقين للإنتفاع بها.

ب- وصيرورة هذه المعادلة سببا في التزاحم والتزاع والخصومة في تحديد الحصص المائية للمشتركين أوفي ترتيب أولوية الانتفاع بينهم .

وظهور هذا التزاع والتشاح يكاد يكون حالة طبيعية أي نتيجة قهرية للسمة الأولى ما لم يحترز ذلك بأمرين :

اولا: وجود نظرية معمول بأركانها تهدف مقتضياتها إلى ترشيد إستهلاك الثروة المائية، وتتضمن فضلا عن ذلك سلما للتفضيلات إذا تعارض أكثر من إستخدام على عرض مائي محدود المقدار.

ثانيا: وجود قواعد قانونية تنظم إستخدام المياه الطبيعية وتحدد أسبقيات الانتفاع بها، ومعايير لتحديد الحصص المائية للمنتفعين .

لذلك لابد من التطرق إلى نظرية الإسلام في الترشيد وأفضليات الاستخدام ومعايير توزيع الحصص المائية فيها.

4- ترشيد إستخدام الثروة المائية :

إن أهم أركان نظرية الترشيد الإسلامي لإستهلاك المياه الطبيعية هي تحريم الإضرا بالمياه من جراء الاستخدام البشري لها وإن كان المتاح وفيرا،لما تقدم من أنها هبة الله تعالى قد إمتن بها على عباده،وجعل علاقة الإنسان بها علاقة حق تنتهي باستيفاء حاجته القائمة بشرط سلامة المال المباح،وفي ذلك حماية شرعية لحقوق المنتفعين الحاليين وحقوق الأجيال .

ويدخل في ذلك النهي عن الفساد الذي تكرر في النصوص الشرعية كقوله تعالى في ذم المفسدين: " **وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيِهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ** "[2].

---

(1) العلامة الحلي ، مصدر سابق، (ب ت).

(2) سورة البقرة :الآية 205.

يقول الشيخ الطوسي:"الإفساد: هو عمل الضرر بغير إستحقاق، ولا وجه من وجوه المصلحة، والإهلاك : العمل الذي ينفي الانتفاع" [1].

يقول الضحاك:الحرث كل نبات،والنسل: ما خرج نسولا من المخلوقات كبني آدم والحيوانات [2].

ومن أركانه: ما ورد في النصوص من حرمة الإسراف والهدر والتبذير في الثروات بعامة، وبخاصة الثروات المباحة لأنها ليست مملوكة لأحد، وبذلك يحرم المشرع السلوك الفردي والدولي المسبب للإجهاد المائي للمكامن الجوفية.

وقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: " **كُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ** " [3].

وقد حدد المفسرون المراد بالاسراف:مجاوزة حد الحق والإفراط والغلو [4].

ومن السنة المطهرة :ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"كل وأشرب وألبس وتصدق من غير سرف ولا مخيلة." قال الصنعاني:أخرجه أبو داود وأحمد [5].

وقد روى ابن ماجه قال:كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد ويغتسل بصاع من الماء [6]. بأسانيد متعددة عن جابر والسيدة عائشة[7].

ويستفاد مما تقدم عرضه أن الشرع يمنع الإسراف في إستخدام المياه في أقدس أفعال الإنسان وهي العبادات، فمن باب أولى منعه في غيرها.

ويكون النهي عن الإسراف ليس في حالة ضيق الموارد وإنما هو نهي عام .

---

(1) الطوسي ،المصدر السابق ، ص180.

(2) المصدر نفسه ، ص181.

(3) سورة الأعراف :الآية 31

(4) الطوسي ، المصدر السابق، ص296.

(5) محمد بن إسماعيل الصنعاني ، سبل السلام شرح بلوغ المرام ، تعليق محمد عبدالعزيز الخولي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط4، (القاهرة،1966)،ج4، ص159.

(6) ابن ماجه، المصدر السابق، ص99.

(7) المد= 815غم ، والصاع 3.24 كغم (المصدر:صالح أحمد العلي ،الخراج في العراق)، ص140.

5- افضليات إستخدام المياه :

إذا كان الماء المباح، مباحا للإستخدام، وكانت مقاديره في مستوى الكفاية النسبية، أوفي حالة تعاظم حجم الطلب على العرض، فلابد من إتباع أفضليات للاستخدام، وحينئذ فلا بد من وجود معيار موضوعي لهذه الأفضليات من أجل الوصول إلى أفضل إنتفاع بالمياه المتاحة، والمعروف أن لكل مجتمع بنية فكرية تكمن وراء قرارات الأفضلية، لكن عموم التفكير غير الإسلامي يقيم الموازنة بين الاستخدامات على أساس حساب حجم الآثار والنتائج المترتبة على إستخدام ما بالتناسب مع الاستخدامات الأخرى، وهو معيار منفعي مادي صرف [1].

إن أركان أفضليات الاستخدام في التصور الإسلامي يندرج باستخدام المياه في نطاق الأفعال، تقع الأفعال في نطاق الفقه الإسلامي في حيز التكاليف،وبذلك يكون إستخدام المياه وفق تصور السلم التكليفي للحكم الشرعي من الوجوب إلى التحريم[2].

وسلم الترجيح في التصور الإسلامي يقوم على ان الاستخدامات نوعان:

ما ثبت حكمها في نصوص شرعية أو إجتهادية فقهية سابقة، وما كانت من المستجدات ما ليس لها حكم شرعي سابق[3].

ففي نطاق الاول:

أ- فإذا تعارض إستخدام حكم الشارع بوجوبه مع إستخدام آخر حكم الشارع أنه من المندوبات فيقدم الواجب على المندوب،لأن في الواجب مصلحة أكيدة وفي المندوب مصلحة راجحة فيقدم الأكيد على الراجح،وكذا الحال في المباح والمكروه،وهكذا يقدم المندوب على المباح،ويقدم المباح على المكروه لما ينطوي عليه الأخير من مفسدة راجحة على المصلحة في متعلقة في الواقع .

ب- لو حصل تعارض بين واجبين:فإنه يقدم ما شرع للجماعة على ما شرع للأدنى، لأنه لو تعارضت مصلحتان ولم يتمكن من الجمع بينهما فتقدم المصلحة الأكيدة على

(1) وفيق الخشاب ، الموارد الاقتصادية ، مجلة كلية الآداب العراقية ، بغداد ، العدد11، حزيران 1968 ،ص18.

(2) عبدالأمير كاظم المياحي ، المصدر السابق ، ص99.

(3) المصدر نفسه ، ص100.

الراجحة كإنقاذ نفس من الهلاك بالعطش على إستخدام المياه للوضوء والغسل لأن الأمل أكثر أهمية في نظر الشارع ولأن الأول لا يتدارك والثاني يمكن تداركه إما بسعة الوقت أو بالانتقال إلى بديل آخر،وعليه فإن الاستخدام العاجل مقدم على الآجل،ومنه يظهر أن حق الآدمي (لتكريم الله تعالى لنبي آدم)مقدم على حق غيره[1].

ج- ويمكن تطبيق المعيار نفسه،في حالة تعارض إستخدامين مندوبين بملاحظة شمول المنفعة المشروعة ومدى الحاجة الملحة والقائمة للإستخدام، وتقديم مالا بد منه، وماله مساس بالجانب الإنساني [2].

د- أما إذا كان الاستخدام في نطاق المكروهات فيراعي مقدار المفسدة فيهما فتحتمل المفسدة الأخف على الأشد في حالة دوران الأمر بينهما حصرا. يقول العز بن عبد السلام:"تتحمل أخف المفسدتين دفعا لأعظمهما،فمفسدة هلاك الإنسان أعظم من مفسدة هلاك الحيوان" [3].

ويقول كذلك "المصالح ثلاثة أنواع والمفاسد نوعان .فالمصالح:مصالح المباحات ومصالح المندوبات ومصالح الواجبات ،والمفاسد مفاسد المكروهات ومفاسد المحرمات" [4]. وتقاس أسس التفضيلات على النظر إلى نتائج وآثار الاستخدام وقياسها على ما يقابلها مما هو مخطط أو قائم، وقد رتب المجتهدون المسلمون درجات التفضيل على ثلاث مراتب: (المصالح الضرورية، المصالح الحاجبة، المصالح التحسينية) وتدور هذه المراتب حول مقاصد الشريعة الخمسة وهي "حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ النسل، وحفظ العقل، وحفظ المال" [5].

6- المياه الجوفية الطبيعية :

إعتمد الفقهاء المسلمون على أساس ملكية المصدر المائي الجوفي، ونمط الانتفاع به في تقسيمهم لتلك المصادر قسمة قانونية .

---

(1) العز بن عبد السلام ، قواعد الأحكام في مصالح الأنام ،مطبعة الكليات الأزهرية ، (القاهرة، 1968)، ج 1،ص64.
(2) عبدالأمير كاظم المياحي ، المصدر السابق ، ص101.
(3) إبراهيم بن موسى الشاطبي ، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق الشيخ عبدا لله دراز، مطبعة المكتبة التجارية، (مصر،1972)،ج2، ص202.
(4) العز بن عبدا لسلام ، المصدر السابق ،ص9.
(5) الشاطبي ، المصدر السابق ،ص25- 26.

فالماوردي يقسم المياه الجوفية على آبار وعيون ويقسم الآبار إلى ثلاثة أقسام :ما حفر للسابلة، وما حفر لحاجات الحافر(لشربه ولماشيته) (للإرتفاق) وما إحترزه ملكا لنفسه، أما العيون فيلاحظ فيها ما أنبعه الله ولم يستنبطه الآدميون، وما إستنبطوه ويقسم الأخير إلى ما أستنبط في أرض مباحة أو مملوكة[1].

ويلاحظ في قسمته أنه يولي الحفر والاستنباط أهمية تفوق الأرض التي يتم فيها الحفر،أما الشيخ الطوسي: فيراعي أرض الحفر فيقسمها ما كان قد حفر في ملكه أوفي الموات يراعي في الأخير قصد العمل فيما إذا كان للتملك أوليس للتملك فيجعله إما للإرتفاق،أو للتسبيل [2].

وكل هذه العوامل تحدد ملكية وإنتفاع الأشخاص بالمصدر المائي الجوفي، فالقسمة إذن مبنية على أساس "الملكية وما يتفرع عنها من نمط الانتفاع". ونبين هنا أساس الإباحة العامة وأحكامها وهي: [3].

اولا: البئر المحفورة للسابلة سواء في أرض مباحة أو مملوكة ,

ثانيا: البئر المرتحل عنها مما كان محفورا للإرتفاق في الأرض المباحة.

ثالثا: العيون التي أنبعها الله في أرض مباحة كالجبال ونحوها من الموات .

ويلحق بها الآبار القديمة المباحة [4]، ومياه الأمطار وما جرى بنفسه من السيول سواء، ويجري هذا الحكم فيها من غير فرق بين المسلم والكافر وما في جملة من الأخبار في التعبير بالمسلمين فهو من باب ذكر الأفضل لا للتقيد [5].

---

(1) الماوردي ، المصدر السابق ، ص283- 285.

(2) محمد بن الحسن الطوسي ،المبسوط في فقه الامامية ، دار الكتاب العربي، ط2، (بيروت، 1980) ،ج 3 ،ص280

(3) الحلي ، المصدر السابق، ص55.

(4) ابن قدامة ، المصدر السابق، ص182.

(5) الرملي ، المصدر السابق، ص248.

المبحث الثاني

واقع إدارة الموارد المائية في مصر والسودان

تمهيد:

لقد نجم عن زيادة السكان في القرن الحالي زيادة الطلب على المياه وهو ما إنعكس في مشكلتين أساسيتين: نتجت الأولى من زيادة الضغوط على الموارد السطحية والجوفية لتأمين مصادر جديدة للمياه،وتمثلت الثانية يارتفاع حجم مياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي وطرح هذه المياه في الأوساط الطبيعية.

وبالتالي فهناك مشكلة كمية متمثلة بمحدودية موارد المياه ومشكلة نوعية متمثلة بتلوث الأوساط المائية وبخاصة الجوفية منها.ومن الضرورة بمكان الربط بين هاتين المشكلتين وذلك باستخدام مبادئ إقتصادية للحد من زيادة الطلب على المياه مع المحافظة على توفير الحد الأدنى من المياه للفرد بهدف الشرب. ومن هذه المبادئ وضع نظام مناسب لتسعير مياه الشرب والمياه المستخدمة في الصناعة أو الزراعة، وبمعنى آخر إذا أمكن إيجاد معادلة إقتصادية ضمن مبدأ الصرف المعقول وعدم الإسراف،فيمكن حل المعادلة الاقتصادية التي تربط تكاليف إستهلاك المياه مع تكاليف طرحها في الأوساط الطبيعية .وبالتالي يمكن رفع كفاءة إستخدام المياه والحد من حجم المياه العادمة الملوثة وتوفير موارد مائية إضافية لمواكبة الطلب المتزايد على الماء[1]. يشكو العالم العربي من نقص هام في موارده المائية،وخاصة منها الموارد الداخلية، فالمياه المتجددة في الوطن العربي لا تمثل إلا أقل من 1% من الثروات المتجددة في العالم.كما أن نصيب الفرد العربي لا يتجاوز (950) م3 في السنة،بينما المعدل العالمي يصل إلى (7600) م3 في السنة في بعض الدول[2].

ضمن السياسة المائية الجديدة للدول المشاطئة لنهر النيل أعدت مصر والسودان خطة للتعاون والتنسيق بين وزارتي الموارد المائية والري للدولتين يتم من خلالها تبادل الخبرات وإدارة المياه العابرة للحدود وكذلك تأثير التغيرات المناخية على إيراد نهر النيل. وإتفق وزيرا البلدين د.محمد نصرالدين علام وزير الموارد المائية المصري والسوداني المهندس

---

(1) محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت ،آب 2001، ص171.

(2) عبدا لله العوينة ، الأمن المائي العربي ، مجلة الوحدة ، العدد 76، ص25.

كمال علي أن يتم بحث سبل تقوية وتدعيم وبناء قدرات العاملين (بالهيئة الفنية الدائمة المشتركة)(*) لمياه النيل حتى تتمكن من القيام بالدراسات والبحوث اللازمة في مجال إدارة المياه مما ستكون له آثاره الإيجابية على الدولتين[1].

أولا : الإحتياجات والموارد الحالية في مصر :

بلغ إجمالي موارد مصر المائية عام 1 63.5) مليار م3، منها (55.5) مليار م3 مياه سطحية تمثل نصيب مصر وحقها المكتسب في مياه النيل وفقا لإتفاقية 1959، بينما يبلغ مقدار المياه الجوفية (3.1) مليار م3 منها (2.6) مليار م3 من المياه الجوفية غير المتجددة (عميقة).

أما عن الموارد غير التقليدية فهي تتمثل في (4.9) مليار م3 (مياه معالجة) منها (4.7) مليار م3 ناتجة عن معالجة مياه الصرف الزراعي.بينما يبلغ مقدار مياه التحلية (2) مليار3 وبناء على ذلك فإن نسبة الموارد المائية المتجددة إلى إجمالي الموارد تبلغ 92 %[2].

كما بلغ إجمالي الموارد المائية لمصر عام (2000) عندما كان عدد سكانها (62) مليون نسمة (74.05) مليار م3 بزيادة قدرها (10.55) مليار م3 عن (1990) . ومصادر هذا الوارد المائي الجديد تتمثل فيما قدره (مليار م3) زيادة في حصة مصر من مياه النيل (بعد إتمام مشروع قناة جونجلي)، و4.3 مليار م3 من المياه الجوفية غير المتجددة و2.3 مليار من المياه المتجددة بالدلتا ووادي النيل،وزيادة أخرى يمكن توفيره عن طريق تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الزراعي والصحي وترشيد إستخدام المياه وتحسين شبكات الري[3].

ويبلغ نصيب الفرد من الموارد المائية (1194) م3/سنة في تقديرات عام 2000 بعد أن كانت الكمية (1221) م3/سنة عام 1990 وهي تزيد عن حد الاستقرار المائي المحدد عالميا (1000) م3/سنويا [4].

(*) وهي إحدى آليات التعاون الإقليمي التي نشأت بموجب إتفاقية عام1959بين مصروالسودان.

(1) أشرف بدر،تعاون مصري – سوداني في مجال إدارة المياه ، جريدة الأهرام المسائي ، لمزيد أنظر شبكة المعلومات الدولية : www.massai aahram.ory.ey

(2) سامر مخيمر وخالد حجازي ،. المصدر السابق ، ص46.ينظر الجدول رقم 11.

(3) المصدر نفسه ، ص48.

(4) المصدر نفسه ، ص49.

الإحتياجات والموارد المائية المصرية في الأجل الطويل :

عندما يصل عدد سكان مصر إلى (86) مليون نسمة عام 2025، فإن الموارد المائية التي تظل ثابتة (74.50) مليار م3 وفقا لتقديرات عام 2000 يحصل عجز بالاحتياجات المائية للأغراض المختلفة، والتي تقدر (103/25) مليار م3. كما ينخفض نصيب الفرد السنوي إلى 637 م3 (أي أقل من حد الاستقرار بـــ 363م3). وعلى ذلك فإن الفجوة تظهر ناتجا سلبيا قدره (29/20) مليار م3. وتتفاقم الفجوة ببلوغ حجم السكان (120) مليون نسمة عام 2051 وهو الحجم الافتراضي لثبات السكان، حيث تظهر الفجوة عجزا قدره (62.26) مليار م3 [1]. ويقدر حدوث هذا الحجم الافتراضي لثبات السكان وما يترتب عليه من فجوات عام 2051 إذا إستمرت معدلات الزيادة السكانية الثابتة.

ثانيا : الإحتياجات والموارد المائية في السودان :

بلغ عدد السكان في السودان عام 1990 (25) مليون نسمة، ويبلغ إجمالي الموارد المائية(22.3) مليارم3كلها من الموارد التقليدية. وتمثل الموارد السطحية النصيب الأكبر، وداخل هذا النصيب الأكبر فإن حصة السودان المكتسبة في مياه النيل والبالغة (18.5) مليار م3، وهي المساهم الرئيسي وإن كان السودان لا يستغل منها إلا نحو (14.5) مليار م3، بينما تسهم الوديان الموسمية بمقدار (3.3) مليار م3. ولا يزيد إسهام المياه الجوفية على (0.5) مليار م3.

جدول رقم (١١)

الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية في مصر

العام	تعداد السكان مليون نسمة	الموارد المائية: تقليدية: سطحية	جوفية	غير تقليدية: تحلية	معالجة	اجمالي	متجددة %	الاحتياجات المائية: شرب	صناعة	ري	اجمالي	نصيب الفرد من الموارد م٣/سنة	فجوة الموارد المائية: أ	ب
١٩٩٠	٥٢	٥٥/٥	٢/١	٠,٠٢	٤/٩	٦٢/٥	٩٢	٣/١	٤/٦	٤٩/٧	٥٧/٤	١٢٢١	+٦/١	+١/٥
٢٠٠٠	٦٢	٥٧/٥	٧/٤	٠,٠٥	٩/١	٧٤/٠٥	٨٤	٤/٥	٦/١	٥٩/٩	٧٠/٥	١١٩٤	٣/٥٥+	+٢/٠٥
٢٠٢٥	٨٦	٥٧/٥	٧/٤	٠,٠٧	٩/١	٧٤/٠٧	٨٤	٨	٩/٨٥	٨٥/٤	١٠٣/٢٥	٦٣٧	-٢٩/٢٠	-١/٩٥
٢٠٥١	١٢٠	٥٧/٥	٧/٤	٠,٠٩	٩/١	٧٤/٠٩	٨٤	١٠/٦٤	١٢/٧٥	١١١/٩٢	١٣٦/٣١	٦١٧	-٦٢/٢٦	-٥/٩٥

(1) سامر مخيمر وخالد حجازي ، المصدر السابق ، ص50.

ونجد نصيب الفرد من الموارد يبلغ (892) م3/سنة بعجز قدره (108) م3/سنة عن حد الإستقرار المائي)[1]. في إطار المشروعات السودانية والسياسات والخطط المستقبلية، فإن الإضافة الوحيدة لموارد السودان في عام 2000 يلغ ملياري متر مكعب (حصة السودان من قناة جونجلي)، وعلى ذلك فإن إجمالي الموارد المستغلة في السودان (24.2) مليار م3 جميعها من الموارد التقليدية. وتتزايد الاحتياجات إلى (21.5) مليار م3 أي بزيادة قدرها (5.03) مليارات م3 عن عام 1990، كما ينخفض نصيب الفرد السنوي من الموارد بمقدار 56 م3 عن 1990 مما يزيد من فجوة الاستقرار المائي [2].

الإحتياجات والموارد المائية السودانية في الأجل الطويل :

تظل الموارد المائية السودانية ثابتة (على الرغم من إمكانيات زيادتها فأن الاستثمارات المطلوبة ضخمة للغاية) عام 2025 عندما يصل عدد السكان إلى (55) مليون نسمة، وفي الوقت ذاته فإن الاحتياجات تصل إلى (34.04) مليار م3 مما يحدث فجوة قدرها(9.47) مليار م3، بينما يتفاقم العجز بمقياس الاستقرار المائي حتى يصل إلى (20.7)م3 [3].

ثالثا : الهطولات المطرية :

لا يخفى أن الوطن العربي التي تقدر مساحته (14.3) مليون كم2 تعادل نحو (9.6%) من مساحة اليابس على سطح الكرة الأرضية ، وما تتلقاه من أمطار لا تتجاوز نسبته أكثر من 0.74% من مجمل التهطال العالمي على اليابس، ويبلغ متوسط معدل الهطولات السنوية على الأرض العربية نحو (300) ملم، بين متوسط يتراوح من 5 ملم سنويا في شمال السودان وليبيا، إلى (1500) ملم سنويا في مرتفعات اليمن الشمالية ومرتفعات بلاد الشام الغربية ومرتفعات أطلس التل وجنوب السودان[4]. تقدر كميات التهطال في الوطن العربي بنحو (2213) مليار م3 سنويا وهي موزعة للأقاليم (إقليم المشرق العربي، إقليم شبه الجزيرة العربية، الإقليم الأوسط، إقليم المغرب العربي) [5].

---

(1) كمال فريد سعيد، دراسة تحليلية عن السياسات المائية بالوطن العربي ، القاهرة، 7/ك1 ، 1992، ص11.

(2) سامر مخيمر وخالد حجازي ، مصدر سابق ، ص50— 51. ينظر الجدول رقم(12).

(3) المصدر نفسه ،ص52.

(4) إبراهيم أحمد سعيد، مصدر سابق ، ص37 – 38.

(5) المصدر نفسه ،ص42– 43.

جدول رقم (١٢)
الموارد والإحتياجات المائية الحالية والمستقبلية في السودان

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية تقليدية: سطحية	تقليدية: جوفية	غير تقليدية: تحلية	غير تقليدية: معالجة	إجمالي	متجددة %	الاحتياجات المائية: شرب	صناعة	ري	إجمالي	نصيب الفرد من الموارد م٣/سنة	فجوة الموارد المائية أ	ب
١٩٩٠	٢٥	٢١/٨	٠/٣			٢٢/١	٩٨	٠٫٥٣	٠٫١١	١٥/٨٣	١٦/٤٧	٨٩٢	- ٥/٣٨	- ٢/٧٠
٢٠٠٠	٣٣	٢٣/٨	٠/٥			٢٤/٣	٩٨	٠٫٨٣	٠٫١٢	٢٠/٥	٢١/٥	٧٣٦	- ٢/٨	- ٨/٧
٢٠٢٥	٥٥	٢٣/٨	٠/٥			٢٤/٣	٩٨	١/٥٦	٠٫٣١	٣٢/١٧	٣٤/٠٤	٤٤٢	- ٩/٧٤	- ٢٠/٧٠
٢٠٥١	١٠٢	٢٣/٨	٠/٥		٠	٢٤/٣	٩٨	٢/٥١	٠٫٥	٤٧/١	٥٠/١١	٢٠٢	- ٢٥/٨١	- ٧٧/٧

والجدول رقم (13) يبين معدل الهطول المطري في مصر والسودان مقدرة بالمليار م3 في السنة .

جدول رقم (13) معدل الهطول المطري في مصر والسودان (*)

القطر	الإقليم	معدل اقل من 100 ملم/سنة	معدل 100– 300 ملم/سنة	معدل أكثر من 300 ملم/سنة	كمية الهطول بالمليار م3/سنة
السودان	إقليم الوسط	41.68	76.47	976.20	1094.35
مصر		11.13	4.13	-	15.26

رابعا : الموارد المائية في الوطن العربي :

تكتسب دراسة الموارد المائية في الوطن العربي أهمية كبيرة،لأن مجمل الدراسات المتعلقة بالأمن المائي والأمن الغذائي، وحتى الاستراتيجي إلى درجة كبيرة، مرتبطة بتلك الموارد، مالها وما عليها، فالحصول على المعلومة الأساس تكون من خلال نظم المعلومات الجغرافية أو المكانية تحت اسم قاعدة البيانات التي تعد احد الدعائم التي ستبنى عليها دراسات تحليل الكمية للإمكانات المتاحة للإستثمار من الموازنة المائية العامة وما تحتاج إليه عمليات التنمية المتكاملة والمستديمة والمعتمدة على الموارد المائية وما تستدعيه من إتباع للطرق

(*) المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية،العلم والتكنولوجيا،مجلة معهد الإنماء العربي، بيروت، العدد 18/17 تموز 1989، ص35.

المناسبة لترشيد إستثمار المياه، سواء كان بالاجراءات القانونية أو التشريعية، أم بالبرامج التعليمية والإرشادية للمواطنين أم بالتقنيات الحديثة الواجب إتباعها أم في إستراتيجيات زيادة المخزون المائي والاستفادة من كل قطرة ماء متاحة، أم بإتخاذ مواقف سياسية عربية تضمن حماية الحقوق العربية في المياه الدولية [1].

وتشمل الموارد المائية في الوطن العربي مجمل مصادر المياه بأنواعها المختلفة الطبيعية والتقنية ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين اثنتين :

1- **المصادر التقليدية** : وينضوي تحتها التساقط بأشكاله المعروفة (الأمطار والثلوج والبرد) ومجاري المياه المحلية، الدائمة والمؤقتة، والمياه الجوفية، المرتبطة بالتغذية السطحية و(الأحفورية[*]) القديمة العائدة إلى العصور المطيرة السابقة، وكذلك مياه العيون والينابيع المتفرقة على اليابس والينابيع الواقعة على الرصيف القاري [**].

2- **المصادر الجديدة** : وتضم طرق تحلية المياه المالحة، سواء كانت البحرية أم الجوفية، وتنقية مياه الصرف الصحي، والاستمطار بواسطة تكنولوجيا خاصة، وإستيراد المياه بواسطة ناقلات النفط إثناء فترة العودة إلى الموانئ النفطية ونقل أو سحب الجبال الجليدية من المناطق القطبية [2].

خامسا : تطور مفهوم إدارة الموارد المائية :

لقد تطور مفهوم إدارة الموارد المائية خلال العقود الماضية.ففي عام 1977 إعتبر كنها (cunha) وآخرون هذا المفهوم من الأعمال والتدابير التي تحقق بمجموعها الاستخدام

---

(1) احمد عبد الحليم ، المصدر السابق ، ص45.

(*) (الاحفورية القديمة): هي المخزون من المياه الجوفية القديمة،تحت عمق رمل الصحراء،وقد تشكلت خلال عصور سحيقة شهدت مناخان متباينة الاختلاف وتكونت عبر التغيرات الجيولوجية. مثلها مثل الوقود الاحفوري الذي تشكل أيضا في ظـل ظروف إختفت منذ زمن طويل. فإن هذه المياه الاحفورية موردغيرمتجدد،ولكن إحتمالات استغلاله عظيمة . المصدر
http://drinkiny water./ory/html./ar/:.

(**) الرصيف القاري : أو المنحدر القاري ، هو عبارة عن إمتداد قاري ولكنه مغطى بالماء ولا يعتبر منطقة أو ميزة بحرية إذ أقل منسوب الماء فيه بمقدار 5% من متوسط العمق. عرض هذه المنطقة يتراوح من صفر في ميامي فلوريـدا إلى اكثـر مـن 800كم في منطقة شمال سيبيريا من المحيط المتجمد الشمالي تقع أسفل منطقة الجـرف القـاري . يبلـغ طـول الشـواطئ العربية(22/7) الف كم، أما مساحة الرصيف القاري فتبلغ نحو(608)الف كم2. المصدر:
http://ar.wikipedia.ory/wiki/.

(2) إبراهيم أحمد سعيد، مصدر سابق ، ص35- ص 36.

الأمثل للموارد المائية المتاحة، وتشمل هذه المجموعة كلا من التخطيط المائي والتشريع المائي والبحوث المائية والتدريب والتوثيق ونظم المعلومات.

أما خطة ماردي بلاتا عام 1977 الواردة في دراسة واثق رسول أغا حول إستراتيجية الموارد المائية في منطقة الشرق الأدنى، فقد بلورت عدة مفاهيم حول إدارة الموارد المائية أهمها الارتباط العضوي بين السياسة المائية والتخطيط والإدارة، وأفرزت أيضا فصلا لموضوع ترشيد استخدامات المياه وفصلا آخر للجوانب البيئية ومكافحة التلوث[1].

ومع نهاية الثمانينات رأى رسول أغا "أن مفهوم إدارة الموارد المائية ما هو الاعملية معقدة تشمل كل المراحل المتكاملة لأعمال التخطيط والتنفيذ والتشغيل وصيانة الموارد المائية، آخذة بعين الاعتبار كل المعوقات والعوامل المؤثرة والفاعلة في ذلك،وساعية لتقليل المنعكسات السلبية على البيئة،وعاملة على زيادة العوائد الاقتصادية للمجتمع ولإحداث التوازن بين الموارد المتاحة والطلب عليها" [2].

ومع مطلع التسعينات وعلى الرغم من أن الإدارة المتكاملة للموارد المائية مازالت حجر الأساس في السياسات والخطط المائية الوطنية إلا أن النهج التكاملي قد تبدل بسبب صعوبة تنفيذ خطة مركزية عملاقة شاملة من الناحية العملية لأسباب إقتصادية وإجتماعية وطبيعية،وبالتالي طرأ تحول وتغير على مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية، إذ إنتقل من الشمولية المطلقة إلى الترابط المنطقي،أي تحويل الاتجاه في مجالي التخطيط والإدارة من العمليات المعقدة إلى العمليات الأكثر تبسيطا وفعالية[3].

أ- حصة مصر والسودان من مياه النيل :

لقد نظمت إتفاقيتا 1929 و1959 حصة مصر والسودان من مياه النيل على وفق الآتي[4]:

---

(1) محمود الأشرم ، المصدر السابق ، ص172.

(2) واثق رسول أغا ،"إستراتيجية إدارة الموارد المائية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لتحقيق الأمن المائي"، ورقة قدمت إلى :إجتماع خبراء بشأن الأمن في منطقة الاسكوار، دمشق ،12-16 تشرين الثاني /1989.

(3) جان خوري ،"إلا دارة المتكاملة للموارد المائية في الوطن العربي"، ورقة قدمت إلى : إجتماع خبراء رصد المياه والقوانين والتشريعات وإدارة المصادر المشتركة للمياه الطبيعية ، الكسو، طرابلس ،3ــ 6 تشرين الأول /1994.

(4) محمد رياض ،جيوبوليتكية المياه في مصر والشرق الأوسط ، المياه العربية وتحديات القرن21 ،ص668.

الجدول رقم (14)

السنة	حصة مصر مليار م3	حصة السودان مليار م3
1929	48	4
1959	55.5	18.5

إن حاجة السودان لمياه النيل تزداد شدة من الجنوب إلى الشمال،ففي جنوب السودان تنعدم الحاجة لمياه النيل في الزراعة ويقتصر الاعتماد عليها في الصيد والأغراض المنزلية وفي النقل،أما سهلي الجزيرة والبطانة فإلاعتماد على النيل في ري الأراضي الزراعية يصبح أساس الحياة بكل أشكالها في الأجزاء الواقعة شمال بلدة عطبرة وحتى وادي حلفا [1].

أما في مصر فيشكل النيل عماد حياتها ألاقتصادية وإلاجتماعية فيكاد يعتمد عليه كليا في عمليات التنمية الاقتصادية والبشرية [*]، وإذا كان النيل من الأهمية التي ذكرناها بالنسبة لمصر فإن السودان يعد بوابة الدخول إلى رسم تلك الإستراتيجية، فالسودان يكتسب أهميته بمصر من خلال الاعتبارات التالية [2]:

1- مجاورته لدول المنابع الأساسية للنيل.

2- كونه العمق الاستراتيجي لمصر.

3- لإحتوائه مساحات واسعة من المستنقعات التي تتبخر منها كميات هائلة من المياه في الوقت الذي تحتاج مصر لكل قطرة ماء.

أما بالنسبة للسودان فالموقف الاستراتيجي المصري المندفع نحو تأمين الحقوق المائية في حوض النيل يشكل عامل قوة واطمئنان للسودان للاعتبارات التالية:

1- الحاجة الماسة لمياه النيل في الجزء الشمالي من السودان .

2- إفتقار السودان للإمكانات المادية اللازمة لإستثمار مياه السودان،على الرغم من غنى أراضيه بالموارد التي يصعب تقديرها ولكنها لم تستثمر حتى الآن إلا بشكل محدود، في حين يمكن توفرها في مصر على الرغم من مصاعب ذلك .

(1) إبراهيم احمد سعيد، مصدر سابق ، ص61.

(*) يسكن في إقليم وادي النيل ودلتاه نحو 90% من سكان مصر.

(2) المصدر نفسه ، ص62.

3- تشكل مصر القاعدة الإستراتيجية للأمن الوطني والقومي في السودان، وأي خلل يصيب تلك القاعدة سيؤثر سلبا بشكل أكيد على إستقرار السودان.

وهكذا نجد أنه من مصلحة البلدين مصر والسودان وضع إستراتيجية واحدة،سواء في حل المشكلات التي يمكن أن تظهر مع دول المنابع لنهر النيل أم من حيث استثمار مياهه،فالضرورة الجغرافية والضرورة التاريخية والقومية تفرض على البلدين وحدة الهدف والطرق الواجب إتباعها لتحقيق الهدف والوصول إليه بأقل التكاليف وبأنجح السبل[1].

ب- تنمية الموارد المائية المتاحة لمصر والسودان :

1- كان الفراعنة من أسبق الامم في إقامة السدود على الوديان التي تجتاحها السيول:

وكانوا أول من قاموا بتخزين المياه من وقت الفيضان إلى وقت الصيهود،ومن أهم مشروعات السودان تم إنشاء خزانين على نهر عطبرة لتخزين (1.6) مليار م3 وتعلية سد الروصيرص لزيادة سعته إلى (7) مليارات م3.

وفي مصر تم إقامة مشروعات مشتركة مع السودان تحقق فائدة مائية قدرها (9) مليارات م3 [2].

2- تقليل المفقود من التبخر من أسطح الخزانات والمجاري المائية:

بعد خروج نهر النيل من منابعه يمر بمناطق جنوبي السودان يتحول فيها إلى مسطح مائي ضحل واسع الانتشار ويشتد منه التبخر بفعل إرتفاع درجة الحرارة نتيجة للقرب من خط الاستواء، ويبلغ فقدان الماء بسبب ذلك قرابة (12) مليار م3 سنويا.

فقد حفر نفق مستقيم (قناة جونجلي) لاختصار الطريق المتعرج لمجرى النيل في تلك المنطقة ويضيع من جراء ذلك جزء كبير من مياهه بالتبخر والتسرب والجريان المبعثر. وقد صمم هذا النفق بشكل مغلق بحيث يمكن توفير المياه المفقودة بالتبخر[3].

---

(1) إبراهيم احمد سعيد، مصدر سابق ، ص62.

(2) مصطفى القاضي ، تاريخ الري في مصر والوطن العربي ، المؤتمر القومي للمياه ، جمعية المهندسين المصرية ، القاهرة، شباط 1992،ص1- 2.

(3) وليم كامل شنودة ،محاكاة الأساليب الفرعونية في تنمية المصادر المائية ، المؤتمر القومي للمياه ، جمعية المهندسين المصرية ، القاهرة، شباط 1992، ص3.

وأنشئ أيضا لتقليل التبخر في المجاري المائية التي يتسع فيها عرض المجرى لأطوال كبيرة (تصل إلى 1250 متر في بعض المناطق) قدمه سفلية لتقليل العرض ولحماية ميول النهر من التآكل، أي تعديل المجرى [1].

ومن المعروف أن الكمية المتبخرة سنويا من بحيرة ناصر (السد العالي) تبلغ (10) مليارات م3، ويمكن توفير قدر كبير من هذه الكمية الضائعة بإقامة سلسلة من السدود المنخفضة في مداخل البحيرة، وبهذا يمكن إحتجاز المياه من دخول الخور عندما يقل عمق المياه بها (حيث أن المفقود من المياه المخزونة في الخيران يكون أكثر من سعتها إذا ما قل عمق المياه بها عن ثلاثة أمتار [2].

3- إضافة موارد مائية جديدة : ويأتي ذلك من خلال محورين [3] :

أ- إضافة موارد مائية تقليدية (مياه سطحية ـــ مياه جوفية).

ب- إضافة موارد مائية غير تقليدية (إصطناعية) من خلال إعادة استخدام مياه الصرف- مياه التحلية).

سادسا : الإدارة المتكاملة للموارد المائية :

تعرف الإدارة المتكاملة للموارد المائية بأنه الأسلوب الذي يقوي ويدعم الإدارة والتنمية المستدامة للموارد المائية مع الأخذ في الاعتبار الموارد الأخرى من أجل تحقيق أقصى إستفادة إقتصادية واجتماعية وتحقيق العدالة في التوزيع مع عدم الإخلال بالبيئة وتتيح مشاركة المهتمين بالمياه في عملية إتخاذ القرار[4]. وترتكز الإدارة المتكاملة للموارد المائية المصرية على عدة مبادئ تحرص مصر على أخذها في الاعتبار بما يتناسب مع الجوانب الدينية والثقافية والاجتماعية والبيئية وهذه المبادئ هي [5]:

---

(1) محمود فيصل الرفاعي، أهمية استثمار المياه في نهضة الوطن العربي ، العلم والتكنولوجيا، العدد 18/17، تمـوز 1989، ص28- 29.

(2) وليم كامل شنودة ، المصدر السابق ، ص4.

(3) سامر مخيمر وخالد حجازي ، المصدر السابق ، ص148.

(4) جان خوري ، إلا دارة المتكاملة للموارد المائية في الوطن العربي ، ورقة قدمت إلى : إجتماع رصد مصادر المياه والقوانين والتشريعات وإدارة المصادر المشتركة للمياه الطبيعية، الكسو، طرابلس ،3- 6ت1 1994،ص173.

(5) شبكة المعلومات الدولية : http://www.mwri.yov.ey/Ar/plan.htn.

1- أن المياه مورد محدود قابل للنفاد وهي أساسية للمحافظة على الحياة والتنمية والبيئة ويجب التعامل معها بطريقة متكاملة تأخذ في الاعتبار الكم والنوع للمياه السطحية والجوفية معا.

2- التأكيد على مبدأ المشاركة بين جميع المستخدمين والمخططين وواضعي السياسات ومتخذي القرار على جميع المستويات .

3- المياه لها قيمة إقتصادية في جميع الاستخدامات.

4- أهمية دور المرأة في إدارة المياه .

أ- التحديات التي تواجه مصر في إدارة الموارد المائية :

تعتبر الزيادة السكانية وما يصاحبها من نمو في الأنشطة الصناعية والتجارية بالاضافة إلى التوسع في الرقعة الزراعية هي أهم التحديات التي تواجه البلاد حيث أدت إلى زيادة الطلب على المياه إلى حد تستهلك معه الموارد المائية المتاحة [1].

لقد زاد عدد السكان في مصر من حوالي (38) مليون نسمة في عام 1977 إلى حوالي (66) مليون نسمة في عام 2002 ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان حوالي (83) مليون نسمة في عام 2017 وتتمركز الغالبية العظمى من السكان (97%) حاليا في وادي النيل والدلتا (حوالي 4% من إجمالي مساحة مصر) [2].

وقد قامت مصر بوضع خطة طموحة للتوسع الأفقي في الزراعة وإنشاء مناطق صناعية ومدن سكنية جديدة لإعادة توزيع السكان خارج الوادي والدلتا مما يزيد من الطلب على المياه في حين أن حصة مصر من المياه من نهر النيل محددة.

وقد استطاعت مصر حتى الآن من خلال نظام الإدارة المائي الحالي أن توفر المياه لجميع الاستخدامات حيث يلعب السد العالي وبحيرة ناصر من خلفه دورا عظيما في تأمين إمداد المياه للاستخدامات المختلفة على مر السنين بصورة منتظمة[3].

---

(1) شبكة المعلومات الدولية : http://www.mwri.yov.ey/Ar/plan.htn.

(2) إبراهيم احمد مكي ، الموارد المائية العربية وضرورة ترشيد استخداماها ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السنة12، العدد 2، 1986، ص24.

(3) المصدر نفسه ، ص27 .

1- الإستراتيجية المائية المصرية لمواجهة التحديات :

ترتكز السياسة المائية المصرية المقترحة على إستراتيجية يطلق عليها "مواجهة التحديات" وهذه الإستراتيجية تحتوي على إجراءات عديدة تم حصرها في ثلاث محاور رئيسة كالتالي [1]:

1- تنمية الموارد المائية .

2- تحسين كفاءة إستخدام الموارد المائية المتاحة حاليا.

3- حماية الصحة العامة والبيئة .

2- النتائج المتوقعة من الخطة القومية للموارد المائية المصرية :

إن تنفيذ الإستراتيجية المقترحة "مواجهة التحديات" سيؤدي إلى [2]:

1- رفع كفاءة النظام المائي في مصر ويؤدي إلى زيادة المياه المتاحة للإستخدامات المختلفة مع تحسين نوعيتها .

2- زيادة مساحة الرقعة الزراعية بنسبة 35% كنتيجة للتوسع الأفقي (مثل مشروع استصلاح شمال سيناء وتوشكي) مع زيادة التوسع العمراني في الصحراء ليغطي أكثر من 20% من عدد السكان.

3- تدعيم النمو الاقتصادي والاجتماعي .

4- أمداد عموم المواطنين بمياه شرب صحية .

5- زيادة تغطية السكان بصرف صحي آمن بمضاعفة النسبة الحالية لتصل من 30% إلى 60% في عام 2017.

ب- إدارة المياه في السودان :

يأتي البحث العلمي في مجال إدارة المياه كأهم دعامة من دعامات الاستغلال الأمثل للموارد المائية نسبة للحقائق، إذ يصنف السودان ضمن الدول الأفريقية جنوب الصحراء التي تعاني شحة مزمنة في المياه.حيث يتوقع ألا يتجاوز نصيب الفرد حوالي (850) م3 بحلول 2025، بينما يتعدى نصيب الفرد في بعض الدول المجاورة حينها (15000) م3 في

(1) إبراهيم احمد مكي ، مصدر سابق ، ص 28..

(2) المصدر نفسه ، ص30.

العام، بحكم المناخ تستهلك الزراعة المروية ما يزيد قليلا عن 90% من جملة استهلاك البلاد من المياه وأن أساليب الري المتبعة لم تعد تواكب التطور والتقنية بالقدر المطلوب تحديدا فيما يخص القيمة الحقيقية للماء،هناك إحتياج متنام للدول المشاركة في حوض النيل للاستفادة من مياه النيل المحدودة لمقابلة تزايد السكان المطرد وتحول أنماط الحياة[1].

(1) مجالات الإدارة المائية السودانية :

هناك قدر كبير من بحوث ودراسات في مجال الإدارة المائية وهي [2] :

1- **مجال ترشيد إستهلاك مياه الري:** لكونها أيسر المياه المتاحة وللإيمان التام بوجود فواقد مائية داخل المشاريع المروية نال مجال ترشيد إستهلاك المياه قدرا من البحوث والدراسات،حيث شملت البرامج كلا من المقننات المائية،وكفاءة إستخدام مياه الري تحت أساليب الري العديدة،وأساليب الإدارة المختلفة،كما تعددت الدراسات لتشمل إستخدام التقنية في مناطق تعتمد على الموارد المائية غير النيلية مثل كسلا وأبو كرشولا.

2- **مجال تطوير مصادر المياه السطحية العابرة** : تشمل الدراسات الموجهة لزيادة الإيراد والتمكين من الاستخدام لمياه النيل عن طريق التحويل، والتخزين، وتقليل الآثار السلبية مثل الاطماء والهدام والبيئة .

3- **مجال تطوير مصادر مياه الامطار** : هناك دراسات متفرقة عن المطر وحصاد المياه. كما حازت بعض الوديان والخيران مثل خورأربعات بالبحر الأحمر، ووادي كجا، ووادي أبرن بدارفور، ووادي الفولة والبطحة، وخور أبوحبل بكردفان، وخور أبو فارغة بالقضارف بقدر وافر من الدراسات.

4- **مجال تطوير المياه الجوفية** : رغم التوسع في هذا المجال وبلوغ ما يزيد على (4000) بئر تجريبية للدراسات الهيدرولوجية والجيوفيزيائية مازال المجال يحتاج إلى الكثير من البحوث والدراسات.

---

(1) شبكة المعلومات الدولية ،تاريخ الاطلاع،2010/12/27:

1.html. _Eny.com/vb/thread_http://www.water

(2) شبكة المعلومات الدولية،تاريخ الاطلاع،2010/12/29

1.html. _ Eny.com/vb/thread_http://www.water

5- **مجالات البحوث المستقبلية :** تمتينا للمعرفة وتقويما للإدارة فأن تحسين إدارة المياه يحتاج إلى قدر كبير من البحوث والدراسات في مجال تأسيس الخريطة المائية، مورفولوجية النيل وفروعه، التنبؤ بالكوارث، تطوير المياه العابرة، تطوير مياه المطر، التوليد الكهربائي من ساقط منخفضة ، وأخيرا في مجال إدارة الخزانات[1] .

(2) دور المرأة السودانية في إدارة الموارد المائية :

للمرأة السودانية دور رائد في المجتمع يتعاظم تدريجيا في شتى مناحي الحياة التي ساعدت في تشكيلها وجعلتها قادرة على مواجهة المشاكل والمهددات التي تؤثر على إستمرار حياتها في بيئتها الاجتماعية .

فالحكمة البيئية للمرأة توارثتها عبر الأجيال فهي حكمة لو وثقت وسجلت لقادت إلى إدارة متكاملة ومن هذا المنطلق نظمت أمانة المرأة وشؤون المياه بالمنظمة السودانية الشبابية للموارد المائية ندوة بعنوان "دور المرأة في إدارة المياه" بالتعاون مع كلية التنمية الريفية جامعة الأحفاد تحدث فيها ألبروفسور عصام عبد الماجد [2]، تناولت الندوة الحديث عن نسب المياه في العالم والمستخدم منها ومعدلات الاستهلاك اليومي داخل المترل وذكر أن حوالي 70% من إستخدام المياه يتم داخل المترل ونسبة إستهلاك المرأة أكبر من الرجل، كما أن معظم الأمراض التي تصيب الإنسان هي بسبب المياه والتلوث [3].

فالإدارة المائية الرشيدة للمرأة من توعية لأفراد الأسرة وتقليل وتنظيم الكميات المستخدمة داخل المترل تقلل من الفقر المائي، فالمروءة المائية للمرأة تتمثل في رفع الوعي المائي مع وجود الصناعات الصغيرة والابتكارات المائية لجمع وتنقية وحفظ المياه مع ضرورة وجود الجانب العلمي السليم الذي ينظم شكل الابتكارات وإن أخلاقيات المرأة مهمة جدا في التعامل مع الحياة بحيث يمكن أن تحقق التنمية المستدامة [4].

---

(1) شبكة المعلومات الدولية،تاريخ الاطلاع،2010/12/29
1.html. _Eny.com/vb/thread_http://www.water

(2) محمد عبد الغني سعودي ،"النيل.. دراسة في السياسات المائية"، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة، 1990، ص195.

(3) المصدر نفسه ،ص198.

(4) المصدر نفسه ، ص200.

المبحث الثالث

طرق حماية الموارد المائية من الهدر والتلوث البيئي

تمهيد :

إن سوء إستغلال الإنسان لبيئته المائية متمثلا ذلك في إستتراف الموارد المائية العذبة وتلويث مجاريها ومسطحاتها، وبالرغم من الأهمية القاطعة للمياه التي تفرض على الإنسان مسؤولية الحفاظ عليها، لأنها جزء من الحفاظ على حياته وحياة الكائنات الحية المسخرة له، فلا بقاء لهذه الكائنات بدون الماء، كما أنه لإبقاء للبيئة كلها في ظل عدم توفر الماء العذب الصالح للإستخدام. ومشكلات نقص وتلوث المياه ليست مشكلات فنية خالصة، بل لابد من مشاركة جميع أفراد المجتمع في علاج هذه المشكلة، وذلك عن طريق تربيتهم تربية مائية تركز على إنماء الوعي المائي.وتنمية المهارات والاتجاهات والسلوكيات السليمة لدى المواطنين .

وإنطلاقا من إمكانية إعداد الفرد المتفهم لموارده المائية،والمدرك لظروفها، والواعي بما يواجهها من مشكلات وما يتهددها من أخطار، والقادر على المساهمة الايجابية في التغلب على هذه المشكلات والحد من تلك الأخطار،عن طريق برامج التربية المائية. ومن هنا برزت أهمية التربية والتثقيف بقضايا ومشكلات المياه وتفاعلات الإنسان معها، فذلك هو المدخل السليم لترشيد سلوك الإنسان وتبصيره بالتوابع البيئية لأعماله وقراراته وأدق تعاملاته مع الموارد المائية،حتى يستعيد الإنسان الانسجام بين حياته ومتطلباتها وبين الاتزان السليم في نظام البيئة المائية التي يعيش معتمدا عليها في جميع نشاطاته، وهذا ما يوكل إلى التوعية والتربية المائية .

أولا : تنمية الموارد المائية في الوطن العربي :

إن التزايد الكبير في كتلة السكان في الوطن العربي منذ بداية الستينات للقرن الماضي ولتحسن مستويات الدخل القومي بعد إستقلال الدول العربية وتزايد أهمية النفط وزيادة ريعية بيعه قدأدخل المنطقة العربية في عجز متزايد لتأمين حاجات السكان من المياه للإستخدام المباشر وكذلك لتأمين حاجات النشاطات الاقتصادية المهمة كالزراعة والصناعة [1].

---

(1) إبراهيم أحمد سعيد، المصدر السابق ، ص131.

وأمام تزايد الفجوة المائية في المنطقة العربية وحاجة المجتمعات العربية للمياه وبدء تزايد الضغوط من الدول الإقليمية المجاورة كتركيا وأثيوبيا، وأطماع "إسرائيل" بالمياه العربية، فقد أصبح من الضروري على الحكومات العربية وضع خطط طموحة لتنمية الموارد المائية بشكل يتوافق مع الاحتياجات المتزايدة، على أن تشمل مصادر المياه المتنوعة، الأمطار والأنهار والمياه الجوفية ومياه البحار والمحيطات[1].

وسنحاول التعرض بشكل مقتضب للأشكال المتبعة في الوطن العربي لتنمية موارده المائية:

1- السدود في الوطن العربي :

لقد أهتم العرب منذ القدم بتخزين المياه، وحتى الآن تبين الآثار المكتوبة والشواهد المادية أن العرب أقدم شعوب الأرض في الهندسة الهيدرولوجية، فقد بنوا السدود منذ آلاف السنين،وسد مأرب شاهد على ذلك[*]، وكذلك حفر الترع وشق الأقنية في الجبال والصخور العاتية وبناء الخزانات المائية خير شاهد على ذلك ومدينة البتراء تفضي بأسرار كثيرة عن نقل المياه وخزنها، وكذلك مدينة عدن التي تفتخر بخزاناتها المائية المحفورة في الصخور، وقد أبدع سكان جبال عسير وسهول تهامة طرقا حديثة في بناء السدود السطحية المؤقتة والمعروفة باسم (العقوم) [2].

إذا أردنا أن نستفيد من المياه العربية فإنه يتوجب علينا تخزينها،صحيح أن المياه السطحية متجددة من حيث الهطولات الفصلية ومن حيث قدوم المياه من الدول المجاورة إلى الأراضي العربية في مجاري الأنهار الكبرى الأساسية في الوطن العربي (النيل والفرات ودجلة والسنغال).

ولكن عدم توافر المياه بالقدر الكافي وبالوقت المناسب وفي المكان المطلوب وأحيانا بالنوعية الجيدة، يطرح قضية تعويض نقص المياه كضرورة إستراتيجية في الخطط التنموية العربية، وفي الواقع لا يمكن السير في حل هذه القضية إلا من خلال تخزين المياه خلف

---

(1) إبراهيم أحمد سعيد، المصدر السابق ، ص131.

(*) سد مأرب :كذلك يسمى سد العرم ،هو سد مائي قديم في اليمن يعوذ تاريخه إلى النحو القرن الثامن ق.م، تقع أطلاله حاليا قرب مدينة مأرب الأثرية .شبكة المعلومات الدولية: http://www.wikipedia.ory/wiki/ .

(2) مصطفى القاضي ، المصدر السابق ، ص2.

السدود بأنواعها المختلفة، السطحية والتخزينية وسدود التغذية والسدود المتعددة الوظائف [1].

واهم المبررات الموجهة للإسراع والاندفاع في بناء السدود هي الآتي[2]:

أ- تحكم الدول المجاورة (تركيا، أثيوبيا ودول البحيرات الاستوائية) بكميات المياه المتدفقة في الأنهار الدولية وبشكل خاص في أوقات الشح والتحاريق.

ب - إقامة الدول المجاورة مشاريع كبيرة على الأنهار التي تخرج منها إلى الدول العربية وبشكل خاص في تركيا مما أثر بشكل كبير وخطير على الصبيب الإجمالي للنهر مما يفرض علينا تخزين المياه القادمة بالشكل المناسب إقليميا ومحليا.

جـ- الاعتماد على الأمطار في كثير من الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الأمطار لا يمكن معرفة وقت حدوثها أو كمياتها.

د- التساقط المتذبذب الذي يؤدي أحيانا إلى إنجراف الترب وملئ الأودية والمجاري المائية لتذهب معظم هذه المياه هدرا إلى البحر،أو تؤدي إلى تدمير المزارع والثروة الحيوانية والممتلكات وحتى السكان .

2- تحلية (إعذاب[*]) مياه البحر :

فكر الإنسان منذ القدم بالاستفادة من مياه البحر وتحويلها إلى عذبة عند الحاجة وقد أستخدم الصوف أداة للتخفيف من ملوحة المياه لدرجة تصبح المياه فيها مقبولة للإستخدام المنزلي أو مستساغة وقد قام البيروني [**] بإستخدام طريقة مبتكرة أصبحت إحدى أهم الطرق الحديثة في إعذاب المياه وهو إستخدام غشاء شبه منفذ يتم من خلاله جمع المياه العذبة من مياه البحر أو من المياه المالحة بشكل عام [3].

---

(1) إبراهيم أحمد سعيد، المصدر السابق ، ص133.

(2) المصدر نفسه ، ص133.

(*) يفضل الباحث إستخدام مصطلح إعذاب المياه عوضا عن تحلية ،لأن الغاية هي جعل الماء عذبا مستساغا وليس تحلية المياه وجعله حلوا مقابل مصطلح مملح.

(**) البيروني : هو محمد بن احمد المكنى بأبي الريحان البيروني ، ولدفي خوارزم عام (632) هـ، ترك ما يقارب المائة مؤلف شملت حقول التاريخ والرياضيات والفلك.

(3) صادق إبراهيم ،تقنيات تحلية المياه وأهميتها في الكويت،مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 8، آذار 1994، ص43 – 45.

على الرغم من وجود طرق متعددة لإعذاب المياه المالحة تزيد عن ثلاث عشرة طريقة، إلا أن هذه الطرق تتوزع إلى ثلاث مجموعات وهي:

أ- مجموعة تستخدم اغشية خاصة بالإعذاب واهمها: (التناضح العكسي – الديلزة "الفرز الغشائي"– الفرز الغشائي الاجهادي).

ب- مجموعة تستخدم طريقة التقطير واهمها : (الوميض متعدد المراحل – طريقة الأنابيب أو المواسير الرأسية – الطريقة الشمسية).

جـ- مجموعة تستخدم طرق التجميد المتنوعة واهمها: (الضغط المنخفض – التبريد الثانوي – التميؤ).

وتعد طريقتا الناضح العكسي والوميضي متعدد المراحل أهم الطرق المستخدمة في إعذاب مياه البحر، وهما الأكثر إقتصادية من حيث التكلف[1].

3- تنقية المياه المستخدمة (العادمة) :

تعد تنقية المياه المستخدمة (العادمة) بأشكالها المختلفة، الصرف الصحي والزراعي ومياه الاستخدام الصناعي، من الضروريات التي تفرض نفسها أمام المجتمعات العربية وذلك للإعتبارات الآتية [2]:

أ– ضخامة مياه الصرف الصحي والتي تقدربنحو 22 مليون م3 سنويا .

ب– ضخامة مياه الصرف الزراعي،الذي يؤدي عدم دخولها في الاستخدام مرة ثانية إلى تمليح الترب الزراعية وتلوث المياه الجوفية .

جـ – إزدياد مياه الصرف الصناعي مع التقدم المستمر في هذا القطاع،وبعض الصناعات التحويلية تستهلك كميات كبيرة من المياه .

د– حماية المدن والبيئة المحيطة بها من مخاطر التلوث التي تسببها مياه الصرف غير المعالجة [3].

هـ– حماية المياه الجوفية من التلوث،لأن مياه الصرف الصحي غير المعالجة إذا تركت فإنها تعوض في طبقات الأرض وتؤدي إلى تلويث المياه الجوفية.

---

(1) سامر مخيمر وخالد حجازي ، المصدر السابق ، ص159.

(2) إبراهيم أحمد سعيد، المصدر السابق ، ص135.

(3) المصدر نفسه ، ص138.

و- حماية الشواطئ البحرية والأرصفة القارية وما تحتويه مياهها من ثروة حيوانية وإقتصادية كبيرة من التلوث[1].

4- إقامة المشاريع المائية الضخمة :

شهدت المنطقة العربية إقامة مشاريع مائية ضخمة،خدمية وإقتصادية،تهدف لتخزين المياه والاستفادة منها للأغراض الزراعية، وزيادة الثروة الحيوانية[2]، ويأتي في مقدمة هذه المشاريع مشروع النهر الصناعي العظيم في القطر الليبي، الذي يتميز بضخامته وليس على المستوى العربي وإنما على المستوى العالمي، بلغت كلفة المشروع حتى بداية 2002 نحو (15) مليار$، قد تم بناء أربع خزانات ضخمة سعة كل خزان منها نحو (15) مليون م3، وتقدر أطوال شبكات نقل المياه من الآبار التي حفرت ضمن الخطة نحو (4200) كم [3].

5- الطرق الحديثة في إستثمار المياه :

إن طريقة الري بالتنقيط ليست حديثة بل تعود لقرون خالية إبتكرها العرب في الأندلس، ولكن مع ذلك يمكن القول أنها حديثة فعلا كونها أصبحت عالمية ومنتشرة ومطلبا لابد منه للإعتبارات الآتية [4]:

أ- تزايد كتلة السكان،وبالتالي تنامي الحاجة للموارد المائية لتلبية إستحقاقاتهم من مياه الشرب والمياه الداخلة في الصناعة والسياحة وتجميل المدن.

ب- التوسع الرأسي في زراعة المحاصيل الأساسية لتأمين الغذاء،الذي أصبح سلاحا إستراتيجيا موجها إلى الشعوب وبشكل خاص إلى الشعوب العربية .

جـ - التوسع الأفقي في الزراعة، وذلك عن طريق إستصلاح أراض جديدة لم تزرع من قبل أو بالتحول من الزراعة الديمية إلى الزراعة المروية التي تنتج غلالا مضمونة، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بتأمين المياه الضرورية.

وإذا أخذها بعين الاعتبار الجوانب التقنية من الموضوع فإن الطرق الحديثة تنقسم إلى طريقتين إثنتين هما :

---

(1) المصدر نفسه ، ص140.

(2) إسماعيل القروي ،مشروع النهر الصناعي العظيم ،مجلة الوحدة،الأمن المائي العربي ،العدد 76، ص126.

(3) إبراهيم احمد سعيد، المصدر السابق ،ص142

(4) المصدر نفسه ، ص143.

أ- **طريقة الري بالرش** : تعد هذه الطريقة من أكثر الطرق إنتشارا في ري المحاصيل الزراعية في الحقول الزراعية الواسعة كالحبوب بأنواعها، وتتكون من مرشات تتباين أشكالها منها الدائري ومنها الخطي المتحرك ومنها الثابت ويمكن تصنيفها إلى [1]:

أولا: مجموعة الري بالرش الثابت.

ثانيا: مجموعة الري بالرش نصف الثابت.

ثالثا: مجموعة الري بالرش المتحرك.

ب- **طريقة الري بالتنقيط** : وهي من أهم وأفضل طرق الري المتبعة في الزراعة لضمان وصول المياه إلى جذور النبات بالشكل المطلوب والتحكم بكمية المياه اللازمة وفق ما يحتاجه من المياه في الوقت المناسب.

ثانيا : التربية المائية واجب ومسؤولية :

إن التربية المائية جهد تربوي مخلص ومنظم وموجه نحو أفراد المجتمع، تركز جهدها على البيئة المائية من حيث مواردها ومشكلاتها وقضاياها،وتعمل على تنمية الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية المؤثرة في سلوكيات أفراد المجتمع والمتصلة بالتعامل الحكيم مع المياه[2].

لقد إهتم العديد من التربويين بتحديد الأهداف العامة التي تسعى لتحقيقها من برامج في مجالات علم الماء،النظم البيئية المرتبطة بالمياه،كمية ونوعية المياه في العالم، والأساليب الآمنة في إستخدامات المياه، تقييم الإسراف والترشيد في إستهلاك المياه، مصادر تلوث وتلويث المياه،إدارة المياه، التعامل الحكيم مع المياه[3].

أ- أهداف التربية المائية في الجوانب التالية :

1- أهداف متصلة بالجانب المعرفي :

نظرا لأهمية الموارد المائية سواء كانت عذبة أم مالحة وما تواجهه من مشكلات وقضايا تهم كافة أفراد المجتمع وقطاعاته، لابد من التعرف على مقومات الثروات المائية، البحرية

---

(1) إبراهيم احمد سعيد، المصدر السابق ،ص144-145.

(2) وليد محمد خليفة ،التربية المائية ، رسالة ماجستير،كلية التربية ، جامعة سوهاج،(مصر ، 2006)،ص32.

(3) المصدر نفسه ، ص34

والنهرية، وأساليب تنميتها، كذلك التعرف على أساليب ترشيد إستهلاك الموارد المائية العذبة، والحفاظ عليها من الهدر والنضوب والمشكلات التي قد تواجه المجتمع نتيجة هذا الاستتراف، والتعرف على أساليب حماية الموارد المائية من التلوث [1].

2-أهداف متصلة بتنمية الجانب المهاري :

تهدف التربية المائية إلى تنمية المهارات الخاصة بالعمل البيئي والتعامل الحكيم مع الموارد المائية بشكل يساعد في حمايتها وتنميتها والحفاظ عليها من عوامل الهدر والتلوث، وفي ضوء ذلك يمكن القول، أن التربية المائية تسعى إلى تنمية المهارات الآتية [2]:

أ- مهارات عقلية، تلك التي تتصل بتنمية الجوانب العقلية المتصلة بالموارد المائية من حيث ملاحظة الظواهر وتفسير لمشكلات البيئية، ومهارة تصنيف المعلومات عن البيئة المائية من حيث مواردها والكائنات التي تعيش فيها والمشكلات التي تظهر فيها.

ب - مهارات التعامل الحكيم مع الموارد المائية "عمليا"، ومنها مهارات ترشيد إستهلاك الموارد المائية، ومهارات الوقاية من الملوثات،ومهارات التنقية اليدوية للمياه، ومهارات حفظ وصيانة نظم نقل وتوزيع المياه، ومهارات مقاومة الملوثات المائية.

3- أهداف متصلة بتنمية الجانب الوجداني :

إن تنمية الجوانب المعرفية والمهارية لا يضمن تحقق الهدف المنشود من التربية المائية وهو تنشئة مواطن صالح قادر على الاستفادة من بيئته المائية ومستغلا لمواردها الاستثمار الأمثل،إنما يتطلب الأمر الاهتمام أيضا بتنمية الجوانب الوجدانية لدى الأفراد، ومن ثم يمكن القول أن التربية المائية تسعى إلى [3]:

أ- تنمية الوعي المائي لدى الأفراد، باعتباره أول خطوة في تنمية الاتجاهات والقيم المائية وكذلك الميول والاهتمامات نحو الموارد المائية والمشكلات الحاضرة والمستقبلية التي تواجهها وأساليب حمايتها وطرق تنميتها والاستفادة منها.

ب- إكتساب الأشخاص الاتجاهات المرغوب فيها نحو المياه، وهي من الأهداف التي تسعى التربية المائية إلى تحقيقها، سواء بالجانب الايجابي المتعلق بالإستغلال الأمثل للموارد

---

(1) وليد محمد خليفة ، المصدر السابق، ص35.

(2) المصدر نفسه ، ص36 - ص37.

(3) المصدر نفسه ، ص39.

المائية وحمايتها من التلوث، أو بالجانب السلبي المتعلق بتلوث الموارد المائية وإستنزاف المياه العذبة والتبذير فيها .

جـ- تنمية الميول والاتجاهات نحو المياه بما يحقق تنمية الثروات المائية .

د- تنمية القيم المرغوب فيها من حماية الموارد وصيانتها والشعور بالمسؤولية نحو البيئة المائية التي يعيش فيها .

ب- دور الإعلام في تنمية التوعية والتربية المائية :

نعيش اليوم عصر الإعلام، فقد باتت وسائله منتشرة في كل مجالات الحياة ويرافق الإنسان في كل زمان ومكان، وعليه فإن أي خطة توعية وتوجيه لن يكتب لها التوفيق ما لم تأخذ طريقها الصحيح بالعرض والنقل بالوسائل المناسبة للناس، ومن هنا يكتسب الإعلام هذه الأهمية في تنفيذ إستراتيجيات التربية المائية، ومن أهم أدوات الإعلام[1]:

1- الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية وكافة المطبوعات الدورية .

2- إعداد البرامج والندوات التوجيهية والتثقيفية لتوعية الناس وتعريفهم بمكانة الموارد المائية في مختلف مجالات الحياة.

3- إجراء دراسات ميدانية تبث عبر وسائل الإعلام المقروءة والمرئية عن المخالفات والهدر والتجاوز على حرمات الموارد المائية.

4- تنظيم لوحات إرشاد وتوعية في الطرق والأماكن العامة لحث المواطن على الاستخدام العقلاني للمياه وعدم تلويثها أو هدرها بأي شكل من الأشكال .

5- إقامة الفعاليات الفنية والجماهيرية من معارض صور والمسرح الهادف وإصرار الطوابع البريدية لإبراز أهمية الثروة المائية والمحافظة عليها.

جـ- التربية المائية في المجتمع ومؤسسات الدولة :

يتكون المجتمع من مجمل الأسر والأفراد والمؤسسات الخدمية والإنتاجية، فالمجتمع له دور فعال في خلق سلوك أفراده صغارا وكبارا.ومن هنا فأن الأسرة والمؤسسات التعليمية

---

(1) صالح أبو إصبع ، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة،ط1 ،دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع، (الأردن،1995)، ص61.

تشكل ركنا أساسيا من زوايا المجتمع [1]. توجد مؤسسات خدمية وإعلامية تعمل على توجيه الأفراد وفق رؤية خاصة في إستراتيجية المجتمع من خلال إتجاهاته الفكرية والسلوكية، والفرد يشعر بأن الضمير الاجتماعي يعيش بداخله.

وهنا يتبين جليا بأن المجتمع إذا صاغ أهدافا محددة واضحة بترشيد إستهلاك المياه، سوف يصل إلى نتائج ناجحة ومفيدة،حيث تترجم هذه الإرشادات إلى مراقبة الأفراد وحثهم على إحترام ثرواتهم المائية بإعتبارها سلعة إستراتيجية وثروة وطنية ينبغي من الجميع المحافظة عليها وعدم هدرها والتبليغ عن أي خلل يصيب شبكات المياه في أي مكان [2].

د- التربية المائية من خلال سن القوانين والتشريعات :

على كل مجتمع أن يضع أهدافا له، واستراتيجيات عامة في مجال تنمية الموارد المائية وحمايتها والمحافظة عليها أي عدم هدرها من جهة وعدم تلوثها من جهة أخرى.لذلك توضع القوانين والتشريعات لتنظيم عمليات إستثمار المياه بين الأفراد وكذلك بين الدولة والأفراد، سواء كان ذلك في المنازل أم في الحقول الزراعية والمصانع والمسابح بما يضمن حق الأفراد والأسر في الحياة الكريمة.

لقد أخذ قطاع المياه في العالم العربي منحى جديدا يتصف بالاهتمام والجدية حيث تم تغيير المفهوم السائد لدى عامة الناس عن المياه وإستخداماتها، بالإضافة إلى الدراسات العلمية الهادفة إلى تطوير وتنمية هذا القطاع،مع سن القوانين والتشريعات الكفيلة لتحقيق ذلك[3].

وتكمن أهمية التشريع المائي في محاولة للموازنة بين كميات المياه المتاحة والطلب عليها في ظل التنمية المستدامة التي تشهدها الدول العربية،مع المحافظة على هذا المصدر واستمراره للأجيال القادمة كإستراتيجية هامة وخاصة في هذا العصر، والتشريعات المائية يمكن أن تكون نوعان [4]:

---

(1) إبراهيم احمد سعيد ، المصدر السابق ، ص268.

(2) المصدر نفسه ، ص269.

(3) إسماعيل بن إبراهيم السر حني ، التشريعات المائية في سلطنة عمان ، 1999، ص64.

(4) المصدر نفسه، ص66.

1- التشريع التشجيعي:

ويكون ذلك بتخصيص مكافئات رمزية للأشخاص والمؤسسات التي تنفذ أهداف الدولة في حماية الموارد المائية وترشيد في إستهلاكه، وبالنسبة للأسر يمكن تشجيعهم بترشيد إستهلاك المياه من خلال التسعيرة التصاعدية كلما كان الاستهلاك أكثر وإعناء القيم الأولى من الكميات القليلة .

2- التشريع الرادع:

الثروة المائية ملك المجتمع كله،وهي ثروة وطنية مهمة،ويجب سن القوانين الرادعة لكل من يعتدي على ملكية المياه أو هدرها أو تخزين منشآتها أو العبث بشبكات نقل المياه، أو الاعتداء على حرمات الينابيع والآبار والأنهار.

مما تقدم يرى الباحث الحقائق التالية:

1– تعاون المؤسسات الرسمية مع الحكومات لإعطاء الموارد المائية الأهمية التي تستحق من أجل المحافظة عليها وديمومتها.

2– التشريعات المائية لن تحقق أهدافها ما لم يتم توعية المواطنين وتثقيفهم لإشعارهم بأهمية الثروة المائية.

3– تهدف التشريعات المائية إلى حماية الموارد المائية كما ونوعا وذلك لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة.

هـ- التربية المائية داخل الأسرة :

تعتبر الأسرة الخلية الأولى في المجتمع، وعليه فان التوجه إلى الأسرة لخلق تربية منسجمة مع الأهداف العامة للمجتمع يعد من أولويات ترشيد إستهلاك المياه والتعامل مع هذه الثروة بكل احترام.

ومن حسن الحظ إن العلاقات بين أفراد الأسرة في المجتمع العربي لازال من أفضل العلاقات الأسرية في أي مجتمع من مجتمعات العالم.إن سلوك ربت البيت داخل المنزل يحدد إلى درجة كبيرة الكيفية التي سيربى عليها أفراد الأسرة، فالأم هي المدرسة الأولى فإذا لاحظ الطفل إن أمه تقنن من استهلاك المياه في مطبخها وفي تنظيف البيت وما يحيط به تعلموا منها هذا منذ الصغر، وكذلك الحال في الحقل أثناء الزراعة، عندما يتعلم الأطفال

من آبائهم في ترشيد استهلاك المياه ووضع قيمة مهمة لها وهذا في الواقع مهم جدا، لأنه كما نعلم الكثير من الموارد المائية المستهلكة تذهب إلى القطاع الزراعي [1].

ثالثا : الوعي المائي :

تتكون البيئة من أربعة أغلفة رئيسة هي، الغلاف الغازي والغلاف الصخري والغلاف الحيوي والغلاف المائي، وهي عناصر تتناولها التربية البيئية في برامجها بهدف تنمية المفاهيم والمهارات والوعي، ويتضح من ذلك أن الوعي البيئي يتضمن أربعة أبعاد أساسية من الوعي منها الوعي المائي[2]. ويعرف الوعي المائي بأنه:"التعامل الحكيم والاستغلال الرشيد للموارد المائية، بما يستهدف المحافظة عليها من النفاد لأطول وقت ممكن، والاحتفاظ بها في حالة تسمح باستمرارها وإستمرار منفعتها لأكبر عدد من الأجيال،

وذلك بناء على الإدراك والفهم والمعرفة المتعلقة بالمياه وقضاياها"[3]، ويركز هذا التعريف على سلوكيات التعامل المرشد للمياه والمحافظة عليها من الهدر والتلوث .

أ- اهمية تنمية الوعي المائي :

يواجه الغلاف المائي العديد من المشكلات التي تؤثر سلبيا على البيئة والمجتمع، والمواطن كأحد أفراد المجتمع يتأثر بتلك المشكلات صحيا واجتماعيا وإقتصاديا، لذا ينبغي أن يكون على وعي بتلك المشكلات والقضايا ومسبباتها،بل ويسهم (في ضوء قدراته) في علاج تلك المشكلات أو التقليل من حدتها [4].

لذا فقد يرى الباحث بضرورة وضع قضايا المياه على قمة إهتمامات الحكومات العربية، وكذلك رفع الوعي المائي لدى المواطن العربي لمقابلة التحديات التي تواجه المياه العربية، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- محدودية الموارد المائية العربية المتجددة،وتراجع نصيب الفرد العربي من المياه بدرجة كبيرة.

---

(1) إبراهيم أحمد سعيد، المصدر السابق ، ص267.

(2) وليد محمد خليفة ، المصدر السابق ، ص41.

(3) المصدر نفسه ، ص42.

(4) المصدر نفسه ، ص44.

2– وجود منابع مياه الأنهار العربية خارج حدود الوطن العربي .

3– أطماع "إسرائيل" في السيطرة على الموارد المائية العربية،حيث أن المياه تشكل أهم مبادئ العقيدة الصهيونية.

4– تدني إنتاجية المياه في الوطن العربي بسبب عدم كفاءة إستخدام المياه وتدهور نوعيتها نظرا للتلوث الناجم عن الاستخدام الآدمي أو النشاط الزراعي أو الصناعي.

5– ضعف الوعي العربي بخطورة قضية المياه وما تتطلبه من الحفاظ عليها وحسن إستغلالها وتنميتها.

وتفرض مشاكل نقص الموارد المائية وتلوثها في الوقت الحالي وتوقعات تفاقمها في المستقبل والصراعات السياسية التي قد تتطور إلى حروب عسكرية بين الدول للسيطرة على الأحواض النهرية والبحيرات العذبة، فكرة التشارك في حل الأزمات المائية التي تنتج بسبب ممارسات الكيانات الاقتصادية الكبرى في العالم، ولن تتحقق فكرة المشاركة في حل هذه الأزمات بدون نمو الوعي بمستقبل الشعوب في ظل شح الموارد المائية العذبة وتراجع نوعيتها [(1)].

فالمشاكل البيئية عموما، ومشكلات المياه بوجه خاص، ترجع أسبابها إلى جهل الإنسان ونقص إدراكه الوعي بحقيقة دوره في الحياة وعلاقته الصحيحة مع البيئة المحيطة بها محليا وعالميا، وهذا يفرض على الأجيال الحالية والقادمة المزيد من الاهتمام بالمياه العذبة بوجه عام ونهر النيل بوجه خاص, وذلك بعد تفاقم أزمة المياه على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي وأن تزيد من وعيها بكل ما يتعلق به وتجعله محورا هاما وأساسيا لفكرها وعملها، وتترجم ذلك بصفة مستمرة إلى عمل متواصل من أجل تنمية وترشيد إستخدام مياهه والمحافظة عليها من الهدر والتلوث [(2)]. ومن خلال العرض السابق يرى الباحث الأسباب الدافعة لتنمية الوعي المائي لدى المواطن تتلخص في النقاط الآتية :

1– أهمية الموارد المائية لسائر الكائنات الحية.

2– تفاقم مشكلات تلوث الموارد المائية وتسببها في إصابة الكائنات الحية بالعديد من الأمراض.

---

(1) وليد محمد خليفة ، المصدر السابق ، ص47.

(2) المصدر نفسه ، ص49

3- تفاقم مشكلات تلوث الموارد المائية إلى حد التناقص التدريجي لكمية الموارد المائية العذبة في العالم،سواء كان التناقص بفعل التغيرات المناخية أو الاحتياجات المائية المتزايدة.

4- الأطماع الخارجية في موارد المياه العذبة العربية، مثل نهر النيل ودجلة والفرات.

5- التوقعات المستقبلية بنشوب حروب ومنازعات عسكرية للسيطرة على منابع الأنهار.

6- تزامن المشكلات السابقة مع مشكلات سلوكية خطيرة تتمثل في السلوكيات السلبية المهدرة والملوثة للموارد المائية.

ب- طرق حماية الموارد المائية من التلوث والتملح والهدر:

لم يعد خافيا أن مشكلات تلوث المياه تعدمن أخطر المصاعب التي تواجه المخططين لصيانة الموارد المائية وضمان وجودها، كونها تعد أحد أهم الموارد الطبيعية اللازم توافرها كشرط ضروري لمجمل عمليات إستثمار الموارد الطبيعية الأخرى وكذلك كأساس حيوي في عمليات التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

وتختلف طرق حماية الموارد المائية بإختلاف نوع الملوث من جهة وإختلاف مصدره من جهة أخرى، ويمكننا تحديد الطرق الآتية في الحماية [1]:

1- الطرق الواجب إتباعها لحماية الموارد المائية من المصادر الطبيعية للتلوث:

على الرغم من أن المصادر الطبيعية للتلوث قد تكون خارجة عن إرادة الإنسان المباشرة في تحركها،ولكن يمكن للإنسان أن يحد من انتشار الملوثات الطبيعية،أو أن يحد من درجة تلويثها للمياه والتخفيف من آثارها إلى حد كبير في الحالات التالية :

أ- في حالة أن يكون مصدر التلوث من البراكين،وهي تكاد تكون غير موجودة في الوطن العربي، فإنه يمكن إقامة الجدران العالية حول مصادر المياه، من الحجارة الكبيرة ومن الاسمنت أومن التراب،وتغطية الآبار بأعطية متينة تحتمل تساقط الغبار البركاني وحتى القنابل الصغيرة.

ب - في حالة هبوب العواصف الغبارية والرملية، وهي الأكثر إنتشارا في الوطن العربي لأن أكثر من 70% من مساحته معرض لتلك العواصف، فإنه من المفيد جدا إقامة

---

(1) إبراهيم احمد سعيد، المصدر السابق ، ص148.

جدران أسمنتية حول الينابيع والعيون، أو الخبرات التي تتجمع فيها مياه السيول لتبقى فترة طويلة من الزمن، وكذلك الروضات والفيضات(*)، وبإقامة أسجية نباتية قادرة على صد العواصف وحماية مصادر المياه من التلوث أو الاندثار أحيانا ويمكن إدماج النوعين معا، أي إقامة مصدات للرياح وبناء جدران أسمنتية مقاومة.

جـ- الاعتناء بالغابات بشكل جيد وكاف، وتنظيفها من المواد والأوساخ التي تؤدي إلى إشتعال الغابات وبالتالي تلويث مصادر المياه في تلك المناطق أوفي المناطق المجاورة [1].

2- الطرق الواجب إتباعها لحماية الموارد المائية من المصادر البشرية والاقتصادية للتلوث:

تعد المصادر البشرية- الاقتصادية لتلوث المياه الأكثر خطورة من حيث الدرجة والأكثر خطورة من حيث الانتشار والاستمرارية، وهذا يعود لتزايد كتلة السكان وإتساع إنتشارهم الجغرافي وارتباط كل فعالياتهم الاقتصادية باستثمار المياه التي تكاد تكون كمياتها ثابتة في وجودها وفي تجددها، وذلك بإتباع الطرق التالية [2]:

أ- يجب إتباع السبل الكفيلة بتأمين حدود السلامة القصوى لكافة العمليات المتعلقة باستخراج وجمع ونقل النفط وفي تصنيعه وتوزيعه.

ب- مراقبة المصانع بأنواعها المختلفة،التي تستخدم المواد النفطية كمادة أولية في الصناعة، أو التي تستخدم المعادن،وذلك بإلزامها بضرورة تطبيق الدورة المغلقة باستخدام موارد المياه، ومنع إلقاء المياه المستعملة إلا بعد معالجتها والتأكد من خلوها من الملوثات .

جـ-تجميع مياه الأمطار التي تسقط على الشوارع داخل المدن في خزانات كبيرة لمعالجتها وعدم تركها حرة لتدخل إلى المياه الجوفية دون التأكد من خلوها من الملوثات الكثيرة

(*) الروضة :وهي حفرة تقع في الوادي الجاف وشبه الجاف ،حيث تتجمع فيها المياه العذبة في فصل الهطول المطري وتبقى مدة قصيرة من الزمن (حتى شهر). الفيضة :وهي أرض منبسطة تقع ضمن الأودية الجافة وشبه الجافة تتجمع فيها المياه مدة قصيرة وهي مفيدة في الرعي . الخبرة : منخفض في مظهر السطح في المناطق شبه الجافة (والجافة) تتجمع فيه المياه من المسيلات المجاورة وتبقى فترة طويلة من الزمن وقد لا تجف إلا إذا تكرر الجفاف ، مياهها عذبة وذات قيمة إقتصادية كبيرة ، وقد نشأت على بعضها حضارات قديمة مثل خبرة جبل أسيس في البادية السورية . المصدر: ابراهيم احمد سعيد ، مجلة دراسات تاريخية ،العدد 69- 70،سنة 1999، ص24.

(1) المصدر نفسه، ص149.

(2) المصدر نفسه، ص 152 .

د- ضرورة إقامة شبكات صرف صحي في كل المدن العربية، وتجميع مخلفات المنازل والمؤسسات الاقتصادية والخدمية في أماكن بعيدة عن المراكز العمرانية .

3- الطرق الواجب إتباعها للحد من تملح المياه:

إن مشكلة تملح المياه هي من اخطر المشكلات التي تواجه الموارد المائية العذبة في السهول الساحلية المجاورة للبحار والمحيطات،وهي وان كانت شديدة الحساسية وسريعة الحدوث في المناطق التي تتلقى كميات قليلة من الهطولات المطرية، كما في شبه الجزيرة العربية ومصر وليبيا. وأهم الطرق الواجب إتباعها هي[1] :

أ- التقليل ما أمكن من سحب المياه الجوفية في المناطق المذكورة،ومحاولة التوفيق بين ما هو متوافر وبين ما يأتي من تغذية سنوية.

ب- اختيار مركبات محصولية ذات إنتاجية جيدة ولا تحتاج لكميات كبيرة من المياه كالحبوب والذرة والأشجار المثمرة.

جـ- تطبيق طرق الري الحديثة في الزراعة لتقليل كميات المياه المستخرجة .

د- مراقبة ملوحة المياه بشكل دائم عن طريق التحليل والفحوصات العادية،لإيقاف إستثمار المياه مباشرة عند ارتفاع معدل الملوحة لتتاح الفرصة الكافية لإعادتها إلى حالتها الطبيعية عن طريق التغذية الجوفية أو التغذية السطحية.

هـ- عدم استخدام مياه البزل للري .

و- تقليل الزراعة الصيفية .

4- الطرق الواجب إتباعها للحد من هدر المياه:

إن مفهوم هدر المياه واسع جدا ويدخل ضمن مجالين أثنين :

أ- الهدر من خلال الاستخدام :

الماء هو أرخص موجود وأغلى مفقود، وبالتالي فقليل من الناس يقدر قيمته ويرشد إستهلاكه، وأهم الطرق الواجب إتباعها للحد من هدر المياه في الاستخدام [2]:

---

(1) المصدر نفسه ، ص153- 154

(2) ابراهيم احمد سعيد ، المصدر السابق ، ص154- 156.

اولا: التأكد من شبكات نقل المياه من المنابع والمصادر إلى خزانات التجميع والى الشبكات الداخلية والفرعية،سليمة سلامة تامة ولا تعاني من شرخ أو إنكسارا أو تشقق أو تآكل.

ثانيا: تشديد المراقبة على الأبنية الحكومية،التي تستهلك كميات كبيرة جدا من المياه سواء بالاستخدام المباشر أو بعدم المراقبة وعدم تحمل المسؤولية .

ثالثا: مراقبة المنشآت السياحية والمسابح العامة،والاستفادة من مياه المسابح في ري المساحات الخضراء المجاورة .

رابعا: بناء شبكات نقل المياه في المشاريع الزراعية بتقنية بما تقلل من الفاقد فيها قدر المستطاع.

خامسا: التأكيد على استخدام طرق الري الحديثة، وإختيار المركبات المحصولية المناسبة، بما يؤدي إلى ترشيد إستهلاك المياه والتقليل من الهدر.

ب - الهدر من خلال عدم الاستخدام :

من أهم الطرق الواجب إتباعها للتقليل من هدر المياه من خلال عدم الاستخدام [1]:

اولا: التقليل ما أمكن من مساحة السطوح المائية المعرضة للتبخر.

ثانيا: العمل على زيادة ضخ المياه أو تحريكها من الأماكن المستوية أو القليلة الانحدار في مجاري الأنهار الكبرى، وحتى الصغرى منها أيضا.

ثالثا: الاستفادة من الخصائص الجغرافية العربية وفق الأقاليم المناخية والإمكانات المائية المتاحة بحيث لا يتم هدر في المياه ألعربية،وذلك بزراعة المحاصيل المناسبة لكل إقليم دون تبذير وكلفة إنتاج معقولة .

---

(2) المصدر نفسه ، ص157– 158.

الخاتمة

أولا : الاستنتاجات :

الماء هو أحد الموارد الطبيعية المتجددة على كوكب الأرض،وكلنا يدرك ما للماء من أهمية في حياتنا اليومية والاجتماعية والاقتصادية،فقد كانت ولازالت هي الأساس المعتمد في تصنيف المجتمعات إلى رعوية وزراعية وصناعية .

كذلك لايخفى على أحد ما للماء من دور كبير في التجمعات السكانية لاستخدامها في الشرب والاستعمالات المترلية،حيث كانت أحد الأسباب الأساسية في نشوء المجتمعات الأولى حول المياه لبناء مساكنها إلى جانب التربة الخصبة والمناخ المعتدل وفي الوقت الحاضرتبذل الجهود الكبيرة لتأمين مياه الشرب في التجمعات السكانية والخدمية والصناعية في القرى والمدن عبر خطوط طويلة من الشبكات.

يواجه المجتمع الدولي والعربي والمحلي تحديات شديدة وقاسية خلال العقود القادمة في المحافظة على المياه ونوعيتها بهدف تأمين الطلب المتزايد على مصادرها،نظرا لتزايد السكان من جهة،ولتزايد الطلب على مياه الري والصناعة من جهة أخرى.

وتتزايد تكاليف توفير الموارد المائية الجديدة على رغم محدودية الطاقة المتوفرة لعرض هذه الموارد .

لقد تعاظم الطلب على المياه في الوطن العربي خلال العقدين الماضيين مع تعاظم أعداد سكانه ومع تحول معظم مجتمعاته إلى مجتمعات إستهلاكية بالدرجة الأولى متأثرة بالثورة العلمية والتقنية التي أثرت في إستهلاك المياه .

يعد نهر النيل من أهم المصادر المائية العربية وتتوقف عليها حياة نحو (405) مليون نسمة، وتشارك في هذا النهر عشر دول إفريقية من بينها دولتان عربيتان إحداهما دولة ممر وهي السودان والأخرى دولة المصب وهي مصر التي يعتمد على مياه النيل بنسبة 95%.

تنظم العلاقة بين دول حوض النيل مجموعة من المعاهدات و الاتفاقيات يرجع أغلبها إلى وقت سيطرة بريطانيا على مصر وسائر دول حوض النيل ، المطلوب ، أن تبذل حكومات الدول المعنية الجهود اللازمة لترع فتيل الأزمة قبل فوات الأوان. وأن يتم إتخاذ

قرارات شجاعة بأتجاه إعتماد القانون الدولي الخاص بالأنهار المشتركة من أجل تقاسم حصص المياه بشكل عادل .

من المعروف أن إسرائيل تنفذ إستراتيجيتها في السيطرة على مصادرا لمياه العربية وسرقتها خطوة خطوة ولا تسقط من حساباتها أبدا مياه نهر النيل بهدف التوسع وجلب المستوطنين الجدد.

ولقد ظهرت نياتها واضحة تجاه مياهه بعد إتفاقيات كامب ديفيد بكل بساطة. فقد كتب مهندسيها المانيين اليشع كالي ويئور في هذا الخصوص، ويعد مشروع الاستفادة من مياه النيل قديم قدم التفكير الأستيطاني في الوطن العربي .

يعد الأمن المائي العربي رديفا إستراتيجيا للأمن الغذائي في الوطن العربي، لأنه بدون وفرة في المياه يصعب إجراء إصلاحات وقيام مشاريع زراعية وتوفير طاقة كافية للتنمية الصناعية .

إن التوجه لإستثمارالموارد المائية استثمارا يتوافق مع إمكاناتنا وحاجاتنا ويلبي شروط تحقيق أمننا الغذائي، سيضمن لنا حماية مجتمعنا العربي وتوفيرا لأمن المائي وبالتالي الأمن الغذائي ومن ثم الأمن القومي العربي .

لايوجد في التاريخ الإنساني فكرإحترم وقدر الماء كما فعل الإسلام ولاغرابة في ذلك، إن عقيدة الإسلام تمثل فكر الاعتدال والوسطية،لاإفراط ولاتفريط،ولاضرر ولاضرار،ومن هذه النظرة الاعتدالية للموارد المائية يتم إيجاد السبل المناسبة لاستثمار الموارد وترشيد إستغلالها بالشكل الأمثل.

من خلال إعداد الباحث لموضوع رسالته الموسومة " نهر النيل وتأثيره على الأمن القومي العربي" دراسة في العلوم السياسية والذي تم فيه التناول بالدراسة والتحليل للخصائص الموقعية لنهر النيل، والظروف الطبيعية لحوض نهر النيل وتأثيرها على الموارد المائية فيه، إلى جانب دراسة السياسة المائية لدول الحوض، وآثارا لسياسة المائية للكيان الصهيوني على المتطلبات المائية لكل من مصر والسودان .كذلك التفسير القانوني والفقهي لمفهوم الانهار الدولية المشتركة .

فقد توصل الباحث في فصول دراسته الاربعة إلى النتائج التالية:

1- إستقر مفهوم الأمن المائي العربي كهدف إستراتيجي من قناعات الدول العربية كافة مثله في ذلك مثل الأمن العسكري والأمن الاقتصادي والأمن الغذائي .

2- يواجه الأمن المائي العربي تهديد بعض دول الجوار الجغرافي، إما بسبب مشاركتها الأمة العربية إستغلال أحواض الأنهار الدولية كالفرات ودجلة والنيل، أو سيطرتها على مصادر المياه التي نعتمد عليها في الاستعمالات المختلفة مثل تركيا وإيران وأثيوبيا أو أطماعها في المياه العربية مثل الكيان الصهيوني، بمعنى أن الأمن المائي العربي وهو جزء من مفهوم الأمن القومي العربي يقع ضمن دائرة التحدي الإقليمي من قبل إيران وتركيا وأثيوبيا والسنغال والكيان الصهيوني .

3- يمثل نهر النيل أهمية كبرى في اقتصاديات دول حوض النيل العربية حيث يشكل الاعتماد الرئيسي في مجال الزراعة والتنمية واستئصال الفقر.

4- تشكل قضية المياه نقطة ضعف في الكيان العربي، لأن الأرض العربية في حد ذاتها لاتعد غنية بالمياه، فالمناطق الصحراوية تشكل معظم المساحة، والمناطق الباقية تتلقى أمطارا متوسطية شتوية في مناطقها الشمالية أو مدارية صيفية في مناطقها الجنوبية، وقد تساعد التضاريس المرتفعة في زيادتها وفي تشكيل أودية نهرية تسيل مياهها في فصل المطر. كذلك المخزون الجوفي الذي يستنزف اكثر فأكثر مع تزايد الحاجات للمياه من جهة، وقلة التغذية المطرية من جهة ثانية، أي عدم التوازن بين التغذية والاستهلاك .

5- يواجه الأمن المائي العربي تحديات مستقبلية متمثلة بالتحديات الطبيعية الناجمة عن تأثيرا لعوامل الجغرافية وبخاصة المناخ الذي يتصف بالجفاف وقلة الأمطار الساقطة وتذبذبها وانحباسها ، مما يخلق حالة من عدم التوازن بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي (تركيا، إيران، أثيوبيا) التي تتميز بوفرة مواردها المائية .

6- بعد دراسة مستقبل المياه في المنطقة العربية، يتبين لنا ظهور عجز مائي كبير في المنطقة، إذا حسبنا معدل الأمطار التي تهطل مقارنة بالحاجات المستقبلية والتي ترتبط بمعدل الزيادة السكانية في العالم العربي التي أصبحت بين الأعلى في العالم.

7- امتلاك الوطن العربي ثروات مائية سطحية وجوفية وبإمكانيات جيدة في الوقت الحاضر، رغم وقوع الجزء الأكبر من منابع أنهارها الرئيسية (دجلة، الفرات، النيل) خارج الوطن العربي .

8- إفتقاد العرب لأي إستراتيجية عربية شاملة لمواجهة النقص في حجم الطلب على المياه مستقبلا باستثناء التعاون الثنائي الضعيف بين الحين والآخر.

9- يعمل الكيان الصهيوني منذ فترة طويلة لرسم سياسته الخارجية بآلية عمل محددة، تهدف إلى تقوية علاقاته مع دول الجوارغيرالعربية (أثيوبيا تركيا) وذلك من أجل إستغلال عوامل الضغط الجيوبوليتكي لديها وخاصة فيما يتعلق بقضايا المياه.

10- يشكل الأمن المائي العربي صمام الأمان لتحقيق أمن غذائي عربي وبخاصة السلع الاستراتيجية الأساسية لسكان الوطن العربي .

11- يعاني الأمن المائي العربي من تأثيرات السلوك الفني والسلوك السياسي المائي للدول المجاورة للإقليم الجغرافي العربي، إذ أن معظم المياه السطحية ذات الأهمية الإستراتيجية تقع تحت هيمنة دول الجوار الجغرافي والكيان الصهيوني، وبذلك أصبحت المياه عنصر قوة وظفته تلك الدول كورقة ضغط سياسية بهدف تحقيق أهدافها .

12- جعلت "إسرائيل" نفسها محور لحل مشكلة المياه وخصوصا بعدما استترفت الحرب مقاصدها ولم تعط النتائج المرجوة،فكانت مشاريع السلام التي تطرحها "إسرائيل" لحل مشكلة المياه من خلال طروحات شاملة للمنطقة والتي تعطي "لإسرائيل" مكانة إستراتيجية بالمنطقة وبالمقابل تمنع العرب حلمهم بالوحدة وإستتراف مياههم وأموالهم وتهدد الأمن القومي العربي .

13- تعد المياه سلعة ثمينة وذات أهمية إستراتيجية، وخاصة في المناطق التي تعاني من نقص شديد في المياه العذبة، وقدإكتسبت صفة السلعة الإستراتيجية لكونها ذات أهمية حيوية وسلعة نادرة، حالها في ذلك حال السلع الإستراتيجية الأخرى التي تتصف بالندرة والحاجة الحيوية لها مثل النفط وبعض المعادن الثمينة،والسلع الإستراتيجية المذكورة تتصف بخواص مشتركة أهمها (الحاجة إلى توفيرها، البحث عن البدائل، ترشيد إستخدامها).

14- قيام إقليم جنوب السودان بالاستفتاء على الانفصال أو الاستمرار بالوحدة مع دولة السودان على ضوء الاتفاق الموقع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في نيفاشا عام 2005 والتي نصت بنودها على حق تقرير المصير وتقاسم السلطة والثروات. وهذا يعني أن انفصال جنوب السودان سيكون له تأثير سلبي على حصة مصر من مياه النيل على المستوى البعيد، في ظل مساندة الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" للجنوب، والتحذير من إنضمام دولة الجنوب (الوليدة) إلى جبهة دول المنبع في مواجهة الموقف المصري والسودان الشمالي .

ثانيا : التوصيات :

1- على الدول العربية إعطاء موضوع تنمية الموارد المائية والمحافظة عليها الأولوية القصوى عند وضع إستراتيجيتها الأمنية،ويجب أن يكون موضوع "الأمن المائي" على رأس قائمة الأولويات ، وذلك بسبب قلة الموارد المائية التقليدية ، مما يستدعي العمل الجاد على المحافظة على هذه الموارد المائية ومحاولة تنميتها وكذلك أيجاد موارد مائية جديدة خصوصا أن معظم منابع الأنهار بيد دول غير عربية مما لايعطيها صفة المورد الآمن،كما أن المياه الجوفية، في أغلب الدول العربية، محدودة ومعظمها غير متجدد (ناضب) لعدم توفر موارد طبيعية متجددة كالأمطار تقوم على تغذية هذه المكامن وتزيد من مواردها .

2- إن تحقيق الأمن المائي العربي يتطلب وضع مخطط قومي يستلزم تحليلا مفصلا لأوضاع توزيع الموارد المائية، ومناطق الاستهلاك الرئيسية، وأن تتعاون الأقطار العربية مع بعضها البعض، وذلك عن طريق تأسيس سياسة بديلة للمياه في الوطن العربي في تعاونه مع دول الجوار المتشاركة. فالنظرة الشمولية مهمة وضرورية في طبيعة العلاقات القائمة ويتم ذلك من خلال:

أ- إنشاء مجلس وزاري يتكون من وزراء المياه والموارد المائية العربية لوضع رؤية مشتركة بأتباع الأساليب المتطورة التي تخدم استخدامات المياه الدولية المشتركة .

ب- وجود رؤية عربية مشتركة للتصدي للمخططات "الإسرائيلية" الهادفة إلى إنتهاك الحقوق المائية العربية، على أن يتم إرغام "إسرائيل" على إحترام معاهدة السلام مع الدول العربية الموقعة لها وما يترتب عليها من إلتزام تجاه الحقوق المائية العربية .

ج – تشكيل منظمة تدعى "المنظمة المائية العربية" ضمن جامعة الدول العربية للنظر في إقتسام المياه المشتركة بين الدول العربية نفسها أولا، على أن تخول المنظمة في دراسة وحل مواضيع المياه المشتركة مع الدول غيرا لعربية .

د– السعي لدى القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول التي لها مصالح في المنطقة لتبني الحلول السلمية للوصول إلى اتفاقيات مائية مشتركة .

هـ– إنشاء مؤسسة أكاديمية عربية مشتركة (جامعة / معهد) متخصص بالموارد المائية التقليدية وغير التقليدية لرفد تخصصات المياه المختلفة بالاختصاصيين، وأجراء البحوث والدراسات المشتركة بين الدول العربية تمثل بنكا للمعلومات المائية للدول العربية ليضم المعلومات الدقيقة عن الموارد المائية ولإبداء المشورة عند القيام بأي مشروع مائي بدلا من تكليف شركات وهيئات أجنبية بالقيام بالدراسات .

3– تعتبر المياه العربية جزءا من الوطن العربي ولها واجب الحماية أسوة بالأرض والثروات، وتقع على عاتق الجامعة العربية مسؤولية الدفاع المشترك عنها والسعي لدى الأمم المتحدة لإدانة أي عدوان أجنبي يقع على هذه المياه، أو أي تجاوز غير قانوني عليها .

4– إعطاء الموارد المائية العربية المشتركة مع دول غير عربية بعدا قوميا واقتصاديا وسياسيا وإجتماعيا كمرتكز للأمن المائي العربي وذلك بـ :

أ– إستغلال الموارد المائية العربية المشتركة بين اكثرمن دولة عربية إنطلاقا من الأخوة العربية ووحدة الهدف والمصير المشترك .

ب– توقيع الاتفاقيات لتقاسم الموارد العربية المشتركة مع دول غير عربية تربطنا بها علاقات تاريخية طبيعية طبقا للأعراف الدولية،على أن تكون الدول العربية المشتركة بحوض النهرطرفا واحدا في توقيع الاتفاقية .

جـ– إنشاء صندوق التمويل المائي العربي الموحد لتوفير التمويل الكافي لتنفيذ المشروعات المائية العربية على الانهارالمشتركة بين الدول العربية، وعدم تقديم الدول النفطية التمويل للدول غير العربية التي تقوم باستغلال مياه الانهار المشتركة مع دول عربية لحين توقيع الاتفاقيات بشأن تقاسم مياه تلك الأنهار.

5- ينبغي على العرب أن يقاوموا بشكل جدي المساعي الصهيونية لنهب المياه العربية وتطلعاتها نحو دول الجوار الجغرافي ضمن إطارجيوبوليتكي واسع،عن طريق تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول الجوار الجغرافي وخاصة أثيوبيا بما يضمن تدفق الموارد المائية بصورة كافية ودائمة من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية أوالجماعية بين دول المنبع ودول المصب،وإنشاء المشاريع الزراعية والصناعية المشتركة، وتوسيع الاستثمار العربي فيها بما يجعل مصالحها الوطنية تتشابك مع مصالح الوطن العربي .

6- من أجل مواصلة التحديات الطبيعية والتي تشكل عائقا لتحقيق الأمن المائي العربي لابد من العمل على تذليل هذه التحديات من خلال التخطيط السليم لتنمية وإستثمار الموارد المائية والتي تتمثل بوضع سياسة خزنية وإروائية معتمدة على البرامج العلمية والتقنية الحديثة، والعمل على إنشاء المزيد من السدود والخزانات، لإمكانية تعويض العجز في السنوات الشحيحة، وعدم هدر مياه الانهر في الجريان إلى البحر.

7- تعزيز التعاون الثنائي بين الاقطارالعربية في المجالات كافة وتوقيع الاتفاقيات المشتركة بحيث تفوت الفرصة على المخططات الأجنبية المعادية التي تهدف بالأساس إلى اختراق هذه الدول اقتصاديا، مع التأكيد على ضرورة التمسك بالاتفاقيات المائية المبرمة بين مصر والسودان من جهة ودول المنبع من جهة ثانية واعتبارها اتفاقات ملزمة وغير قابلة للإلغاء .

8- ضرورة تمسك الدول المتشاطئة بالمحافظة على الحقوق السيادية الوطنية لموارد المياه القومية والمياه المشتركة مع الدول الأخرى طبقا للقانون الدولي والاتفاقيات المبرمة .

9- تآمر الكيان الصهيوني وسرقتها للمياه العربية يدعو للتفكير بطرح الموضوع جديا وبإحصاءات ونسب رقمية أثناء مفاوضات التسوية السياسية نظرا لرفض الصهاينة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وإصرارها على مبدأ (المياه مقابل السلام) بدلا من شعار (الأرض مقابل السلام).

10- مواجهة الحضور الصهيوني في المؤتمرات الدولية وكشف مخططاته الاستعمارية بالأرقام وبأسلوب علمي، مع التأكيد على دعم مجهود العلماء العرب في أبحاثهم التي تدور

حول السياسة المائية للكيان الصهيوني، ونشر هذه البحوث والدراسات لتكون دليلا لصانعي القرار في الوطن العربي .

11- عقد مؤتمر قمة عربي خاص بالمياه يتولى مناقشة إستراتيجية المياه وكيفية التعامل مع دول الجوار التي ينبع منها معظم أنهار الوطن العربي والخروج بمقررات وتشكيل لجان متابعة لتنبثق منها أسس عقد إتفاقيات مع هذه الدول .

12- تطوير الخطط الإستراتيجية المائية الوطنية، وتدعيم المؤسسات العلمية والبحثية المسؤولة عن الاهتمام بشؤون البيئة على أن يتم إنشاء بنوك للمعلومات المائية في البلدان العربية وربطها بشبكة عربية موحدة،لتضمن الحقوق العربية وتحمي الموارد من السرقة والهدر والتلوث .

13- نشرا لوعي الإعلامي بين مستخدمي المياه بما يتم الحفاظ عليها من الهدر والإسراف والتدهور الناتج عن التلوث،من خلال الندوات واللقاءات الجماهيرية لتوعية المواطنين وتعريفهم بأهمية الموارد المائية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتنموية وتكثيف البرامج التلفزيونية بإجراء لقاءات مع متخصصين في المياه والثروة المائية، وإعداد برامج ميدانية للتعريف على كيفية المحافظة على المياه وترشيد الاستهلاك في المترل .

14- تغيير أنماط الزراعة وإتباع أساليب الري الحديثة وأنواع المحاصيل التي تتطلب مياه كثيرة، أي مراعاة جدوى الاستهلاك المائي، باستخدام التكنولوجيا الحديثة في خزن المياه ونقلها وإعتماد التقنيات المتطورة في مجالي الري والزراعة،كالري بالتنقيط والري بالرش مع توعية المزارعين على اعتماد السبل الحديثة والتي من شأنها تقليل الضائعات المائية وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية وخاصة المحاصيل الزراعية الإستراتيجية لضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي .

15- على وزارة الموارد المائية المصرية الاستغلال الأمثل لمياه السيول والفيضانات ومياه الامطارمن خلال التحكم بها، وإنشاء سدود قادرة على التصدي لتلك السيول وخزانات كبيرة كافية وملائمة لتحسين إدارة تخزين مياه السيول ومن ثم إستغلالها الاستغلال الأمثل من أجل تنمية سيناء بالتوسع الزراعي الأفقي بها، بدلا من تركها تضيع هباء أو تهدد حياة السكان وتدمر ممتلكاتهم .

16- إعداد دراسات هندسية لإنشاء قنوات متعددة للمياه وبمساعدة بعض المضخات يتم سحب المياه من خلف تلك السدود، لتوجيه المياه من خلال هذه القنوات المائيـــة الى خزان واحد كبير أو عدة خزانات متباعدة تبعا لجغرافية المكان، على أن يتم بعـــد ذلـــك الاستفادة من تلك المياه في منطقة شبة جزيرة سيناء .

17- إعداد دراسات جغرافية وجيولوجية لمناطق السيول من جديد، لتحديد أفضـــل موقع لإنشاء خزان كبير أوعدة خزانات متفرقة لتخزين مياه الفيضانات والسيول .

18- إنشاء سدود على الأودية الرئيسية لخزن مياه الأمطار وخاصـــة في الســـودان للإستفادة منها في معالجة نقص المياه السطحية .

19- ضرورة تكثيف الدراسات لبلورة مشاريع تقليل الفاقد من المستنقعات بالجنوب السوداني والتي من المتوقع أن ترفع حصة السودان بحوالي 6 مليارات م3 في السنة، كذلك العمل على المزيد من حصاد الأمطار وتغذية الموارد الجوفية بجانب الإجـــراءات لترشـــيد إستخدام المياه .

المصادر والمراجع

القران الكريم

I- المراجع العربية :

أ- المصادر :

1- ابن جزئ، محمد بن أحمد الغرناطي، قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، مطبعة عالم الفكر، القاهرة، 1975.

2- أبن حنبل، الإمام احمد، المسند، تحقيق: احمد محمد شاكر، المطبعة الميمنية، مصر، ج10، 1896.

3- ابن رشد، محمد بن أحمد، مناهج الأدلة في عقائد الملة، تحقيق:محمود قاسم، مطبعة السعادة، ط3، مصر، 1969.

4- ابن المرتضى، بن يحيى، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، مطبعة السعادة، ج7، مصر، 1947.

5- الأندلسي، ابن حزم علي بن احمد، المحلى، تحقيق:احمد محمد شاكر، دار الطباعة المنيرية، ج8، مصر، 1978.

6- الباجي، أبو الوليد سليمان، المنتقى في شرح الموطأ، مطبعة السعادة، ط1، مصر، 1907.

7-البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، ط3، مصر، 1897.

8- الحلي، العلامة الحسن بن يوسف، تذكرة الفقهاء، منشورات المكتبة الرضوية، طبعة حجرية (بعد التجديد) ، القاهرة، 1847م.

9- الرحبي، عبد العزيز، الرتاج الموصد على خزانة الخراج، تحقيق:احمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1973.

10- الرملي، محمد بن أبي العباس احمد بن شهاب، نهاية المحتاج إلى شرط ألفاظ المنهاج، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ج2، مصر، 1938.

11- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق الشيخ عبدا لله دراز، مطبعة المكتبة التجارية، ج2، مصر، 1972.

12- الصنعاني، محمد بن إسماعيل، سبل السلام، شرح بلوغ المـرام، تعليـق:محمـد عبدالعزيزالخولي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط4، ج2وج3، القاهرة، 1966.

13- الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القـرآن، مؤسسـة الأعلمـي، ط3، بيروت، 1972.

14- الطبراني، سليمان بن احمد، المعجم الكبير، تحقيق:حمدي بن عبد المجيـد السـلفي، منشورات وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة الزهراء، ط2، الموصل، 1986.

15- الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، منشـورات شـركة المعارف الإسلامية، مجلد6، القاهرة، 1978.

16- الطحاوي، احمد بن محمد، الشروط الصغير، تحقيـق:روحـي أوزجـان، وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، ط1، ج2، بغداد، 1974.

17- الطوسي، محمد بن الحسن، المبسوط في فقه الأمامية، دار الكتاب العـربي، ط2، ج3، بيروت، 1980.

18- ....، تفسير البيتان، تحقيق:احمد حبيب العاملي، مطبعة النعمان، ج2وج4، النجف، 1966.

19- العاملي، محمد بن مكي، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، تحقيق:محمـد كلانتر، دار الآداب، ط1، ج7، النجف، 1968.

20-عبد الستار، لبيب، التاريخ المعاصر، دار المشرق، بيروت، 1970.

21- عبد السلام، العز، مصالح الأحكام في مصالح الأنام، مطبعة الكليات الأزهريـة، ج1، القاهرة، 1968.

22- غربال، محمد شفيق، تاريخ المفاوضات المصـرية البريطانيـة، المطبعـة التازيـة، القاهرة، 1952.

23- الغزالي، محمد، من المراد بالإحالة، المستصفى، المطبعة الأميريـة، بـولاق، ج1، مصر، 1933.

24- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ج1، بيروت، 1997.

25- القرطبي، محمد بن احمد، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العـربي، ج9، بيروت، 1965.

26- القز ويني، أبن ماجه محمد بن يزيد، سسن أبن ماجه، تحقيق: محمد فـؤاد عبـد لباقي، دار الفكر للطباعة، ج2، بيروت، 1954.

27- الكاساني، علاء الدين بن مسعود الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشـرائع، دار لعلمية، ط2، ج6، بيروت، 1986.

28- الكرماني، شمس الدين محمد، شرح صحيح البخاري، المطبعـة البهيـة ، ج10، مصر، 1939.

29- الكليني، محمد بن يعقوب، فروع الكافي، مطبعة الحيدري، ج5، طهران، 1985.

30- الماوردي، علي بن محمد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق:خالد رشيد الجميلي، دارالحرية، بغداد، 1989.

31- المقدسي، ابن قدامة، المغني، دار الكتاب العربي، ج6، بيروت، 1972.

32- المناوي، عبدالروؤف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية، مطبعة مصطفى محمد، ج6، مصر، 1938.

33- الميرغيناني،علي،الهداية شرح بداية المبتدئ،مطبعة مصطفى الحلبي،ج4،مصر، 1968.

34- النيسابوري، محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم، المستدرك على الصحيحين مـن الحديث، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، ج2، الرياض، 1978.

ب –المراجع :

1- أبو أصبع، صالح، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، دار آرام للدراسـات والنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1995.

2- أبو عيانة،فتحي،دراسات في الجغرافيا السياسية،دار النهضة العربية،بيروت، 1983

3- أبو كحاله، صبحي المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصـراع العـربي الإسرائيلي، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1986.

4- الأشرم، محمود، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحـدة العربية، ط1، بيروت، 2001.

5- الأشعث، أبو داود سليمان، سسن أبي داود، المطبعة التازية، ج2، مصر، 1974.,

6- الأمير،فؤاد قاسم،الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم،دار الغد،بغداد،2010.

7- البر غوثي، بشير شريف، المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة، دار الجليل للنشر، ط1، عمان، 1986.

8- بلقزيز، عبدالاله، الأمن القومي العربي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1989.

9- البياني، عدنان هزاع، المياه وصراع الوجود في الوطن العربي، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، دولة الإمارات العربية المتحدة، أيار/2002.

10- بيسواس، سيت. ك وجون كولارس وغيرهم، الوسط والأطراف، مقاربة شاملة لمياه الشرق الأوسط، ترجمة فادي حمود، دار النهار.

11-جنتر، جون، داخل أفريقيا، مترجم إلى العربية بإشراف ومراجعة حسن جلال العروسي، المكتبة التجارية، القاهرة، 1957.

12- حداد، سليم، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ج2، بيروت، 1994.

13- حديد، احمد سعيد وآخرون، الجغرافية الاقتصادية، وزارة التربية، بغداد، 2007.

14-حيدر، علي، درر الأحكام شرح مجلة الأحكام العدلية، تعريب فهمي الحسيني، منشورات مكتبة النهضة، ج3، بيروت، 1997.

15-خدام، منذر، الأمن المائي العربي، الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001.

16-دمشقية، غسان، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 1984.

17- ديستيرياص، بيير، من السويس إلى العقبة، ترجمة:يوسف مزاحم، الدار العربية، بيروت، 1983.

18-راوندوزي ، خورشيد شوكت، الدوافع الخفية وراء مشكلة شط العرب، المكتبة الوطنية، بغداد، 1971.

19-الربيعي، صاحب، القانون الدولي وأوجه الخلاف ةالاتفاق حول مياه الشرق الأوسط، دار الكلية، ط1، دمشق، 2001.

20-رياض، محمد، جيوبولتيكية المياه في مصر والشرق الأوسط، المياه العربية وتحديات القرن 21، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، ت1/ 2002.

21-الزغبي، الأرقم، الغزو اليهودي للمياه العربية، دار النفائس، بيروت، 1992.

22-زهر الدين، صالح، مشروع "إسرائيل" الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه، المركز العربي، للأبحاث والتوثيق، بيروت، 1992.

23- الزوكه، محمد خميس، جغرافية المياه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

24-السباهي، زكريا،المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية،دار طلاس،دمشق، 1994

25- السبعاوي، عوني عبد الرحمن، إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، ابوظبي، 1997.

26-السرحني، إسماعيل بن إبراهيم،التشريعات المائية في سلطنة عمان، مسقط، 1999.

27-سري الدين، عايدة العلي، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، دار الآفاق الجديد، ط1، بيروت، 1998.

28-سلطان، حامد، القانون الدولي في وقت السلم، دار الهلال، القاهرة، 2002.

29-سلطان ، عبد الله عبد المحسن سلطان، امن البحر الأحمر والصراع العربي، الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

30-السمان، نبيل، الفرات والقانون الدولي، المحامون، العددان 7ـ 8، دمشق، 1996.

31-سعودي، محمد عبد الغني، النيل.. دراسة في السياسات المائية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1990.

32-سوفير، آرنون، أنهار من النار، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، اصدارجامعة حيفا، ترجمة: الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.

33-سعيد، إبراهيم احمد، إستراتيجية الأمن المائي العربي، الأوائل للنشر والتوزيع والطبع، ط1، دمشق، 2002.

34-سعيد، رشدي، نهر النيل، دار الهلال، القاهرة، 2001.

35-سعيد، عبد المنعم، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

36-سعيد، كمال مزيد، دراسة تحليلية عن السياسات المائية بالوطن العربي، الدار العربية للنشر، القاهرة، 1992.

37-شهاب، مفيدة محمود،دروس في القانون الدولي العام،مكتبة الجامعة،القاهرة،1974.

38- صفوت، محمد مصطفى، الاحتلال الانكليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه، مطبعة السعادة، القاهرة، 1952.

39- العادلي، صبحي احمد زهير، النهر الدولي، المفهوم والواقع في بعض انهار المشـــرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2007.

40-عارف، محمد كامل، مستقبلنا المشترك، اللجنة العالمية للبيئة والتنميـــة، مراجعـــة: علي حسين حجاج، عالم المعرفة، العدد142، الكويت، تموز1990.

41- عامر، صلاح الدين، نهر النيل، النظام القانوني الذي يحكـــم الانتفـــاع بمياهـــه، القاهرة، 2007.

42-.........،مقدمة لدراسة القانون الدولي العام،دار النهضة العربية، بيروت، 2007.

43- العبد الله، حسن، الأمن المائي العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحـــوث والتوثيق، بيروت، 1992.

44- عبد الباقي، محمد فؤاد، المعجم الفرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الحديث، ط2، القاهرة، 1988.

45- عبد الحليم، احمد، النيل والأمن القومي في القرن القادم، أسيوط، 1998.

46- علي، محمد جواد، المياه في الكيان الصهيوني، بيت الحكمة، بغداد، 2000.

47ـــ علي، علي محمد، نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.

48- الغبين، فهد مقبول، حروب الماء العربية، نزاع الميـــاه في الشـــرق الأوســـط في السنوات العشر المقبلة، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 1991.

49- الغنيمي، محمد طلعت، في التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974.

50-.........، قانون السلام في الإسلام، الإسكندرية، 1984.

51-الغوري،إبراهيم حلمي،أطلس العالم،المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية،سوريا،2003

52- فوزي، سعد الدين، اقتصاديات السودان، الدار القومية، ط2، القاهرة، 2008.

53-القاسم، ابوعبيد، الأموال، تحقيق:محمد خليل الهراس، دار الكتب العلميـــة، ط1، بيروت، 1986.

54- لتوشة، رفعت، المياه المصرية وقرن قادم، المياه العربية وتحديات القـــرن الحـــادي والعشرين، جامعة أسيوط، 1998.

55-ليدن، روجرز، المياه في العالم العربي، آفاق واحتمالات المستقبل،

56- محمد، صباح محمود، الأمن المائي المصري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1997.

57- المخادمي، عبد القادر رزيق، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر، ط1، دمشق، 1999.

58-مخيمر، سامروخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، .. الحقائق والبدائل الممكنة، عالم المعرفة، العدد209، الكويت، 1996.

59-مصطفى، إبراهيم وأحمد حسن الزيات، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ج1وج2، المكتبة ا لإسلامية للطباعة والنشر، القاهرة، 1972.

60- ملاط، ألن، المياه في الشرق الأوسط، ألماحات قانونية وسياسية واقتصادية، دمشق، 1997.

61- المنصور، عبد العزيز شحاذة، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000.

62-المياحي، عبدالامير كاظم، المياه وأحكامها في الشريعة الإسلامية، بيت الحكمة، ط1، بغداد، 2003.

63- النعمة، كاظم هاشم، دراسات في الإستراتيجية والسياسة الدولية، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار شؤون الثقافة العامة، بغداد، 1990.

64- الولي، ادهام، المياه في الشرق الأوسط، الواقع والتحديات، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ك2000/1.

65- يوستيل، ساندرا، تقسيم المياه الإقليمية، الأمن الغذائي وصحة النظام البيئي والسياسات الجديدة تجاه الندوة، ترجمة:شويكار زكي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، معهد مراقبة البيئة العالمية، القاهرة، 1998.

ج- البحوث والدراسات :

1- إبراهيم ، صادق، تحلية المياه وأهميتها في الكويت، مجلة علوم وتكنولوجيا، معهد الكويت للأبحاث العلمية، الكويت، العدد8، آذار1994.

2- اسحق، جاد وهشام عزوز، مخططات "إسرائيل" المائية، ندوة مشكلات المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، ج1، بيروت، 1994.

3- أسود، فلاح شاكر، نهر دجلة والنيل دراسة في علاقة الجوار، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، بغداد، العدد20، تموز/1987.

4-البدوي، ندى سالم، مصر والمياه وأفريقيا، البرنامج القومي للتدريب، جامعة بنـــها، مصر، 2010.

5-ابونجم، يوسف، نهر النيل والأمن القومي العربي، مجلة السياســـة الدوليـــة، مركـــز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد79، ك1985.

6- حمادي، عبد الرحمن، جوانب من الإستراتيجية المائية "الإسرائيلية" وأثرها على آفاق الصراع العربي – الصهيوني، مجلة الوحدة الجزائرية، الجزائر، العدد الأول، ك1992/2.

7-الخشاب، وفيق، الموارد الاقتصادية، مجلة كلية الآداب العراقية، بغداد، العـــدد11، حزيران 1968.

8-خليفة، نبيل، مياه الشرق الأوسط، حروب العقد القادم، مجلة الوحـــدة، المجلـــس القومي للثقافة العربية، الرباط، العدد76، ك1991/2.

9- خوري، جان، "الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الوطن العربي" ، ورقة قدمت إلى اجتماع خبراء رصد المياه والقوانين والتشريعات وإدارة المصادر المشتركة للمياه الطبيعية، الكسو، طرابلس، 3- 6 ت1994/1.

10- الدباغ، رياض حداد، الأهمية الإستراتيجية للمياه في الوطن العربي، مجلة المجمـــع العلمي العراقي، بغداد، العدد الثالث، 1992.

11-ديب، يوسف، حروب المياه في المنطقة هل تبدأ مـــن جنـــوب لبنـــان؟ صـــحيفة العواصف اللبنانية، بيروت، العدد46، 1991/9/13.

12-ربابعة، غازي إسماعيل، معضلة المياه في الشرق الأوسط،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد61، ط1، أبو ظبي، 2002.

13- الربيعي، صاحب، دليل البحوث المائية في الشرق الأوســـط للبـــاحثين، وطلبـــة الدراسات العليا، شركة الديوان، بغداد، 2004.

14- رزد، احمد أبوا لحسن، العلاقات المصرية – الأثيوبية، مجلـــة السياســـة الدوليـــة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد82، ت1985/1.

15- رسول أغا، واثق، إستراتيجية إدارة الموارد المائية في منطقة اللجنـــة الاقتصـــادية والاجتماعية لغربي آسيا لتحقيق الأمن المائي، ورقة قدمت إلى اجتماع خبراء بشأن الأمـــن في منطقة الاسكوار، دمشق، 12- 16 ت1989/2.

16-........، ورقة عمل حول إستراتيجية إدارة الموارد المائية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لتحقيق الأمن المائي، دمشق، 1989.

17- الرفاعي، محمود فيصل، أهمية استثمار المياه في نهضة الوطن العربي، مجلة العلم والتكنولوجيا، معهد الإنماء العربي، بيروت، العددان 17ـــ 18، تموز1989.

18- الرفوع، فيصل، الأطماع الصهيونية في المياه العربية، حرب المياه بين الكيان الصهيوني والأردن، جريدة البيان، دبي، العدد332، 1997/9/26.

19- السامرائي، محمد احمد، أطماع الكيان الصهيوني في نهري الفرات والنيل، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافة العامة، بغداد، العددان 11ـــ 12، ت2ـــ ك1/1992.

20-.........، دراسة مقارنة بين نهر الفرات ونهر النيل، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد8، 2000.

21-........، مشكلة المياه العربية والدور الأمريكي، مجلة الفكر السياسي ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد15، 2002.

22-.......، الكيان الصهيوني ونهر النيل، مجلة الموقف الثقافي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العدد20، آذارـــ نيسان/1991.

23- سعيد، رشدي، مستقبل الاستفادة من مياه النيل، مركز البحوث العربية، ط2، القاهرة، 1996.

24- سعيد، إبراهيم احمد، حماية الموارد المائية من التلوث والهدر، مجلة دراسات تاريخية، دمشق العددان 69ـــ70، 1999.

25-سعد، كمال فريد، تقييم الموارد المائية في الوطن العربي، مركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، دمشق، 1988.

26- سلطان، حامد، الأنهار الدولية في العالم العربي، مجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة، العدد22، 1966.

27-السماك، محمد أزهر، العلاقات المكانية والاقتصادية بين الموارد المائية والأمن القومي العربي، مجلة الأمن القومي، بغداد، العدد الثالث، 1989.

28-السهلي، نبيل محمود، إستراتيجية إسرائيل المائية، جريدة الثورة، مؤسسة الوحدة للصحافة والنشر، دمشق، العدد14324، 2010/10/8.

29- الشوبكي ، حسان، الأمن المائي العربي، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، العدد 76، ك2/1991.

30-شميدا، ليزا، مشروعات إسرائيل المائية وتأثيرها على حركة الصـراع العـربي ــ الإسرائيلي، مجلة الباحث العربي، الجزائر، العدد6، 1986.

31- شبانة، أيمن، مبادرة حوض النيل .. بين الواقع والطموح، مجلة السياسة الدوليـة، القاهرة، العدد181، تموز2010.

32- الشيخ، سليمان، المياه العربية وصراع الوجود، مجلة العربي، الكويت، العدد318، أيار/1985.

33- عبد الوهاب، أيمن السيد، حياة النيل في السياسـة المصـرية، جريـدة الشـرق الأوسط، القاهرة، العدد9606، 2005/5/17.

34-العجيلي، محمد صالح، تحليل جيوستراتيجي لمثلث قـوى الجـوار العـربي، مجلـة دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط (الملغي)، الجامعة المستنصـرية، العدد3، حزيران/1997.

35- عز الرجال، عمر، مياه النيل وعلاقة إسرائيل بأثيوبيا، مجلة المعرفة، دار الشـروق للنشر والطباعة، القاهرة، العدد13، آذار/2000.

36-العناد، مجذاب بدر، مشكلات مياه النيل وضرورات التعاون الاقتصادي العـربي الأفريقي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد العاشر، ك2000/1.

37- العوينة، عبد الله، الأمن المائي العربي، مجلة الطارق العربيـة الفصـلي، الربـاط، العدد40، آذار/2007.

38-فهمي، عزيزة مراد، الأنهار الدولية والوضع القانوني الدولي لنـهر النيـل، المجلـة المصرية للقانون الدولي، القاهرة، العدد37، 1981.

39- قابل، محمد صفوت، حصة مصرمن مياه النيل في خطر، جريدة الأهرام، القاهرة، العدد44740، 2009/5/29.

40- قاسم، عباس، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبولتيكية، مجلة المستقبل العربي، السنة16، العدد174، آب/1993.

41- القروي، إسماعيل، مشروع النهر الصناعي العظيم، المجلس القومي للثقافة العربية، مجلة الوحدة، الرباط، العدد76، ك1991/2

42-القريشي، رضا، حوض النيل- أثيوبيا"إسرائيل"، المثلث الحرج في الأمن المائي العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الجامعة المستنصرية، العدد1، ك1، 1995.

43- كامل، أنس مصطفى، نحو نظام جديد للتعاون الإقليمي في حوض النيـــل، مجلـــة السياسة الدولية، القاهرة، العدد105، تموز/1991.

44-متولي، آمال سعد، المصادر المائية والصراع السياسي في المنطقـــة العربيـــة، مجلـــة الوحدة المغربية، العدد الأول، ك2، 1991.

45-محسن، أشرف وآخرون، ندوة نهر النيل 1990، مجلة السياسة الدوليـــة، مركـــز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد104، نيسان/1991.

46-معلوم، حسين، الإستراتيجية الإسرائيلية في أفريقيا، مجلة الوحدة، المجلس القـــومي للثقافة العربية، الرباط، العدد79، نيسان/1991.

47- المطلبي، نصيف جاسم، الأمن المائي العربي، مجلة شؤون سياسية، مركز دراســـات الجمهورية، بغداد، العدد4، السنة الأولى، 1995.

48- النشاشيبي، محمد زهدي، مخططات "إسرائيل" لسلب المياه العربية وإســـتراتيجية التصدي لها، مجلة الوحدة الجزائرية، الجزائر، العدد الأول، ك1992/2.

49- هاشم، ياسر، الأبعاد السياسية والاقتصادية لأزمة المياه، مجلة السياسة الدوليـــة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد104، نيسان/1991.

50- هجرس، محمد سعيد، مصر هبة النيل وهبة المصريين، مجلة المنار، السعودية، العدد 44، آب/1988.

د -الاطاريح والرسائل الجامعية :

1- بليع، عبد المنعم، الأرض والماء .. والتنمية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 1999.

2- الحديثي، عطا الله سليمان، الأطماع الصهيونية في المياه العربية، رسالة ماجســـتير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989.

3- حسن، عمر كامل، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، رســـالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الانبار، 2002.

4- خليفة، وليد محمد، التربية المائية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة ســـوهاج، مصر، 2006.

5-الخيرو، عزا لدين علي، الفرات في ظل القانون الدولي العام، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1975.

6- الدباس، مايا، نظام استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة دمشق، 2003.

7- الديب، إيمان فريد، الطبيعة القانونية للمعاهدات الخاصة بالانتفاع بمياه الأنهار الدولية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2009.

8- السامرائي، محمد احمد حسن، نهر النيل والأمن المائي العربي، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1977.

9- ألعبيدي، قيس، أزمة المياه في حوضي دجلة والفرات، اطروحة دكتوراه، جامعة لاهاي الدولية - فرع نينوى، 2010.

10- علي ، محمد جواد، أثر المياه في العلاقات بين الدول، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994.

11- عيشون، حسين عليوي، مشكلة المياه في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 1999.

12- المؤمني، محمد احمد عقلة، نهر النيل والأمن المائي العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 1992.

هـ-شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1- دول حوض النيل http://www.wikipedia,org.

2- صباح موسى http://www.egypt sons.com .

3- الزراعة في مصر http://www.marefa. org.

4- معلومات عن السد العالي، عزت إندراوس. http://www.coptichistory.org/new.

5- منتدى حسب الله، السد العالي. http://www.hassabala.yoo 7.com/montada.

6- جغرافية السودان. http://www.esudany.com.

7- علاء أبو العينين وأحمد عبد السلام. http://www.Islamon line.net.

8- المشاريع الزراعية في السودان، منتدى الحديقة. http://www.alhadeeqa.com .

9- تقارير اقتصادية، 2008/6/15. http://www.aljaZeera.net.

10- أحمد المفتي، دراسة حول اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية.
http://www.Sciencesjuridiques.ahlam ontado.net.

11- النيل ودوره في سياسة مصر الخارجية، جريدة الشرق الأوسط الالكترونية، 2005/5/17. http://www.alawsat.com.

12- خالد فهد الرواق، الاستراتيجيات المستقبلية لتنمية الموارد المائية.
http://www.he warat.com.

13- محمد السلاق. http://www.AljaZeera.net.

14- محمد جمال عرفة، هل تبدأ حروب المياه من حوض النيل؟
http://www.islam online.

15- هشام نصر، مبدأ نير يري، 2010/8/15. http://www.apatop.com.

16- أحمد حسو، إتفاقية أوغندا حول مياه النيل، 2010/5/16.
http://www.dw –World –De/dw/article.

17- أشواق عباش، صنع السياسة الخارجية، 2005/8/19.
http://www.SiS.you,ey.ar/atory.aspx ?

18- صحيفة "نيوتايمز الروندية"، 2009/10/5. http://www.youm 7.eom/news.

19- إبراهيم أسامة العرب، نهر النيل والقانون الدولي، 2010/6/5.
http://www.alkaLeej.ae/portalf.

20- صحيفة الشعب المصرية، 2010/4/19. http://www.alshaab.com.

21-مركز صقر للدراسات، فلسفة التهديد الصهيوني للعالم العربي، 2010/4/2.
http://www.Alasra.ps//news:php?maa.

22- خبراء أمنيون، تقسيم مياه النيل استهداف للأمن القومي العربي، 2010/5/30.
http://www.albaida news.com/news .php?

23- الإطار العام للتعاون بين جمهورية مصر العربية وأثيوبيا.
http://www.fao.org/docrep/w 71414B/w7414 bop.htm.

24-مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية.
http://www. 2.sis.yov.ey//Ar/politics/Foreiynpolicy Africa/nile.p. 2.

25- أزمة المياه بين مصر ودول حوض النيل، منتدى بوابة يوم جديد المجتمعية.
http://www.omyedid.kenanaon line.com.

26- صلاح الصيفي، العرب وإسرائيل .. والأمن المائي العربي.
http://www.yroup. 194.net.

27- ونستون تشرشل. http://www.Zuhlool.org/wiki.

28- واكهوب. http://www.White book.com.

29-رفعت سيد أحمد، إسرائيل في آسيا الاسلامية.. من يوقف الزحف الصهيوني ؟
http://www.thawra.alwehda/gov.

30- وليم نجيب سليمان ومجدي شندي، مخاطر محدقة بمياه النيل.
http://www.algadsiten.net/news.

31- سري القدوة، الأمن العربي ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي .
http://www.yroup. 194.net.

32- أشرف بدر، تعاون مصري ــ سوداني في مجال إدارة المياه.
http://www.massai @ ahram.org.ey.

33- الأحفورية القديمة. http://www.drinking water/org/html./ar/

34-مبادئ إدارة الموارد المائية المصرية. http://www.mwri.gov.eg/Ar/plan.htn.

35- إدارة المياه في السودان http://www.water — Eng.com/vb/thread 291.html.

36- أحمد سبيع، جنوب السودان. http://www.islam story.com.

37- منصور الحجري، إستفتاء جنوب السودان. http://www.alwasat news.com.

38- محمد كامل، إنفصال جنوب السودان. http://www.almasry.alyoum.com.

و - التقارير والإصدارات :

1- خط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المصرية لعام2008/2009.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2008، جامعة الدول العربية.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2009، جامعة الدول العربية.

4- إحصاءات منظمة الفاو لسنة2005، الأمم المتحدة.

5- وزارة الخارجية المصرية وحكومة المملكة المتحدة، القاهرة.

6- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم ، المجلد/14، 2008.

7- التقرير الاستراتيجي العربي للعام 1988، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1989.

8- التقريرالإستراتيجي العربي للعام1989، مركز الدراسات السياسية والإســتراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1990.

9- التقرير ألاستراتيجي العربي للعام1990، مركز الدراسات السياسية والإســتراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1991.

10- الجمعية العامة للأمم المتحدة، لجنة أعمال القانون الدولي، حولية 83، المجلـــد2، ج2، الدورة 35، الوثيقة(A/CN.4/348).

11- مشروع قانون إستخدام المجـــاري المائيـــة الدوليـــة، الـــنص العـــدل 1994 ، (A/CN.4/462).

12- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مجلة العلم والتكنولوجيا، معهد الانمـــاء العـــربي، بيروت، العددان 17ــ 18، تموز1989.

و -الندوات والمؤتمرات الدولية :

1- زيودي أبابي، مدير عام هيئة تنمية الوديان في أثيوبيا، ندوة نهر النيل، لنـــدن، 2-3آيار 1990.

2- مصطفى القاضي، تاريخ الري في مصر والوطن العربي، المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، شباط 1992.

3- وليم كامل شنودة، محاكاة الأساليب الفرعونية في تنمية المصـــادر المائيـــة، المـــؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، شباط 1992.

4- ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، 29ــ 31 ت1994/1.

5- السيد عليوه، البعد المائي في التهديد الإسرائيلي للأمن القومي المصري والسوداني ، مؤتمر المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، القاهرة، 1998.

2- المراجع الأجنبية :

آ-الكتب الأجنبية

1- Odidi,Hist+org of nile victoia Basins through treaties,paper Presented at the Conference of the nile,Convened at the Rogal

2- mag Eographical societg and univsitg of London(soas)on 1990

3- Coodan,D,ThreeMap sin Falestine,Jordan,1984.

ب - التقارير الأجنبية :

تقرير مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بواشنطن، السياسة الخارجية الأمريكيـــة إزاء الموارد المائية في الشرق الأوسط، أزمة مياه النيل إلى أيـــن، دار الثقافـــة الجديـــدة، القاهرة، 1988.

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الصفحة	الموضوع
62	و – قناطر أدفينا
62	ز – خزان أسوان
64	ح – بحيرة ناصر
65	ط – السد العالي
66	1– الآثار الايجابية للسد
66	2– الآثار السلبية
66	3– وصف السد العالي
67	4– قناة مفيض توشكي
68	5– الاستفادة من ضغط المياه لإنشاء محطة لتوليد الكهرباء
69	**الفصل الثاني** **الانهار المشتركة والقانون الدولي**
71	**المبحث الأول : أحكام القانون الدولي وكيفية استثمار وتقاسم مياه الانهار المشتركة**
71	تمهيد
72	أولا: مصطلحات قانونية ومفاهيم مائية
74	ثانيا : مفاهيم ومصطلحات قانونية
76	ثالثا :اصطلاحات ومفاهيم مائية
76	رابعا : نظريات استخدام الأنهار المشتركة
76	1– النظرية التقليدية المتشددة
78	2– النظريات الحديثة
78	أ– نظرية السيادة الإقليمية المقيدة
78	ب– نظرية الانتفاع المشترك
79	ج– نظرية المنافع المتوازية أو(نظرية الحقوق والالتزامات المتبادلة)
80	خامسا : تطور القانون الدولي

الصفحة	الموضوع
81	1- المعاهدات العامة والخاصة
81	2- العرف الدولي
81	3- المبادئ العامة للقانون الدولي
82	4- دراسات فقهاء القانون وتوصيات الجمعيات والمنظمات القانونية الدولية
82	5- النظريات والمفاهيم والأساليب القانونية
82	6- الآراء والتفسيرات القانونية لفقهاء البنك الدولي
83	سادسا : دور الأمم المتحدة في صياغة القانون الدولي
83	1- تطور مفهوم النهر الدولي
84	2- اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية للإغراض غير الملاحية
84	3- نبذة تاريخية للوصول إلى الاتفاقية
85	4- موجز مشروع الاتفاقية الدولية لعام 1997
88	5- ميدان تطبيق الاتفاقية الدولية لاستخدام المجاري المائية
89	الأمثلة في حل التزاع على مياه الأنهار الدولية
90	**المبحث الثاني : الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الدول المتشاطئة لحوض نهر النيل**
90	تمهيد
91	أولا : بداية الصراع لحوض النيل
93	ثانيا : الاتفاقيات الخاصة بنهر النيل
93	[1] الاتفاقيات الموقعة نيابة عن دول حوض النيل
93	أ- بروتوكول 15 نيسان عام1891م بين بريطانيا العظمى وايطاليا
94	ب - معاهدات 15 مارس 1902 بين بريطانيا وايطاليا
94	جـ - اتفاق 9 مارس 1906 بين دولة الكونغو المستقلة وبريطانيا
94	د- الاتفاق الثلاثي بلندن في 13 عام 1906 بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا
96	هـ - المذكرات المتبادلة بين الدول الاستعمارية

الموضوع	الصفحة
و- المذكرات المتبادلة بين المملكة المتحدة والحكومة المصرية	97
ز- الاتفاق الموقع بين بريطانيا العظمى (نيابة عن تنجانيقا)	100
ح - المذكرات المتبادلة بين الحكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية لإنشاء محطة توليد كهرباء	101
[2] اتفاقيات مبرمة بين دول حوض النيل مباشرة	103
أ- اتفاقية 1959 بين الجمهورية العربية المتحدة (مصر) وجمهورية السودان	103
ب- اتفاق 12 أيار سنة 1991 بين مصر وأوغندا	105
ج - الإطار العام للتعاون بين جمهورية مصر العربية وأثيوبيا والموقع بالقاهرة في 1 تموز سنة 1993	107
ثالثا : التعاون بين دول حوض النيل	108
أ- هيئة مياه النيل	110
ب- مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية (هيدرومت)	110
جـ - تجمع الآندوجو	111
د- لجنة التعاون الفني لتعزيز تنمية حوض نهر النيل والحفاظ على بيئته (التيكونيل)	112
هـ - مبادرة حوض النيل	113
و- المكتب الفني الإقليمي للنيل الشرقي	114
المبحث الثالث : السياسات المائية لدول حوض نهر النيل وتأثيرها على الأمن القومي العربي	115
تمهيد	115
أولا : مشكلة المياه العربية والدور الإقليمي والدولي	116
ثانيا : نظام نهر النيل	118
ثالثا : السياسات المائية لدول حوض النيل	120

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الصفحة	الموضوع

نهر النيل
وتأثيره على الأمن القومي العربي

بقلم الدكتور
وعدالله حسين ياسين الحمداني



المكتب الجامعى الحديث
مساكن سوتير- أمام سيراميكا كليوباترا
عمارة (5) مدخل 2 الأزاريطة - الإسكندرية
تليفاكس : 00203/4865277 - تليفون : 00203/4818707
E-Mail : modernoffice25@yahoo.com

design by : Rehab